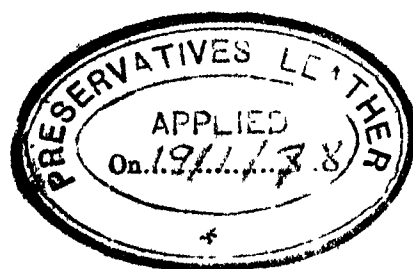


الحاشية على نواب التنزيل





انفق يدانفم

السعد

والفقدان هو محمول عليه مبالغة وادعاء وليس من الخصائص بل من صفات الحكماء
 قلنا نطق من هذا المعنى المصحح المصحح قال فيها الحكمة النظرية معرفة الله تعالى
 الكمال المنزه عنها الحمد لله الذي هو المبدع والذات الحكام العملية فيكون الحكماء
 المستقيم والمطلوع على مراتب العبد او الله سبحانه والشهد عليه اياك نعمه
 الشوهد انتم فانهم عنه ما ذكرتموه في لف ل ووهاب البيت ادري اني في
 فتدبر وعبر السعد اياك ان تب لا شاعر بالعدو الرقة لدره من رتب حتى
 كما كان في الغالب وفي الدشقا اياك انزل لدره من النزول وهو الخطا المبالغة
 قبله من رتب اجتهد ودرك الغار والفرق بين التوحيدين قدروا قبل من الله على
 اشتمال القاطن باعتبار جميع اجزاها وانما على اشتمالها باعتبارها هو وعلاها ولو
 كان اظهر ذلك انما هو بيان لدرته على ما يستفاد منه اصول المعاني
 القوانين وراسس مقاصدها والناظر لاشتمالها على هذه مقاصد المستفاد منها
 وكونها اشتمال على هذا الشاغر انفسه الذي هو الجاهل بتأخر المصلحة والدم كما في ذلك في القرآن
 وقبل ان هذا التوجيه متضمن لوجه تسميتها فانها في المقام هذا ما يدل على ان هذا
 لا يخرج فانه لعنوا الى اللباب الدال على ما فيه ويدل على عطف قوله عليه السلام
 بعد المقتضى والى ان بعد الدال على التفسير او ليس في التاكيد من مناسبة القاطن
 لفظا ومعنى والمبدع المبدع والمبدع ما فيه من التقلد مع انه قد اعترف بما فيه
 قد علم ما ذكرناه من صفات تطلب من ان ما ذكرنا منها مستفاد من الوجه الالهي لان الحكماء
 الحكماء الذين في التنقار من اجراء صفات الكمال عليه نعم والذات الحكام العملية
 الكمال في المثل اياها بالنعبد والمطلوع المذكور في الوعد والوعيد ونحوه
 ما في المطلوع من قبيل العلم والمعاينة فليس بعد منها ووقع ما في المراتب
 في رتبة السابق وتلك بعض المدققين لا يخفى ما في حوالها من مقاصد التعبد بها

بالعبادة

بالعبادة والوعيد الوعيد من عدم المناسبة واليقين لا يظهر من الدليل من ان مقصود
 حلياً في التفسير باب المقصود معرفة نعم وقد اثير اليها بقوله رب العالمين (أي جميع)
 وعبرتهم والعبادة على الوعد والوعيد مقصودني ما يحق لي باعنائهم على العبادة و
 قد عرفت ما قد مناه الجواب عنه وبقي ما وجوه اخرى لم نزه بها وجه القاطن
 فان قلت اشتمل الفاعل على جميع المعاني القرآنية مناف لاي احدى من المعاني
 لا تلغ القرآن قلت انما قد مناهة لدن اجمال الدليل وبما انفصلت قوله
 من نزلة منزلة قلت اخبر في النور من العجب ما قبل من ان ذلك
 دلالة التضمن والالتزام وما نلت لدت وفيه الحق في غرضه حتى انما
 وحكم حتى العبد على العبد وقد تضمنت الدولان فكذا جعلت عليه
 الكفر في ذلك الى ذلك الذي مقاصد القرآن او جعلت معانيه التي
 النفية المكسرة لدن ادخالها في السداد الدورية فيبقى وبقي في ذلك
 يمين وافية لدن ان تصف في الصلة كغيرها وكافية لدن ان تصف في المصلحة
 هذه الدلائل كلها منسوبة عطف على قوله ام القرآن وهو الموافق لتفسيرهم بان
 الواو والالفية بدون اضافة سورة من اسمائها وان وقع في كلام بعضهم حذف
 وجوباً لئلا يزدحم حذف جواز العلم او العطف عليه وقد قبل حذفه جازاً اذ لا يخ
 اللبس كما سيأتي في شهر رمضان والكان من قبيل حذف بعض الكلمة نظر الد
 الاداة قبل عليه الا في مقام بيان الحكم لليخرج الدباس وانما يلزم ما ذكره
 بمن كل علم بدون السورة وقد قبلت به ويؤيده ما حارجه احمد بن حنبل
 ان يعلق عليها الكفر دون السورة وهو قوله عليه الصلاة والسلام قال
 نعم ما سجد رسول الله اعطيت فاتحة الكتاب وهي كمن من كنوزي مني وقد قالوا
 ان سبب سببها به نعم ان كونها كنزاً او من كنز استعارة وتنفك لعظم ما فيها هو

الغنى من الجواهر باب عنة من هجرة اوله حسن وحسن العرس والتمت صلبه لدها انما
 لظهوره وفيه ولذا رقت اليد في الدعاء كونه وان تنزه الله عن العجز والجهل وقيل
 ولتمت به الذي رست له به من راسم وسورة الحمد والشكر ثم قوله لدها انما علمها
 على المذكورات انما انما على الحمد فظاهر انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كما سياتي وليس من انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 كما هو في العلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 في مقابلة نعمه وهو كلف ولا يخفى نقطة الله في القدر ذلك انما انما انما انما انما
 كافي في مقابلة ذلك ولا حاجة الى انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 مشتملة على الحمد وهو انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 المسببة بانما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 والمراد تعليم كيفية السؤال وطريقة وليس على السؤال لا حياجه الى الكلف والشكر وما بعده
 وفيه ما مر من حذف جوازه او العطف عليه وكول التسمية بمن الاطلاق لا وضع وعلم بها
 على ان العلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 حسب العزة سبحانه قال من شغل ذكرى في حياجه الى العظمة انما انما انما انما انما
 فعل انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 بالعلمين في هذه السورة وقعت البدائية بالعلم عليه تعالى ثم ذكر العبودية ثم وقع انما
 على طلب العلم انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 يقتضي الحديث في المذكر من السؤال والورد حاشية فيها فلهذا سبب هذه الحديث انما انما
 على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما
 انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

ذلك الحمد لله القديس الذي بناه على ان المراد منه الاستحالة بذكره في ابتدائه التوسيع ^{للمعنى}
 وقوله تعالى وادعيت شيئا لکن من ذکرة وادعیه ما ذکره بعدہ نعم هو لای یجوز ان ^{وكونه}
 المراد بالحدیث ما ذکره رسم وقد سلب بعض التابعین عن ورویه الحدیث انما ^{بالعالم}
 به علة لادله الله وحده لا شریک له الملك ولم یجد نقیض یسحق برؤسایهم
 صرف ذکره قال هو دعا الله الحدیث من شغل ذکره ای تم نقیض هذا جواب لبعض
 السلف فقال هو كما قال فی التناویح الذکر موال وطلب نقیض هو عرف ^{منه}
 فقال نعم را سمعت قول امیة بن ابی الصمیت فی حیدرانی فی قصیدة المشهورة
 اذ ذکر حاجته ام قد کفایت حیاءک ان یشکک لیا اذ اثنی علیک الماریا
 كفاه مع توفیه الفنا وکونه قول الغزالی وادخلت الذکر حاجته فلتاوه یفیک والتسليم
 وهو معنی بریع سبائیة بیانه لا شریک لعلیه ای علی السیمة وکیفیه تعلیمها ووقال
 علیه با رجوع الضمیر للتأییم کان الظهور فی تفسیر ابن برحان من اداب الدعاء وعلیه
 والفراسة ای الملك المالك الذکر کله ان یقدم العبد بینه یرى وطاقته التوسیع ^{والعظا}
 والجلد لثم یجد الله محامدا الیه یولها لهب ویشغ علیه وبعده ویشیر الیه من قوله
 قوته ثم قال الله الله الیه یرضیه وحسن العون علی ذکره وحسن عبادته وشره
 یتجلبب الیه حسب ذکره بکتاب الاله عبود و العزم قوله الیه ولعبدی کمال وقدم
 او الاخرة علی امر الدنيا نظنها الیه نظام الاقدار ایام القرآن ولان المطلب ^{الاعظم}
 من ام القرآن مجرد وحق ما قال بعضهم فزیست ام القرآن علی مبدء فیج ما کان ذلك یجب
 لدن الحمد اسم الله وکس یرکوف کلها فیهم اختیج والصلوة لوکون
 وایها فی لفظ الصلوة یجوز وجه ونصب منها لانها کاتیه سورة الصلوة تسبیح الصلوة ^{الصلوة}
 العبادة المعروفة وقوله واستجب بها قید علیه انه لا قایل بالرضی بها فیها وفى
 ان فیج وواجبه عند الیه حنیفه وانما یتبع ما سب کفایت قوله لانها تكون فاضلة

او مجزئة بقولها وما ذكره ارجح عليه الغم ولذا قال في المدارك للشيخ والاحبب او لغيره وهو حسن
 له فاقاب بالاحتجاب كما عرفت في الزيادة ما في جميع كونه وهو لا يسمن ولا يغني عن مجموع
 اقول كوني المذهب الدرعية متفقة على عدم الاحتجاب وانتهى للصلوة بدونها في الحق
 عليه منها لا راد في كتب الفقه المشهورة من كتب الحنفية وليس لك فان المصنف في
 في كتبهم المعتمدة ما في الفقه وعبادة الامام القوي لا يخرج في الوحي الفاتحة مستغنية ^{الصلوة}
 عنه فالحمد لله في حنفية حيث قال في الصلوة قراءة آية ما طويلا او قصيرة والظاهر ترك الفاتحة
 كونهما ايتي وعندهما المصنف بالاحتجاب عنده مذهب ابي حنيفة ولو لم يعلم حكمته
 ما ذكره السلف لهم في انزال الاحكام اقول شئنا ونزاهب مختلفه وان لم يرخص لنا في العمل
 بها وقد نقد الامام الحنفي في كتاب احكام القول في مذهب ابن عباس انه يحرر في
 قراءة شئ من القرآن ولا يتعين الفاتحة وبه في قوله نعم فاقروا ما يتيسر من القرآن
 فان اردت تفصيلا فاحبه فاذا مع جم بعض المعاني ^{١٠} . شئت انما في وجوبه
 في الصلوة مطلق وان المراد بقوله في الحديث للصلوة الفاتحة الكتاب في الحديث
 لا يصح في رد المصنف والاحقر في الملة اية مذهب كذا لا ياتي في جم المذاهب الدرعية
 حتى يحتاج اليها قوله من التعريف جامع ان استجابا لآية اية مذهب ابي حنيفة في
 تفسير المستحب بالشد الواجب والسنة للمستحب المتعارف على ان الواجب بمعنى
 والمستحب ما يقابل له وهو مبن على ان الواجب في الكف عن الشئ في اداء الوحي في حنفية
 والاحتجاب فيما عداها عنده اية صلوة انفصال الدولتين في رده ورجوع ان في
 والاحتجاب منه فاقاب من انه مذهب ابن حنبل في لونه كان لا يطعن الواجب
 في قوله في السلف اهل قريه وقد جوز ان يكون المراد بالصلوة هنا الصلوة فيكون
 كسنة ليرة الدعاء فان قلت ذلك في حق بعض الجواهر وجه والظاهر ان السلف
 لتحيينها صلوة كحديث تمت الصلوة بين وبين عبد بن النضير الحديث في ذلك تقليد

[illegible]

الادعاء قديراً لا يجوز له ان يثبت بغيره بل يجب قبحه ومنهم من حكى ان اشارة اليها على ان الله
 السيرة ما يتبين على كبرها عندنا وصدقها بجزءها وليس في القول ان كونه لها تسعة عشر
 ادايت . وثمنه في الصلوة ان الذي ذكره صاحب منتهى النخبة رد بعضه على بعض
 مع القول ان ثمانية ادايت منتهى على عموم الدورات ويكره في درسيه وينقطع ولا يقف على غيره
 بل على ان ثمانية ادايت عليه على ما يتصور ويحكي ويجوز فيه ان يكون جمع منتهى كذا ومنه حفظ
 مشد والمؤمن وكلها مع ادايت في جردون والجمع بالنظر للديات ادايت ادايت في الاطلاق الثاني
 مع من الثنية وقد فرغ منها بالذكر في هذا الموضع في الخرب وترى في الرباعية مع ادايت
 على الاقل في منتهى الزيادة ولا تزداد الركنة الواحدة وصلوة الجدة لان المراد المتعارف الله
 في الصلوة وطراحيه الكثرة في قوله ثنية في كل ركعة ومع عبارة ما ذكره من قوله في كل ركعة
 وقد اورد عليها ان ثنية في الصلوة لان الركنة الواحدة عليه بانها في مبالغة في ان كل صفة
 واحدة كركعة واحدة وانها تكرر في كل ركعة بالقياس الى اخرى فقد في كل ركعة ان ثنية في
 كل ركعة ويعلم من عوفانها كل ثنية معها كما اذا قيل قلن يا كل في كل واحد منهم من الاداء
 يا كل مع من لا يكون ثنية بارادتهم فاسم الله احسن الوجوه واوكد وقيل للثنية ان يراى
 محمداً في كل ركعة ان الفاتحة تكرر في كل الصلوة بحسب الركنة لا بحسب ان كان لها كل الصلوة
 للركب الثنية في كل ركعة في الرباعية والركب كل صفة كالتسليم فان تعدت الركنة
 تعدت الفاتحة والاداء كان ثنية باختيار الركنة واعتراف عليه في حاشية الفاتحة
 بما مراده لفظ في منها كما في قوله في موضع الشرح لكذا في موضع منتهى بحسبه اعتباراً ورواية
 وان نفي على الفاتحة المعترف في قوله يوم ينف عليه كيف هو ابو عذرة في حاشية الفاتحة في قوله
 ابن ابي حنيفة لفظ المستوفى في موضع اول حديث قال قال في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 ان في ليس طرفاً للاستحقاق في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية
 محيط به ولا شك ان متعلقاً بالوضع ما شرحه بحسب في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية في حاشية

ان ثنية في كل ركعة في كل الصلوة بحسب الركنة لا بحسب ان كان لها كل الصلوة

اللفظ في معنى كذا بناء على حال الاستعداد وحكمه الرباعي كذا في حال الطرفين حيثما تعلق
 خاص يستعمل منه لعدم كونهما في الزمان ومنه الصلاة لها في السببية والبناء
 في الزمان في استعمال فيه الرقيم المنته وليست أكثر خفايه وتكلفه مسموحاً
 وإن لم ينكر صحتها فكيف يعترض عليه ما جرد كسب الخافد المد المعترض من ثم
 وإن الطرفية للمجازية إنما تظهر وتحسن إذا لم يكن مقارناً في صالحي للطرفية الحقيقية
 كما في التوضيح فليس الزمان في كل ركنه وزايتها في قوله وضع أول ركنه
 المستعمل في كل ثم قال والذي إذا لم يسهل الخاطا القاصر ان اضطرابهم في
 هذه العبارة انما هي من جهة الطرفية على اللغوية المتعلقة بتبنيته وهو مستقر
 والتقدير فتنش واقعة في كل ركنه وقال بعض علماء العصر لا يخفى ما فيه اما اوله فلهذا
 التقدير فيه رد فائدة فيه بالنظر الى هذا المقام لتقصيره لتوقعه في الركنه والكلام في
 بيان تكرره وليس هذا قيد التكرار بل خارج عنه وما ثانياً هل هذه لا يصح قولها
 على ركنه او الصبي ان تكرره باعتبار تعدد كل ركنه وفهمه من هذه العبارة
 في غاية الخفا لا حال السبب السنه والمعترض في فهم مراده وفيه كذب وقيل انه
 لا يتبع جهة العبارة على التفسير انما ينشئ مقروء في كل ركنه وقيل انه عليه
 مع الاستغناء عنه فانه الظاهر ان التكرار ليس في حال القراءة
 في كل ركنه بل في حال القراءة في الركنه الثانية والثالثة والرابعة
 فانما ردنا رتبة يقوم في زمان قياام كل واحد من القوم لا يفهم
 منه الدلالة بل هو قياام زير مقارنا لزمان قياام كل واحد للزمان قياام المجموع
 من حيث هو مجموع فانهم او الدلالة على عطف على الصلاة الدان
 العام وهو متعلق بالظهور لعلقه به لا ثبوتية الدلالة ال فروعها

فعل ماضى لا مفارقة ففتح هذه العبارة حلف ظاهر ولذا اقبل ان
 لا يستمرار بالنسبة الى الصلوة وما ض بالنسبة الى النذر ان والذ
 بالمفارقة لا يستمرار الصلوة في حكاية الحال الماضية مما يوجب روى الله
 رحمه الله في حواشي الادلة معنى اللفظ بها او على علمهم بها ان لا يرا
 مطلق الزمان ان ذلك ملك للماض وغيره معنى ان المفارقة لا دلالة على
 الحال الحاضر من الذي مر ان لا يرد بذكر لم يستمر به ما يجر
 بهم بمب بدلة فيستمر ويخفى لا يستمر التسمية المعلنة بالثنية واوله بعد
 ذلك الله ما بهم بمب بدلة لغزابة او فطاعت كما ذكره الله
 المعاني وهو مجاز ولذا لا يلزم المقصود الصحيح بهي الخفية والما بزار
 المحسن الى دفعه ما ذكر ولا يخفى بعده لا خفا صر بالستمر
 ولا غزابة منها والدوب عندي ان يقال ان المراد من حقيقة
 الاستقبال وغيره ان الحكم للزمان التكلم كما حقق
 في كتب الأصول والتسمية مقدمة على تنقيتها في الصلوة
 وكذا في النذر ان لا ينافي فيقته فان كان الواضع هو الله
 في الدنزل فاستقبال الدنزال ظاهر وان كان الرسول
 صل الله عليه واله وسلم فالسمة في اول النزولين او عطف
 بمعمول ماض على معمول مستقبل واما كونه من قبيل عطفها
 فيتنها واما ما روي في دفعه برودة وركا كته مع انهم لم يذكروا
 الدخول في الخلاف المحقق دون الاطلاقين وان كان القياس

للربا ما كثر
 محمد بن

ينزله الله سبحانه وتعالى بالحياء فتدبر
بأنه ينزل على جوارح من الرزق وهو في الدنيا شفق
عنه وفي السور مختلف فيه فأنه لو جهم مطلقا لعدم الفائدة فيه
بقرب ولينزال المصريح وارتد الشكر من أن نزول ظهور
مع عالم الغيب والشمس والظهور بالقبيل التكرار في ظهور الظاهر الباطن

لنفسه كما هو المجهول بما ينزل من بعض محمول من قوله لم يتم دليله من هذا القبيل وفي

مسائل الـ برزخية واضح لا يخفى على من يعقل من قوله لم يتم دليله من هذا القبيل وقال الزركشي

في البرزخية قد ينزل النسخ من بعض تعظيمه في ذكره عند حديثه في النسخة وفي حال القول

للسما وفي رواية نزول الفاتحة من أن نزلت أولها في العبد على أخوك والكل في نزول

في وجه القوارب وقد قيل نزلت مرة أخرى بالبسملة وأخرى بدونها واستحسنه ابن جرير

وسمى بين المذاهب والروايات ومقطعا لم يعتض من أنه لفائدة لأنه غير محال في مختلفه

بل قد ذهب الغزالي إلى أنه ليس في القرآن تكرار صلافة غير محال في مختلفه

من ان النبي في القرآن نزل اصداديه فيهم لو نزل نزل ولها كانت اربعة عشر اية في
 بابل ومعنى قوله ان صح ان صح مجموع من الدين للذلة والذل
 في نزولها مكتبة ولا آتية لوقال ان صح الله نزلت بالمدنية كما تحولت
 القبة وقد صح كان اوضع واحضر وقد علم مما مر ان نزل النزل
 مذاهب وقد صح انها مكتبة في هذا قول ابن عباس واكثر الصحابة
 والمفسرين والمراد بكونها مكتبة انها نزلت مكتبة لانه انهم معاينة كما سياتي
 وقيل انه لم يقبل نزلت مكتبة لانه ليس بعدد اثبات ما في الشريعة بعد
 بيان كون السورة مكتبة، مصطلح المفسرين في القول بانها مدنية وهو قول ما ينفذ
 قباله في سورة منه والقول بان بعضها كما وبعضها مدنية في غاية الضعف وكون المراد
 بالشيء الثاني في الحج الفاتحة عليه اكثر المفسرين وقد ورد التفسير بسند لا يلبس
 صاحب الرعية وسلم في صحيح البخاري وقيل في السبع الطوال وقيل في امهم وقيل في ذلك
 قيل في السبع الثاني والواقع في الآية سببا من الثاني فلم يثبت غير الثاني قيل
 في الآية بانية فهو كما واحد لانها في الجور وصفة والمعين سببا من الثاني مع
 كونها متاخر في خصوصية الدنيا في كونها بعضا من مطلق الثاني كونها مكتبة بالنسبة
 بعض النسخ وقد سقط من بعضها واورد عليه ان الآية والمدنية انما يعلم

من انصرت والنايين بما ينطق عن النبي علم فانه المومنين ودينهم بياض
 والمنسوخ كما تقدم في الدقائق وفيه رده للمانع من تقدمه عليه الصلوة والسلام
 كان يقول مكتبة او بالمدنية بمدة من الصلوة انزل على السوم او الامة كذا
 ينقل ذلك عنه عليه الصلوة والسلام وقد وقع منه وقاب المراد بانصت من بعض
 العلماء الى تقريرهم بانها مكتبة فهو بالمعنى النبوي والنص له معاني منها النقط المتعدي
 للحدث غيره وتقابل الظاهر ومنها ما يقاب القياس والجماع والاستنباط فردوه
 الكتاب والسنة ويطعن في الخروج على القاب النخرج الى القول الاخذ من النص كما قال ابن
 شريكهم وقيل انهما معناه المتعارف فان ما قبلها وما بعد الى اخر السورة في حق كل
 وظاهر ان السلم بين علي النبي علم باتيان السبع المثاني مكتبة ثم نزلها بالمدنية وما قبلها عليه من الله
 الاستئذان عاجز محقق الوقوع قبل وقوعه ببيان من قد وقع في قوله انما فتى الله
 واسمى بالمتعارف باب وبالحقيقة في حوز الدرر والاعتبار في علمه بان

الامام الحنفية سقوطه في خاتمة الظهور للامام في فتح الظهور
والامام صلي الله عليه وسلم مكتبة بفتح طاء
عند فاختة الكتاب وفتح الصلوة كان مكتبة فقيه الامام في
مستظهر في اثبات مكتبة خارج عن الاستدلال بالادلة والكتاب
فيه وقيل المراد ما ينص صريح النفاذ عن الامام في
ثبت عن ابن عباس رضي الله عنهما وكلام الصحابة
فيما لا اجماع فيه لسرهم المرفوع فلذلك اطلق عليه النص
وما ذكره ناه عن حاله قاتل عن ان لا نسلم ان المراد بالبيع
المباينة في عهد الامام في الفاتحة للامام في

لأقرب

في تفسيره وكون آياتك فيها من قبل وما وحي اصحاب الجنة وانه لو سلم لاينا في نزولها مرة
 اخرى بالمدنية ولا يخفى عليك ان كون ما قبلها وما بعد ما في حق اهل مكة انما يكون سرياً
 لقول بان المكر ما كان في حق اهل مكة والشهر خلافه وكون سورة الحجر نزلت بمكة
 فتح لم يقبل به احد وفيه نظرية الوجيز ان ترتيب السور وضع السمة في اولها يوحى له
 به الفلاة والسلام ولو كان من الصيانة لكان يجب النزول ولا خلاف في ترتيب الآيات
 قال ابن عطية ان زيدا رضي الله عنه لما جمع القرآن في المرة الاولى جمع غير ترتيبه
 من القاصي ان ترتيب السور ابعث من تلقا زيد رضي الله عنه مع شكره فكان رضي الله
 عنه من سنة في المرة الثانية فيه وذكر محكي ايضا والصحيح ان يوحى له عليه الصلاة والسلام في السنة

ويقال لمن قال

باب البحث كمدل وحصل وهو كثر في كلام العرب الا انه قيل ان بسبب لغة مولده لم يستمع شي
 مد عليه وسلم ولا من فصحا العرب المشهور عند قومه وقد اتى كثير من اهل اللغة كالتجاء
 اليك والمطرزي ووردت في قول حمزة بن ابي ربيعة لقد سبغت بلسنة غداة نغمها
 فياجد ذال الحديث المبطل من الفاتحة التي في السجدة في غير النزل فانها فيها بعض اية بالانفاس
 واقول غزوه الاول انها ليست اية من السور اصلا الثانية انها اية من جمعها غير اية الثالث انها اية
 من الفاتحة ومن غير الرابع انها بعض اية منها فقط كالحس انها اية فقه انزلت لبيان رسول
 فيها والفضل بها وندوان ارتقاء من خرو الخليفة لا يظهر له ان ليس ان قرآن غير مرة ولا بعض
 منها ان وسس انه يجوز جعلها اية منها وجعلها ليست منها بآية انزلت منها مرة ولم ينزل
 اخرى لكن النزول انما هو الاول والاربعون جبرئيل عليه الصلوة والسلام في كل عام ويكلم سائر العباد
 وهو المشار اليه في حديث انزل القرآن على سبعة احرف كلهم كاف شاق ولا غيرهما وكان ابن
 حجر بن عسيرة في قوله في ورويه من منع به الاعتراض بان القرآن ينطق التواتر فكيف يصح انما هو
 نفية بوجه فيقول انما هو فيها حينئذ متواتر ان كان القرآن وقد نزل القرآن في سنة غير طيب

في تحفيته السوطي في حواشيه فان قلت كسليم في ايجاز على سائر الخبيث ايجازها و قد مره ^{قائل}
 به و انما لم يعهد في وجوه العوات (خلاف في الايات بل في الحروف و هياتها و وقع في بعض
 حروف المعاني و في التعبير عن القراءات ما لا حرف في الحديث و لغيرها و ان انزاع ^{بعض}
 بانه قري بالسه في السه و هي مترازة فيما عدل و اختلف صح تركها قلت هذا غير وارد فانه
 ترجح اهل المتواترين و ان لم يبلغ غير مرتبه مع تواتره كما في وجوه القراءات السبعة و كونه في
 المعروف بغيره و لا يجله و الباع انها بعض ايه من جميع السور كما قلنا السه رحمه الله و ان من
 انها ايه من الفاتحه و خبر ايه من السورة و التاسع عكسه و انشر انها ايات فذة و ان
 انزلت مرارا و على هذا اختلف الاداد و بنو عليه قطعها و وصلها و تركها فابن كثير و عاصم
 ينفذ و راز السهله ايه من كل سورة الفاتحه و غير ما قرأه الله فيه و ابو عمرو و غيره انها ايه من كل
 و حمزة يراها ايه من الفاتحه فقط كما قاله الجعفي و المهم سكنت عن سائر السور فلا ينافي ان تقرأ
 كله و من يجمع في بعضها اياها ايه من كل سورة معددة بها و كل كلمة مثل كل كونها ايه و بعض
 ايه و قرأ بكه ايه كثير و رواه و الكوفه عاصم و حمزة و الكوفي و رواتهم و الهذلي و نافع و رواه
 و البصري و ابو عمرو و يعقوب و رواها و انما ابن عامر و رواه و مالك من فقهاء المدينة
 و الا و اعني بمحمد الامام عبد الرحمن بن زيد و لا و لا و هي فتحة مرفوعة و وزنه ما لك و الا و لا
 من ذكرها خاص بعد العلم بالنسبة على جلالته و فقها و بها كذا هو في كثير من النسخ بالنسبة و هو
 ايا المعبر و انما تم فقط و من المدينة و في الكنف و قطعها و لا في جميع النسخ و توقفه في
 يقضي اتفاق اهل المدينة عليه و ليس كذلك في جماعة من فقهاء المدينة من الصحابة و التابعين كابن
 عمر و الزهري و غيرهما يرونها ايه من الفاتحه و غيرها فكان المهم رحمه الله غير عارفة
 ايا اصلا حبان ذلك في بعض النسخ قطعها و لا كما في الكنف و قد كونهما من الفاتحه على خلافه و رجح
 لم يه و لا عكسه الخنوي و لم ينسب اليه في بعض النسخ و رجح ايا كونها من الفاتحه العلوم
 من السياق و هي المراد بالسورة المحصورة و كل سورة و لما كان المهم مصداق فيجاء بالاب

مع انه مراعى في الروايات وعبارات اللغتين ومفهوم قوله لم يقض اي لم يصح
 علامه شاره وتلو بجاء ثبوت الظن كاختصاصها في قره الصلاة فصح تقييد قوله ظن
 به فلا يرد عليه ان عدم القس على الشيء نفياً وانما لا يتسبب ويتفرع عليه ظن عدمه
 حاصه اذ ما قيل انه بناء على انه من اهل الكوفة الذاهبين اليه كونهما من القاعه كما فسر كونه
 في غير محله لعمهم لما تقرر في الاصول من ان السكوت في موضع الحاصه اذ البيان بيان ولازمه
 في ان هذا موضعه وادور عليه ان كونه يجوز ان يكون احراز عن نحو فيما لا يدل عليه
 كما ذهب اليه الامام او لتعارض اوله واقصر على الظن دون يفي القران في رساله تاد
 مراتب اختلاف مع تمام الاول في قرائنها وكذا ذهب بعض الخلفه اليه ان الصحيح انها
 فذه انزلت للفصل او لبيان او ايل السور فلا يرد عليه الفقه خي يقال هو بالنسبة لعم
 انها تم اليه الصدر وقوله ثبت من السوره عند جمل الطولين وقبل الفالج واما في الظن عن
 عدم القس بسبب الظن امره بالاسرار بها وقال الكرخي لا عرف بذلك في غير ما
 اصبحت الا ان امرهم بانها يبطل على انها ثبتت من السوره وقبل انه لا يثبت فيها شيء ظن انه
 ابقاها على اصلها من عدم حتى يظهر البتوت وقيل ظن في هذا الجاه ليس فعلا محمداً لال مصد
 منون مرفوع لانه خزان مقدم والمراد به يجب نيته اليه والرد على المخترج في قوله انه يجب
 اذ خيفه تلبيح قوله تعالى ان بعض الظن انتم قلت هو من بعض الظن ايها وما في الكنف
 ان لم نقل انه ضرر واد عندنا على اطلاق نه برب خفيه على ما شغل كلام صحابه كما
 المت اول بينهم فان حالت كيف يصح القول انها ثبتت منها وان ابا خفيه لم يقض فيها شيء مع ان
 محزون القسم والذات الكاين وغيرهما فلو ارض اذ خفيه رحمه الله تعالى بجاها في الصلاة خي
 ان يلغى رحمه الله بحج سجد والهوت به كهان نقل عن مجتبه وجوبها في كل ركعة قلت حال سناذر
 القديس في كتاب الرمز من شرح انتهى تسعة السهيدس انها ثبتت بواجبه فقد حكى المختصون
 كالامام ابي بكر البرازي والحاشية في غيرهما ان خلافيه في السهيدس لا في وجوبه قال بعض المحققين

القول بوجود البطلان ليس له اصل في الرواية وانما هو من ايد خفيته من انما هو
 من طعن في النزاع وكذا ما ذكره انه ملحق ويلزم مما ذكر انها ليست اية من غير اية او لا تأمل
 بانها اية من غير الفاتحة فقط وسئل محمد بن ابي الدف والد فقه الدال للمعلم في حديثه الحجاب
 من كل شيء ودفعا مصحفا حيا بلده المقتضى له وجوه وهو ايضا لم يفسر على وجهه ونبات
 ما ديا وان كان المراد قرانها والمراد مصحف الثمانية القديمة المتداولة فلا يرد كتاب
 الفتوى في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه فان قلت ما بين دفعي مصحف صور الانفاط
 ونقوشها وكلام الله اما لقطع او لغيره فمما وجه اطلاقه عليها قلت في المواقف ان الله
 ليطبق بالاشتراك عليها وعلى صور الانفاط والعور ولابل الفاظ القرآن وشدة الاستدلال
 لقول لها قران انتهى وادور عليه انه كلام متماثل لان قوله بالاشتراك يقتضي خفيته
 شدة الاستدلال مع ظاهر ورود بانه لانا فاة لانه مجاز بالعلاقة المذكورة في
 خفيته وعنده لما قال محمد بن ابي لم تسرها فلم يعلم بوجه اية اية انه امر بتدويرها لا في
 فيه وما قيل في توجيه من ان نزولها للفصل والترك ولا يلزم ان ثبت لها اركان
 القرآن او هي لقوة الشبهة في قرانها في اواسل الورد الحقت بالادكار واصل فيها
 التجاب الاسرار فيكون محمد رحمه الله يمنع منه فانها كيف تكون للفصل وهي في الابد
 ولو قيل بالترك ومعه فهو لا يدري ما مع الاحتفال والحق القرآن بالادكار فيه غير ذلك
 الما صابر قد بر لنا احدث كثيرة المع اى يدل لنا والا حديث جمع حديث لا احد
 ونه على خلاف القياس والغير لا صاحب المذهب الاول وقد عرف ان منهم من يقول
 يكونها بعض اية من الورد وان لم يذكره المصنف كما ان منهم من يقول يكونها اية من كل سورة
 وهم المذكرون على ما في ذلك فممنزوه صحيح الفرقين يستدل على الدعوى الا انهم المنكر
 بالحدوثين على التوزيع اى من يقول يكونها اية من كل سورة يستدل بحديث ابي جبر
 رخص الله عنه على خبر دعواه وهو المصحف الا انهم ومن يقول يكونها بعض اية من الورد

جديس لم

ام سلمة رضي الله عنها عليه وما قيل من ان الاسد لال على خبر المدعى بما ينادى الكل غيره
 مستحسن خصوصاً عند عدم الاحتجاج به الا ان كتابه لا وجه له او عدم المناقاة ظاهر بالملامح
 والوفاق جمع بلانته في الحق بدفعه فذهب الى ان الفاء ادلة بلزم من كونها كلام اسد
 من القرآن كونها من الفاتحة ونقل عن المعصن ما يحكيه وهي انه ان الدليلان على انها من
 القرآن لانها من الفاتحة اهم الا ان يصح اي الدليل الاول في كل محل انبت فيه اليه
 الثاني مما ليس بقرآن في محله والعدد ان في خبر المنع انتهى وانتم تعلم انه على تقدير تسليم
 القديس لا يلزم كونها من الفاتحة لكونها قرآنية في صدر السورة وليست جزءاً
 منها وكون القرآن مفصلاً كونه سورة ايات فاذا كانت من القرآن كانت من
 سورة قطب مجمع عند الخصم فاحمل قوله ليت من السورة عنده على ما ذهب اليه ^{المعصن}
 لم يكن المعصن رحمه الله متوقفاً الا لاختلاف من قال انها ليست من القرآن اصطلاحاً لما
 قال انها آية فدل من بينها كونها من الفاتحة لعدم المقابل بالفعل الا انه انما يقع
 في اقسام الخصم لانه اثبات المعصن وبتحقيقه حتى بالقبول وان كان مبني على ان المراد بالسورة
 في كلام المعصن رحمه الله نفس لافاتحة بقرآنية مقابلة وقدم وتفضيله في المطولات
 فاستدل الشافعي رحمه الله به حديث وما ضامه وقيل عليه انه موقوف في
 صنف وهو معارض بما روي عن ابي هريرة رضي الله عنه اليه انه قال سمعت
 الصلاة بيني وبين عبد الله في النعنع ولعبد الله ما قال فادنا قال الحمد لله المعلن قال
 اسد حمد في عبد الله الحديث وما ذكره من واحد والى ما يطلب فيه القين
 واجيب بان روي من طرق اخرى فيهما وان حكم المرفوع لان مثله لا يقال
 من قبل الراي وماروه من الحديث العدس به مداراة على العلان عبد الرحمن وقد
 ابن معين وهو انفردت ورويه مع اخاله التاويل بان النقص لم يخص الفاتحة والسنة
 مشتركة بينهما وبين غيره ورويه ابن عبد السلام رحمه الله بان ظاهره ليس بمراد من الصلاة

مقسومة بالاجماع بدل السورة المقسومة بل بعض القراءة والتقدير تمت بعض قراءة الصلاة
 وبعض قراءة الصلاة لا يستندم الفاتحة فالمقسوم بعض الفاتحة ونحن نقول به انتهى ونظم
 بعد وكنت مما يطلب فيه النص قول الفاتحة اذكر ان القرآن قد فاقوه حتى قال العرب
 رحمه الله عليه اجابهم طبعه لا قطعته بالهوى كما طعن بعض اجهلهم من المتفقه اقول فيه
 ان القرآن على المشهور وانما ثبت بالتواتر وهو قطع فكيف يقال ان المسألة
 ويجهل من قال يقطعها وقد حجب بان التواتر كونه منكر لاس غدا من لا يحايزه
 وقرا نبيه واما كونه جزمه في بعض ميسر فليس يتواتر والالم ينفع الاختلاف فيه
 وتخصه بحاية تغير العين التمر والجزان الا عا ديت تدل على السبيل به من
 الفاتحة وهي معانده محمله للظن القوي يكونها قرأنا والمطلوب هنا الظن بالقطع
 فانا لا نجواب فلا يثبت قال لا يثبت هنا ما الظن وشنع على ان فيه وقال كيف ثبت
 القرآن بالظن وانما عليه القرائة رحمه الله او قام السبيل على الاكثاف بالظن فيها
 نحن فيه لم يثبت كان اليه صلى الله عليه وسلم لا يعرف ختم السورة حتى ينزل
 عليه بسم الله الرحمن الرحيم والقاضي مغرب بهذا وناول على انها كانت منزل
 ولم تكن قرأنا وليس كل منزل قرأنا حال القرائة رحمه الله ما من ضعف الا بغيره
 الاول ويضعه انتهى اقول هذه مسألة اصولية تختلف فيها واصلها انه هل يثبت
 نحن فيه الظن لان التواتر انما بشرط فيما ثبت قرأنا على سبيل القطع كغيره من القرائة
 فاما ما ثبت قرأنا على سبيل الحكم فكيف فيه الظن كما مر من القرائة ويخبر كونه على
 سبيل الحكم ان له حكم العزل ومن الكتاب بنو الفتيان ووجوب القراءة وما
 الاصح عندنا فيه وهو ان كل ما يثبت قرأنا لا به فيه من القطع
 والتواتر في نفسه ومعلمه كما نرى سورة النحل وما بين الولي ليس كذلك بحيث يتغير
 ذلك اتفقت القرائة وان فيه مختلفون في هذا المسألة فمن ذاهب المنع على الاصح

غلام ومن ذاهب

عندهم ومن ذهب إلى التسليم مع بنوت موجب لا أنبأ بها في جمع المباح في شيء
التواتر فانما لم يتواتر تحتها فزاد فيه بالنقل عنه عليه الصلاة والسلام أنه لو
كفر جاداً وهو لا يكفر بالافتقار بينهم ولا ضرر فيه إذ لا يلزم من اتفقوا تحققة
تختص انتفاؤه وهو المدعى لهم وقول أم سلمة رضي الله عنها المومن رضي الله عنها
من كبار الصحابة وسلم نفع السنين الهائلة والام والميم وحدث ابن جرير رضي الله
عنه أخيه الطراز وابن مردويه والهيتمي وجم الدار فخط ما يفيد معناه وحدث أم
رعيه الله عن أم سلمة بنت أبي العاصم واما الوارد في طرقه انه عند السبعة اية وجمع
بعض طرقه وتقصيده في كتابه الوطوح رحمه الله وقد طعن الطحاوي في فيه بأنه روى ابن
ملكه ولم ثبت سماعه منها مع انه روى عنها ما يخالفه وجب بان له حكم الاتصال للثقة
بما يروي او كما عدم السماع خلاف الاصل وقد روى الشيخان ما يوافق من حديث
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفتح القراءة بالحمد لله رب العالمين وما يروى بان
معناه يفتح القراءة بهذه الورد لانه علم لها خلاف الظاهر قد روى واحاديث كثيرة ترويه
وقد حصل في في الورد على نفع السماع واحسن وقيل ان علياً رحمه الله عنه كان يبايعه في الجهر
فقد روى عنه في المنع منه الطال لا ناره واضطراب رواه النسائي فيه لا يبعد ان يكون في حرف
بني اميه ولا يخفض في ده لما فيه من سر الغن تليف وقول الدار فخط لم يفتح في الجهر
يشهد على ده وما قبل من ان اختلاف في التسمية يفتح تواتر القرآن فلا بد من
القول بعدم جزمها حتى يكون القرآن متواتراً وبما في النشر من ان هذا الاصل
كما خالف القراءة بالزيادة والنقص ولكنها عند الجمهور ليس لها حكم القراءات في حوز
الترك ايضاً طال يحصل خروج من فرض الصلاة بعبارة من اجله ما زاد البنية اي من
اجل اختلاف الرواية او من اجل ما ذكره في بعض النسخ من اجلها بغير التثنية اي
من اجل الرواية او كذا فيمن متعارفان وليس في ما يقع فيه التثنية فيقال لما خ

مانح للمقدم لم يكن الجمع بينهما قلت قد جمع بين اسم سلمة في بعضها
 من الوصل لوقف على العامين وهو لا يدل على ذلك مع ان حديث اسم سلمة لم يصح
 بهذا المنطق كما في الاتفاق والاجماع على انه في هو مرفوع لعطفه على احاديث او
 لانه متبدا اخيره على ان الجمع نقل من النسخة من نسخة كونه من النسخة من نسخة كونه
 في اول السورة واما والمع امر وان يصح برده على انها فاية بالاحاديث رد
 ول بالاجماع رد ان في والاجماع المشهور تحول وفصل والاول اقوي وذلك
 وغير عن الثانية بالوافق واورده عليه انها لا يثبت كونها جاز من النسخة كما مر
 وجوبه يعلم مما قد مره والمراد بالمصحف منها المصحف العثماني وما جرى عليه
 من المصحف القديم وهي مجودة عن اسم السورة في غير ذلك فلا يرد انه مكتوب في
 اسم السورة وعدد ابائهم وكونها مكة او مدية ولو طلق فالمراد بما فيه ما فيه احتمال
 القرآنية وهذا ما جبهه بالاتفاق والمخصص على نسخة الثانية على حرمه قطعي وثبت
 قطعه او امر على كما مر فلا يرد ان اسم او حص منه البعض لم يبق حقه قطعا ولا حاصه
 ايا اجوب بانه مميز بكتابه بلون اخر او بخط اخر وما نقل عن ابن مسعود في احد عنه
 من ان النسخة والمؤخر من لبيت من القرآن لا اصل له وان ذكر في مطع عن القرآن
 من الكلام مع ابا فخر في تحريم القرآن في بعض ان الاجماع والاتفاق المذكورين مع
 في تحريمه بحسب الظاهر ليعني انها من القرآن في ذلك المعنى والنسخة فيه لا يرد
 انه زما ليعني انها قرآن واما كونها من السورة فلا يرد انه لان في هذا الاجماع
 فكيف جاز للمخيفه في نفسه وقد روي عن ابن مسعود في احد عنه حروا القرآن ويربر
 حروا والمصحف حربه عبد الرزاق والطبراني عن ابن عباس وعن ابن مسعود انه كان يكره الغش
 في المصحف قال البيهقي المراد لا تملأوا به غيره وعن قرطبة في كونه قال لما حارب
 الوراق قل انتم تاتون اهل قريه بهم وروي بالقرآن كدوي الغش فلا تعلمهم بالاحاديث

فنفذوهم وحبو ووالقرآن كما في غريب الحديث وفيه انه تعالى امرني التوحيد في السأوه
وان لا يخط به غيره والتجويد في الخط والنطق والتعريف حتى قبل كونه نقطه ونحله واول
من فعل الاول ابو الاسود الدؤلي واول من فعل الثاني الخليل بن احمد والمخزون
على انه بدنه حسنه وقيل هو امر بتعليم القرآن وحده دون غيره من كتب الصالحين
حتى لم يكتب اي شيء عابه التجويد القرآن عن غيره لانه العهد الاول ليس بقرآن عن
عدم الكتابه لانها ما مر بذكره بعده ولذا قيل انه دليل على السلب الكلي المتقارن والمنه
في التجويد وجه لا يتبعه ما ليس من القرآن او في كتابه لانه السلب لا يشي بالاذن اسن فاذا
لم يوزن فيه كان غيره اولى وقد قيل عليه لانه لم يزل السلب الكلي ما ليس من القرآن كالمعجم
فان من رتب اياها لم يثبت من القرآن يقول ان ثبت فيه للترك والفصل فالاذن
من الشرح ايا غيره ذلك مما لا يوجد في اي شيء ولا يخفى انه محل النزاع واما متعلقه محذوف
الجم تقديره اعمي تقدير التجويد ورووف الجوس حروف الاضافه الفاعل هو تقيضه بغير
الافعال وما شئت ما يوقعه بغيره ليس متعلقا بها بفتح الهم وهي متعلقه بكونه قد تمسك ذلك ثم
قال وسائر الظروف منها ما هو لغوي وما هو مستفاد بفتح القاف لان معنى القائل مستفاد منه
الحذف والافعال اختلف في تفسيرها فنقل اللغوي ما يكون عاملة مذكورة او المستفاد ما يكون محذوف
وطرفه وقيل المستفاد ما يكون عاملة عما من ينفع الحصول والاستقرار وهو متعلق باللفظ بخلافه كما في السلب
والسلب مستفاد التقدير من الاستقرار والمفهوم من السلب ونزعه ان اللغوي ما يكون عاملة خارجا عن الظرف
غير مفهوم منه كذا ذكر اول المستفاد فافهم منه معنى عاملة المقدر الذي هو من الافعال العامه وما
كان تقدير الافعال العامه مطروا اعتبره النجيه ونسب المستفاد عاملة محذوف علم وكان المقدرها
منها كان النامه والاسم لتقديرها كما قاله الفاضل الشرح وتقدره حاصلا لانه اولى
عنه قياما قرينه بخصوص واعم عايدة وكونه لغوي او مستفاد علم حاد ذكره والحاصل ان متعلقه ما
يذكر او محذوف وعلى الثانيه موحى او مقدم عام او خاص فعل او اسم مفرد وجملة وفهم

سماوية ابا فريد احتمالاته على ثلاثين واخار المصنوع منها كونها خلافاً من خواصها
تقديره اقروا واولوا انشأه اياه انه لا يتبين بها لفظ بل كل ما يورث في المعنى والظهور
تركه المصنوع فلا يترجم ان الحسن ذكره كما قيل في رسم الله افه ولفظ الضاع ور
بعضهم تقديره ما صار روده كذلك كما في الحديث بسم ربك وصفتهم من قديم
امراة عن القرارة قال المقدس في امر لانه ايا قدم التسمية خالصا على فعل ذلك في التقدير
واقر واورده السوطي عن ابن عباس رضى الله عنهما هو انساب تعلم العباد الله
والان الذي يتلو مفروغ غير يتلو لفظ التسمية ومقدوره وتختصها قبل غيرها
بقال صفة مفروغ ومفروغ ومقرير والمراد بما يتلو ما يجعل التسمية مبداء في الجوانب
التي يقع فان قلت الاويل ان يقال لان الذي يتلو قرأه لان المقصود افتتاح القراءة باسم
كما يدل عليه قوله وفعل اليه قلت المراد يتلو المقروء والقراءة لا سنداً له اياه وانما ترك ذكره
دول عليه يتلو المقروء ورعاية للمعنى بني النابا والمملو اد امكن وبما انه التسمية يتلو
فيما نحن فيه ثبوتان ادهما من حيثها يتلو ذكره وذكرها وهم المقروء الثاني من غير حيثها يتلو
يتلو الاول لينغم الثاني مع الحافظة على التماس وانما قلنا اذا امكن الرعاية لانه التسمية
مثلاً لا يتلو الا بالذبح تتبع وجوده لذلك وما انذبح فلا يتبع ذكره لانه الوجود ولانه الذكر
فلا يتقيد ان يقال ما يتلو التسمية بذبح انتهى فان قلت على تقدير كونها من القرآن قوله
كيف يتاخر تقديره اقروا وفعل الحكم وجه تقديره على قرأه هذا القاري بل على وجوده وكيف
يتبين ان يقال القرارة قرأته لهذا المقدس فينتج ان يقدر احد وامر الله سبحانه وتعالى
والمقدر قرأه على قارئ ويكون احرازه على ما يصدر من عباده وليس المراد باقره وحكم
مخصوص بل من يصح منه الحكم على حد قوله ولو تركي اد وتقول على النار وبعد لوقع ينوي كل
بالضمة نفسه كما في الاستفاح قوله وجهت وجهي الى من هنا يتبين لك وجهه جيل القربة المقروء
ووالقرارة لان ذلك المقدس في تقديره في الدال بدل عليه المقروء قبل وجود القرارة

به المصوّر رحمه الله بنا على مذاهبهم وأزف نخوحي لبني نعل الداهية فاجبه المادركه قدسية
وللا اعتذار بان القراءة النقطه اطهر ثم قوله ان المذبح النج ان اراد به النة وان
لم يذبح فتمله لا يسع مذبحه فاحقيقه وان اراد بعد تعلق الذبح به فكونه لا يلزم به الوجوه
غير مسلم ان المذبح من حيث هو مذبح قال له علامه فان قلت مقدرات القر
هل هي منه حتى يطلق عليها كلام الله ام لا قلت ساحتها مما يدل عليه لفظ الكتاب
المستزاد للزومها في تعارف الله من المعاني القرانية واما الفاظ فليست
منه لانها معدومه ومنها ما لا يحجز النقطه اصلا كالقهار المستره وجوبا واما جعلها
مقدسه فامر اصطلاحى او عاه انما تضر بالعم فانظره فانه من الوجوه المقصودات به
النجام ثم ان في جريان هذا التفسير على القول بانها ربه فده ولذا وقف عليها بعض
نظر وتفسير ما تبووا مما مر مما قصد جعله بابا لها وحلت مباله وان كان تفرقه غير
سقط ما قيل من ان الذي يتلوه كما وقع عليه القراءه وقع كثير من الاحمال كونه
ومحمدنا ومولانا وغير ذلك والمراد بقوله كل فاعل الفاعل الذي جعل التسميه مبد الفاعل
بقرينه الله ان ليقوط غيره عن درجه الاعتبار والامراد بالاضمار سناه للفقوى اى ان
كل فاعل منصور ما هو بعدده من الاحمال فالظاهر ان تقديره يجب القاعه يلبس
فقد بر عليه ما قيل لانهم ان كل فاعل يقصر اللفظ المذكور بل يقصد المفعول
ولا عاوجه الى اجواب بان النقص تعودت ملاحظه النج واندها من الالفاظ
نقوا بالفاظ متخيله كما تعلمه الدع عن ابن سينا وان كان هذا امر عقل وجداني لا
اصطلاحى كما توهم ثم اخبر مقروا على ملومع ما فيه من التعجب حتى قيل ان تقديره
احسن لا فيه من الالهام المشبه المتوشى لذى السامع فما اخاره اطروهم
التفسير النسب وكذلك تفصيل النج اى كالتقار الى الذي يقصر القراءه التي جعلت
التسميه مبد الله يقصر النج ونهائهم نفائده يوضع قاعدة مستطوره كليته

في تقدير كل متعلق باسم اسد وقيد مع المعنى في هذه العبارة الرخصي وفيها تسمي كما في
 حاشيته فان التسمية جعلت مبدئ للفعل الحقيقي كالقراءة والحلول والارتحال والمضمر الفعل
 الدال عليه فلا بد من تقديره في الكلام في آخره بان يقدر ما جعل التسمية مبدئ المعناه
 اي معنى مصدره وهو معناه التفسير او في اوله بان يقدر لفظ ما جعل التسمية مبدئ المعناه
 وهذا معنى الشرف بنبأ الشراح المتحقق ومعه المحزون للكشف وهذا الكتاب في تفسيره
 ان اعتبارا في تفسيره ليس احاط به غير مرجح وها كما قيل ان يكون المراد بكلمة ما في عبا
 المذكورة التفسير فيكون اللفظ وتوحيها بعد قوله كان يصحح الى بقية الثانية فلا
 وبالحمل عليه بعد تقديره فادراجا قوله ما جعل التسمية الى مست المعناه بعد تقديره
 فيه معنى ويريد ان ما جعل التسمية مبدئ الفعل الحقيقي اي القراءة والمضمر فعل
 هو اقرؤ والقول بان اقرؤ لفظ التسمية كما اقضاه تقديرهم غير متعارف عند العلماء
 بان القراءة معنى اقرؤ الا ان تقديره بان معنى اللفظ يراد به المعنى الحقيقي
 كثيرا وقيل عليه ايضا ان هذا الاختصار انما يحسن لو كان المقدر مصدر وقد يقال يجوز
 ان يراد بالاختصار الاختصار في التعليق لا التحدف فتعلق بالمعنى لكنه لا يلزم التسمية
 او يحسن ما مفعول لا فاعل وفيه في المقصود بالبيان التقدير ولم يحصل الا ان قيل
 علم من التسمية قد يوجب بالاختصار ان يراد بلفظ ما اللفظ وفيه معنى التفسير اقول
 ذهب اليه الشراح هو الاظهر ويكون قبل الاصحاح اليه امر سهل فان المباداة الى الاصل
 اصل واوضح واذا كان جز المعنى لعلق عليه معنى فليعد في جعل اللفظ له وما ذكره
 كونه المقدر مصدر اخرجه مما عرفت من انه معنى تفسيره لا مطلقه فان قلنا ان
 من عند اذكر التسمية يريد التبيين بالقرآن والتقدير يرجع لا تناسب كونها قرآنا وتفسيره
 اقرؤ ولا تناسب فقلت هذا تخيل فاسد تخيل بعض الناس ليس في شيء فانه كما
 لا قياس لفظه منقول من لفظ القرآن الى معنى اخر كما نبيه عليه علماء البيه في كل وقت

لم يفرق

ليف قبلها بالاستخدام ونفرضه لا يصدق عليه لانه ليس بها معنى ان يرجع الضمير لاهلها
 قلت هو كقولك لعمد مدرهم ونفقه وسبائة ما ينه في قوله تعالى وما يعمر من عمر الايات
 لفظ ما عام محمول على تقديره به احد ما يصدق عليه ويراجع عليه الضمير باعتبار الاختصاص
 ان ابا عذرة لم يصح بالاستخدام ومن لم يقف على مراده قال انه غير صحيح وعادة ترجمته ان كل
 لفظ اذا اطلق لوصف ان يراد به معناه الموضع له ونفس لفظه كانه نحو قولهم قدما
 عبارة عن الفعل باعتبار لفظه او باعتبار معناه ولا يخفى فائدة فانه لم يوت بلفظ الفاعل
 ولا بالصدق عليه بل بما المسمى به بضمه تقديره وذلك اول النسخ وعلينا من زعم
 ان تقديره لا يتبدل اولا لانهم يقدرون متعلق الطرف المستقر عما كالكون ^{احصول}
 ولا متعلق بما قصد بالتسمية من وقوعها من بابها تقديره او وقع في المعنى ولا يرد
 على اقوالهم ريب لان الالهام بها فعل القراءة لا الاشارة لقرعة في ادلا البعثة قبل
 ان يالف القراءة المطلوبة منه ولذا صرح به وقدم ورده صاحب الانصاف بان
 تقديره خصوصيات احسن واليق باللفظ وادله ما دنته المرام لان تقديره اقرايدل
 على نفس القراءة كلها بالفتنة على وجه التبرك والاستعانة وايضا في تفسيره بلبس اهلها
 تقديره راحة لا يجذب لانه يمثل وتقريب اقروا عليه لا طراوة واداه من قرينه انما
 نحو زيد على الفرس فلا يشك في انها اول ما قوله ان الفرس وقوع التسمية متداها
 فمستلكن معناه ان يجعل ما الاوالم سوا قد لفظ الاشارة اول ما قد قبل ان تقديره
 اقرا واما لا للمحدث فعلا فقط وفي تقديره ابتداء امثالا لولا فعلا ولا شك انه اول
 قلت هذه مخالطة لا يليقت اليها بعد ما نوره شرح الكشاف ان الامثالا التولية
 اراد به ان معنى قوله لا يبد وفيه بهم الله لا يقدر فيه ابدأ وبغير صحيح لانه امر اصطلاحى ما
 بعد عصر النبوة فلا يعجز حله عليه وان اردوا مجزا والموافق للقطعة فعارض بما يرجح
 مخالفة كفاية ليس الفعل كلمة بالتهلك ونحوه وفي بعض المحاشي فان قلت المحدث المنزه

السدعي للكا تبدا بالسجدة وقوعها في الابد قرينه ظامرة على تقدير ابد وتلت
 لا يطع شي منها لذلك اما الحريث فانه يستدعي تقدم البسملة على الامر ذي البادل و
 التلطف بها في ابد ذلك الامر ولا يستدعي تقديره ابدى اذ فعل اخر واما الوقوع في
 الابد في فانه وان صلح مع حث الشارع على وقوعه فيه قرينه لكيها ليست
 لانه لو كفي قرينه على تقدير ابد وكفى الوقوع في النهاية والوسط على تقدير لا ينتها
 المتوسط وليس كذلك وهو كلام خس وفي قول المص بعد ما يطابقه اشاره ما ادعاه
 ما صرح فيه بالمنع ذكر مخصوصا نحو يا ايها الذين آمنوا فليوفوا بالعقود وما ضاهاه و
 قيل المراد عدم ما يطابقه في القرآن لوقوع القرآن متعلقا في قوله اقرار بهم رب
 ولم تقع اليافيه متعلقه بايد وروايته في الآية ليس متعلقه به متعينا ولو سلم فلا يلزم
 لون ما في اوان لا سورته ولذا مل ان المطابقة بهذا الاعتبار لا يطرح مرجحا
 بدون ملاحظة ما ذكر عند وجود القرينة الرالنه على تعبير المحذوف من الكلام
 فلا يلحق اليها فيصلح لان يعتبر ضميمة لا استغلا لا يفي ههنا بحث وهو
 ان الشرف كقوة قال في تقدير تقديره عامانه ثم نفس الخاء ان تقدير الابد
 اولا يقال بسم الله ابدى القراءة مثلا ولا يخفى ان ابد القراءة اخص من القراءة
 لا اعم لصدقها على قراءة الاولى والوسط والآخر واخصا من ابد القراءة بالاول
 وليس هذا هو الكون والحصول الذي قدره الحاجة حتى يحتاج الى اجواب ما قيل
 من عجز ابدى باعتبار انه منزل منزلة اللازم لكنه يعلم بقرينة المقام ان
 المتدبر به هو القراءة او باعتبار اصل العامل في الجمع لا يخفى فساد فانه اذا دل
 المقام على ارادة ما معنى تنزله منزله اللازم حينئذ وكونه باعتبار الا
 صل لا يرفع السؤال باعتبار الى تقدير بعدم ما يطابقه وما يدل
 عليه وفي النسخة وبطل عليه بدون ما والضمير المرفوع للموصول والمنصوب

أيدوا أولادو بما يدل عليه القرينة الدالة عليه ولا تله ظاهراً وإن وجد الدليل محال
فلا يرد عليه أنه يدل على عدم صحته إضماراً لا على مخرجيته وقوله أو يدل على خلافه
فإن ابتداءه بالمتكلم قرينة لارادة البدء وكما في الظهور ليست بمنزلة الأولى في انقطاع
وقوعه في الابتداء بل عليه كغيره من الدلالات الحالیه او لا قرينة لانتفاء الفعل
واعبه أو تقدير شي من صبه لا أو تقدير الابتداء قبل منته قوله وذلك أو لا إن إضماره
كل فاعل ما جعل التسمية مبداه أو لا من إضماره عدم ما يطابقه فيما إذا كان الفعل
الواقع بعده غير متبوع ولا يخفى بعده ولما كونه ما يلي التسمية ما يصدق عليه مقوله لا نفه
فهل لأن تخفى ما يصدق عليه الشيء بقوله وقد تعال كمن إخباره عند تقديره أو لا الفعل
المسند بالتسمية يصدق عليه المبدأ وبها وقد أصيب عنه بأن عنوان القراءة أقرب إلى الفهم
المقصود من التقدير بالتسمية وفيه نظر ظاهر أو ابتداء زيادة إضمار المصدر فاعله هو المحرك
جعل إخباره والمجور متعلقاً بالمصدر المذكور أو خبراً أو موقراً أو ابتداءً أو بدوياً أو مبداه
عقلية والاعلامه متعلق إخباراً بتداعي والسياق صريح في عدم ملاحظة ما من عدم المطابقة
والدلالة وأقرب وإن كان جملة فعلية وانفعل مستمر فهو أقل لما ورد دلاله التسمية على
الثبوت مما رخصه بدلالة المضارع على الاستمرار التحدوي المذهب للمقام وقيل زياده
انخفض بها باعتبار زياده الحروف فلا يرد أن حذف الجمله ليس أقدم من حذف
المضاف والمضاف اليه وأورد عليه بأن النظر فيها متوجه إلى المفعول المحامزة كعدم
نفي ذكر أو دأوا منها لو قدر بهي لازياده له في الحروف وانما ارتكبت بالكلف
على أن أهل المعاني لا يطلعون لخفض على إضمار العام وانت تعلم أن كلامه في زياده الإضمار
العام وانت تعلم أن كلامه في زياده الإضمار هو أطلق عليه لخفض عند أهل المعاني
أم لا ثم إن المصدر عند الحكماء على تقديره فعلاً خاصاً شرع في بيان تقديره وتلهم
المعول منها موقع الخ ثمانية أو السبعة أو الأربعة أو وقع معجى حسن متوقفاً ورتب

بتأنيده يقال انه يقع محله مرتفع سرفه وله مرتفع حسن كمانه الاسس وقيل اوقع بمعنى اثبت ولكن
 من وقع الحق اذ ثبت وثبتها بآفتاب ونوعها في محل لصفة المحل وفيه نسخه بدل المفعول المفعول
 اى المفعول بوجه حرف الجر وقوله بها لا احسنه عن نحو اقرابهم ربك مما يقصص للقيام تقديم
 عامه لانه اول لازم ما نزل من الايات اتماما لبيان القراءه وان كان اسم الله اهم في ذاته كما
 سبانه كما في قوله بسم الله مجزأ منظره باعتبار التبادر والاستعداد ونقل الفاضل لبيها في
 عن المص رحمه الله وهي اى على تقدير ان يكون معناه مجزأ وفيه نسخه مجزأ بالنصب والنون
 باسم الله وحوز فيه غير هذا الوجه انتهى يعني ان التمثيل به على تقدير ان يكون عاملا في بسم الله
 على حوز تقديم عامل المصدر عليه مطلقا او اذا كان جارا او مجزورا لانه مصدر يسمى بمعنى الاجراء
 والاراس اى ذلك بسم الله لا يوجب الراح والفا المراه بكسرهم وقيل انه شارة الى
 وجه كون جمله ستمه حاله بدون الواو لانها في ما قبل المقروء كما في قوله بضم بعض عدو اى
 نقاد بين وفيه نظر ستره ثم وقيل هو تطرير ليد التوضيح حيث قدم فيه هذا الطرف لعينه لانه
 مستقر فيما نحن فيه لغو فعل على تقديم المتعلق بها خصوصا على القول بان الله اعلم في الخبر واللا
 ستمه ايضا انما يتاخر اذ اجعل اسم الله خبر محو اى لا متعلقا بركبوا كما في ركبوا الله المص رحمه الله
 قال انه حال من الواو يركبوا فيها معنى الله او قالين بسم الله وقت اجراءها وارسائها
 او مكانها على ان الجوى والمرسي للوقت او المكان او المصدر والمضاف محذوف كقولك
 انك تحط في النجم واتقيا بها ما مدحالا او جده سمه من بداءه خير انتهى وقيل عليه ان
 الاستهلال ليس بوجه على الوجه كلها لانها سافيه له ورفعه يعلم عامرو اياك فبعد من التقديم
 مطلق المفعول لانه اهم النج الظاهر ان الضم للمفعول فانه اهمية تفيضه التقديم حتى صار قوله المص
 التقديم كمثل كما قال غفلت له ما يتك نعيها ووع غير ان الهم المقدم لكن قوله اول
 وما بعده يفيضه كون الضم للتقديم لانها من صفاته الا ان يكون فيه تقدير تقديمه ولذا
 قيل ان الضم للتقديم وان كان اهمية اعتبار ما اضعف اليه لان قوله اول وما بعده معطوف

على اهم ولا يبع ان يقال المثل اول الا تخلف ان يكون للراد وتقدم اول بهذا الصواب
المخالف اليه مقامه وفيه ما فيه ودمته واقية لاشتماله على اسم الذات الاعدس والعبود
بحق لان الاستغناء يغيب ماطره في كل امر حطر والظهور لم يصح لوجه الالهيه فيه
فلا رد عليه ما قيل انه لا يمكن ان يقال قدم كذا الالهيه من غير بيان وجه الاتهام كالحج
به التوجه عداها هرف الظاهر ان يقول انه اول على الاختصاص ولا يجوز ان يكون
عطفها لنفسه لانه لا يحسن تفسير الشيء بما يوجب به الكلام المع رحه امدي صريح في خلافه
فقط ما قيل من ان الرد على المنكرين المبتدئين بهما الاصنام منوط على الاختصاص المتفاد
من التقديم نعم توفا ان المنكرين يتبدون افعالهم بذكر الهتهم الباطلة فالسبب الا
يتبدل بذكره سبحانه لكان وجه اتهامه وقد عرفت مما قدمناه ما يتفك عنه وسبب
من جعل اول وما بعده معطوف على واقع ولما كان دليل الواسطين معلوم و
دليل الطرفين غير معلوم نعم من الاول يقول لانه اهم وليراجع بقوله فان اسسه
انج واكتفى بذلك لان دليلها دليل الرطب عينه وقوله القاهر انهم لم تعهد
وايه التقديم شيئا يجري مجرى الاصل غير الغايه والاتهام وتعلمه عن سبويه
ليس لا لاطال افادته الحصر كما توهم ابن الحاجب لوجان بن شارة اية ان الغيا
امر كمال محل لا بد له من وجه كالنعظم والاختصاص ونذكر ان قوله واول النج بيان
وهصل الهم لكنه كان الاظهر ان يقول لانه اول واعتذر له بلغة شارة اية التميز
الالهيه المنشئه من ذاته عن غير ما حذف تعلق اسم التفضل لمعلومية والفضل
لا عيه اي اهم من غيره كالعامل وقيل انه مجرود عن التفضل سبل باسم الفاعل او بغيره
منشئه واول على الاختصاص اما الاختصاص فلا يتبد المنكرين بهما الهتهم استغناء وجه
قطع المورد وثق الشك باختصاصه رداعيلهم وقوله اول سيد عي وجود اصل الشيء
بدون التقديم ووجه باني التخصيص بالذكر قد يفيد المحرر معونه السياق وتعلق الحكم بالاد

بالاولى في غير ما عليه وتنتها العلة يستلزم انتفا المعلول في المقام المحطابي او المظهر
 عليه اخرى فتبعد الاختصاص ايضا كما قيل به في قوله لا اله الا الله الرحمن الرحيم لا اله الا الله
 بمفهوم الصفة لا شاره بان من لم يتصف بها لا يتبرك سببه وقيل الظاهر ان المراد بال
 التعلق لا المحصر فيكون التقديم المقيد لا المحصر ولان في اختصاص القراءة باسم
 وتكليفه عن ابيان ثم ان في القصر كما قاله قضاة فراد لانهم لا يذكرون التبرك باسم
 فكيف فان قلت الموصوف في قضاة فراد ان انما يطالب بالسلام الواقع فيه فيعتقد ان المتكلم
 لصفتين او اكثر في موصوف واحد او لموصوفين فاكثر في صفة واحدة وانما يخلط
 يعتقد ان المتكلم بكلمة واحدة في غير ذلك كما لا يخفى قلت في هذا ما اعترف بوجهه
 وفي شرح الفصل المتعلق بالحق ما يرد في جواب عنده به غير لازم وان ترك القوم ما به
 وان رجع المحقق على قضاة فراد في عدمه في السند ولم يحرم به الاحتمال كونه قضاة
 ابتداء هم بسما الله بهم لما كثر وقوعه منهم على الافراد فليس المراد ان اعتبار مخاطب
 غير من مخاطبه في غاية التكليف وتوجيه الصدر رحمة الله به بان التزكيات لا تكون تمييزا
 باسم الله كان منتهى ان يتوهم الخطاب ان سائر الناس كذلك فيعرف بعيد وقال
 قدس سره الله في هذا من التزكيات ليجوز الاتهام لا الاختصاص فوجب على الموجد ان ينفذ
 قطع تركه الاضمار بسلامتهم بخبر الابد باسمها وكنت حوشية انه لو اوال الى بقوله
 القدر كافي في القصر الافراد لا يجب ان يكون معتقدا للتزكيات بل ربما كان متوهمها من
 توهم التزكيات وادروا عليه انه او عاينه مخالف لما صرح به اهل العلم الا انه ليس قضاة فراد في
 بل على الشبهة وتتم عليه منتهى وانا اقول ليس شري ما لا داعي لما ذكره من التزكيات
 مع امكان جبهه قضاة فراد ولو ادعاهما حتى لا يتجلى فيه الى مخاطب ولا يراى اعتقاده
 الموجد التزكيات في افعاله باسم الله لا باسم غيره وهو يقتضى الرد على التزكيات فاما في
 في حيز من التزكيات اذا امكن العود لقصر التخصيص الله واما توهم ان في بين قوله يا كعب

في الاستغناء

وبين الاستعانة باسمه في التعلية الكريمة بما على ان ابلا الاستعانة فما لا ينبغي ان يذكر وان
 تكلف له بعض الناحيتين بانه هنا استعانة توسل واليها تمت استعانة يحصل المستعان فيه ثم انما
 في الكف فوجب على الرجب ان لا يصدق اختصاص اسم الله بالابتداء وذلك بتقديره فاورده
 انه لا يثبت هو صوره من ترجح تقديره او موخره ولا قبل ان المعصية له ذلك وان وجه
 بانه دشارة اياه حوزة تقديره ابتدئ اياه وبانه راد ابتداء الفعل الذي شرع فيه كالفاء لا معصية
 المتعصية وقد قيل انه اياه لا دفع مناقشه اخرى وهي كيف يكون تقدير الموصي ابتداء قوله
 يا باسمه تعالى على الذكر الذي لا يقدروا ابدا وانما يصير راد عليه لوجه مطلق الابد وقد مر
 فيه التوهم فيذكره ثم انه اورد على قول الخنزي وغيره ان تقدير الفعل في قوله اقر اسم ربك
 لانها اول ما نزل قال مر بالقرأة فيه اهم كما مر ان به العارض وان كان يقضي ان يكون الامر
 اهم الا ان العارض الاول وهو تذكير التوحيات بهما التوحيات يقضي ان يكون اسم الله تعالى اهم فانه يرجح
 به اياه ذلك وكان السكاكة نظر اياه احسن حجة متعلقا بآية الثانية ويمكن ان يقال لما عارض
 الفارقان قدم العامل على المعمل بحكم الاصاله انتهى قلت الظاهر ان المراد انه نزل لولا على البع
 صل الله عليه وسلم فامر فيه بالقرأة ليند رب تلتف الوجي من غير قصد الامرة بمتبع ولا انما خشي عقده
 فيه الرسل من خالفه ولذا قال صل الله عليه وسلم انا بقادي فلا حاجة اياه ما ادعاه مما لا يقضي المعام
 ولا محوى الكلام فتدبر وادخل في التعظيم الخ من قولهم هو حسن الذخلة والفضل اى المدح في
 اموره من فضل مغبه جاز واليها انه له دلاله ونسبانية تعظيمه اياه بافضل لان الابدائية والبركة في تعظيمه
 له فادقم على متعلقه المقدار كان اقوي في ذلك وقيل في تعظيم الاسم تعظيم المسمى وقوله وادقني للوجود
 من وفتي امره اياه وادقني لوجوده احسن كما في نزع ادب الكتاب لا من واقعته حتى يكون على خلاف العباد
 بكونه اكثر موافقة للوجود اياه لما في النجس او نفس الامر ان اسمه تعالى يقدم على القرأة والمقر وقدره
 على عاقله المقدار وفتي من ناخرة تقديره وقيل لان ذاق واجب الوجود قبل كل موجود واسم
 سابق تقديره فان قوله فان اسمه تعالى يقدم على القرأة ما به ثم ابد ذلك بوجه يدل على سبغ الباء في

به تفسيرا وهو كيف لا انج ونقطه لاسقطت من بعض النسخ فنقدر ما يعطهم اي كيف لا يكون اسم
 على مصدر ما على الفاعل وقد تقدم عليها بالذات ومن حيث الكمال والاعتداد بها في افعالها ^{حملت}
 الله وهي لا بد من تقديمها في الوجود وقوله من حيث انج بيان لان جعلها الله على ان افعالها ^{ستتأخر}
 والنظر في لغو باعتبار ان الفعل لا يتم ويقدر شرعا ما لم يعذر بالتسمية اي تجعل في اوله لان الصلة
 مستقيمة لا اول متعاقبة مشهورة حتى صار كأنه حقيقة فيه يمنع كونه الله له توقعه عليه حتى كأنه فعل
 به فلا بد عليه ان يترتب الحقيقة منها من العتق فلا ياسب جعلها لاله المقابلة لاسمعان بها فيه
 ولا ان الاله ينفذ الامنان فلا يلزم التوهم والاله هي الواسطة بين الفاعل ومفعوله في وصول الاله
 فيه وقوله ما لم يعذر اي جميع اوقات عدم التقدير قد بر لقوله عليه الصلاة والسلام كلاما في
 الاثر هو ان الفاعل الاخر والمقطع الذنب ولذا قيل لمن لا يقبل له ائمة واستدل بالحديث على ترج
 الاله لانه على عدم اتمام مدونهما انما يختلف الوجه فانها لا دلالة لها على ذلك فلا يوافق
 يمنع الحديث وزيد طبقات اليك رحمه الله روي ابن ماجه عن ابي هريرة رضي الله عنه انه عليه الصلاة
 والسلام قال كل امرؤ يبال لا يبد فيه بالحمد مدهم اقطع ورواه النووي رحمه الله واللفظ
 اقطع وعن زين نهاب ادم وادخل الفاعل في الخبر وليس في اكثر الروايات وقد روي كل كلام
 وما موضع اقطع جذم واثره وما المجمع بينهما وما موضع بيد ويقع وموضع الحمد المذكور وروى الله
 الرحمن بهم وقد وقع الاضطراب في هذا الحديث سند وسنختم قال والتكلم على الذكر الاثم اول
 لان المطلق اذا قيد يقيد من شائفت لم يحل على واحد منها ويراد اصل الاطلاق ثم ان الحديث
 في فضل الاعمال متعصفا في ذلك لاسما وقد تفوي بالمثل بعد منع ايا اخر ما فصله نقول ابن حجر رحمه
 ان لم تحبه ههنا اللفظ فكانه رواه بالفتح وقض منه ما في الكنف لا ينفقت اليه فان ^{خطب}
 حجة على من لم يحفظ وفيه العطف وفيه لفظ ائمة ما ينفقه في نقضه حتى كأنه سوي لاخره وقيل فيه ترك
 لبنا لانه فان يكون المقطوع المسمى بلفظ الكلمة لا المقطوع الاخر والبال ان والى والى واد
 بال اي نزع عظيم بهم وبالسبيل القليل الاصل كان الامر ملكا صا حجة لاشتماله به وقيل شبه الامر

الخط

العظيم بدى قلب على الاستعارة الكنية والتجسيم والوصف به تفيدى لتعظيم اسمه تعالى حيث ابتدئ
 به في الامور المعقدها دون غيره والتفسير على الناس في محقرات الامور والقدرة على اول
 ملحقه والاخيه فلا تفرص بين الروايات وشبهه تفيد من ذلك وقيل ابا المصعب
 كونها مخفية في ترجمه المصاحبه لانها اعيوب وحسن قال مرسا مرسره امانه عرب
 اى اقول في لغة العرب او اوضح او ابين فلان بالمصاحبه والعلبه الخ في الاستعمال من بالاد
 لا سيما في المعاني وما عوى محمدا من الله تعالى واما انه حسن اى في تفضيل المقام فان التبرك باسم
 على ما روي عنه وتعلم له علاب حيله الرفاهة متبذله غير مقصوده بل انها ولان ابتداء التبرك باسم
 على وجه التبرك فنتج ان يروى عليهم في ذلك ولان ابا ادا حلت على المصاحبه كانت اول على ماله جمع
 اخذ الفعل باسم استعنا ادا حلت داخله على الاله ولان التبرك باسم اصد في كل
 ممن يتدعي به والاولى المذكور في كونه انه لا يتدعي اليه الا بنظر دقيق ولان كون اسم الله تعالى
 الله للفعل ليس الا باعتبار انه متوسل اليه بمرتكبه فقد رجع بالاحره ابا في التبرك وقد يد الوهم
 بان حبه الله في غير ما نزل به مدخل في الفعل ويشمل على جعل الوجود لغوات كماله متبذله المعلوم
 بعد من محضات الكمال انتهى وقد ابد الاول انما بان جعل اسمه الله لقراءة الفاتحه لا ينادى على منسب
 من الجمل بان السب من الوجود ومنهم المصاحبه فالدليل على ابا المصاحبه ومما يتناس به المصاحبه وكذا
 في نفسه ما روي في السن عنه عليه الصلاة والسلام من قولهم بسم الله الذي لا يضر مع اسمه شيء في الارض ولا
 في السماء وهو السميع العليم فان قوله مع اسمه صريح في اراوه المصاحبه اقول كل ما ذكر امور ارقا غير اسمه وذكرها
 ما لا يطال في الجوزية فيقول على الدليل انما التبرك دونها خط القادر وباللذنه مدخل كثير اعلى المعاني
 لمخارج قوله تعين بالصبر والصلاه وانما في هذه التبرك من نيلهم في الاله بالمحسوس وليس كل آية تارة محسوسة
 ولا تارة محسوسة كمنعت ما اصد وصوره في ان الشئ هو ما دون في الظاهر فلا يقال له موسم
 فليعلم بها وقد قال ان الدكتور علمت تفصل انقذات وقد قال سبويه رحمه الله في اصل معاني
 الاصاق وجمع معانيها ترجع له وهو ان لم يكن عين المصاحبه فليس بعيد منها فامله وما انشأ وهو ان

نادى الخ فوديان جهنم لا تبدل غير المحوذ بها بل المحوذ كون الفعل غير معد به نزاعاً ما لم يعدر بسببه
 كما هو محارض البرك بل ايج منه وفيه الاتصاف ان معناه اعتراض العبد في اول فعله ما يعاب
 على بديه وان وجود فعله بقدره اعد ويجابد ولا يفعله ليلاً معد من اول الامر ولا محذرى لا يقطع
 بها الزاعات الشيطان الاعتداله وميت شمرى ما يقع بقوله اياك لتعفن او المراد انه لا يطلب العتق
 الا من اعد والتوفيق على عبادته في جميع احواله ولا يلزم من كون اعد معناه ما تفعل في العلم كانه يقول
 اذ ايسر طهاره ومكانه عند مساه وفيه انقصه هو المعنى في كل جرحها قاله الطي رحمه الله ولا
 يوجب اتحا والمستان المستعان به او عدم الفرق بينهما كما قيل وقيل عليه انه تعقيب لانه يرد بان في
 البرك تعظيماً وتوابعاً ليس في الله وان لم يدل على التحق واللفظ الدال على التعظيم في حقه في اوله
 مما لا يدل عليه او يوم خلافه وان كان معناه صحيحاً ما باله الا ترى انه لا يقال فاتي التحذير وان كان
 فاتي كل شيء ذلك ان تقول البرك ليس معنى اياك كما سيأتي وما ذكرنا هو فيما يدل على الاله وضاع باله
 كلفظ الله او بالهته كلفظ فانه لا يطلق عليه في ذلك اسبغ ابن رستم في العمد قول ابد تمام واحد
 هذا المفعول الاثني اما الحروف الدالة على الاله اذا وفقت على ما يتعلق به في تطبيق المثابه المكنية وفات
 القرنية على وجه التسميه لا نقص فيه فلما منع من الجمل عليه او فقد به ما يدل على التعظيم وادها من باله
 وان كثر مرجحاً الاله متصرف لعيده وظهر قوته عدة فاداس عده ابرج ربح واما اثنت ومائة
 كانوا يبدون باسم الهم للبرك في غير مسلم الفاعل كانه قصدون الاستعانة بعدد وسائط يتقرب بها الى الله
 في وقت شبيه بالاله واما الرابع وهو ان المصاحبه اول على جميع احوال الفعل في تقدير ان افرادون
 يدل على ذلك مع ما يدل على المعجبه يكون اظهر وتلك قال اول واما الخامس وهو ان البرك معني ظاهر في
 فان ارد ان المعجبه معناه البرك فظاهر المطلبان لانه لا يترك في نحو وفقت عليه نبات الفوقه
 ثلثها ربح ربح خست ونما خاباً كما هو ابرج كيف يوجب البرك فيما هو معني الخينه وان ارادوا نعيم
 منها ما القرنية اولاً منه لا لمصاحبه جميع الفعل الا مصاحبه تركها فلان ان تقول تلك القرنية ما فيه
 بعينها فتعده او قصد الاله فتوقف اذا عدا وجاهلها ما عليها وما كون البرك معني ظاهر لكل احد

فبسر سلم انه ماخوذ من خصوص معنى المصاحبة كما عرفت فما قيل عليه من ان العمد والظفر النواصم والعوام
كالعوام والوقفة من اسباب الترجيح لا الرو على ما لا حاجة اليه وان رد بانه ذمير
عن المراد فانه ينادى على ان كل احد من النواصم والعوام والبلد والحدائق مأمورون
بذلك من ان يراع فلو لم يكن معناه مكثوفا لكل احد لكانى اما مأمورون بالمعنى
ومعوييد جدا والبادى فان ما يفتح به الشئ لا مانع من لونه خرايا كالطوبار و
الكتاب يفتح باول اجزائه وقديران الفاتحة مفتحة القرآن مع كونها خرايا لا خلا
ولو سلم فجعلتها مفتحة ومبدا بالنسبة لما عداها واما الاستئناس بالحدث
فقد قيل عليه ان المراد بما فى الحديث الاخبار عن انه لا يضر مع ذكر اسمه شئ
من مخلوق والمصاحبة استدعى امرها صلا عندها نحو حال الرسول بالحى و
القرآن لم تحصل حينئذ فتعدت حقيقة المصاحبة فيه ولا وجد له فالمنها
مما ثبت محسوسة وكونها اجارا ينفعي صحبه الضرر فيهم منه صحبه النفع والبركة
كما لا يخفى والمراد بالبركة دفع الوسوسة عن القارى مع خزيل الثواب كما قاله
ابن عبد السلام رحمه الله فلا يتوهم ان القرآن اشرف من البسمله فكيف
يطلب له بركتها وقيل بالالاتصاف وقيل بمعنى على وقيل بزيادة ومن الضرب
ما قيل انها قسيمة واهلهم ان الجهم مأمور على ان الطرفين اذا كانت البسمله
والمصاحبة طرف مستقر فاذا كانت للاستعانة والالية لقولنا لا يدخلها بغير
مستقنة بواسطه الباسم غير اعتبار من فهد اخرها بسمة الطرف وجوز الرخصة وصاحب
الباب الاخرية على الاول نفا قال فى الباب ولما دغى من الدلفا كما
ما الاسخانة وقال الفاضل الشئ انه اذا قد بيا المصاحبة محرم وكونه منقول الفوات
المجوز امان تلقى به من غير مشاركة في معنى العوام فتصرفه موضع حال وان
فقد ما زكاة فيه فلعله ويريد به التمثيل ما بشرى الفرس بسرجه لاضماله للكل

المسند فعلى احد الوجهين يكون مشتركاً دون الآخر بخلاف غرضت الهامه فانه لا يحمل اللبس
وكذا ما نحن فيه لو لم يقيد افعى الفراه على اسم الله عليه نظر ظاهر لمنعه خصوصاً على وجه
وقد قبل عليه الصان المعاصيه انما هي اللفظ الاول واما الثاني فهو يفتى اللاصاق ليس بشيء
اللاصاق لا ينافيه المعاصيه خصوصاً على ذهب القائل بعدم انعكاسه عنها وقولهم من غير كالمس لسان
المعلق بل بيان اللفظ الملايه وعلى المعاصيه قلقة بالالفعل المقدر معنوي لا ضاعى وهو متعلق بحال
فعله فكانه متعلق به الا انه لا يلزم ظاهر كلامهم وان خلا فهم في فقد عامل علم او خاص من كونه
له في قول الكثر تغلضت الباء مجذوف تقديره باسم الله اقرار انتهى وليس المعصوم بالخصم البتة
على منعه اذ لا ابدؤ الا بتركه بل حصر تركه باسمه كما لان وخول المعصوم على تقديره فحق اللفظ في وجود
واللفظ متبركاً الى هو بيان اللفظ على الثاني لان المعاصيه وان كان معناه مجزئاً للملايه لكنه معونه
قران المقام محمول على الملايه لطريق التبرك لا يلزم رجوع التبرك الى ان كونه باسم الله ليس الا بال
استواء نسب به بركته فيرجح بالاحرة الى هذا كما يعلم من الكيف وشو وجهه وليس
المراد ان الباطلة التبرك كما توهم ل هو تصوير اللفظ وبيان للملايه فانهما
يكون على وجه شتى فلا بد من ان التبرك لم يقد من معانيه الا باصلاً وما قبل من ان
البا موضوعه لحرمان الملايه ومنها التبرك فجلت على بعض مواينها بقدرته في المقام
ليس شئاً لانه لا يلزم من التقاضيه بعض خيراً بالتبرك كون التبرك موضوعاً له لانه
وضع لغزوات الجوزيات للافصافها كما لا يخفى ثم اذا انشأ المحقق قال فيخرج
قول الذم محشى بها على معنى متبركاً فنع ان التقدير بلساناً باسم الله يكون المقدر
فعال العامة لكن اللفظ يحجب القرينه على هذا فلم لا يجيب انظر منفرد لغزواتها
فقد علمه انه على ان المقدر في اللفظ المنفرد علم الله وان كان المعنى على المحصر
ضاهناً ما يفتى منه من ان التبرك انما يصدر عن متعلقه ونظر المنفرد على ما اذا لم
توجد قرينه المحصر ووجه بانه لا منافاه لان العموم الذي نفى لزومه متعلق باللفظ

المستفاد من عموم المطلق النافع الغاية كما في الكون والحصول الذي دل كلامه بها على لزومها ^{العموم}
 فالأخافه ايا من كذا ونور بان هذا القسم من الظروف يسمى مستفاداً مستفاداً بمعنى التعلق فيها ^{نفسها}
 منه وكل طرف فيهم منه حصول شيء ما فيه فبذلك مما لا يفيهم منه الا ذلك كزبد في الدار ^{مخطبا}
 يعبر منه خصوصية بوجه كريد على النفس وفيها نحن فيه ليس للطرف نفسه ولأنه على التبرك فلو قدر ^{بستلقة}
 مستفاداً خرج عن كونه مستفاداً بخلاف ما اذا قدر تطلب مع ان فيه انما خصوصية بالنسبة الى ^{الامر}
 وما حصل فانه لا يخرج عن كونه مستفاداً لانهم ^{تطلب} تطلب منه ويدل عليه جملة تطلب من الافعال ^{الامر}
 انتهى ولا يخفى ان هذا ان حصل به التوفيق بين كلامه الا انه يعني مستفاداً من غير فائدة ولذا ^{الامر}
 بعض الفضلاء بان هذا او ما يفيهم منه انما يذكر راجع الى الوجهين ^{الامر}
 كما انه عليه كثر من اصحاب الحق وشي من انما ظهر فان حصل ما لا يذكر التبرك ونحوه على انه من قبول ^{الامر}
 قبل فالوجه الاول يعلم امره بالمعاقبة على التذلل الان بان تعلقه ما مر منه وترك ما خاره بعيد ^{الامر}
 سوال ان ما مر منه يجب الظاهر لا يلتقي بحجاب الوجه ان يقول او التبرك وكذا الاستحالة ونحوها ^{الامر}
 معهود من السبله لان الاستحالة لا تخلو عنه انما واحد من قوله الحمد وكونه على نعم من قوله رب ^{الامر}
 الرحمن الرحيم لا لان الحمد في مقابلة النعمة والوال عن فضل من قوله اهدنا في ^{الامر}
 عليه انه لم يبرز لقوله اياك نعبد حتى يتجلى انما فاذكره به تبرك انما تبرك بفضله الجوهري ^{الامر}
 العباد وينبغي كيف تبرك كما قاله الشريف باي عبارة قد برد ان ما ذكر تعليم للتبرك بسببه ^{الامر}
 به انتهى يعني ان الاستفهام هنا حقيقة وهو عن التبرك فانه انما يكون في كلام العبد لا في كلام ^{الامر}
 فكيف يستفهم عن كيفية وونه فانه ان المراد بكيفية العبادة المحصورة لانها ليست ^{الامر}
 ببرز فيه كانه كيفية وعالمه فما قيل من انه يستفهم انما في استيعرت صعبه للاستعداد لان ^{الامر}
 مجاز مشهور وتعلق الاستفهام من كان انما او استعدادا بعد خول كيف وفهمه للبيان لطريق ^{الامر}
 الكتابية عن انما في ما تم كيفية او لا يد لكل ما له خطر من الوقوع على كيفية ما على ما ^{الامر}
 في كيف تكفرون يا بابه ومن لم ينبه لهذا اعترض بانه تعليم للتبرك لا كيفية كما سمعت ^{الامر}

ليس ينبغي لانه استقام حقيق لا اكار حاجته يحتاج بما ذكر وكذا اما قيل من انه ليس المراد باللقبه
 العبارة بل اى كيفية تترك بها من اعتبار تقديم المعنى وما جرد والدلالة على الاختصاص وعمره
 وفيه ان ذلك التقديم والتأخير في النفس ليس يجب اللفظ فان علم العباد ما يوجب اعتبارها
 التقديم والتأخير فلا حاجة ليعلم تلك الكيفية وان لم يعلمه لم يعلم ذلك التقديم وان قيل فكيف
 يكون فيه تعلم لهم فانه تعسف من غير داع له وقد رتب منه ما قيل من انه لا يخفى ان ما ذكره يشتمل على
 ان التبرك باسمه تعالى على وجه معنى وكيفية مخصوصه وهذه الاخبار ترجح ان تقع جوابا للسؤال عن كيفية
 التبرك من غير احتياج لاعتبار العبارة وصرفه للسؤال عنها وهذا غريب منه فانه غير ما افاده النص
 الا انه كما قيل اذ ارجح بينه الدليل بها كانت عبودية نقل ما كيف اغذر ثم ان التبرك بتقديم
 اسمه لا ينافي تقديم لفظ اسم او اللزوم منه بعد الاضافة اسمه في او الاضافة ان كانت
 الاختصاص شمل اسم الذات والصفات فيفقد التبرك بجميع اسمائه ويعلم منه وجه اهتمامه ورجحه ان
 كانت للاختصاص الوضعي الكامل يخص بلفظ اسم لانه اسم وضع للذات وما عداها اسماء صفات

واما الباطنية وسببها الى ذكره على وجه لويدي ايا حيلهم مبدل للفعل فهي تمتة نذكره على الوجه المطلوب
 يعلمون ان الظاهر انه بالتخفيف من العلم ويجوز ان يكون من العلم ونقل الطبقي رحمه الله تعالى عن الحسن
 انه قال مثله او امر ان ان تكلمت له من حمة اية غيره فانك تكلمت كتبت هذه الحروف
 تفعله على ان امرك ليس فيه قل مقدره كما تجوهم اذ المراد انه تعالى قد نفسه ليعيد يابه ويدع النفس
 وان استمع من العباد بحسن منه تعالى كما قيل ويخرج من سوال النسي غدي وتعلمه فحسن منه ذاك ما ليس
 كذلك مطلقا وقد قال يوسف عليه السلام اجلس على خزان الارض اذ حفظ علم وقال النبي
 رحمه الله ان جعله مقولا على السنة العبادية من غير اعتدال به لم يثبت له انما اتبعه قيل انه باطل وقيل وجهه ان القول
 بقولون ان تعلم الله خلقه الكلام على ان غير فندبر وانما كانت الى حروف المعاني الموصولة على
 حرف واحد وحروف المعاني الالهام والافعال وحروف المعاني ما تتركب ويبنى منه الكلام والاعمال
 انما لا تخلف تتجارب العوامل كان اصله الكون فانه يعلم بالتخفيف او يندو والاصل الاوان يكون

وجود بالكونه انزاعا على وعلم المعانيه نحن متعبد ان يكون عدما وقد استنع انما الكون في وجود
ايه جات على حرف واحد لانها من حيث كونها كلمة ربها منطه لا تبدى بها وقد رخصوا الانبا
بالاكن لغزده او لغزده كما سببا بانه محتمل ان ينسج على الفقه النيه به اخف الكون اخف وان كان الكون
اخاله ان يخرج لانها ادوات كثيرة الدور على الاسنه فاستخف الاخف كما قال الشيخ المحقق
كثير الدور انه اندفع عنه ما قيل من انه مراض بان الكتاب الصم يعلنه والكن اذا حرك حرك
مالكه الا انه قيل عليه انه لا يخرج لمكونه وانما فيه فضل انه اذا ان الكون ليس له مخرج
الكون لضعفه فرب من عدم نيب له اوله ان يخرج خوف ان كن نيب يخرج خوف الكون
ولا يخفى عليك ضعف الجواب الاول وف الثاني ولو قيل يخرج في كلامه مصدر ميم في الخرج لا
الخروج المعروف يعني ان الاصل في الخروج من الكون والتحليل والتحليل منه ان يكون بالكلمه كما صح
لم يجبه قد بر الاختصاص بل زوم خوفية الخ في كنف كونها لازمه لخوفية وجر والمهم حاشه
عدل عنه لما ذكر مراد الاختصاص وغير لازمه بل زوم الخ كحاشية ونمايته خوفية للكون لان
فيها البناء واصله الكون الذي هو عدم هو كنه والكر قليل والقدر اخف لعدم واما الجواب الثاني
لعلمه وانزه وقد اقتصر لفظهم على ان لا يزدل وهو الاظهر وقد اعترض على ما في الكنف بانها
ليست لازمه له جابل لزومه فالجواب ان يقال لازمه خوفية وجر ولذلك غير المهم حاشية
لان لزومه معد ريفاف لفاعله فالخوفية وجر لازم لا لزوم ومن لم ينبه له اول عبارته العائنا
انه مضاف للمفعول ثم قال ويحتمل ان يكون الاضمة للفاعل وتبعه الفاعل فاضافة اللزوم للمفعول
وهو لزوم واللازم الباطل لصف اللزوم لبا اذ بعد اضافته الى العائنا كمن القصر عليها لانه لا يفهم ان
يتجاوز لزوم الباطل عما عن الباطل الى العائنا والتجديد عن تلك الاضافة بان يراوان عدم
عن الامر من منظور على ايا من قبل الى الفاعل ونظيره ما ضرب زيد الامور وهو من نظر الفعل السند
الى الفاعل على المفعول وربان القصر مخبره في الموصوف على الصفة على الموصوف والضمير المستند
زيد وان اعتبره بلفظ المفعول ليس صفة لعمرو الا ان يقال ان الضرب امر موصوفه زيد

يجب تعلقه بمعر ويحصل له صفة اختياره كناية الوصف بحال المعلق والصفة بجاربه وسياية مائة الا
 خصائص الذي راده المصنف وقد اجيب عما ذكر من اللوازم بان المراد باللازم ينبغي هنا ما يفرض
 كما يدل على انفسهم العارض ايا لازم ومفارق متبع عدم مفارقة شئ لاخر ان لا يوجد الثاني
 بدونه لا العكس وذلك صحيح انتقام اللازم ايا الاظم والمساوي وكتب النسخة ناطقة به كناية الصريح
 والاساس وعليه قوله تعالى والزمهم كلمة التقوي فخرج الزوم لغة الى عدم الانكسار وهم يقولون
 لزم فلان تبينه او لا يفارقه فلا يخلو البتة وبذلك عدم خروجه عنه وهو ينبغي كناية ومنه قولهم
 ام المصلم لازمه لهجرة الاستقام فمن قال ان ذلك ينبغي اللازم (اصلاحي) وله معنى اخر نحو في قدوم
 وما قبل من ان ما ذكر لا يمنع الاعراض وان الصواب في دفعه ان يقال ان اللازم ينبغي للزوم مجازا بلغة
 في الزوم وقد مر عليه التعريف لازم الاضطرار فيتركها عنهما فلا توجد بدو بها كما هو معنى الزوم في
 الاصطلاح الحكمه الا انه لم يصيب في رسمه انه ينبغي اصطلاحا لا تقوي ليس بشئ لان عدم الدفع كما بره
 معلومه مما نوردناه وبجوابها فاسده بعدم القرينة المعه له ولا عاقله لمع انه قال المتبع التقوي
 المتبع كما اعترف فيه والفرج عاقله ان اللفظه النب مع قبل عليه انه غير مطابق لمصطلح الحكمه لانه
 يلزم ان يكون كل حرف جارا بالانهم او افعال الكتابية لازمه للات ان رادوا انه كلما وجد الات في
 وجدت الكتابية وهو فاسدها وتكلف بعضهم توجيهها بخن في عينه عنه والذي في النسخة بارز حوزة في بعض
 الفضا المعمرين من ان العج من نسخ شرح الفاضل التقادير على ما هو معنى الزوم في اصطلاح الحكمه
 بمعنى المفعول وان في بعض النسخ من معنى الزوم بمعنى المصدر لا صفة له رواية ورواية فان قلت ان الباء
 تكلف ما بين العمل كناية حرف اليم من معنى التلبيس يتم امر الزوم قلت كانه لقوله بالنسبة لعلها
 تجعل كالمعروف لمع انه الاصل لم يعارضه معارض قد بر والزم احد المصاد التي مات على انقول للتقوي
 وهي محفوظة وما قيد الاختصاص الذي زاد المصنف على الكثرة في سبب نيل ايا انها زياره ضارة فتركها او يلا
 واحزون ايا لزومها احسنها لان الزوم قد يكون بغيرها غير على عقلنا بارها حاشا ايا انه على عقولنا
 فيل في توجيهه من انه لا يطلق حرف الجر على غير اليا لا يمين ولا يمين من جمع وقيل انه زبد يلا توجهه عليه
 من التقوي

من التقويض الاية او مناه لا تشارك من بين الحروف بالزوم وظاهر انه انما يصح او غير صحه الحرف
من حيث ولائها على معنى مع قطع النظر عن خصوصية ثبوت من الاضافه او غير ذلك فان شئنا من حروف
اجز المفردة من حيث هو حرف لا ينفك عن الحرفيه ويجوز فيلزم ان يكون كلها مسكون فلا من يقطع النظر
من الحرفيه وابداه على المقصور كما هو المشهور وكل من الحرفيه وحواسب الكمال كما نرى انما
انما وجهان ونقص الاول بواب العطف وفاقه اللانتمين للحرفيه واثباته كاف في تشبيه اللانتمين
قبلهما وجه واحد فان دفع النقصان يكتفي بالنقص بواب القسم واثباته ووقع بان عملها بالبناء
عن الابدان فكان اجزها واحترز بلزوم الحرفيه عن التشبيه وقبل هو مستبعد لانها لا
اجز اذا كانت هما الا ان يقال انه على قول كحركات لام الامراج التشبيهية انها خالفت الجود
المفردة التي حصرها الفتح لعله انقصت مخالفة مسمىها فوقع اللبس المذكور ولام الاصل هي لام اجز
التي لا يسع حروف اجز ووافيه لان الاضافه افضل الابدان مطلقا ايا محبورا ولام
الانتمية الداخلة على بعض اجز الحركات الاسمية سميت به بالدخول لها في الايدى الحركات
كما يتبين وما ذكرنا بنا في فتح غيرنا كلام اجز والاسمية وكنت لام اجز لما ذكر مع مسبقها
ايضا وكنت لام الامر عليها لانها ثبوتها في مطلق العمل او في الاختصاص بنوع من الكلام
فيكون من خواص بعض الكلمات فتحت اجزاء بلصير على الاصل من غير نظر للفرق المذكور لانه حال
بجود الدخول عليه ولم ينظر لاجز اب مدخولها لانه قد لا ينظر كما في حاله الوقف ونحوها
ونبه الكلام غير مطرد محل او اللام الداخلة على الضمير قد تكرر او دخلت على ما في الكلام واللام غير الواضحة
مفتوحة وان لم تكن لام ايدى الكلام والام الاستعانة والتعجب مفتوحة مع جود المظهر وان وجهها
ما بينها واقعة في موقع اللام الحياتي للضمير وهو كاف ادعوك لكن هذه على نحو بعد الوقف
كما قبل عهد الذي ابرهي ومنيته اضعف من حجة كحي فلا ينظر الكلام فيها والاسم
عند اصحابنا التي عند طرف متعلق بالثبوت المفهوم من لبنه اجز الى الابدان والاختصاص
محذور هو الاخر وفيه محات اي هو عند هم محذور في اللام مشتق من السمو وهو الرفع لان السمو

يرتفع ذكره باسمه فيعرف به واذ جهل اسمه كان حالاً وفي الأمازيغية النحوية يقال فلان لم
 اذا كان شهراً واصل اسم سمو كنجع واطلع او فعل كفعل وافتعال او فعل كرفع وارتطاب
 من قال اسم حذف لاسه وسكن فاوه عوض همزة الوصل كما في ابن ومن قال سم لم عوض وقوله
 اصحابنا انارة ايا انه يقول يقول البصر بين بعد من يوافق رايه صاحب له كما يقول الخفي اصحابنا
 الخفي يقولون كذا او قال فهم الكونين فرع من الحذف فاوه من الاسم واسمه وهي العلامة
 واصله وسم بالكسر وسم بالفتح ويدل عليه تحفيرة وكسرة ونعله وانك تجذب في العجم سمانف
 فاوه عوض عنها همزة الوصل وانما عوضوا من حذف الفاء الثابتة في عدة وثقة ونظائر ما وقوله
 الاستعمال يعني انه حذف لمجوز التخفيف الذي اوجبه كثرة الاستعمال فصار نسباً منسياً وما قبله محلاً
 وليس منفاً اعلاياً حتى يكون خوف الاخر منونا والاعراب عليه واختلاب الهمزة لا ياتي
 سقوطها ورجاء وبنيت او ايلها على الكون الخ اي استعملت بهذا تخفيفاً وان كانت تحرك بحسب
 واصل سمو بالضم والكسرة منها احد مذهبي البصريين والاخر انهم ادخلوا الهمزة على التحرك ثم سكنوه
 تخفيفاً ومعنى بنيت صنفته ووضعت لان البناء في اصطلاح النحاة يطلق على هذا وعلى ما قبل الاعراب
 وليس المراد الثاني لانه يخص بالآخر وقوله وادخل الخ لان من دأبهم الا يتد بالتحرك قوله مبتدا
 اي واقعيه الابتداء مصوب على الحال من ضمير عليها ومن الهمزة لانهم لما احتجوا الى حركتها
 في الابتداء وليقطعي الدبح وفعل الضرورة مقبلاً لم يجدوا ما يصلح له غيراً وضرباً لقوتها من
 بين حروف الزوايد وكونها من ابتداء الخارج وفي قوله واهم اي عادتهم شدة الى ان لا
 بال كن ممكن لكن ترك ما فيه من الكثرة والنشاعة وقد قيل انه موجود في لغة العجم وانما ترك لغتهم
 لا لغزده واختاره انشرف في كل غير حتى ان وجوده في الفارسية غير ثابت ومن لم يقسم الدليل
 على استحالة الاستدلال على نهه وعلى كون احكامه مع الحروف قبله او بعده بلا طائل عنه وقيل ان
 كان الكون ذاك الكون الالف المتع والا يمكن قالوا في ثلثه وانما كان الوقف على ك
 لانه من لا يتد فاحط من وضعه ولانه انها معدم فاسب الكون والاسما المذكورتا على ما في

في الفضل احد فتراسما ابن وابنه وابنه بن باده الميم للتاكيد وقيل هي بدل من الام واثمان
 امرؤ وامرأة وامم اسم ورمين اسم وسم والكلام عليه شروح في المطولات والاختلاف
 عدو لا اختلاف النظر فيه لم يذكره المعجم احد مكانه الكتف ويجوز ان يكون حقيقة
 من صفات الاجسام وهما هنا صفة اللان وصف الحرف بهما مجاز ثم شاع حتى صار حقيقة
 وفيه الفاء وسيند له تعريفه النحوي بافرد الصيغة للاسم وفي النسخة تعريفه بصيغة الجمع
 اسم فوجع والتعريف التحويل ومنه تعريف السباع والمراد قلعه وتحويله الى صاع ونسبه
 واسم فوجع سما فوجع الجمع وياوه في الاصل مشدده ويجوز تخفيفها في اسطردين نحو
 كمانه واثمانه ويهدر رسم بالياء في فتح فلا وجه لما قيل من ان لاصح رسمه بدون ياء كمانه باب فاض
 الا ان يكون جمع سمافاته افاضل بياض وفي اللفظة غير مذكورة في الكتف وفي نسخة تفسيره
 كتبت بالياء انتهى وسيمه معصوم ولو لم يكن كذلك قبل او سلم ووسيم ووسمت وعده وقوله
 سمى اياهه معطوف على قوله بعريفه ونقته بالنصب على انه حال من سمى او تنوع الحذف ان
 اللفظة في اسم فاض اسم بالضم والضم والضم والضم والضم والضم والضم والضم والضم
 وسيم كهدي ورمي ووزن اسم فتح واسم سماك سمى ببارك الف البف وهو لا بد فالدفع
 لينة اياقن بن سلمه ابن مدح واسمك لغت في سماك الشد وميناه وروي في الشد وميناه
 له سما ويكون يني وعاه باسمه مكانه شرح النواهد وسيم مفعول سماك وهو يتعدى في باب الالف
 بالمد يني احفك باسم ببارك اي ببارك برفا ولا كانه وسيم ونسخ الاصلاح لابن خنيس
 انرك اسم بالنيمة الفاضل كما انرك الفاضل وهو مفعول مطلق للتبعية كقربت ضربك برك
 انبارك للعدا ولانكر الحسن وهو مفعول مطلق على هذا الفاعل هو مفعول لا امله وقيل منسوب
 الحافض اي كاتبارك ومنه خبره على ان يني كهدي لغته في الاسم ولا دليل فيه لاحتمال ان يكون
 على لغة من يقول سم بضم السين غير معصور ونقته على انه مفعول ياني لا ساك وفي شرح كتاب سيبويه
 يجوز ان يكون يني البيت غير معصور فانه الف تنوين بدل من انه روي سما بالكر وروي يني

انبارك ببارك وهو بيت من الزجوة لم اقف عليها والقلب بيد لانه خلاف الظاهر وقوله غير مطر
 محصل العنين اعداها ان برادته شاذ لا يقاس عليه فلا ينبغي نخرج ما ذكر عليه والثانية ان برادته غير مطر
 في جميع تعاريف الكلمة او لا يكون كلمة مخلوطة خالف الاصل فيها بالتقديم والآخر في جميع مقارنها
 لو وجد منه قبلها ما دعات تخلفا في ليس اعداها مطلوب الاخر كما في جده وحذف كلف في المبح
 والبعض ونحوهما والشيء ايله صله هي وخذرو الجواب الكوفيين عما ذكر ما استدل به البصريون حينئذ
 لا يراد انه لم يعد دخول الهزة على ما حذف صدره لانه حينئذ حجرة وما قبل من انه يتحمل ان يراد
 قلب الود هزة في رسالته في الفصل وغيره من ان ابدال الهزة من حروف الدين مطر في المقصود
 وغير مطر في غير مكانه اشاح وساما لا ينفك اليه اصلا من السموشد واما لعل وزاد في
 اي ما جرد منه على هذه الوجه والنجار كبر الشين البعي وفتحها صلة بالي شرا حب من الباس وهو مطر
 الرضة اي كونه زينة وسعدا ما يغني به ما يقصد توفيقه فاندفع عنه ما قبل عليه من ان الشا به الكس
 والعلامة فيبقى ذكره معه وقيل العلامة احبته مرتفعة في الاكثره والاسم برفع سماء من يخفض
 الخفاء ابا الابع والظهور وعلما فظهر مناسبتهم له منسبة معنوية تراعى في الاشتقاق والاسم ليس هو القابل
 بل للفعل والحرف بل هو بالفتح للفوا الاعم ويخص به لم يعد انما من السمة بكسر السين هي العلامة والاسم
 علامته على سماء فذمت الواو عوض عنها الهزة وقيل قلت هذه على خلاف القياس ثم حلت هذه وصل
 تحتها وقوله يقل علامة كونه من السمة او الحكم في قوله واصله سم او علم لتوحيث والاعلال
 هنا بمعنى مطلق التغير لا لا حطاح وهو تميز حرف التثنية بالقلب او الحذف لعل لا مكان وقوله غير لانه
 ليس فيه الا حذف الواو منه كانت ساكنة وقيل كان الا حسن ان يقول من الاسم لان السين
 سمة حركته وانما ذكر لانها اشهر في معنى العلاقة وليغاير بين الشين والشتين منه ومن قال انه
 الاسم تاج او كرا الوو وكما قيل تباير او التفرق لم يفرق بينهما وقيل ان قوله يقل علامة متعلق
 بقوله عوض عنها هذا وصل اي عوضت الهزة من الواو المحذوف وقوله يتغير غير ادب با والهزة بحرف
 نقصان المحذف والتخفيف ان المحذف يحذف نقصان كيه ما يتركب منه الكلمة وان لم يخصص حرفه

وبالتعويض ينبغي الاول فيقول من السمت المراد قد اعلاله بالنسبة الى كونه من السموات
على الاول الاعمال في اوله فقط وعلى الثاني في اوله واخره معاً فيما تكلف ظاهر استعماله لا يخفى ان
ما ظنت تكلفاً هو المزاود وما قدمه مشترك بين القولين فلا وجه لذكره هنا قد ورد
النج قد مر جوابهم عنه وما فيه فذكره والفائدة من تفصيلها وانها تزيد على العشرة يعني ان الزكيات
الاعمال حسن من عدم النظر لان المردف بقولهم المنمة عن الام لمخدوفه ولها عن الفاعلة
ومع زنته باسم الذي في كل سورة سمى النج هو بفتح او معراج باعتبار انه من مشهور الجز او نامة
وهو من اجزاة له وبنه بن العجاج وبعدون **والباقي** على رسل والصنبر للراعي اي رسل
الراعي في ابل جلابار لا الساج منبر كما باسم الله الذي بركبت في اول سورة ويقوم بتعني ترمي
في الركوب وحمل بقوي الفصل وهو من التكوين لا الاقوام كما توهموا في قوله فانه لا يقل حال من الرسل فهو
ابا زل نوحا كما يقصد تلك الابل طريقاً عليه لاجل ما سلوكه وذكره لانه اشارة الى ما في جعل الهدهة عوضاً عما
من مذنباته من والسوم الا ان يقال من تحذيرها لا يقول بانها عوض واليه يشير قول الضيف انها لغة
البعد الذي انشأ به وهو في القصة التاسعة وسمه كما في شرح الفصل كسر السين ومنها كما في البيت السابق
ويجوز فيها كما في كتب القصة فينبهه مثله **والاسم** ان ارد به النج قد استعمل في كتب الاول
اخلاف في ان الاسم هو عين اليمع او التيمع وهو غيرهما وقد تجرأ في المراسن ذلك وذكر انه
تاو لايت لم تظهر بينهما ولم تجي الى الان محل خلاف ومقطعه وانشاء اريد ذلك المعصوم
ولم يذكر القول بانه عين التيمع او غيرهما وان كان قول البعض المقدر له لانه في غاية العطف والبعد
والمراد بالتيمع انما العارية المعربة عن اليمع كما نقل عن الانصاري رحمه الله وقوله وفيه
النج يعني به انه لم تجي له محل النزاع لانه ان ارد بالاسم لفظه فهو غير اليمع لان النزاع لانه بالفتح
اصوات في قارعة او من هبات وكيفات للاصوات يتميز بها كل صوت من غيره على ما حقيقه
المرئس في بعض رايه واليمع ليس كذلك واما وان اتفق ذلك ربه بعضها كالقرآن ونحوه
ما سمع دسامة لفظه ايضا وان ارد به ذات الشئ فهو اليمع لكنه لا يعلم محله المتبع ولا يتبين

ما ذكر في الاستدلال وان اريد المصطفى والاسم لا يصح التجزيم باحد طرفيه وقد اراه السيد السبكي
 في شرح المواهب تجري الصوت لم يتم له الدست وقد ذكره برامته وماله وعنده هذا بعض ارباب
 الخواشي فاعرضنا لعدو الغايه فيه لانه بينا لاسم اصوات الحج الصوت بحاقا الى الابد
 كيفيه تحدث من تخرج هو المنصغظ من قاع ومقروء وزعم النظار امره جسم وفيه التفسير
 بعد ما ذكرنا لظلمه وما اطلوه به اقول الظاهر ان كان من اذنا الناس ويوجد ان يربط الى الصوت
 نفس الجسم لانه لما ذهب الى ان سبب حدوث الصوت تخرج الهواض الجمال انه يقول انه
 غير ذلك هو الصحيح وانا اقول الظاهر انه ان ذهب الى ان الصوت هو الهواض المنصغظ
 فلا يرد عليه شي مما رخصه في ما منع عنه الا التكميل بحيث يقول المعنى انه ان الاسم هو نفس الا
 ظاهر فيه فانه منع عنه ما قيل من انه تخرج او يرجع عما اختاره في الظاهر من ان الصوت عارض
 وقوله ويتعدى اي الاسم مع اتحاد المسمى كما في المتروقات واجتماع العلم والكنية والبعض
 واتحاد الاسم مع تعدد المسمى كما في المشتركات وهذا كله اثبات لتغاير مما اذا اريد بالاسم
 اللفظ والمسمى لا يكون كذلك قبل هو رفع الایجاب الكلي كما حوت الاشارة اليه والاسم
 العنصر والشريتا لفظ من اصوات مقطعه غير قالة واوردها ان الایجاب الكلي لا يصدق في
 الاسم ايضا وليس اختلافه باختلاف الاسم امر مطروا واجيب بان قوله والمسمى الذي يمكن
 يكون ما لا من الحمل الثلاث يعني باللفظ الخال يكون سما ليس كذلك وهكذا يختلف ويتعدى الاسم
 حسن ان يقال معنى الكلام ان الاسم مقارن وقوله وان تحقق فيه بعض منها فذلك من خصوصية المادة
 وقوله نكر اسم بك الخ نعمه سبحانه بك وطول انشاده جوابا على سؤاله وقد روي قوله انه لم يثبت
 بمبدأ المفعول الاول الذي ان الاسم هو الذات مستدلا بما ذكره كلفه الامام وانشاء الله المعنى رحمه الله
 لان النكر والمبني طوار ذات اللفظ الذي عليها فغيره ان الاسم بها المراد به لفظه وحجبه
 تعظيم اسمائه وتثنيها على لا يلقى ما وقوله في الرقت اي النفس وما يستحق ذكره ولا يصدق كالتا ولا
 العادة واطلاقها على غيره وقيل الاسم مجاز فيه عن الذات وقيل يكون يترتب عن شئ ذاته كما يقال

اسلام على مجلس الزيف وانا وى الرفيع او الاسم فيه معجم الى معجم في الاصل اسم
مفعول من انفعه اذ ارماه او اودع فيه في شئ ثم تحوز به عن الزيادة وشاع فيها فقل الكل
منه في معجم والاشاره بالتحضر نحو من اطلاق الزيادة والاقام على ما وقع في كلام الله
فمنه الزيادة فله تغير ما دخل تحف من غير ضرورة واجتياح غير ناسب بها الا ان يريد
ما وضع له في نفسه وهذا جواب اخر عما استدلوا من ان الاسم هو ليس بما ورد في النص في قوله
بسم اسم ربك وتأخر اشارة ايا ان الاصل عدم الزيادة فالمراد بسم السلام السلام نفسه
وهو سماه فاصيف الاسم ايا بهاء كحائض اليه ايا الاسم في يوم الاعد ونحوه والاصح
كثير في كلام العرب والقبول ما كان لكنه كناية الايات لانه اذ نزه اسمه نفسه فكيف بدنه
اياه حول اليه من ثوبين بن ربيعة بن مالك المشهور واوله تميمه ابي يحيى
ان يمشي ابوها واهل انا الا من ربيعة رومض فقوموا قول الذي علمانه ولا تخشوا
ولا تكتفوا شرا وقولا هو المراد الذي لا صدق له اضع والاخال فخليل ولا قدر اياه حول
نم اسم السلام عليكم ومن بيك حولا كما لا فقد اعذر قوله فقل بسمه وكان من المعبر
عاش ما به وثلاثين سنة وقوله اياه حول سئل بقوله قولا او بما يفهم ما قبله وقدره فعلا
جميع ما ذكر اياه حول اياه تام حول وهو السنة والمراد سنة موته وقوله واهل اياه من
اليه يعني انه من النبوة والنعمة الذي لا بد له من ورود حوض النبوة فانما من امر قد خلت
وانما مضى على انهم كما قال ابن عباس واهل انا الا مالك ابن مالك وروى عنه
الملكين عريف وقوله ولا تخشوا بالحق والذين يتقون خشية وجهه او الله لظما بدسيرة ونحو
منه باظهاره فيها مما عن ذلك وكان افراد البكايه اياه عليه اياه حول والسلام بها سلام
وهو كناية عن امرها بترك ما كان قد امرها به وتم بها للتراخي من اول الفعل والترك وهم
الاسم هنا في غاية الحسن لانه ليس بسلام حقيقة فمالهم منه الا اسمه كما قيل قال السديم
نمود على منجته جهات جهات السلسلة بعده ومن في البيت ترطبه ووقع بعض شراح الكتاب

انه قد رتبها بكتب بكرة انما جعل اياها حول تلكا به وخطاب لزوجته وهي غفلة نيات من عدم
 الوقوف على الترو وحرف بعضهم ثم بالمتن ثم انشأت الفرقية وهو غلطته وان اردت به الصفقة
 الى الصفقة لها اطلقات الصفقة النحوي ويدل عليه معنى قارم بالغير كالعلم والحلم والشيء كاسم
 الفاعل والصفة المشبهة وما شا كلهما وقول الامامي ذهب الانسوري وعامة الاصحاب ايا
 ان من الصفات ما هو عين الموصوف كالوجود وما هو غيره وهو كل صفة امكن مفارقة ما عن
 الموصوف كصفات الافعال من كونه قائما ورازقا ومنها ما لا يقال انه عين ولا غيره وهو يمنع
 انفكاكه كالعلم والقدر يدل على انه اراد بالصفة المفعول الثاني ومدلول الاسم المدلول بالصفة
 ما في الغيبة بما ذكر لا يدل عليه ان الصفة امر خارج عن الذات فكيف يكون عينه وانه قد قسم
 الى لغة وغيره وقوله يخرج المواقف انه قد استشهد بخلافه ان الاسم هل هو لغة ام لا
 او غيره ولا نيك ما قل غرضه ليس الزمان في لفظ ورس انه الحيوان المخصوص وغيره بل في
 مدلول الاسم هو الذات من حيث هي ام باعتبار امراض عارض صادق عليه فلهذا
 قال الشيخ قد يكون الاسم عن المسمى عارضا وقد يكون غيره كالتالي والرازق وقد يكون
 لا هو ولا غيره كالعلم والقادر فيقتضيه انه اراد المسمى الاخر وان الكلام في الاسم مطلقا
 اراد مطلقا وصحح غرضه اراد بالمدلول الطائفة وقد اورد عليه ان ما ذكره الشيخ من ان الاسم
 قد يكون غير المسمى الى لا يتفرع عما ذكره من ان مدلول الاسم كان لا محالة بهذا الاعتبار
 فيكون الاسم غير المسمى كما اذا كان مدلوله هو الذات من حيث هي ام لا يتفرع عن المسمى من ان
 اسم احد علم للذات من غير اعتبار مسمى فيه مخرج اذ قد اختلف فيه المعبود به بحسب ادراك
 بجميع صفات الكمال كيف لا وانه من حيث هي ام محصور له في كماله لا يخرج ثم ان ما قلناه
 مخالف لما في الكتاب من ان الاسم الذي هو غير المسمى مدلوله الذات من حيث هي ام
 انه ان ارد به بالاسم الصفة فقد يكون عين الذات وغيره ولا عينه ولا غيره وهو لا ينافي
 المدلول فهو ان تعريفه ظاهر او مراده بالمسمى ذات المسمى وعينه لا مدلول الاسم مطلقا

وهو يستعمل في راد

وبراد بـكل منبأ والفردية فابنه على ان المراد الاول والاولى من الثاني فباني في حكمة الجلالة الرحمن
 واما من ثلث في الحاشية انما ثلث من الاختلاف في معنى كلام الشيخ اوسى اختلاف الادب عنه ثم
 ان القوم في تحرير عمل الخلاف جعلوها اخر شيئا ان الاسم بطلن وبراد به لفظ كما في كتيب زبد او بطلن
 وبراد به للمسمى كما في الكتب المذكورة فلا يحد ما يحد من غير فريضة ترجيح كرايت زبد الاحتكام فالقائل بالغيرية
 يحد على اللفظ بالعبثية على المسمى قبل واما حسن الوجه فلا يخرج ان الموضوع لقصده ليس في اللفظ
 مجازا ووضعه غير قصدي مع ان ما ذكره المسألة بالاصول وثبتها ما يؤوله العلم وادعى الصحة وواقعية
 ان لفظ الاسم اسم لكل لفظ وال على معنى في نفسه غير مغشون بزمان ولفظ الاسم كذا فيكون الاسم
 نفسه عين سمائة وهذا انما يصح لو كان انزع في لفظ اسم ولا يصلح بهذا الخلاف حتى يكره المقرة لشيخ
 بسني على ان الاسم موضوع بازاء كل فرد منه لا بزم المقوم الكلبي وعلى جمل المسمى بالظن عليه عبا كان
 او ذوا ويدر لا يحصر الاسم على مجرى في غيره كلفظ لفظ ولكلمة كلمة وكلفظ موضوع ونحوه على حاجته الى ما
 تكلف به بعضهم مثله بضمير الغائب اذ عاد على مثله نحو يوزيد وهو ضمير عائش يكتف به ولو قيل انما
 مخصوص باسماء صفات العدد ولهذا اطلقوا على ذكره في الاصول وابن الخوازمي ان وصفها بـل بر الذات
 المقدسة او لا بالذات والمعنى الوضعي مقصود بالتبع او وصفها بـل مركلي وهو ذوات ما تصفه بمائل
 عليه ماخذ اشتقاقها على ما حقق في الصفات فعلى الاول يكون المقصود بالوضع او لا غير المسمى وانه
 وعلى الثاني غير المعايير الكلي التجري حقيقة وليس المراد بالغيرية بمصطلح الاشعري ولعله كل كلام
 فلم نرى هذا المسألة ما يثبت في تصدير وصف الغيل والسبب فيها كلام ادعى انه المعنى وصف
 رده ابن السبكي انه مشتق من لاسع تفضيها بالمقام وقوله كما هو النسخ ان كان نقل عن الشيخ
 في هذه المسألة ان المراد بالاسم المصنفه فالكاف تعلق بـل كما في بعض النسخ والاشعري في المصنفه
 كما تفسره اكثر ارباب النحاشي لكن قال بعض الفضلاء ان الظاهر ان الطرف يتعلق بالارادة
 ولفظ المصنفه وهو المسمى لضموعه عليه الشيخ كتاب المضافات من ان كلام هو
 فاذكره منها امور كثيرة قصر ما فيها اليقين بالاشعري ثم ان السبكي رحمه الله

قال في كتاب القواعد انهم يوجبون على هذه المسألة فروعا ففهم منها ما اذا قال
اسكتاني هل يقع نه الطلاق ام لا ومنها ما قالوا بهم اسكتاني فقلت في ذلك كذا هل
يكون يمينا ام لا ومنه عرفت كنهه في بعض المصنفين في هذه المسألة بما بعد
وهو واما قال بهم اسكتني فقلت ان محمل لوجوب احد جانبي ان يراد به اياهم خاص
من اسماءه في يدك بما يدل عليها احالا وانما في انه لم يترك يدك في بل يترك باسمه وفيه
ان قوله لان البرك الحج يعني اياها وعلل بانه الذي يتلصق به في الفعل ويتأني به دون الذات
لغيرها عن ان يتلصق بها اهد وياها وقل عليه ان التلصق بالذات من حيث هي
غير ممكن لكنه من الوجوب الاستحصار بالذكر ممكن ورد بان مرجع الصا الى الاثبات بالاسم
وهو اولابا لا اعتبار بطوا امو الفهم من والله على ان لا يتبدل بالاسم واما الاستحالة بالذات
المقدس نحو كايه استغنى فاكتر من ان تحصر وحقيقته الاستعانة كما مر التوسل عند جوارها
لمشرف المشرع فيه والاعتماد ونشأه ولو كان فيه ترك ادب لم ينب الاسم انما
غايته انه احترز عن اطلاق لفظ الاله ومخلص منه باف الشرع من الاسم كذلك
فاتح ونحن الاسم له ليس بصح الا ترى قوله في استغفروا يا الله وادعوا وادعوا
جامع من عدم الفرق بين الاستعانة والاليله وانما يقتضيان الاليله ^{على} وهو
نشان التمثل بكتب بالقلم والاصواب ان الاستعانة طلب العون وهي تقديري
نفسها كحاجة وادعوا يستعين وادعوا كحاجة استغفروا يا الله والاستعانة تستند
الى الله في حقيقة فقال اعاني الله وهو خير معني وسيله تحقيقه في قوله وادعوا ^{لنفس}
فاخفظه فانه معني اعاني الله وقوله لان البرك الحج ونشر غير مرتب لان البرك
بنا على اني ابا للمعاجزة والاستعانة على الوجه الاول وتقدم المعاجزة وان كانت مرجحة عند
لانها اظهر فلا ينافك كان الظاهر العكس وجب المبني والتبني تخيلين والتميز بفعل من
التميز بالهم وهو التميز به ومن التميز لان العرب تنسب التميز الى المبني والنسب

ايا النحال وبه فسر قوله تعالى فاقولنا من اين انزلنا هذا من عند ربك قال قدس الله روحه لفظ
 ذكر في قوله بذكر اسمه للقيح بالمراد بان صدور الفعل باسم الله تعالى يقع بذكره ويقع على وجه
 احدها ان يذكر اسم خاص من اسمائه تعالى كلفظ الله تعالى وانما يذكر لفظ وال على اسمه
 التسميه فان لفظ اسم مخاف الله الله ياد به اسم كما فقد ذكر بها اسم لا يحضر منه لفظ وال
 عليه مطلقا فتعذر ان التبرك والاستعاذه بجميع اسمائه وابوابه لانه على وجه يوزن بجعله
 من من تسميه فبطل توهم ان الاستعاذه بالتسميه ليس ابتداء باسم الله ثم قال ان ما يدر لفظ اسم
 تعظيم التبرك بهما به وتميز التسمين عن التبرك فان التسمين انما يكون باسمه لا بذكره واسمه الله لا
 والعين انما يكون به لا باسمه التي هي الفاعل انتهى واورده عليه امور منها ان بعض الاسماء المعهده
 ذلك كالقهار والذل والمكبر وفيه انه لا يلزم من التبرك ونحوه بجميع اسمائه حمله ان يأتى او
 بحسن ذلك بها وفرد ويدل عليه ان الاول واقع ومن الثاني فانه ورد في الحديث
 بلى اسم هو لك اظهرت عليه امر من خلقك واستأثرت به في علم الغيب عنك وهو ظاهر
 ان التسميه انما باسمه كما لا يذاته كحائز عامه كتب القصة وفيه الهداية العين اسم الله قال
 الشراح اي بهذا الاسم او باسم اخر كالحسن او لصفته من صفاته كالقوة ولكن ما قدمه هو ان
 الكفارة نزع عنك جبرته اسم الله وهو شاهد لان العين باسمه لا يذاته فلا يتم
 انما كونه فيه ما فيه وانما لفظ باسم الله يعني ان ياد به العين ويذره واذنه ابن رستم عن محمد
 رحمه الله انه بين وان لم يتو فلا يتم ما ذكره هو قول الشيخ انما رحمه الله كذا في قواعد السمع
 يتم انه غير وارو على المعص رحمه الله لانه ليس من مذهبه وتقبله واسمه الله لا يذاته على تنبيه
 ما قبل من ان التبرك وان سلم انه لا يكون الا بالاسم فالاستعاذه لا تكون حقيقة الا بالذات كقوله
 قال تعالى وانا كنت تعين محمد مطلق التبرك والاستعاذه في الاسم ممنوع فلا يقل مما قاله بعض الفضلاء
 ان الاستعاذه وان كانت حقيقة بالذات الا ان الطريق الى تحصيلها لما كان ذلك اسمه جعل
 به تعظيما وان لم يكن مراد اعانه ما يشي من عدم الفرق بين اسميت للتقدي بنفبه الذي هو طلب المعونة

منه وبين القدي بالباء المطلق يعني ذوي العلم عالياً نحو استغنوا بالعبد والصلاه ونحوه
فثبت ان الزك والاستغناء بجمع اسماء ليس بجمع وقد قال القصار انه في شرح الخنفس مع
احكامه يعني اضافة الاسم الى اسم ان كان الاختصاص شل اسماء كلها وان كان الاختصاص
في صفة الصفات بالكمالات السبع لم يفتقر لفظ اسم فاصلة اتفاق على ان ما سواه
صفت وذو الزك بالاسم غايه التعظيم فليس وما قيل ان الاسم علمه الذوب للترك للفرق بينه
وبين القسم قيل الحمد وي لاف الابدانما هو بالاسم لا بالذات انتهى واما ما اطلق به المورد
على السيد السيد هنا والبحث معه بانه ان اراد بالابدان الذي ذكر الابدان يخصه فلا يتم ما ذكره وان
اراد الاضافه او الاعم فالقولهم باطل ولا يخرج بطلانه على ذلك مع انه لا يتم ايضا اولئك السيد
على الاستغناء او الزك بجمع اسماءه وبالله الرحمن الرحيم على وقوله بسم واحد وهو محقق والوجه
اللفظ مع وهو بالرحمن الرحيم فالاولى انه لم يقل ما بعد له لما فيه من اسم الادب يجعله كما انه او
لفظ العبد فربما يحسب الظمان ما تحسب اذ اياه لم يحده شيئاً لان الدار الابدان يخصه وعدم تكميله
ودلالتة على جميع الاسماء من عموم الاسم المتعارف ظهر من الشمس والوعده في مقابلته العموم وانه لا
لا يتوهم مع ما مر من ان ينحى الابه توقف الفعل على اوله او على ما عليها واليه الزك والعاصيه
لانكره القبح بهانه قوله وهو معكم انما كنتم فقد وضع الجمع نفي عن من واما على الارجح من خرج ولم
تكتب الالف اي لم ترسم الف بسم العبد الياء على ما هو مقتضى الظاهر من الرسم او الاصل في كل كلمه ان
تكتب ما قبله ما قبله بانه الوقف والابتداء في الابدانها بلفظ بالهجره وهي الف لان الالف
كلايه الصحاح لبنة وغيره بتهيه وبالهجره فواجبه ما قبل من انها سميت الف لانها تكتب بصورتها قال
ابو حيان رحمه الله اني قلت بسم زيد او تكتب بسم الله قال ترسم الالف لان الاول لم
يصف به الله والفايه وكيفية تعلق اياها وقال الداني ما حمله لانه لا بد لمخفف الالف من
امر من عدم ذلك المتعلق ورافقه لفظ بسم للجملة ومن شرط تمام المبمله فيه تردد وتمام كلام
التمس ان شرطه قبل واما شرطها فما هو فاما يكون الالف بسم الله فكون الابدان

بسم الله ابدء باسم الله فاعرفه فانه ليس من عمل الا فنام بل من نداء ولات الا فنام وهو من
يند ولات الا فنام وحقت به الاسما بالابتداء لان الذات مقدمه على البر الموجودات فالباء
باسمها وهو اسم كماله وكذا الرحمن الرحيم لقوله سمعت رجيتي وهذه كلمته حسنة وتعد الف الرحمن
مع ال وبدوها وفيه كثرة قال عمر بن عبد العزيز كان به طول اليا وظهر السيات ودور الهم
قد سكره تحبنا لخطه ومحافظه على الختم اللقط الذي به الكسب العظيم كبر سماء وهو اربابا
اي انه لا دليل فيه على التعويض حتى يعترض عليه بذلك كما توهم والموجود في الفتح السيات بدل
السات وفيه بانه كل انه جعل كل سنة كسنة في الظهور وهو وقع لما قيل من انه ليس في
سيات بل ساتين واحدة ولوراد فعد دنا باعتبار افراد البسملة قال العبات والسيات
واجب بان المراد من الساتين الساتين للجناب اسم كلمة او ماعدا ما مطروح خطا قبل وهو على طرف تمام
ومناه على حرف واحد وهو ات السيات هنا جمع الساتين فانه لا يقال في جمع سنة سيات
مذرك من الالباس بالصاد والياء على فقال كما قال الجوهري في ويار اصله ومار بالفتحة بد فائدة
من حرفي التفتيح باللام والياء على فقال نحو ذاب ثم ان هذا القابل نحو قال في
ما عند ما في تحقيق المقام ولعمري ان استنباه الساتين على هو لا الفضلاستين لم فتم الكلام كلام
تمام كم ترك الاول لا وجب ولعمري ان في زوايا انكار جنبا يا وني انكار نحو رطبا كقوله قد فاق
مرت الهمم وكنت التوام فصار في الاخر لا يتبع الاول وهذه كما قيل في الساتين لا يوي
مجمعة وقد قال عليه بعض فضلا عجزه الابدال المذكور مخصوص بفعل الاسم بدوني ما وني فعلية
لا تعال فما انحرى ليس بصواب وهذه الكلمة صد من العلاء في حوشني المطول احسنه بعد تنبيهه الى
و فقه بقوله انزل فيه احد حزيه الضيف لترعه في بناء مقدر لآلم تنبيهه في حوشني الضيف التحيوا
اي ايجاز وانت خبيرة بشروط بالقرينة العادقة والالاء تفع الرثوق وشار بقوله يا محمد الي ان
فعلات تنبيه فقال في الامداد والوزن القوي واية يقول المحمدي في سورة الحديد في قوله
ليلاً يفتح الامم ويكون اليا وحكا قطرب كبر اللام ووجه بانه قد فت فيه هذه لاني وجدت في بعضها

لام لا فساد لانهم ابدل من اللام المدحمة بالحائية وديوان انتهى ولا يخفى انه بعد الابدال المنسحب
 السين يجمع السن فان كانت عليه قرينه فهي بعينها فانه السجانه وهو جمع باغنه لاشتماله على
 استعمالها بحكفه من ذلك الامر الغير القياسي والقدرية بها حالته وهو ان نحو المسببات
 لاسببات والحوادث المرضي ظهورها جميعا وديوان اخونها لان لها اجزاية الخطه . لكن في الامثال
 قيل انما هي ان الالهة كثيرة الكتاب فاما كثرت كتابته حذف تخفيفا في الكتاب كما حذف لفظه
 التلطف لا دخل له في حذفه فاما قيل في شمره كثرة الاستعمال في اللفظ والكتابة فيه نظر لان
 الاول بهام ليس شيا فانها كالمتلذذين وكل ناسب الاخر فلهذا لا ينبغي ذكره والعلل لا يلزم
 ما تحته يقال في الحقيقة حذف الف اسد فيجاء بها عوضا او انه ليل يلزم الاحجاب لتخفيف
 ان فيه خطا او لئلا يفسد مدحجور اوله الاثر به وما ذكره هو المشهور وهو مقول عن كثر
 رحمة الله وقيل انه لا حذف فيه وفي ابياد الله عيسى بك السنين او ضمها الحذف اسم كحاشم
 مكنت سنيته من كائن تواريخ كبريت او اتغال من كبر القصة وهو بعيد . واسد اصله الراجح اعلم
 ان في لفظ الحلاله بالتحليل جعلها واشتقاقها وكوتها عربية او غير عربية او الاوختلافات كثيرة
 حتى قالوا انها باب العقلاء في ذاته وصفاته لا يحتاجها بوزن القصة بحرف وزيه لفظ اسد لانه انكس له
 ملك الاوزار نفعه يبرهت اعني المستعبرين وقد قال ابي الموشن على رضى اسد فيه كل دون صفاته
 بنحو الصفات وصل هناك تعريف اللغات ففقد افعال لا تحضر احار المهر رحمة الله تعالى به وقال
 في الكنف اسد اصله اللام قال معاذ اللام ان يكون كظلمة محذوف الهزة وعوض عنها حرف الوض
 قيل عليه اما كان اصله اللام سوفا باللام يكتسب حرف التوضيخ لا يبره من اجمع بين الوض
 والموض وقد اقل ابو علي انه كالوض وجيب حرف التوفيق في اللام من الحكاية لاسم الحكاية
 فهو يعني ان اصله اللام وما انفصل عليه حرف التوفيق للمعنى راد على من قال ان اصله اللام او لم يقل لاه
 الانا ورا ووسلم انهما من الحكاية ففقد مقدره اي انهم اولاً زهير حرف التوفيق فلما راجع
 ماورد عليه عمل عنه اقل قول اصله اللام لانه اسم ونحو التوفيق على اى جماعه منهم المص ان لو كان كونا

ويجوز السند في جملته عموماً وقبل المراد به اعتباره عوضاً لا بزيادة وحذف هذه الجهة اعتباراً على
غير العاكس فلهذا لم يمنع الادغام وعوض عنها ال او هو قياس ان نعت حركتها لا ما قبلها ثم حذف
لا تها ال ليس الجهة بعد نعت الحركة واللام قبلها فلو لم تحذف والتعويض وعدم منع الادغام
مع ان المحذوف بعد كالموجود من الامور ان هذه التي اختص بها هذا الاسم الا عظم قولان ظهر
هما الاول والمراد بالاصل الا على الا لا استغناء وعدل الصرح عنه عن قول المحذوف
حرف التعريف لا قوله الالف واللام يكونان تعاضداً فيكونان متساويين في القطع لا في العوض
بانه اللام فقط يحتاج الى ان يقال وتجيء الجهة كما في شريح الكف نه ازيد ما من الفعل و
والفعل بعد طرح مقدمات تنجيه لللال وفيه ان ما جاء به من الخشبي ليس ينبغي ان يكون من الكفا
فكيف يتبادر مع ان ان في المتن المذكور لاثبات تعريف النقول عنه ولو كان من الكفاية كان يعزب
صفحاً وكذا ما عجزه من ان للعوض اللزوم فانه مع كونه مضافاً للظاهر لان تعويض الاسماء المعنوية
محذوف لم يعمد اليه ان الموقوف باللام من الاعلام الغالبة واللام لازمة في مثلها صرحوا
به فالمحذوف باق في الصواب ان يقال ان المراد بالتعويض اعتباراً من الكفاية عوضاً عن الجهة لا ال
يراد للعوضه فاللام قبل المحذوف للتعويض مودت عنه وصارت عوضاً فلا عوضية قبل المحذوف لا
جميعه بعده كما في قولهم هذه امله وعنده ثم ان تعريفه بالجلد على التماس المطرد لكنه بعد عليه ويرجع
الذي يتناول منزلة العلم الشيخ خفف وارجح تخفيفه هو انه من الالهية صارت كالمات المفروقة
فما قبل من ان لا يلاحظ فيه والضرورة تزداد التماساً لا يؤولها فيه اذ هو العلم المردود الى الاله
لاستكان اراؤه المفعول الوضوح وانما جعل الاله الموقوف من الاعلام الغالبة خفاه انما هو عليه لا بغيره
فكيف يكون بين الاعلام الغالبة ووجه ما كان منها قبل تنويره اصعب من غير ظاهر بين بينات الاله
ولم يوصى الكلام الذي لا يوصى فيه جهوده الا فيهم ولذلك قبل باعده بالقطع ان يكونها عوضاً عن
التعريف قبل ما يبعد يقطع الجهة لانها جاز من عوض الوقف الا على ما ان كون الوقف عوضاً عن قطع
فيه تمام التسمية فيها قطعاً وترجم ابو علي انها التي عوضها في هذا من هذا يقال انما هي العوض

ورد بكثرة استعمال فاس مكرادون لاه و با متناع بالانس دون يا اسد كذا قال المحقق و دفع
 الاخير بقول الرضي انما جاز باسد بالقطع لاجتماع شين في هذا و معها الكلمة الانا و لا حيا في
 لاهة الكبار و كونها بدل سمرة اله و اما النجم و اساله فلانها لازمة لكتما لبت بدلا من الفا
 و اما الفاس فاللام عوض من الفا لانها لبت لازمة او قال في السعة كس بد و انما اخضع القطع
 بالند اذ هبنا لمحض الحروف لمعوضته لا سبه تعريف لاختراع عن اجتماع اداني التعريف في
 غير الند مجري الحروف على صلة ثم انه قيل ان كلام الله رحمة الله تعالى ان يكون بيان العلة اجتماع اداني
 التعريف و لقطع معا وان يكون القطع وحده و الاول اوجه و ان كان الثاني من النظام من
 العبارة يعني انه كان القياس ان لا يدخل عليها بالعدم اجتماع التني التعريف و اذ دخلت
 تسقط المزة لانه صار عوضا فحصل عنه معنى التعريف و لعارض لا يحدف فالتبا اذ صار جزءا
 و الجزء لا يحدف في الدرج كالرم و جعل الله عوضه عنه اذ المراد عوضه على بسبب الجزئية كما نحن فيه
 و ان لم فالمراد اية عليه فاقصة لعلته مأمنة و لا يتوهم ان الاصل عدم الجمع و القطع فما ذكره فارض
 الاصل فساوينا فلم يجمع ذلك لما عرفت من ان فيه نكتتين على ان ذلك غير منجبه اذ لا يلزم التبرجج
 بين النكتتين كلفي الارادة و لند اقد براج الاصل مع وجود تلك النكتة و لا تنفي العدول فان
 قلت كان يجب القطع في غير الند الوجود عليه قلت قد روعي فيه جانب النجادة و الاصل انه
 فروع الاصل مارة و النوعين اخري فان قلت قد رويان فيه نكتتين لعدم الحذف فكيف
 رجحوا جانب الاصل المرجوع قلت قيل انه لا يلزم التبليغ رعاية الارجح و الابلغ و لعله العدول
 عنه كما في شرح الفوائد الغيا بته و فيه ان قول اهل المعاني كذا يدرك لكونه اصلا و لا يقتضي العطل
 يقتضي انه لا يجوز مع وجود العارض رعاية الاصل بضعفة فكيف يجوز ذلك الا ان يعمل على انه
 المراد ان لم يخالف مقتضى الحال و قال المحقق التفاز ان رحمة الله قد يقال فمن قطع المنة
 انه نوي فيه الوصف على حرف الند التقينا الاسم الشريف و نقله بعضهم عن سبويه رحمه الله
 و قيل في ترجمته ان المنعم الجليل القدير بعد ندوة باسمه من سماء الادب فله جعل الند

كما المصطوح عما بعده والاسم الكريم كان غير ماضي لا يقال انه قد ورد نرا الله تعالى في
 الشرف كثيرا وفي الما نور يا رحمن الرينا والاخره لان الله لا يوصف بالما وليس كان
 بالعلم المجرد والمقصود من هذا الخطاب التوحيد لله تعالى في ذاته لا في صفاته
 ولطفه فالمراد بالنعيم اما انظم سماه بالثاني في وعابه او اسمه بانيات حرف الله ونعم
 لاسه والتاخر وقه ولو وصل في بعض هذا والثاني هو المراد والاولى فيه مختلف باختلاف
 المقام والعبارة فاطفه بخلاف ما قاله القائل ثم قطع العمرة في هذا اكثرى كما هو
 بالرضى وحمل عليه القطع العوضيه لا الزوم لانه عن كاف بدليل قوله بجهات
 خرت فلي بالوصل وبعضهم حمل العلم العوضيه والزوم فيه باللائحه
 بالمعبود بالحق النعني انه بعد المعبر والمحدف اخفق بالمعبود حتى يحبب لم ^{تعمل}
 غيره اصلا وصار المراد به الذات كما في سائر الاعلام فصح التوحيد والعلية كما قال ^{الناج}
 المتحى ان يكون للفظ عموم فيحصل له بحسب الاستعمال خصوصية لشيء بمعنى رايه
 اما الاصله الشخصي فيصير علما كالنعم او لا فيصير اسما غالبا كالسنة او صفته غالية
 كالرحمن ثم ان الغلبة بحسب الاصطلاح اعم من ان تستعمل ادلايه غيره او لا ^{تفعل}
 اصلا وهي في الاول تحقيقه كالا له والنعم في الثاني تقديره بيه وقياسه كالدبر ان
 ودره ولا غيره بما قاله الاسناد والناس من ان عليه الله تحقيقه وان استدل عليه
 لا يجديه وكلامهم رحمه الله مخالف لما في الكتاب من جمله اسم حسن لا و ^{صفا}
 توهم انه معناه وان قوله المعبود لم يرد به انه مرادف له ليكون صفته في ذاته
 اسم غير صفه فقد غفل عما ذكر ولا ينافي غلبه الاله فله الاستعمال فانه كلفه ان
 يكون غيره اقل منه ففقط ما قيل من ان في الغلبة مع ندته ^{الاستعمال} ففهم ان كلام
 المصنف محتمل لان يكون المراد ان الاله العرف بالعلم نفع على كل معبود و ^{عليه}
 على المعبود حتى اى على ذاته المحصورة فصار علما بالغلبة يعرف اليه عند الاطلاق

اكدا لا اختصاص بالتعريف خاصا لمختص به فالله الموصوف قبل التمه وبعده علم تلك
 الاله قبل ان تدف قد يطلق على غيره وبعده لا يطلق اصلا وهذا ما اختاره قدس سره
 ويحتمل ان تكون اللام للبعد اشارة الى الاصل المذكور او لا فيكون المراد بالحق
 المتكسر مستعمل للمعبر مطلقا والمعرف صا لا بالعلية مختصا بالمعبر بالحق بدون ان يصير
 والله علم لذات معين هو المعبر بالحق سبحانه وهذا ما اختاره السعد وحصل عليه كلام
 واستشهد له بكلمة الحق الاول وتعريفه انما ذكر ان الاله اسم لمفهوم كل هو المعبر
 والله علم لذات معين هو المعبر بالحق تبارك وتعالى وهذا الاعتبار كان وللا لاله الله
 كلمة توحيد وقال قدس سره ان الاشتغال المذكور لا يجدي نفعا لان المعبر لتعين
 او عدم نفسه تعريفه او تكثيره ولله في ذلك تعريف حتى لا يتكرر كما في قوله الذي
 له عليك الحق الذي له عليك وبابيه بكلمة التوحيد في آية الصفه لا فتا به
 المذكور بذلك المفهوم الاخص والظاهر ظاهره قال ولا يشته على احد ان المقصود من قوله على كل معبود
 هو الذات المعبود لا المفهوم المتناول ولها ولللام في قوله على المعبود تارة اشارة الى بعض تلك الذات المعبود
 لا الى مفهوم اخص من مفهومه الاصل ولما كان المراد بلفظ الحق مفهومه المقابل للباطل ولا قد رفيه ظاهر
 الا تعريفه ذكره ما يما ذكر ايضا وعرفه ما نال تضامنا كان الثالث او بالانقسام ذكره مرتين ولو عرف الاول
 وقال على كل معبود بالحق لم يتعين المقصود من المعبود انتهى ولا يخفى عليك ان الباطل قوله بالحق بالاعلية
 الباطل هو الحقيقة فيجب ان فيها سبها وكون العبادات حقه يستلزم حقيقة المعبود وهي المراد بها بطريق التسمية
 فقال المقصود منه انه للمعبر بالحق وتعرف الحق بتعريف معين للمعبود وهو شيوخه فيقضي ان المراد منه ذلك
 المقدس الموجود في الخارج وتكثيره بقرينه المقابل ليقضي ارادة المفهوم لان المعبود الحق هو التوحيد
 فكيفيته باعتبار مفهومه لا باعتبار افراده وهو لا يخار عليه ويؤيده ما فيه عليه الحق رحمه الله من
 له السببه ولا يشبهه في عدم علمها ولذا قال رحمه الله واما تشبيه الاله بالنجم وغيره من الاعلام
 في العلمته بل في محو العلم به سواء انتهت اليه العلم اول الا يري ان السببه ليست علما متخفا ولا اذا

لا ضرورة تدعي اليه وجواب الشك عنه بقوله اما السنه فظاهر التسمية بغيره كونه علماء كبريائه
 الا ان فيه ما ينافي خصوصاً بحجها عن ذلك اذ لا يجرى منها من غير ما ينبغي حتى يجعل من اعلام الاشخاص
 وليست فيها ضرورة اذ جعلها علماء حسب الاعراف منه لو روي فذكر في صدر جواب من
 العجب العجيب واما ما ذكره في تفسيره التوحيد من قوله اي لا يعبد ونحو ذلك الواحد فلا ينفصل
 ما اورده عليه لانه ما يند بعينه الله وهو لا ينفصل عن صفات الملك وهو من قبل العام الشخص بغيره
 ولذا افترق بذلك كما بين في محله وما ذكره في توجيه التفسير لا يفي بظرف الطيف وقامه الشك في وجوب
 مما ذكره قاله الشريف ان ما قاله السعد في عاينه القوة والمنا وتقرره ان الشارع جعل فيه كلمة توحيد
 هو مستلزم لكون الله تعالى له لما ذكرنا محالاً لمصلحة في تحقيقه ودرشاه تعريفه وتكميله لما ذكره
 ليست يبين على اوضح اللغوي وللغية الاصيل بل هي من كات البلاغة والاعتبار المناسبة بحيث لم
 في اللفظ فبين بوجه لم يورد في الكلام قولها اصلاً فقال اسم نفع على كل معبود حتى او باطل فاذا
 حصل بالعلمة عين ما ورد في الكلام المعبر عنه عنه تعريفاً فقال ثم غلب على المعبود حتى فاذا زاد التعريف
 فيه تعريفاً ولا يخفى على العقلاء اعتبار مناسب صالح لكونه شاره لما ذكره ولا يرد عليه ما اورده من
 سببه نظرا في الوضع اللغوي مع ان قوله لا مدخل في ذلك لتعريف حتى الشخص بالله بقيد تعين
 ذات المعبود افادة بانه ووضعه قد لا يلحق القول بانه لا مدخل لتعريفه وتكميله في ذلك ولا يخفى انه لا ينبغي
 له فان كانت البلاغة لا بد لها من دليل في الكلام وضيعة او يانع له فلا مثبت يجوز التسليم وقد عرفت
 ما يفيك عن مثله ثم ان قوله ان مفهوم المقابل لباطل لا تعد وفيه معنى سوال اذ ان في تعريف الامر في
 الله من بعد الفعل تنبيه كائن عند في قباله الشجاعة في نطق الله وما فيه للشرح من قبل و
 شبيه لم ابرأ ما دبا في رامي ابن مالك رحمه الله في شرح السهول صرح بها حيث قال الله
 ان علام الشيء قارن وصفه بالوليس اذ الله تعالى عز وجل هو علم جامع لمعانيد الاسما
 كلها ولنا في حال لكل ما سوره اسم الله بل عكس ولهم ربه على من قال اصله الله لانه ادعى ما لا دليل
 عليه لكان ذلك كافياً لان الله تعالى خلق نطقاً ومنه انما لفظ فلان الله تعالى معتل العين وانما في معز الف

رجع العين واللام فهما من ماذنين فزدهما ايل اصل واحد يحكم من سور التخفيف مائة مائة فلان
 اسد خاص به تعالى جاهلية وكسلا والاله ليس كذلك لانه اسم لكل معبود ووجه قول الاله
 باسم الاله وبه مدنيا وروعيه ما غير متيقنا ومن قال صلى الله عليه وسلم لا يخلو عالم من امرين لانه
 اما يقول الله قد ضقت ابدانهم او عمت الالام او يقول تلت حركته الهرة ايل الالام قد ضقت على
 وهو باطل لانه او عا ضقت بلا سبب ولا متابعه ذي سبب من ثلثة فذكر القافية على ان ضقت
 ابتداء استيعاد من ضقت العين واللام لان الاخر وما قبل بها حتى بالتعبير وقول بلا
 تنبيه على ان الفاء قد تحذف بسبب كذا او عدة مصدر بعد عمل المصدر على الفعل محذوف للنسب
 وقول لا لا تنبيه ذي سبب كذا ينحى ورق قد ضقت فاده بلا سبب تنبيه بعده وزاد غلا
 ولولا ان رقم ينحى ورق العين احاقه بالثاني فحذوف الالام نحوثة فان قل قد ضقت القافية
 في اناس فان اصله اناس فلما رجع ان الناس مفعول على اناس لم يخبر ان يعمل عليه غيره لان العمل عليه
 زبادة في انده وروثه مخالفة الاصل بلا سبب يلحق لذلك فكيف والجمع اناسا وذا سبب
 ما ومن تخلفن نوس واس كافيته ووفيه وانما له كثره وانما او عا نقل حركته هرة ايل الالام حتى
 بالبطان لانه سبب من مخالفة الاصل من وجوه اهل نقل حركته من كلتن على سبيل الزعم ولا نظره
 الثانية نقل حركته هرة ايل ما بعد في وجوب اجتماع ثلثي متحركين وهو نقل من تخلفن الهرة عاكت لان حبابه
 في الكلام كله وهو ملتزم ايل في افعال الزوية لان الواجب تفرقه الالام الات وانالت من مخالفة الاصل
 لكن النقل ايل ايل كونه فوجب كونه عملا كلاما وهو غير من نقل في سبب ولا ينحى فانه من الفتح
 في كنهه فما هو في كلتن اكن في الاستفاح وحتى بالا اطاح الباع او علم النقل ايل فيما بعد الهرة وهو نقل
 عن الالاس لان الهرة المقولته ايل كونه في تقد بر النوت فادعاه ما قبلها فيما بعد كاد علم المفضلين وقد
 اعتبروا به عمرو حده ايل علم الكبر الفصل بوجوب حذف فخر فلم يرفع فاعتبار غير وجوب حذف
 او لا اصل الاعتدال بالهجرة وفي تخفيفا حاية ان يقال في اعد وون من وال وول بقدر واونين واصل
 اول اول ثم نقلت حركته الهرة بني ايل الواو بن وفتحة فقد هادون تليق لاهما هرة لانفعا لاهما الهرة قد

و نه انش ما ذر نه لکن اما او اقل فیہ لکن الا ان نہ نسب غرضاً نم من نہ عم ان اصل اسمہ الا
بقول الالف واللام عوض من الہزہ ولو کان کذلک لم یحذف خایزہ لاه ابوک ای لہ
ابوک اہ لا یحذف عوض و عوض بنو مالہ و اعدہ و قالو الہی انفا یحذف فوالام حجب والالف واللام
معدومہ و الہم سکونہ و فغارت الالف با و علم نہ کہ ان الالف کانت نقطہ مخکبہ و انفتاح ما
قبلہا و لبت ساکنہ عادت الیہ اصلہا و فتحہا فتحہا بسبب نقص فی التوفیق نہ اقول ابی علی و عم
ضعیف لان الالف واللام زیادہ مع تسمیہ فی من سماء بالعلمیہ و او حذفہ لم یجہا
منہ یقین و انہی اراء ان الہی بنی نقص منہ حرف التعجب ان لم یکن لہ حرف سوضع کما قالوہ فی
اسم الآلہ فی انہ من المعایذ الیہ حصہ ان یوضع لہ حرف او لا تقع الہی فی غیر التعجب جمیع
نباتہ فی موضع جہ باللام و احمہ و اللام و مجروراً موضع رفع خبر و ابوک مبتدأ انتہی قالہ ابن مالک
ملحوظاً و یؤرخ ما ظہر کتبش انہ لا یرید علیہ فی الحسن و الخیر فیہ الا ان فی روہ علی ابی علی نہ سبب الہی ابو
نظہ لانہ حکم نہ بادیۃ الالف واللام و لم یس قول نہ بادیۃ عند ابی علی فیزمہ بالزیم
انہی و مہذا علم ان کلامہم مع مخالفۃ القیاس منہ علی غیر کس فاعرفہ اقول نہ زیدہ ما قالوہ
وان اقول ان اختلاف فیہ بنی علی خلاف اخو ذک ابن النجاشی نہ امالیہ و ہوان جہور البصر بن
و ہو ابی ان زائداً و ماساً من مادہ و اجدہ و ہی النس لانہم یضیفون و کس و زیدہ سبب
علیہ ما تقدم بتالیس و ہرول الاخر ما ارتضاه و لک می و الہذا و کثیر من النجاشی انہا ما قالہ
منہ و یخبر فیہ من النس و ہان من نسب بنی محک و سئلہ یضیف علی یونس و ذی یونس علیہ
منہ ما قالہ ابن مالک و من بنوہ و ہو عدی و یصح منہ و یقوی علیہما و یجہم بلکہ الیہ و قوہما
عولت سائلہ ان انیہ فی التصرف لا داعی لہ عندہی و ہما یخبر فیہ بالقبول و شہادۃ من
الہم ما بیان لاصلہ الاعلا و ما یرتب علیہ و ہذا شروع فی بیان اصلہ الالف و ہذا خلت و فیہ
فیقول انہ غیر مشتق و قبل مشتق و فیہ المشتق نہ اقوال احرار منہا المہم من الہم فہم الہزہ و اللام فان
قلنا بان المشتق من الفعل فہو علی ظاہرہ و الاخر یقیدہ بکس و ہذا من معدد الہ و الہوا نہ ما خردہ من

به المادة ومصدره الاله بزيه عياره والوهنه بالضم كنبوه والوهنه بالضم واما الله كعبود
 وتاله واستاله بنحى عبود والنطق بالاعد وضمير شقاوة الضاف اليه راجع لاصل اجلاته وعيدتين
 كما قبله بنحى احوه رجا او هو محمول كما قيل لان الظاهر من كلامهم انه يتبدل لانهم بنحى ان الحال
 بنحى ماله اى معبود وهو صفة مشبهة بكتاب بنحى مكتوب واما بنحى موتم به وانه يقول عن المصنوع
 وفعال قد يكون اسم الله سماعا كاي لما يركب به وهو كثر وخالف المصنوع من اعداد المحذرة في اختياره
 من ان الفعل وتعبه المادة هنا شقة من الاله اسم العين كاستجود وسنوق وتجوهر لانه على اصل
 القياس لا يسمي في الشدة كابل ادا احسن روى الابل والقيام عليها والوقوف كوني في المشتق منه
 مراعي في المشتق في هذا النسخ لا غير ذلك مما فضل شرح الكشاف وذهب الامام المرزوقي وحسب
 المدارك ان الاله مصدر كالمفعول وهو خلاف المشهور ولا وجه لما قيل عليه من انه لم يوجد في اللغة
 ان المرزوقي اما اهلها مطلقه بفتحة ياء واول قيل من الاله ادا يفتح الاله بالياء في افعال عبده كفتح يفتح
 صنفه اما لان الاصل في الاشتقاق ان يكون بنحى قائم بالمشتق وحيث قائمه بها باخلق لتجهم في ذاته و
 صفاته او يكون الاله بنحى المعنى واولى عند اهل اللغة كالجوهرى وغيره فعلا اخر لا وجه له لان معرفة
 مبدله من الواو ان ذهب بعض اهل اللغة لانها اصلية وعليه حسا الله موسى حيث ذكره بهند المعنى
 في المادتين والقول بانه اشتقاق كثر لعبد اذ السماع في الحقيقة سلم ابلها من الواو اتحد الوجهان
 ومن حاول اثبات التباين بينهما يراى في الشطع بنده وتوليه في موقفه اى في موقفه الله الظاهر من موقفه
 الاله كلام في اشتقاق اصل اجلاته اذ لا وجه لكون الاصل مشتقا من غيره ما اشتق منه الفعل ولا كونهما
 من اصل واحد كما قيل في قول في مطلق المعبود لا يتجدد الاله شيئا ورغم كل انه على التحي او المروءة
 في موقفه تبارك والكفرة وان ابتدوا كاستفون بانه الاله الالهة ونحوه من الالهة الالهة
 فلاقى اى كمن الالهة بنحى استانس من السكون وعدم الاضطراب او هو محاذ من السكين
 ومنه السكين لغتين فانه ما يرفع من نحو الصديق والاصل واجب النزل قال يا با رعا اذكر انما
 نشأنا بالنعيم من سكنه وفعال الالهة بكان كذا اى اقتضاها الالهة بانه ما تعبد به ما كان على

وقيل انه ذكر في الباب بعد ذكر السكون اثبات واستناده بهن البت قال لا يقي للمع ذكر اثبات اليا
 بعد السكون ليكون الاطيان مرتبة بالاول والسكون بالثاني ولا وجه له رواية ورواية واليه البت
 بنسخها هو لغو من القول لان القلوب تطمن بذكره والارواح سكن لموتها يقال اطمان يطمن طمنا
 وطمانه بنسخه وسطين ايا كذا ذاك مطمان اليه فهو حقيقة في المكان وطمان القلب العنيس محاذ
 محاذ الاسس والنفوس المطمئة انه شاع فيه ما حقيقته في استقراره بذوال الفلق والاضطراب هو
 يتاخر قايما اسد فلهذا قدم التعلق للمحور وقوله لا بد من تطمن القلوب اي لا ينفرد فان الطمانه لا
 عداه عزور والنفوس به عجز واستناده ان للباطل وطمانه القلب النفس بوجه اسد والتسليم له تقاوده بزام
 الطمانه وحيد لقل الروح بنور الوهم ايا مستقر في مقعد صدق فاذ تاتى كيف تاتي به الوجه
 في الالهه الباطله ومرفقه ايا الاطلاق الاله عليه ما غير مناسب في وال
 لا يجد ان يكون ملحوظ وضع النعمة في وضع الاله للعبود واطمينا القلوب في ر ^{الهادي} ^{سبع} ^{رس} ^{الحضر}
 في الالهه الباطله بعد عبادتها على نعمهم او لا تحراف الكل به كما هو من العجب ما قيل ان الحسن الذي
 كل شيء يطمن تحت قنابه ولا يطمع ان يعطرب في دفع انما به وقيل ان بالنسبة ايا للعبود بنحو
 ما سواه كما عدم وفيه نظر لا يخفى او من الاله اذ وقع اليه في الاسس فزع اليه بنسخه اي الى ان يفر
 وفزع عن قلوبهم كنف وقال لا ائب الفزع ان يقاض وتعار بعرضي لان في من الشيء الخفيف هو
 الفزع ولا يقال فزع من اسد كما يقال خفف منه وفتح اليه استغاث به عند الفزع وفتح انما انتهي
 ففتح اليه بمعنى لجواله فعال يعني مفعول ايا مفعول اليه واخرعه وفرغه كونه ان السلب واليه
 مزبذبه الاله واصله الاله بهمة تبت ابد لت الثانية الفاعلي القاسم قل وفي ذكر الاله المزبذبه ايا
 هيمة شتقاق الاله منه فكونه فعلا لا يمتثل للاله في فعله الحاصل وكلاهما منظور فيه وليس شيء او الظاهر
 انه لم يقصد ما ذكره وانما اشار الى كثره محي ما ذكره في بعض الفزع وما يمتد كالسلب قيل انه يعني انه اخذ
 منه اعد الوجه من المواجهه باعتبار اللازم وحاصله تحقيق العلاقه بين الاله والاله ولازمه القاء
 يخفى ما فيه وانما قال حقيقة او بزمه لشمس الاله الحق والباطل لان العلم ثلث اوله وان كان

بنى الظن غلب احتمال في الباطل ولم يبرح به قبله أما لظهوره جاز فيه لطريق القاسية اولان ذاك
 واقع بخلاف الاعانة فانها غير واقعة وفيه نظر لا مرقل ولكن ان يكون كلاهما ماطر حتى يتابع ارباع
 صير شفاؤه مد فانه لا يخرج كل احد برغم ذلك ثم ان اراد المصنف ان يرد مقابلة له
 الداعي فيكون بان النهى فيه اصيل كناية للتأويل وهو مخالف لانه السهر من نفسه وله بفتح الا
 ان ثبت الترادف وقوله او العاية قليل وتوجيه لاشفاقه وهو من التوراة بالعين المهملة والذال المعجمة
 يتبعه الالهي وانما ذكره توضيحا وتخصيلا من شأن من يرفع من امر ان يلقى لمن يخلصه منه وهو بحمد الله
 قبل من الله لا دخل لوصف العبادة هنا وان قوله يرفع اليه ماطر الى المفعول الاول وهو بحمد الله
 به من مفعول المبيضة فمدبر اوسن الالف الفصل الى الفصل هو ربيع الابل واولع وولع بمنع لازم مجتهدا
 والى في وقت تخرج من اذا اسند الى الفصل والعباد الطاهر انه بكسر العين وفتح الباء المحفظة
 جمع عبدة وجمع عبادة وتشديد بابه على انه جمع عبادة وتويعون جمع موع بفتح الميم وفتح
 الام قال في الفتح اوقع به فهو موع به بفتح الام اي تعريه به فلما عرفت في جوابه والرفع التذلل
 والخضوع والتسليم جمع شدة وهي المهينة وكلما يعيب ويشد واولع في النسخ بالهمزة من المريد
 وتوقع في بعض الموضعين وولع بدونها قال وكان المناسب او يقول هو العباد والحق لكنه لم
 يفعل والفتح بل موع واولع في المعنى واولع من انها سبعة لمن له اذنه نال في
 اليه ان رجع الى الاله مطلقا كان شاعرا للفرقتين هو لا مانع منه وان رجع الى الله كما هو المباد
 فقدم ذكره لما من كونه خفيضا او على رتبهم وعلى الوجه الاول فيه شارة الى ان الخفيض لانهم كانوا
 اذا نزل بهم ما يدبرهم لا يحبون الى الله كما قال تعالى قل ارايتم ان اناكم عذاب الله او تعلم ان الله
 اعز الله عنون وقيل فيه الكفاية عن عهده عز الله تعالى لعلمهم بما لهم ولا يخفى عليه اوسوله
 او لا يخفى عليهم بذكر وجهه المسمى بوجهه بفتح الجيم ووجهه بفتح الجيم بفتح الجيم بفتح الجيم
 هو بوجه الله ولا لان بينهما فرقا لان هذا الوجه من تحت العقل اي احوال ذلك كما كانت
 في بعض وجهه لانه خلاف لظهوره وان ارتقاء بعض التاخرين والحق بفتح الحاء بفتح الحاء

بالارض وسحبه لريديه فساد العقل من الخياطة بالنعيم وهي شئ كاليجنون قال
تعالى كاذبي يخطط الشيطان من المس وسأني تخففه وكان اصله ولاء لان ابدال
الواو المكسورة فما اول الكلام حمزة مطروقة لفته بذيل كمانه التسهيل ولم يخدمه لعدم سماع
ولاه ان كانت العبارة كان لفتح الكاف والهمزة وتشد بالنون ويجوز ان يكون
مخففا بالفتح ما مضى كان انما قصه وما قبل من انه لا يفتح لانه يجب حينئذ نصب والما و برسمه
بالف وليس كذلك هو في النسخ ليس بشئ لانه يجوز حكاية لفظه كانه بعض الحروف فيمنع ضرورة
وقوله وقبل الله عطف على قوله فقلبت وتقدره فقلبت ثم ضفت ان كان البهميد ^و ^و
الجمع النسخ ينبغي لو كان اهله ذلك سح فيه اوله كاريه لان الجمع ترد الاني اذ اصواتها ويجب
طلب الواو الفا اذ لم تتحرك لمخ لفته القياس فلوجه للتوجيه به بما قبل وما قبل من ان النعم
لون الهمزة اصلا لعدم استعماك ولاء وينسخ الله لا يدفع بل تحققة لانه ضلف الظاهر ^و قبل
اصلا لاه النسخ هذا مطوف على قوله واصل اصله النسخ والفيم راجع لا اسلا الله ^{ان} الله الله
جاز لانه اذا كان بهذا اصل الهمزة كونه اصل الحمد له بقا لان اصل الاصل اصل ولاء
مصدرة بعض كتب اللفظة لاه بليدها اذا احتجت ولا يكون اذا ارتفع ^{الله} المص ^{الله} ^{الله}
جعلها امي الارتفاع والاحتجاب معني من ماوة واحدة وبنها على طبق اللفظ والنشر ^{الله}
وليس المراد انه مستعمل فيها ما بنا على مذمته في المنكر باب صحة النقل من كل منها وهذا
الذي منقول عن سيرة رحمه الله تعالى ما حقق في كتب اللفظة وقال ابن حروف انه منقول من
لفظه متوهم كتاب او هو منقول من قوله لان باب لوه ولينه في كلام العرب كما قاله السيو ^ط
وقيل لاه بليده معنى ارتفاع ليس بلفظه لانه لا يجوز بان هو بيان لا اول قال
وقد اعترض عليه بما قاله الامام من ان حقيقة الهمزة محجة عن العول ^{الله}
ولا يجوز ان يقال محجوبه لان المحجوب مقهور وهي العبد واما التي فقاهه فحقى عن المص ^{الله}
نحو خط والهمزة بن محجوب كانه بعض النسخ وهذا قال الفاضل الشافعي وغيره واما قول في حكم ابن ^{الله}

انما يحجب انما يحجب عن النظر اليه اذا وجب شئ لسنه ولو كان له ثناء لكان
 لوجوده حاضر وكل حاضر فني فهو لوجه فاهر وهو القاهر فوق عباده انتهى في التمام وقع
 حديث الاسرار من ذكر الحجاب هو حق المخلوق لانه حق الحاق بهم المحجوب والبار جل اسمه منزله
 عما يحجب به الحجب انما يحبط معقد محسوس ولكن حجبته على انها خلقه وبها يرسم وادراكهم عابثا كيف
 ومتى لقوله تعالى كلا انهم غوردتهم يومئذ لم يجز ان انتهى فني ان الحجاب حقيقة المنع والسر وانما يكون في حرام
 المحذوره وادراك منزله عن ذلك فهو ما يغفل لمجرد المنع عن دونه في شأبه واحاطة به هو حق المخلوق
 دونه وحجبه فالجواب بطلان على الخلق حقيقة لانهم حجبوا عن ربه او قريب او نحو ذلك كما في قوله تعالى كلا
 عن ربه يومئذ لم يجز ان انتهى فني ان انتهى فني ان انتهى فني ان انتهى فني ان انتهى فني ان انتهى فني ان انتهى فني
 او مجاز عن معرفتهم فيسألون واما المنع من معرفة الله في الدرر والدرر لعلم الهدى وسر في قوله
 من راجع الحجاب انه في وصف الحجاب بمعنى انما هو عدم الظهور والورع يعلمه هذا الحق فقول مني في باب الامر
 محجب اي مانع وسائر انتهى وانه شرح الواقع المحجوب بقهر وهو غشائه منزله عنه وهو كما بعد
 عليه انه محجب بصدق عليه انه جعل ذاته محجوبة لا ينفصل من قهر الظهور فلا غار على كلام المصنف كما سمعته قوله
 بعلمهم بيان لاصله وقيل اصله لو ان اولها كان في الدخيل من فلا يحجب الا القول بان قلبها لا يكتب الا على
 فلا والقبس وقد انبت الكمان في ما ذكرناه في قوله وهو الذي في السماء والارض رحمه الله
 يعتمد ثقله فلا يتقيد لما قيل ان لاه يسهل لم يثبت في اللغة وكذا كون لاه معدود قوله يرتفع على
 منزله عما لا يلحق بحجاب كبرياءه بيان للثاني وانه يسهل له قول النسخ كلفته من ايدى باح فيمنع
 هذه الكبار ان الله عز وجل لم يبن قايده وهو الاغنية مكانه شرح الكتاب والنواهد والاشي
 بن قيس وهو من قصده اولها المسمو او ارما وعاذا انما هم الليل والنهار وهي في دورته حلقه
 تقع فيكون في الماده من خلف هو العين وهو شاهد للماه بنسخه الموروث كدعوة والورع باح من قوله
 وسوره مضمومه اخوه فاحملهم هم رمل من بني صبيعه وهو حفص بن عمر بن بدر وكان قتل رطل من بني
 سعد بن ثعلبه فلو ان خلف ابيده في خلف تم قتل بعد خلفه فصرية الوب غلاما لا في من خلفه كما قال ابن

وريد في شرح وروان الاشارة ونشهد ما ينبغي تحفظا ويطعن عليها وروي سماعها الواحد الكبار
 هو بضم الكاف وتخفيف الاء و يجوز تشديد ما في غيره كما في حجاب وهو سماع في الكبر المراد بآ
 الكبر منه وروي ايضا لاهم الكبار بضم الميم و تشديد به انجاه على محي لاهم في اللهم مخفف للميم في غير الله
 لانه فاعل فلا يكون على بعض الوجوه شابه لا ذكره المص رحمه الله قبل والاشهاد بما مر من القراءة ان
 اولى و قيل علم لدانه الخ هذا مطوف على قوله واصل الله اي هو علم بحسب صلوه ووضع ائمة الله
 محضه وليس باسم صلب او صفة عليه حتى صار علما كما قيل ولا يخفى ان لا دلالة المذكور لا بعد ذلك
 اصلا فلا يجد ان يكون مراده بيان القول بالعلم به مع قطع النظر عن انه مشتق او لا فقد ثبت القول بالعلم
 على الاشتقاق ايضا فالصواب ما ذكر ان اصله الهم في المعبود و اشتقاقه نقل قولاً بالعلم بعبادة جابته
 وسندل عليه ثم تعاه مطلقا وقال الخ انه ليس كذلك لانه هو ما يقابل ما قلناه من الهم في ختم بالعلم لا
 ولو لم يحمل كلام المص على ذلك لم يكن في كلامه فكر القول بالعلم مع الاطلاق والاصالة مع انه لا يجب ان
 وغيره وهذا تخلف حاق به وستوف انطباق الالة على المعنى مع انه لا يهمل المصنف ذلك لا لمصلحة
 حتى يفرغ من قوله و قوله لدانه اشار به الى ان هذا القابل لم يفرغه صفة به مراد ان قال
 انه مفعول بل اعتبر فيه صفة كالذات للجملة كالكالات او مستحق لجميع المحامد وسائر ماله وعليه قدس
 لانه يوصف الخ قبل عليه ان هذا انما يدل على كونه اسمالا على كونه علما مع ان الرحمن يصرح في سورة قاطرة
 كون لفظ الله صفة اسم الاشارة وروبان اختلاف وقع فيه لتبليغ اختصاصه به في موصوفية تقيده
 اقتضار حجا يكتفي به مثله واما وصفه اسم الاشارة فعلى خلاف القياس وقومه بالجواز في نحو ذلك هل
 هذا الكتاب ليس المنظر فيه سوى رفع الالهام هو شئ مما ذكره الخ في نفق بقباس العلم عليها فلا وجه
 واما قرأه العزيز بحمد الله بالبحر فيقول انه عطف بيان لا صفة وقوله الذات المحصورة على الذات فيه كما
 بغير العين والتخصيف لانه وروا طلاقة عليه في احادث الصحيح نحو لا تنكروني ذات الله ملا غير من انكروا
 على الله لانه موصوف و تفضيله في شرح الكشاف وغيره ولانه لا مد له من اسم تجزي عليه الخ اي جعلها
 جارية عليه بان يكون نقلا لان العرب لم تدع شيئا الا وصفت له بها كما لا يهمل وما دهم ليس هذا

لان افعال هو وجود وصفه بدون موصوف لا بدون ما وضع له وانما هو لا يتفادى انما يتفادى وكذا
 اسم جنس موصوف بال وان كان في نفس الظاهر ان يكون خاص به وصفه وهو العلم وكونه علما متقولا من
 الوصفه لا كيفه او عليه لم يكن لم اسم في اصل الوضع تجري عليه صفاته ولانه لو كان وصفا لكان
 جند موصوع لا مركبي وكذا لو كان اسم جنس لان ثبوت الاسم لا يقضي ثبوته في نفسه بل عليه انه لو كيف
 في التوحيد اختصاصا مستثنى بانه في الواقع فلا اله الا الرحمن كذلك لاختصاصه به وان لم كيف وصفه
 بعينه بحيث لا يجوز فيه الزكوة لم يكن لا اله الا الله كذلك لانه لا يحذف ذاته تعالى وجه الشخص وجوب
 الالفاظ تنوب عن الشئ عن المعاني الموضوعة لها الا ترى ان انت طالق يعيد الطلاق وان لم تعقد
 قل وان لم يكن احضاره بذاته لكن لفظ الله تنوب ب احضاره فنزل ذكره في التوحيد منزلة محله
 الرحمن انتهى ورواينه لا وجه للحكم بما ان الله مجرد لفظ لا يوصف به وما توهمه في مسئة الطلاق فاسد
 ولا بد فيه من استعمال اللفظ واختصار اللفظ ذلك لا ينفق بسبق اللفظ به ولا من التوهم الذي لا يوصف به
 نعم لا يتغير فيه مقصد يقع الطلاق لمن تلفظ به اخبارا مع علم سواه وان لم يتوهمه ولا قابل لم يعرف
 عدم اعتبار اللفظ وعدم اعتبار مقده والا قرب ان يقال انه توحيد ما انظر للمزكنين القائلين ان غيره لا يوصف
 للعبادة لفظه بالاستحقاق وانما من اعتقد الزكوة في وجوب الوجود فلا نسلم الحكم بتوحيده بمجرد تكلمه بهذه الكلمة
 ولم ينقل عنه عليه الصلاة والسلام ذلك وانما سار فيه بقل هو الله فانه لو دل على التوحيد لم يكن كذلك
 فابده معه فبانه ما يدفعه منه من تفسير الاله به بعدم قبول العبد ووجه من الوجوه وهو ليس من لوازم العبادة
 ما قيل عليه من انه لا يخفى ما فيه من الركائز لان وضع العلم لاختصار المصير على ما وضع له وان كان في ان العلم
 وعدم حضور الله تعالى بخصه لا ينافي علمه والعجيب في نفسه علمه بما مع ظهوره فلا يحصل له العجب البرهنة
 نقل عن المصنف ما كاشفه قال فيها فيه نظر ليجوز ان يكون التوحيد مستفادا من الشئ انتهى وغيره فان ما افاد
 الشئ هو انه فان فرقه بين الله والارحم لا بد له من وجه وذلك لكون الله الله مفيدا بنفسه
 ذلك المفرد الوجوب عليه وعدم كون الله الارحم كذلك سران الشئ جعل الله الله توحيد اول العالم
 الا الرحمن ووجهه انما لا يثبت عدم الاستحقاق والاصلي لجوزة اشتقاق من مشتق منه عرضي اعتبر مسجلا بانه يكون

له اصل كما في الكشاف الا انه لما غره الواضح جعله علما فالاول انه لا تعيد المعنى ان جعلها
 خاصا على ما مر ولا يخفى انه لو كان مشتقا لكان كليا يجب الاصل وخبره لا ان ثابتا فظاهر انه كان
 قبل ذلك كذلك فيتم الدليل على ضعفه عند المص رحمه الله وقد مضى في سابق تنويره وقيل ان
 ايجاب احضاره سبحانه على الوجه المذكور تكلف بالاطلاق فالمطلوب انما هو احضاره على وجه
 مستوفى في فرد وعدم حصول التوحيد بالرحمن لا طائفة مضافا على غيره كرحمن اليمامة فان قلت
 ان قدر الخوفا ما موجود لم ينفى المكان الى اخره وان قدر ان قدر يمكن لم يلزم ان يفهم
 هذه الكلمة في المكان لانه اخرها نهالند وعلى المنكرين في اثباته كما قيل ويمكن ان ^{مستط}
 منها نفى المكان الى اخره على تقدير موجودا لانا لا المراد بالاله المعبود حتى غيره ^{كان} في مكان
 موجودا اذ من استحي ان يكون معبود يجب الهائه بصفات الكمال فلم يكن له نقص وكيف
 الناقص العبادة مع وجود الكمال من جميع الوجوه فيكون موجودا ونداه ظاهر لمن له ^س
 هباب ومن هذا يعلم انه لو قيل بتقدير الخیر ممكن فالمطلوب حاصل البقاء لانه لما كان ^{المستثنى}
 معبودا حتى وجب ان يكون موجودا لهام وقيل عليه انه تكلف والحمد لله لا يلزم الخوف فيه ^{نظر}
 ولو قدر الخیر انه اندفع ذلك ويكون المعنى لا اله الا الله لا يلبس بتقديره معبود
 معبودا بل هي الالذات الفرد والحمد ونقل عن ابن زريق انه قال انه تحقق بدع وصفه
 مقارنته مستقلة ولم فره لغيره ومع احتياج لا الا انجرنا على نقل عن ابن الحبيب من ان
 بني ميم لا يثبتون خيرا ما لا يقول عليه وقد قال لا ندلسي لا ادري من ابن نفعه ^{الحق}
 بني ميم يذوقه وجوبا اذا وقع في جواب سوال فامت عليه قوسه الا فلا يذوقه ^{لانه}
 يدل على هذه لا على عدم نظيره فان قلت هذه الكلمة لا تفقد الا اذا اراد بالاله ^{المتفق}
 المعبود حتى وهو اعلم قلت هو مخصوص بقرينة عقلية قائمة عليه هي المعبود بغيره موجود
 معبود وهو لشدة لا يخفى على احد فلهذا نفى عنه من غافل ^{في} والظاهر انه وصف الله
 فتعنه وانما يدعى نورا انه قدير انه مدبّر ثالث وفاباب هو المذهب الاول وهو ان الله

مشتق الاله محض بالمعبود حتى فاشا رايائنا منه وبطلان اننا في ربطه بنحو المحي بالوجه الاله منه ثم انه
 قد سكره حتى في المقام ان الاسم قد يوضع لذات منه باعتبار فيقوم به فيكون مدلوله مركبا من ذات
 منه باعتبار في لم يلاحظ منه خصوصه اصلا ومن صفته معينة فيصح اطلاقه على كل نصف تلك الصفة ونحو ذلك
 الاسم به صفته وذلك اللفظ المتغير ليس صحيحا للاصطلاح بالمعبود مثلا وقد يوضع لذات معينة بلا حطية
 معنى بها فيكون سماءا لا يشبه قطعا بالصفة كالفرس وقد يوضع لهو بلا حطية في الواقع معنى له رفع تعلقها
 وهو على قسمين الاول يكون ذلك اللفظ خارجا عن الموضع له سببا باعتبار معنى الاسم بآثاره كحرارة
 جعل علما لمولد فيه حرمة وكالديه اذا حبلت هما لذات الاربعة في انفسها وجعل الدب سببا بوضعها
 الاسم بارها لاجزائ من مفهوم اللفظ الثاني ان يكون ذلك اللفظ داخل في الموضع له فبذلك مفهوم
 ذات معينة ومعنى مخصوص كاسما الاله والزمان والمكان وكالديه اذا حبلت هما لذات الاربعة مع
 وهذه ان القسم الثاني من الاسماء كمن ربانية هان بالصفات والقسم الاخر شدة التباسها لان اللفظ المتغير في الصنع
 داخل في كل منها ومعار الفرق انها بوضعان في ولا يوصف بها شي على عكس الصفات ولا وجه في الله
 الله واحد ولم يوجد شي الله مع كفرة دوراته على الالهة علم انه من الاسماء دون الصفات ويكلمكم كتاب نام
 وسائر ما اعتبر فيه المعاني مع خصوصية الفدان انتهى وهو رتبة ما خرد من كلام العهد وفيه على فرض ثلثه
 فيه محال اما اوله فان الفرق بين الصفة واسما المكان وما جرى مجرى الابان الذات في الاول منه دون الثاني
 مما لم يقيم عليه دليل فان ضاريا كما انه ذات صدر عنها الضرب كذا مضرب مكان ما وقع فيه الضرب حتى لو
 اعتبر خصوصية كدرسيم ومقبور خرج عن بانه وانما هما الاحباس كما صرحوا به لا يقال لم يغير فيه مطلق الذات
 خصوصية كونه مكانا لا ينفصل بلزم على هذا ان الصفات انحصرت في بعض الافعال او بغيرهم فاصرها كما وضع في
 وما قبل ولا قابل به لا يقال لما اعلو القسم الاول دون الثاني وبغيره في الفهم دون ذلك على انهم لا يخطئ
 خصوصية الوصف فلهذا لا يقال يجوز ان يكون الثاني لما دل على المكان وما ضاه القوة بالاجتماع مع ان ما
 سماه لا يلزم الوقوف على اسرارها وقد يستعمل لبعض التحفيض بان يوضع الفضل باصفه لم يصل فيفتح لانه انما يصفه
 هيته تعارفه وفيه نظره وانما ثانيا فلان وضعه وعدم الوصف به يجوز ان يكون لاجزائه مجرى الاسماء كاصح الطير
 ويكثر ما يظن

وهو كثر في كلامهم واما ثانيا فلان الدايه يعني ما يدب مطلقا لا يشترط في انها صفة تخصف الوقت ^{الماضي} بعض
 افرادها لا يخرجها عن الوصفية الا ترى ان ملوكا صنفه كل مصنف بالملكية وتخصفه بالرفق بالخير ^{الصفة}
 لا سببا في صفة وعلمه في الظاهر نحو عند يرفق ملوك تفضله ليس هذا فاشته في المثال الا ترى قوله
 ويامن وانه في الارض حيث خلق بها ارباب والمجود ولا نقول قاروره في الدار سلق ارباب نقول المص ^{الصفة}
 انه وصف لا يات على تحقيق الترتيب الا ان يكون في سلم هذه ولذا قال بفهم يحل ان يكون مراده بالوصف
 اعتبار النجس مع الذات وان كانت الذات مضمرة فيكون اسما اصطلاحيا وهذا ان لم يمنع فهو جيد
 لكنه غلب عليه بحيث انه الغلبة كما ان يكون اللفظ محمول على النجس فيحصل له سبب الاستعمال يخصف بعض افراده
 اما الى اخره فخصف علماء كالتجيم او لا فيصير اسما غالبا كالكتاب للقران او صفة عالمة كالاحسن ^{الصفة} الحسن
 مستعمل في غيره ما واد او لا وليست عليه تقديرية وهذا جواب عن اوله العلمية وظهر انه مستعمل في غيره
 ولفظ اعد لم يستعمل في غيره انما في ويرد بحبل المعطوف والمعطوف عليه وهو قوله وصادح ^{الصفة} خل
 حيث فاللزم عدم تخصف المجموع قبل العلمية وانما المجموع يتحقق بانتهاء المعطوف فقط الا ان ^{الصفة} كلام قوله
 كما العلم انه عند ليس من الاعلام الغالية ايضا ولا يجوز ان يكون مراده من العلم العلم الا بتد ابي
 نث وره عند الاطلاق كما ذهب اليه بعض ارباب الحاشي ولوحى ان المص رحمه الله ذهب الى ان من
 الاعلام الغالية وجميعه ان ما ذكر في نفع عليه مشترك بين الا بتد وغيره وله خلف في قوله كالتد ^{الصفة} فاعلم
 الاول هو تيسر تعليم على هذا لما صار العلم وسيا ما يورده نيل الزيادة والعق الزيادة في الصفة في روي
 مونت نروان جعل اسما نجم كثره كوكبة ونقل علماء الادراة ايضا وكوكبه استه او سبعة كما قال
 خيل ان الترياح سد واذ على ريب ان ان لو ابد تحمل منها شملها وهي سبعة وانه قد من ^{الصفة} اجنبه
 وهو واحد والصق نفع العين شدة بالصوت وكبر العين الشدة بالصوت والتوقع للصوت ^{الصفة} في الدار
 عليه ولعب محمد بن فضل فارس بنى كلاما بين عينه ويقال صق كابل لقب لان ثما اصا ^{الصفة} ب
 اراده بغيره فكان اذا سمع صوتا وصق اولاته اتخذ طما مكفات الى ج قدره فليعلمنا ^{الصفة} فارسل
 عليه ما عقه وها وصفان في الاصل صلا علما بالعلمية والغلبة في اعد وانما بتقديره وفيه ^{الصفة} الصق

تخفيفه وقوله ارجي محلي ما فسر المص رحمه الله بافيه غنى عن غيره وقد علمت حاله مما مر وهذا جواب عن سئل
العلية بانه بوصف ولا بوصف به ونه يعلم جوابا مما مر بانه لانه حاله سماحي عليه صفاته وتبين
قطع الشك وصحبه التوحيد ويرى عليه انه قبل العلية لم بوصف به اصلا اذ لم يسمع شيئا له فذكر
لان دانه من حيث هو الى ظاهره عدم صحته العلية فيه لطريق الوضع القدي ونحو شرح الموقف
اراجوز لفعل دانه تقريبا جوز ان يكون له اسم بلا حقيقة الخصوصية ومن ذهب الى امتناع لفعل دانه
لم يجوز لان وضع الاسم لشيء فرع توقعه وسيله اليه تفهمه فاذا لم يكن ان يتفهم لم يتصور وضع
اسم بآياه وفيه بحيث لان اختلافه يتفهم كنه دانه ووضع الاسم بآياه لا يتوقف عليه وجوز
تفعل ذات بوجه من وجوهها ووضع الاسم لخصوصها وتوقف تفهمها بآياه لا يمكنها ويكون كنه
مصحى للوضع وفاجبا عن مفهوم الاسم على ما عرفت لفظ اسم علم موضوع لذاته من غير اعتبار فيه
انتهى قال شيخنا في هذا الباب قدس سره اعلم انهم عرفوا العلم بما وضع لشخص بعينه والباقي ان
يكون الشخص ملاحظا للوضع وارور عليه عدم الافاضل انه يلزم ان لا يكون تسمية ما لا يفرقه
كالولد والملك الغائبين وان لم تعلم مائة الاسماء الموضوعة لا لا يفرقه كاسم والملكية والانبيا
صف وعليه ترتيبه لا يمكن لغير اسم وضع لفظه وجواب انه ليس المراد الشخص والشخص منه
حين الوضع بل يجوز الوضع له وان كان ملاحظا بوجه ما وازيد الواقع ومن العلوم ان الوضع ليس لا يلزم
معرفة الموضوع له بالكنه ولا بوجه الشخص بل بما هو كذا في الماهيات فانفع الاول والعلوم في الاشياء
المدكورين يتم بوجه ما وانه لا يلفظ في الجهل بالشخص والكنه الا انه يتجلى على الاول انه ذكر في الربا
الوصفية عند تقسم الموضوعات الى الاعلام وغيره ان اللفظ الذي هو له شخص ان كان في وضع
وهو علم وان كان بغيره من الماهيات ونحو ما عرفت الوضع الشخصي ان يكون الموضوع له ملاحظا
مقصودا بعينه والوضع الكلي ان يكون الموضوع له مقصور بوجه كلي فوضع لكل من الجزاءات وهو
غيره والحق انه كلام محمول وورد ليس العلم بغيره فاما ذلك لانه من كلام شرح الموقف وقد صرحوا
في تفسير العلم بما وضع لشيء مع جميع شخصاته بان المراد ان يكون ملاحظا بوجه شخص وضعه لفظ الشخص

في كثير من المواضع اضطررنا لذلك كما في اعلام الكتب والعلوم ان لم نقل بانها اعلام حسيه بل جميع
الشخصات فلما تكون ملاحظة الذات كحايه الالف المتولد التبريد شخصه من الولاده ايا الوقت ف
الشخص المستمر اياته من الاول ايا الاخر فلما يوقه احد الابوجه محيل صادق عليه فقد تحقق بحسب القول
في ذلك وحيث نتحقق في العلم المقام انحال يوجب الملك تعالى فظهر انما توهمه الفاضل السيد
في هذا المقام من ان الوضع في العلم الشخص شخصه ان رآه بالشخص الجزوي الشخص بحسب المفهوم فيهم
فان شئ ظاهر عبارته الرسالة وغيره والتحقق خلافه وان رآه امر مخصوص شخصه نفس الامر فله وجه لكن
يفرنا ان اراد تحقق هذا المقام فلا بد من النظر في انه هل يجب العلم ان يكون المدخل امرا خاصا
لشخص نفس الامر موضع لذلك الشخص وفي المهمات ام كليا نفس الامر في كل فرد فيكون ذلك مدخل في
وهو الا الظاهر ولا يلزم ذلك بل يمكن مدخله كالموضع العلم لكل واحد من افراده على ما قيل
في اسما الكتب والعلوم تحريما محلي نظرا جديدا في ان الفوق بين المهمات والاعلام على تحقيق السيد
فلا بد من نظريتين بوجه المقام لا يتجوز كلامه فالجائز اني ذهب اليهما المص رحمه الله وسلم
ومما عن شرح الوفاء علم جواب ما اورده واما ان الرب وضعت لكل شئ اسما محري عليه
صفاته فقد قيل انه فيما يعرف حقيقة انا ليس كذلك لعدم التوقف عليه بسبب عدم الوضع له
تعتبر الدليل بان ذاته من حيث هو بل ملاحظة صفته غير معقول للبشر والعلم بالذات من غير
صفته فلو كان علما كان دالا على الذات والذات لا تكون مدلولاً عليه بلفظ فذلك هو علما قيل
وهو مني على تعديلات ضعيفة انا الا اني فلما سلم ان ذاته من غير صفته غير معقول للبشر فيجب
اهل الشبهة جوده معرفة الله بالملكة لغيره وان سلم فلم لا يجوز ان يكون الواضع هو هو هو علم
وان كان الواضع غيره فليس هو على التفصيل فبراهين فلم لا يجوز ملاحظة على الاحمال والله
ان مدخله الجمل انما هو بوجه وصفه فاحتمل بل هو نوع من التعقل للذات انتهى قيل عليه
القياس به هو عند غيره فوافقه فلا يكفي فيه الجوز ولا انه لو كان الواضع هو الله علم من يتبع هو
الاحتمال وهو توقف علمهم بالاداء ولا انه لا يمنع للاجهال في البسيط الا ما ذكره قد قيل انما

ان الظاهر ان وضع اللفظ لا يفعل الا ما فيه فائدة معتد بها بل كل عاقل كذلك ^{الذي} والشي
 له صفات ومهمات كثيرة يعلم بوضع اسما الصفات فوضع العلم انما يكون فائدة موقفة الذات
 من غير صفة اذ لو قد يحيل بوضع الصفات لم يكن في وضع العلم فائدة يعتد بها باذافرض ان
 تلك الذات من حيث هي لا يمكن تقييما واعدا بها للمخاطب لا يبقى بوضع العلم فائدة اصله
 هو غير مسلم ايضا عند الذهاب الى العالمه لانه يقول لها وايد احر كاجرا الصفات وهو لا
 يعني ايضا لونه اسم جنس فهو قاصي لا تخيم عرق الزراع وقد نقل منها عن المصاحفيه
 قال فيها ما لخصه فيه نظرا اذ يكفى في وضع العلم تعقله بوجه متاخره عن غيره من ان يعتبر ما
 لا سياره المسبح فيمكن وضع العلم لمجرد لذات المعقوله في ضمن بعض الصفات وقد تقرر في
 الكلام انه ان يخلق الله العلم بكنية دائره في النية لانه انما يتشبه اذا لم يكن الواضع هو الله
 والتحقيق ان تصور الموضوع له بوجه ما كافي في وضع العلم وكذلك في فهم السامع عند استعماله
 ويعلم امره محامروا انما اطلق الكلام بها لكثرة ما فيه من القيل والقال وما ظن انما لم
 بخط عما قالوه جوا قد نبأ علمه لاسم النزاع في رساله مستقله حقيقا فيها معنى التفصيل فمن
 اذا تحقق هذا المقام فليظربا كتيابه فيها واعلم ان عليه العلم بالعلية بالوضع ايضا كما صرح به
 بعض ارباب الجوانبي وعند الرضا انها لا تحتاج الى وضع قال وقد يعبر بعض الاجلاد ^{فان} بالان
 بصر علما بوضع وضع بعض بل لاجل العلية ونز الاستعمال في فرد وقيل فيه وضع غير قصدي و ^{منه} في
 ما قيل من ان ما ذكره المص على تقدير تمامه بعيد انه ليس من الاعلام العاليه انما الاعلام بها
 موضوعات لا شئ من مضمون يدل بها عليها وهو ليس كذلك فلا يمكن ان يدل عليه بل بالبحر
 وفي بعض النسخ فلا يمكن ان يدل بصفته العلوم اي لا يمكن للغير ان يدل عليه غير وهو على تقدير كون الوضع
 النبر لا انما يظهر النسخ فان ظاهره انه متعلق به باعتبار تمامه الوضعي كعبود ونحوه وانما قال ظاهره لا يحيل عليه
 بعلمه في قوله تعالى علم سرهم انه يحيل عليه باعتبار مضمون علمه لانه لو شئ بهما قائم بالوجود
 اسد على فريده حسب تمامه وانما كون الاسميه لا يقتضيه الله لانه على مجرد الذات كحاجه بها ان

والله اعلم بخلق الله المصنف رحمه الله وسبب في تفصيله في صورة الانعام فانه قد قيل عليه السلام
منه كما يكون بخلق الله مع العلم بالغة يكون باعتبار نفسه في المعبود او اشتهاها
ولا ينبغي الاشتقاق هو كواحد اللغتين مشاركا لاخر الخ الاشتقاق ان اعتبر فيه الحروف الاصول
مع الترتيب وموافق الاصل في المعنى فهو الاشتقاق للغير والافان اقبل الحروف الاصول مع
عدم الترتيب فالكثرة والافان اقبل مناسبتة الحروف في النوعية او المخرج مع عدم الموافقة في جميع
الحروف الاصول فالكثر ولا بد من تناسب المعنيين في الجملة وزيادته في احدى على الاخر وفي
في لفظه ان تبارك المشتق والمشتق منه وهو يعرف باعتبار العلم يقال هو ان تجد بين اللغتين شأ
سببا وباعتبار العمل فيقول هو ان يأخذ من اللفظ ما يناسبه وباعتبار حال اللفظ فيقول ما ذكره المصنف
برو عليه ما توهم من انه تعريف بالبيان ويقال هو من محنة منه وظاهر انه ليس باسم زمان ولا مكان
وباب فاروره واحمرناور والدمعي طيني فكيف هذا في اثبات وصفه على ضعف فيه فانه قد ما اورد
عليه من انه لا يندم الوصفه او لا يسمي الزمان والمكان اشتقاق بهذا المعنى من غير وصفه والظاهر
والامام من المشتقات بهذا المعنى ولا وصفه فيها والمكر لا اشتقاقه لا بسم التوافق في المعنى وقيل
اصله لا في المعنى على انه غير عربي بربانية كما ذكر المصنف وغيره او بربانية كما ذكره الامام والعربى العجم
بكمه الصين لغة نبي اسرائيل من اليهود والربانية لغة آدم وقال ابن جنيب الله الذي نزل آدم
من الجنة عبرة ثم حرف وصار سريانيا وهو منسوب الى ارض سريانية وهي جزيرة كان بها نوح عليه
الصلاه والسلام وقومه قبل النوح وهو نياكل اللسان الغريب الا انه تحرف وكان في جميع
من في الارض الاربل ما عهد يقال له حرفا نه عربى كذا في الزهر لابن الانبار رحمه الله
وهم يلحقون الفانية او اخر الحكم فيقولون لا ارحمانا كذا في العارضية ومعناه وهو القدره تحكى انه
من توافق اللغات كما ذكر الامام رحمه الله واخر هذا القول للضعف او لا وجه للثابت العجمي غير
دليل مع ان قولهم تاله والربانية فلا وجه لما قيل من انه كان في جزيرة فذكره مع الاقوال ان الله
اعلم مع ان تلك منية على عربيته وليس هو من عدد ما قيل والتعرف فيه يدل على انه لم يكن

علماء في غير العربية الا انهم اشتروا منه صرف العجمة كون الاعجمي علما في العجمة لما هو
تصرف العرب فيه المضعف بعجمة فرب يجذب الالف الاخره واد قال اللام
عليه يقال عرب اللفظ بالثبوت ولوب في نفل الالفه العرب هل اشتراط فيه تغير اللفظ
لا فيه اختلاف الاصح انه اكثرى وفي كلام المعمل الى القول الاول وتفهم لامه
اي لام السد وكلامه ما يومهم احصا من تفهم هذا الاسم وليس كذلك لان من القرائن بخلاف
اللام المفتوحه اذا تقصدها صاد او ط او ظ مفتوحه او ساكنه والتفهم منها ضد التوق
ويطى على يقال الاماله وعلى ماله الالف بنحو خرج الواو كما يعرفه من الالاء
واشترطه لسان القراء تفهم الراء والتعليل في اللام وضد ما التوقن والسهم بعد الفهم
والفتح امر لانه بكما ونجعد الاصابع عليه الا ما نقله الدايه وسبعة الافخاع في روايته
شاده عن السوسي وروح من ترقبها وقدرها البحر وقالوا انها لم تفهم روايته
وروايته واما التفهم بعد الفتح قال ابن الجردى انه متفق على تركه لم نقله غير خارج
ونقله الشيخان والقراء لم يفتوا اليه لم يعيده فارقا للجماع وله امرضه واضطرب
فيه كلام الكشاف فقول السد والسعد قد اطبوا على انه لا تفهم عن كثير ما قبلها
نظروا قد يقال انه لم يعيد بالثبات فان قلت اذا اميلت الفحه هل ترقوا اللام
او تفهم قلت فيه جهات كما ترى السد بالاماله والتفهم لتعظيم اسمه وقيل للفرق بينه
وبين اللات او اوقف عليه بالها والعصاة كتبت القولات وقوله سنة اي طرقت
معروضه عندنا من والقراء بنسبه التوقن اخاف الحرف عن صوته وثقا لمسه التفهم
وغيره القراء كلام بالتعليل فان حصل اللام في التفهم وقال الجعري ما مر
والحرف بالنسبه للتفهم والترقيق اربعة اقسام مفهم وهو حروف الاطلاق
والعالي والظا والظا والظا ونحوها مرهفه وهو ما عداها وله تفصيل
وعلم اللواة وحذف الف في الف السد التي بعدهم اللام فخرى خطه في لغة

وفرض القاموس اللحن بالخطاء للمرأة فلا وجه لما قيل من ان اللحن في لغة صواب الاعراب
واما ما ليس منه وقال الاسنوي رحمه الله انه نفسه حكاهما ابن الصلاح عن الرجاحي فلا لحن فيه
خبره ويزيد البليسر انه لغة حارة في الوقف وون الوصل والافصح ثباتها وان تلج به المراد في
اشعارهم كثر القول ايها البليغ قلبي بحق الله وانه عليك السلام المستحيل ولا يتقدم به صريح اليقين
بشيء الا انه يتقدم به انما مع البنية كما ذكره الجويني والقرطبي من ان لغة فيهم وان قال النحوي انهم ان
لا يكون نبياً أصلاً لان بله تحمل ان يكون خلد من البلد وهو الرطوبه ولذا فدت به الصلاة بتغيره في
نقل ما ذكره باب نحو اشي من ثوب في لغة لم يتقدمه عن نفسه وقد نقل شيخنا المقدسي عن ابن ابي عمير عن كعب
الذئب انه اذا قال بله لا يكون نبياً الا اذا حارب اليها بالكر او نوي اليها انتهى وقوله لغة به الصلاة اي
اذا وقع في لغة الفرس كما في قوله هو صمد او بنو البسمله او قلنا انها من الورد كما هو مذموب في لغة الكبرانية
الكبرى الا لا ما يك الله به من سهل الى لم اتف على قائله وهو على رطل اسمة اهل بدم البركة والله مرفوع
فاحمل ياربك وما زاد به وروي ادا ما مارك الله به الرجال فالنيل به في موضعين الحسن ارجحهما
بنيا الى اي لا جمل لليلة والذمي ذكره النجاة في باب اسم الفاعل ان من صفتها نبت للبالغة نقلت من فاعل
فقال كطرب وفعل كثر وبمعنى كثر في فعل كسيع وفعل كس وهو يعمل على اسم الفاعل كما في قوله مبرر
بفضل السيف سوق سمانها ~~الذين~~ الذين علمها مطلقاً لانها لا تجاري الفضل وذا ما وذا به البالغة فيها لا
ينبغي تقدير المضموع بما هو مضموع في محال الخمسة وفاعله كثر العبرين في اعمال فضل وفعل دون غيرهما لانهم
لم يذكر ورموزن رحمهم فيها ولم يشترط احد من النجار ومعلمها واما اشتراطه في الصفة المشبهة لانها لا بد
من ملاقة فعل لازم ومن يثوت سخاء ولذا قال في شرح السهل ان ربا وملكاً ورحمن است منها تعدي
افعالها ولم يقل الله مفضل مفضل ما تعدي منها فعل المضموم اليقين والسطر في المتن القول عليها ان
مفضل فيجوز اليقين وكذا اذا قصد به التعجب يحول الى فعل المضموم كعصا الرجل فيجوز ما اتفاه وجب فيه اختلاف
هل هو على حكم نعم او مفضل الضم كخاتمة نعمت والحقهم لم نعم كايضاح في عدم تقدمه وانه لا ينفذ منه صفة
عما تقدمه عن العاقل في فيقروه في مع دناء اجتهاد علم الله فيه وان كانت اللغة باطله فيكون الاضاح

به مخالف لما صح به ان مخزني في غيره كالفضل بل لا صحة له لان قوله حسن الدنيا والاخرة ورجبها بالاضافة
 للمفعول دون الفاعل فيجوز عدم اللزوم وان لم يفسر بصفة مشبهة وقد يقال ان قيل المضاف له يعلم دون
 مرفوع ويستقيم فيه اما لا ما ذكره الا ان كلام النجاة لا يخلو عن شي لعدم ذكر حرج من نوبه انية البانته حتى صار
 باعنا لا وما العلم فيه بعض اسل الربية فقد ظهر مما مر ان فيها وجهين احدهما هو الاصح انها من انية البانته
 المستوحدة باسم الفاعل فها من فعل متقدم بل ان ردت وانها انما صفة مشبهة على ما فيه وقول ان لفظ تبا
 لفظ في الفضل فان قيل الحسن صفة مشبهة فكيف يثنى من رجب وكذا نقول في رجب ما لم يحسب عد صفة مشبهة
 واما الرجب فان جعل صفة بانه كماله على سبويه في قوله هو رجب فلان هذا الشكل فيه وان جعل من
 المشبهة كما يفهم بتثنية مرفوع ويستقيم تحه عليه السؤال العاشر في الفضل المتعدي قد جعل لا وانتم
 انوار في فعل لا فعل فيم العين ثم يثنى منه الصفة المشبهة وهذا مطروحة باب المدح والذم كماله على
 تعريف المتعدي وذكره المصنف في قوله ربيع ومن ثم قيل ربيع ربيع الداريت ربيع ربيعة لاربع الدار
 انتهى وصرح كلام موه مختل من وجوه الاول انه ذكر في شرح السمع ان رابا ليس صفة مشبهة بل اسم
 فاعل لان اصله رابت ففقرته او ريب كذا فهو من يقع البانته الملحقة باسم الفاعل الثاني ان نقل الفعل الذي
 ذكره لا وجه له روايته ودرأه كما عرفت انما نقل عن تعريف المتعدي على ما بيناه لك لا يلائق عليه لا
 على هذه التخللات سوى او ما انه صفة مشبهة ودونه حرط القطار والباع ان سنده لما ذكره في ربيع الداريت
 لا يجدي وانما موده ما ذكره لان المراد من رابت عن وجوه ثمانية لثاب المراد من قوله وواكش يلقى الركح
 من امره على من ث من عياده وهي لبيطة ملكته وسعة ملك الداريت ثبت مرفوعة لفعل كما بينه عليه بعض الفضلاء
 والبانته في العلم والكيف وفيه الدوام والابات فان قلت قد قال الداريت رجب احد ان صفاته تاتي على صفة
 البانته كرجب مخزني او لا بانته في صفاته لانها تنسب للشيء اكثر مما له او مثل على الزيادة فيما يقبلها و
 الباري منزهة عن ذلك قلت هو ليس بشيء لان صفات الافعال قابلة للزيادة وكذا صفات الذات على ما
 سئلها وان لم تقبل في ذاتها كما هو جوابه من عدم كبرها لا يعجزها فيفضل المفعول العيني كما في رجب ما مر
 قوله كانه في ان قيل في نه التشبيه هو ريب والاولى التشبيه بالثان من المن ليس بشيء لانه منزه عن
 الكيفية

مغلان من فضل كبر العيين وليس من نه الباب بل من ما حسن مع ان اطلاق غضبان عليه كما ورد
 وفيه احدث سبقت رحمتي غضي غابن سو الادب ولقد لم يذكر المرحوم احد ما سكن ان الذي يش
 به الرخصي وفيه تشبه الرحيم بعلم دون مريض يستقيم الذي يش به الرخصي اراه اياه من التعدي لا
 لي قد يسم الفاعل دون العفة المشبه وما قبل من اهل لا يا بالقص وهم وما قبل من ان الرحيم
 هو بالعبارة رحمانا بالبحر ويدل عليه قولهم ما ارحن لاسموه قول وآه وما ذكر في الغرض كما بين في محله
 وارجح في العفة رقة القلب الرقيق لا من امر روحا وانطاف الرحم على امة حسنة
 ومنهما ما يتبين تنايد هذا من الاخر فلا وجه لقوله ومنه الرحيم واجب بان الانطاف في سببان للحفاظ
 فاستمرت الروحانية الشفقة والرفقة لا الحما لانه ليس مني الرحمة وان كان سببا عنه ومنه ما لا
 لبعض ما يلا فيه في الاستفاق كالرحم ومن الروح هو النقيض للفضل والان يقع والصفة بالانفكاك
 لا حذر من اجماعه لانه ليس مني الرحمة كما صح في بعضهم وهذا كله واه فالحق ما يتبع عليك فيمورد في الحديث
 الرحيم شحه من الرحمن وقال الامام القرطبي انه ليس في الاستفاق فلا محال الشفاق وقال السب في بعض
 الحديث انه كما لا جعل بين نفسه وبين عباده سببا كما انه كتب على نفسه الرحمة لهم ووجب مقام بينهما كونه
 لما كان هو السبب في وجودهم وخلق قواهم ومدرهم في خيراتهم كذا جعل بيني وبينهم بعض
 سببا اوجب على الاطراف التواضع على الادب وعلى الاذنة تفرق الا على فصار بين الرحمة والرحمة نسبة متوالية
 بينهما نسبة معينة ولذا عظم شكر الولدين وقد ذكره لانها السبب في خيرة الوجود يعني ان بين الرحمة والرحم
 مع الاشتراك في احواف شابهة ومثابته معنوية وذلك في صحة الاشتفاق كما يشهدك اية توفيق السابغ
 فان كان حاله روحانية ثبت للنفس وبقي اخوي للقلب حاله فانه حسيما نية في الاولانية والحفظ
 وقد يشا ويتسبب عنها كما ان به في اعن في الاحباب وهو لا توهم انه لا بد من اتحاد منهاها وهو
 من تصور النظر فلا ينزك ما هنا من الاوامر الشبهة من عدم فهم المرام لقول بعض علماء العصر ان المرحوم
 انما فعلها لقوله ومنه شارة امانه مشترك بين الرحمة في الاوه لانه شفق منها فافهم ومنه الحكم
 لا انطاف فيها على ما فيها الرحمة فيجوز ان يكون الموضع يكون الولد فيه وقد يحفظ من يكون في مع فتح

وكسر ما في منه ونحوه كبرها اتيانا لاننا لم نسميت القرابة رحا وهي موشه وقد نذكر وقوله لا يحط
فجاء الى اشاره الى ما بينهما من الشبهه والنسبه الكافيه في صفة الاستغفار فيهما فنه واسم الله
تعالى انما توعد الى قبل المراد مطلق اسم الله تعالى او لما خذ من الرحمة كالرحمن والرحيم والرحمن
وكان المراد الثاني لكن سياق المقام رحمه الله حينه ركب محالف للظاهر واما الاول فيخرج للام
اسمايه ما هو حقيقة من غير تاويل كما دل على الظاهر العلم ونحوه ومنها ما اطلق عليه استعاره ثم صار كالحقيقة فسمي
منها ما هو مجازي بطريق اخر كما يعرف من نظرية اسماء الحجة ونزولها وقل انه يعني انه اذا اخذ اسم
صاحبه عن الانفعال منه هو عنه لو فقه باختيار غلبته وحاصله انه يجعل مجازا عنها بملامته السببه فالرحمة
والرحمة سبب لتفصيل والآن ولو جعل مجازا عن ارادة الانعام لمجاز فانها سبب لمدارده او لا
لانعام ما ياتى كما جعل في محض جاذبية الخوف مجازا عن ارادة الانتقام فبأسيانها كحقيقة قوله انما هو مدح
ما السببه الى المبادي او المراد هي افعال مثلاً فان ارادتها انما هي افعال او المراد بها المسببات و
سببه عن تلك الانفعالات انتهى قبل واما اعتبر التجوز في بدء الاستغفار ودون الشئ ليدل على
بيان التجوز في كل ما يطلق عليه كما من المشتقات اقول ما ذكره المقام رحمه من التفسير الكبير فالجواب
عليه الا انه كلام غير مذهب وهذا اضطرب فيه كلام الحاشية فانه لعل في الاسماء ليس على اطلاقه وذكر
مباديها انفعالات وغايتها المقصوده منها افعال وليس كذلك في كل اسم مول منها ما نحن فيه فالرحمة
المشتقة والرحمة وهي في حقيقة كنهه لا انفعال ولذا قيل ان الانفعال لازم لها لان حصولها في
المراح الذي هو كيفية حاصلة من تفاعل الياطين فاعل ونفعل واسمها من ذلك كله و
قبل المراد بالانفعال ليس بفعل فنعلم الكيفات ليس هو بالمفعول المستعمل ثم انه او جعل التاويل والنسب
في ما قد تلك الانفعالات ومصادرها كما قد رده اهل المعاني في الاستعار والتبعية وهو غير جازم لانه محاذ
مرسل لا يحتاج للتبعية كما هو جوابه قلنا عند رغبه بما مر مما لا يخلو عن شئ واليه من الاسماء ما اقد
باعتبار التبعه كما انهم يعني معطر السلاسة فيما قيل قلنا قيل ان المراد ان ما اصاح منها للماويل و
فيها لا يلبس بمثلها وانما هو المراد سقط التاويل وما قيل من ان الاقرب بها ان يقال انه حقيقة

نشرعیه لانه یراد منه الانعام من غیر ان تخطر رقه القلب بالبال لانیانی ما ذکره باعتبار حقیقه
الغویه کما لا یخفی و قوله قدس سره انه یجوز فیه ان یكون استعاره علی سبیل النیل کما فی العصب فیه
ما سیأتی باینه ابلغ من الرحیم ای اکثر ما بلغه فهو افضل من التزیید علی خلاف القیاس لانه یمح
من العرب او یوم علی قول الاخص ان الذی جوزه و لیس من البلاء علی القیاس بمعنی اید بلاءه
لان البلاء لا یوصف بالمفرد کما مر جوابه الا ان یقال انه محط لعل او علی و اما ان المراد بغیر
المفرد المکب من الغزوات غیر کما نزل تکلف و قل الرحیم لعل تاخره و انه یجوز قول ابن الباء
الرحمان اذا سئل علی و الرحیم اذا سئل علی غیب و فیه نظر و قل لها و قل کل الیغ من وجه
لان زیاده البناء الیه القاعده اول اسمها ابن جنی فی انھا یصل و قررنا فی المثال ابره با حمله
ان اللفظ اذا کان علی وزن من الاوزان ثم نقل الی اوزان اخر اکثر منه لا یفرض اخر یطی کما فی
فد ان یمضی القول الیه بمعنی اکثر مما تضمنه الاول لان اللفظ طروف المعانی افرأها فی
حرف اوسع مما كانت فیه من غیر فایده حبت و طرأ لایزال مع فیه یحوش و خوش و قال انه لا یلزم
یکون ذالک فی فعل او شئ و فیه بعضهم مطلقا و رد علیه ان علیا یبلغ من عالم معنی و جهاد
اور و غیره مخرب و جیل ثم اعتمد معنیه زیاده نقص لا ببالغه کما قل بعض التواریخ صدق له
صحبته و لم تکن نظری نقص او جملته یکنزری کما نزل و الی الله یقر و له نظایر من کلام الادباء
القطر من و اطال فیه ما کن فی غنیه عنه و انت اذ شئت لان القاعده محضه صه بالاکثر الذی تعلقه
الرب عن الاقل و غیره عنه علمت ان اکثر ما اور و مدفع بالیه ہی حسن و ان قوله قدس سره کثیر
انه مقبوض قبل مدد و عابد و جوابه بان شرطه بعد ثلاثه الکلمین فی الاستحقاق استحقاق النوع
کصحیح و عاودنه اکثر فلا نقص و بان هذه اما کان ابلغ لا لما فیه فی الثبوت بالامور بجملته کثیره
و قطع محاذ ان یكون عاودا ابلغ من هذه لدلالتة علی زیاده المدد و ان لم یبدل علی جموده و ردیه
مع انه قاعده لا یخلو من الکدر فانهم صرحوا باینه قد کثر استعمال فعل فی التواریخ کثیف و کیم و غفلان
فلا یغنیان و کما ان یقیض ان علیا یبلغ و ردیه و ان قوله ان هذه ایدل علی الثبوت لقیضه ان هذه

اصفه منبه وقد مرج ابن الحبيب وغيره ما من انبياء الباطنة القدوره من اسم الفاعل فما اتخذ ان
 نواعا وعلانيهم تخفصه بالشفقات لا بد عليه شغف وشغف اف للمحل الصنف واليك كل
 حتى يقال انه انجليه لانه القاسوس من ان الشغف مركب بالحجاء والاشغاف فليس من كلامهم
 ولا يتا فيه نقل ان نخرى له عن بعض الاعراب لانه قاله نه لا وبتلج وتسله لانت به اللغة كما قيل
 لبعضهم لم صار الدنيا رخيلا من الدرهم والدرهم خيرا من الفلس فقال لان العلى نلانه ~~الدرهم~~ ^{الدرهم}
 اربعة والدنيا خمسة وقطع في كلام المم الاول محقق الطارو انا في مسند وكبار الاول بفهم
 وتخفيف الموصد وانا في متشبه بها بلغة في كبري عظيم وذلك انما توخذ في الشارة ايا ان الـ
 الاول عليها نرباه اننا المستند له لا بلغة وهي ايا غبار الكثرة في كبري الشغاف وهو اربعة والكثرة
 العدد نسبة اياكم بعد شدوت مبهم حيا على القاعده الموقفة ببات النب والكثرة نسبة في
 التي لبال بها عن اهل الذي ليعونه بقوله الكيف وكيفية اهلها وخطمتها ونفاستها وكثرة كبرها
 ايا باعتبار كثره افراد معلقات من المرحومين او بعدد ما تخلق من الدنيا والاخرة او باعتبار كثره ما
 به من النعم او كثره ذماته الواقع فيه كذا ان الاخر الموقد فهدد وجهه اربعة سبابة نرجها وتسلها
 فيقول الاول قل ما رضى الدنيا الى اى على اعيان الباطنة في الكثرة من الرضى بالدينارون الرضى فانه
 رضى ما الاخرة لكثرة المرحومين فيها كما نبه المم رحمه الله وهذا ما على ان النعم فيها نعم المومن والكافر البر
 والفاجر وان كانت النعم المآنة مخصوصة بالمؤمنين لا يبالها بسجادة الابد وقيل لانهم ليد على
 والاصواب ما مر فان قلت كيف تخص رضى الاخرة بالمؤمنين وقد ورد في الحديث ان رضى الله عنه
 على الله عليه وسلم العائنه انما من اهل الموقف وانه يخفف عنهم العذاب في الاخرة كما ورد في حديث
 طالب ارفاه المم رحمه الله في سورة النزل لم قلوا قال لعموم رضى الله بالجميع المؤمنين والكافرين فخص الله
 قلت قد اورد فيهم اجاب عنه بان لكثرة الاولين غير مقصود من كيف وهم بعدد الموقف
 بلا فوك بما هو ان من هو له فليس ذلك رضى في حقهم وتخفيف العذاب بما روى وفيه المصالح
 وعلى فرض تخفيفه قيل انه ينزل كثرته من مراتب الغضب لا من رضى دولها فليس رضى من كل الوجوه ولا

في العذاب قد بر وعلى الثاني قيل يا رحمن الدنيا والاخرة ورحيم الدنيا اي على اعتبار الدنيا في الكفة
 قيل ذلك وبين ما في كثرة الجلال مستلزم كثرة الجلاله وهي كيفية النعم الا انه قيل عليه ان هذا يصح ان يكون
 ذكر الرحيم الدنيا بعد نعوذ بالرحمن من كل سوء وقد حصل ما جازاه الرحمن اليها ووجب عنه ما لا
 سلم ان الراد مجرد ذلك بل مقصود العالي التوسل بكلا الاسمين الشافعين من الرحمة في مقام
 مستتر ايا عموم الاول خصوص ان يذو يحصل في ضمة الاتمام برحمة النبويه الواصلة اليه ايا عنه
 ان يشكوه وقد اعرض عليه بان الموارد في الاحاديث المذكوره كجاء واه المتزدي واما حكمه في ما
 نوره فيه اللهم فارجع اليهم كما تشفع النعم بحجب دعوى المظفر رحمن الدنيا والاخرة ورحيمها انت ترحم
 فارجع رحمة تفيض بها عن كوكب ليس الاخران مرومين ولا يحجب من حيث يستدل بها والقول بان المص
 لم يذكر انها واراوان في الحديث فيكفي كونها من كلام السلف الاجار ليس بشي واما احتمال ان
 يراد به احوال ملايل النعم في الثانية وقايعها فلا يجدي لان النعم الاخره في الجماع جمع بحسب
 يتبع عظيم واصل منها عظيم بحسب مستبعد لا ذكر او اطلق عليه اطلاق النعم والمرسني يعني ان اضافته
 مصدرين باعتبار ما فيها من الجلال وخافه الرحيم للدنيا وان شئت على ملايل النعم وقايعها اعتبار
 الثاني لانه تميم لما قبله ولما خافه عنه كما سبانه وقد عرفت ما فيه روايه ودرية قد بر واما قدس
 الخ اي قايما نظائر مما جمع فيه بين وضيق اهدما النعم والياس منها يتبع القاعده او الا في العصول
 قال قدس سره الابغ او كان احصاء ما وانه مستقلا على مفهومه يتبين في الايات الشرعيه وفي النسخه
 اذ لو قدم كان ذكر الاخر عاريا عن الفايده كحايه عالم تحريه وادالم يكن الابغ مستقلا على مفهومه الا
 كالرحمن والرحيم اذا اراد به الاول ملايل النعم وبالثانيه وقايعها يجوز كل من طريق النعم والثانيه نظر
 الحال ولما كان الملف ايه المقصد الاول في مقام العظمه والكبرياء عظيم النعم ووق وقايعها قدس
 الرحمن ورد وقد بالرحيم كالتبديه تنبها على ان الكل منه لشئول عنايته ذرات الوجود وكما يتوهم ان يجوز
 لا يلقى به فيسخر ان يالها وقد توهم ان تاخير الرحيم للشرع وانه ابلغ من الرحمن لان فضل الامور
 كثر في كرمه وفضلان للعافيه كذلك ان وعصيان واطل بانه من ثاب فعل بالنعم لامن ضيقه من شئ

وانه مبني على كلام الدقيق في الكلف وفيه بحث من وجوه منها انه لا يلزم ان يكون الابلغ منتزعا
 على معنى الازدياد بل يكفي ان يستلزم وجوده وجود الاخر بالطريق الاول وكذا ان يكون الابلغ منتزعا
 وكذا لا يخبر به لغو الابلغ بل الكلام الابلغ بل الكلام الابلغ لا يترك نقول فلان الابلغ منتزعا
 بل قد اخبرنا عن الترتيب في قوله ان لا يكون الابلغ منتزعا بل قد اخبرنا عن الترتيب في قوله
 وانه من سجاير حاتم ولا يجوز ولا يلزم بل قد اخبرنا عن الترتيب مع ان الابلغ منتزعا بل قد اخبرنا عن الترتيب
 شرح البطلان بانه ان قوله وانما لم يكن الابلغ منتزعا على مفهوم الازدياد بل قد اخبرنا عن الترتيب
 حيث قال ان ذلك في الثاني فيه من جنس الاول وفيه زيادة عليه وارجح لجلال النعم وارجح لجلال
 والرحيم لانه فيهما وفيهما فلما لم يكن في الثاني زيادة على الاول كان كانه من جنس اخر وقد رده الكمال
 في حاشيته بقوله ان المراد ان اجنبية تغير فيها يجري فيه الترتيب فلم قال انها مفقودة في ما بين الصغين
 مع اشتغالها على معنى الرحمة وانما هي ابلغ من الاجرة وان اراد ان الصغين لانه ان يتفادى خصوص المعنى
 كجوابه وقاض غير مسلم لما بيناه في البحث الاول فهو لا يوافق كلام العلامة ولو اقتص على بعده كان وجهها
 وجهها لان المراد انها في الافادة المتناول والمعموم كما تقول الكبير والصغير يعرفه ولو عرفت صح وكان الوجه
 سماعا ونسلا لا يلزم فيه الترتيب كما فعله في المثالين بل لا خوف الاطالة او دوابرته ومنها ان قوله
 البطلان فيه ما فان من النجاة وشرح الكشاف من ذهب الى ان الرحيم والرحمن صفان شبهتان فلا بد
 من لزوم فعلهما معا فلا يلزم الفرق والنقل بباب فعل النعم وذهب ابن مالك وغيره الى انها من باب
 اسم الفاعل فلا يلزم الزوم ولا يباين ما ذكره فان قلت كيف يجري الزوم وقد ورد الرحمن والرحيم
 الاخره ورحيمها بالاضافة الى المفعول قلت من يدعيه يقول انه على التوسيع كما بينه التوجيه بالاطراف وقد
 نعم ان الدقيق في الكلف والتحقيق يقتضي ان يرد النظر على الوجه ولا يجوز غيره لان اسم الله تعالى
 الالهية باعتبار ان الكل منه واليه وجوده وازدياده وما بينه والرحمن اسم له باعتبار تخصيص كل ممكن بحسبه
 من الرحمة وهي الوجود والهي وما بينه من وجوده كالاتي فلو لم يورد كذلك لم يكن على الاله الابلغ منتزعا
 وقد فاقه في وجوده او وجودا او انما كان المقصود تعليم وجه التميز بينهما في كونهما وتقدمهما عند كل

لان الدقيق

كان الكتاب ان يبدأ من الاعلى فالاعلى ارتد والمن ينصرف على واحد ان ينصرف على الاو يا فالاوليا
 ونفرد به في ذهن السامع لوجه التمثل اولاً فالاول انتهى فقلت بوجه الصلة بعد عليه وسلم كما كتب
 بسم الله الرحمن حتى نزلت سورة النمل فنفذ في النظر تيم النظر وما قيل على هذا القاعده من انها غير
 لقوله تعالى ولا نينا ليس وورد ما ذكرتم من انها بالفتح اللغوي او كل الين من وجه او هو رتبة الله
 تقدم رحمه الدنيا في اي لغة ما زنا ما هو بواجب فروع في ذلك في نظر على هذا الاعتبارين لانهما
 فيها الدنيا فيل انما هو اول لغة الباطنية الرحمن باعتبار الرحمة والظاهر انما باعتبار ما ذكره اولاً من
 رحم الدنيا ورحم الآخرة وما قيل من ان الرحمن يتناول رحمه الدنيا على كل حال سواء كانت كريمة والكيفية على
 الرحيم ورحمة الدنيا مقدم في الوجود فاقب تقدم ما يدل عليها فقيده ان الرحمن باعتبار انما لا يخلق
 بالانسان فقدمه اولاً ولانه صا كالعالم الى اي شئ في اختصاصه به استعمالاً في الالف في الكفر
 كقولهم سببه رحمن الهية فاقب ربه العلم وتقدم على الوصف المحض ولانه بمنزلة الموصوف المحض
 واقفا القياس تقدمه باعتبار الفع الوصف وبهذا الف بضع فيه ذلك فلا يحل به وانه سائس
 والوصف قاب توسطه بينهما وما قيل على به الوجه من انها منية على كون الرحيم وصفاً محضاً لا قابلاً
 اذا عرف باللام من الاوصاف الخارجية الباطنية لانه القابل بذلك لا يمكن اطلاقه على غير الله
 يدعى النية فيه وذهب العلم ونسب ابن هشام وغيره الى انه علم وانه يدل لافقت واستل خصه
 به ومحمد بن تايغ عز الرحمن على الكون استوي ولا يخفى ما فيه وان استغاضت اقسامه محض الدنيا
 فيه ونزج الكتاب لابن حروف وان الرحمن صفة غائبة علم تقع تأيلاً الامد في بسم الله الرحمن
 واحمد مد وتلك حكم عليه فبسمه الاسم وقيل استعماله وسكراً ومنها فاجيب كونه به لا لاصفة لكونه لفظ
 اعرف المعارف انتهى وقد تبا عليه في الوان لا لوصف غيره لا لخصه به سواء كان صاعداً
 كالعلم واما قول ان عز سببه لله سموت بالمجد يابن الاكرمين ابا عز
 الوري لازالت رحماناً فقد قال ان اطلاقه عليه غرض لانه وشراؤها من علومهم في الكفر او سموه
 باسمه في كل اسم الحى واليه وقيل انه اذا كان اطلاقه على الله محجراً او بالنية فكيف يقال

ان استعماله في حقيقة واصل معناه مخالفة وقد ذهب السبكي رحمه الله الى ان الخصوص به ما هو الموصوف
 بال دون المكلف والمخالف لوروده في غيره في الحقيقة ورد به على القول بأنه مجاز لا حقيقة له ومن صححه
 المجاز انما يقتضي الوضع لا الحقيقة لا استعمال نعم هو في لغة النحويين يتبع اطلاقه على غيره مطلقا وان
 جاز لغة كالصلاة على الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو كلام سديد وبيده صرح ابن عبد السلام وقال
 انه صحيح مطلقا لغة وانما منع نزعاً لان معناه النعم الحقيقية لا قيل الحقيقة هو الذي لا يتبدل المعاني
 غيره فهو يختص بكسب النعم بخلاف العبد فانه كالواحدة فالنية في قوله الحقيقة اي الحقيقة بوجه اعم
 للمنافاة كاحرمي وداودي او هو من حق يخرج ثبت اي من ثبت فيه صفة الانعام غير متجاوزة لغيره
 فاعبد الذي لا يتبدل الانعام اليه غيره وهو الله ليس بآباً متصرفاً فيه والذي ادعاه لادراكه سبحانه
 ولذا لم يجعله سنوياً للحقيقة المتبادلة للمجاز من انه الموصوف بالباد واذ هو النعم بل محض ولا عرض
 النعم المطلق التام للنعمة والنعم عليه فلما اراد به المبالغة في انعامه دل على ارادة اعظم افراده فقول
 المبالغ في الرحمة عاينها تحتمل ان يكون تعبيراً لا حقيقة وان يكون يخرج اخره دلالة على ذلك يقتضيه الالفاظ
 وتبادر الفرد الاكمل من فتح المبالغة فلا بد عليه ان معناه اللغوي المبالغ في الرحمة وما صور له الى انعامه
 الصوري وليس يقتضي وضع اللفظة الا ان يقال انه يخرج عن ذلك ولا انه صفة مستقلة فلا فرق بينها وبين
 غيرها الا بالمبالغة فلا بد ان يكون معناه حقيقة مع ان اعتباره بزمانه الوصفية او هي التسمية العلمانية
 على ذات مبهمة وهذا مرجح تعينها والى ان يفهم منه ان لفظ النعم باللفظ على غيره الا محضاً وهو غير
 ظاهر لاقتضائه ان لنية سائر الاعمال الى العباد ومجاناً به ولا يخفى انه غير وارد اذا منتهى بامره
 هو الداعي على نفسه به وقوله انه لا يفيد مكارمة مع انه لما اختص به كما وحق بالاعلام خرج عن نظام
 والحق بالاسماء اختصاصه به لارادة اكمل افراده فلا يلزم اختصاص النعم بالاعمال به فقدر
 وذلك لا يصدق على غيره اي ذلك النعم المذكور وان كان يجب الوضع فهو ما كان فهو منحصر في فرد المسمى
 والصدق عند الكذب بخلافه او نقل الدلالة على بعض افراد معناه كما هو موقوف في كلامهم اي المطلق
 عليه وقوله شخيص العين للمهلة طالب للمعوض لا بالقاء وان صح ما تكلف وهو تليل لكون النعم الحقيقية لا

على غيره او يكون النعم المحقق هو ابداع نهايه فلذلك لان الانعام والوجود افاضه مانع ليس ينفع للفقير
كحائره الانشازات حتى قالوا من جاد لموض فهو فقير كما في الهياكل وفيه ما مل وقوله يريد نفسه كونه
ولم يكن المراد به الموضع الما يلائق طايه تاجر لا واجب بل المنفع المعنويه فيه ما ذكره قوله جزيل ولا
ايا اخره من رافقه القنفه للموصوف اي الثواب الجزيل والما يجيل وهو بيان الواقع او انشا لا يكون
الما حيا والثواب مضاعف كما وعد الكريم به فهو جزيل بالبسته لما اعطاه الله ملا وجه لا يقل من ان لا
ان يقول يريد به جزوا او العموم النب فيقدر عليه لوزنه لا میده وينع نراي محبه ومعهم مضاعف
سراج ينفع لزال وزنه نفعه يرج بعينه ام الفاعل منه مطلق على استيفض وهذا هو سلبه بخلاف ما عليها
وقوله انه كمنه الانفع كثره ما يتكف من عاره والخسته بالتي المجره وانه النحل اي يقصد بما بطيه ذلك عدم
لحق ما كمنه وزنه نفعه رقه الخلفيه هي الاصح روايه فلهذا الفاعل الشيء والدار لم رقه الخلفيه كما وقع ذلك
في عبارة الخليله فلهذا الفاضل في حوائثه نفع انه يرق قلبه ويماثر بما في هذه من ايجاب ايمانيه
لهم فيزيل ذلك الام عنه ما نه وهذا موضع وفاديه عابده عليه ولوقل ان رقه نفعها نفعه كحائره قوله
من قلبه ماله ورقه حاله كحائره ان كس لم يجيد فسقط ما قبل من انه وقع بهذا العباره في كتب الكلام
مستحب الخمس والبيع ليس له كبره نفعي نعم انه كان بالوسطه الى قبل ان ما قبله تحليل لعدم صدق الدافع
الرحمة غايتهما على غيره وهذا تحليل لعدم عدم النعم المحقق على غيره وقيل انه بيان بكونه متخاضعا اذ لو لاه
لم يكن محسن ولا احسان والاظهر انه بيان لانه لا نفع غيره مطلقا وهو ابلغ مما قبله ولذا عطف نفعه
ربه بها لانه في الاول ثبت بغيره انما ما وها تفاه وقال بالوسطه دون ووسطه لانها ما يتوقف عليها
مغل الفاعل وفعله لا لا يتوقف على شيء وقيل لان كل ماله رخص في الانعام فهو مخلقه كما في الكتب على
راي الاخرى لو قوله لان ذات النعم الى اي ذات النعم حاصله من خلقه لها وينبغي كوني وجودا من خلقه ان
تكونه لم يستدل بها فلا وجه لا قبل من ان نسبته لخالق لا الوجه غير ظاهر وانه بناء على ان الاله لا يخلو
والدليل على انما هو المستحق للفعل حتى كان بدوه وقوله اي عنه اذ اخره لغيره والغوي جمع قوله
مروفت ماله للظاهر وباطنه المنسبه في حكمه ولان الرحمن لا يمتنع ان الوجود ان يمتنع عليه ان اللب

مشتمل على معنى ما بعده . وهذا ليس كذلك على انه الا ان الرحمن المنعم بجلال المنعم واحولها كالايها والرحيم المنعم
 بما عداها فارادف بينهما ولما يقع منهما كاليتيم وذكر الوديع وهو النافع المنعم وانما يعين الترتيب لكونه على
 الاول او لو عكس عراض الفايده ويطلب ان ليس كذلك فلقد اردف الرحيم بينهما على نحو ما يتبادر من ان الوجود
 لهما يتوهم انه لا يطلب منه التوحيات لعظيم حاجه كما افاده الترتيب وفيه ما لم يتدبر اولها فلفظ الجايات
 جمع ايه وروسها او اخرها اتيه انتهى بها سمت راسا محجرا لتبينها لها راسا بجل والنعمه ونهايتها اتيه بغيرها
 الصاعد من اسفلها وكذا يقال راس النعمه لاخرها ونحو الحديث انه صلى الله عليه وسلم ثبت على راس الاربعين
 ابي اخرها كما بين في السير وقيل لانها عليها سائر الايات كما ان الراس ينسب اليه الا ان قيل غير من الاجزاء الراس
 للعظيم ما ويا والمخاطفه عليها بما ينسب ما قيل الاخر من الوديع وحرف اللين وهذا بناء على ان في القرآن سجداً
 وفيه كلام سياقه يورده ليس وقيل رؤس الاي او اهلها والمفصّل يكون دوسى الاي بعد كلمات تناسبه
 ولا يخفى ما فيه من التكلف ثم ان المخاطفه لا يخفى على كل سورة بل فيها ما يقع خلافه كقوله الرحمن
 وهذا قيل ان هذا في غاية الضعف لا يتبادر على ان النعمه اول ما زال فروعها ولكن ثم طرد في غير ذلك
 انها ايه من السوره والظاهر ولا يظهر انه غير متصرف في نواحي السهيل ونحوه من منع صنفه على خلافه داخل
 باجماع الصنف كغيره ان سكرها بالصفه وانما يتبين المنه من لا يقع الا ان ثبت في عدمها قبول في التام
 فلو قبلها العرف كذا ما نذانه وتختلف فيما لزوم ذكره لكيان ينفى كثر اللجه فمن منه الحق ما بسكر ان لا
 اكثر ومن حرفه راي انه صنف وادعي منه والاصل العرف انتهى وقال ابن ابي حبيب اللغز النون اباها
 في اسم شرطه العلية او في صنفه لا تنافض له وقيل وجود فعله ومن ثم اختلف في حمنه ووسكان وبقية
 ونحوه اسد يعرفون جميع صفات لانهم لا يقولون في كل موث لا صفاته انتهى وقيل حسن ما قيل في قوله ان
 شرط كون موث فعله انما لا يغير صفاته او به يتحقق معارفها لا يقع الا ان ثبت والاختصاص بالاص
 لان منع وجود فعله منع وجود فعله فان صفاته فان صفاته لا تنافض له لا يقع صفة لان وجوده
 شرط لغيره ونطاقه في الحقيقة الا انه لم يجرى جعل وجوده صفاته له فاعتبار الاختصاص بالاص حيث
 العرف وعدمه وهو محال فلو ان لا يغير صفاته بالبيده ان يرجع الى اصل هذا الكلام قبل الاختصاص فيكون

فلما ذكر

قبله وذلك بالقياس على نظائره من باب تعيل بالكرة واذ كانت كلها او اكثر ممنوعة من العرف لمحقق
وجود فعل فيها علم ان تلك الكلمة لغيرها لا لولا النسخ تخفى فيها وجود فعل يمنع مرهات منها واوردها على انه لا يمنع
ما ذكر من انه اختلف في الحسن فمن شرط وجود فعل منع على الاطلاق ومنعه من الصرف من شرط انما
معلانه قال الرازي اذا كان المقصود من وجود فعل منع معلانه وقد حصل ثم المقصود في الحسن يجب ان يكون
غير مفروق لشرح الكلف بها مناصات وكلام لا يحل الوجه به وقته وانما عدلوا بالاستدلال لانه لم يسمع
الا مضافا او مضافا اليه وقد شد قوله وانت غيت الوجه لازلت رحما ماع انه لا يعلج شأنا للغير
ولا لغيره لا احتمال ان يكون ممنوعا والفعل لا اطلاق ومعرفة الفاعل من تبيين المصوب كقولنا بانه رحما
رحما ومريلا ولا بد منها ما قبل من ان ما سبقتهم كون الحمل على الظاهر من عل العرف ولا ما قبل من ابا لان
ان الاصل في فعل منع العرف سلبا لكن كون الاصل في الاسم العرف مطلقا وان لم يترجح عليه
تقديره وفي الكتاب ونزوهها كلام مخالف لما قاله ذكرناه في حوزة الرضي وان خطر اختصاصه
خطر بالاحتمال المهملة والظاهر المعجزة تمنع وهذا سارقا لانه لم يخطر بباله ان في فسطح لان عدم الاصل
او لا او لا انه لم يخطر بالاختصاص الى ارض ابا هبل كان انما فعل منع مع قطع النظر عنه وكان فعل وجود
او منقبا لهذا الى ارض كان عدم الاصل في الظاهر او لا ويعل كذا التقديرين فالاول لا بالاستسلام لوجه
من تقيض الشرط ولا يخفى انه بعد عن موطن استعمال ان الوصله اما على الاول فلان تقيض الشرط يناول
خطر وجود فعل وون فعله وعدم خطر شي منها والاستسلام لهما للوجه اما على الثاني فلان تقيض الشرط
انما فعل الاختصاص او مع قطع النظر عنه وجوده ليس شي منها او لا بالترام للخبر كذا قاله في القاه
بعض المدققين في ان الوصله موجبة ثبوت حكم بالطريق الا ويرا عند تقيض شرطها وحكم بها اظهر مع صريح
والشرط مع الاختصاص وجوده ثبوت له مطلقا كما تقيده حكمه او بعد المنع الذي هو تقيضه وتقيض عدم ذلك
المنع وهو محقق بوجهين احدهما ان لا يكون فيه اختصاص فلا منع وحيد اما ان يبقى فعلا فقط فيجب له
او معلانه فيجب مع العرف ويعل التقديرين لا يتحقق الا طريقه فخلا عن اوليها ولما ان تقيضا ثبوت الحكم
من ثبوت عند الشرط بل وانه او عند الشرط ويعل انما فعله وهو الاختصاص بوجودها وان يكون فيه

الاختصاص ولا يمنع وجود شيء من الموقنين فيجوز ان يدعى الثلاثة او يمنع مغلالة فقط وخينا ما ان توجد
 فيجب منع الصرف او لا توجد فالحكم فيه كحاجة صورة الشرط او يمنع منع فقط فلما ان توجد مغلالة فيجب
 او لا تكون صورة الشرط مالا وليس له لا يتحقق في شيء من صور التوقف كما قرره بعض الفضلاء وهذا المظهر
 بلا طائل او رواته لينا يوم من رآه عقلتنا عنه وهو منفع باوذا مائل فان قوله وان خطر اختصاصه في
 كناية المقصود منها ان لم يتحقق شرط النفع على الذم بيني والآنك ان يقضه ان ذلك يتحقق والا خبر
 عليه ما به بالطريق الا ورا فان قلت لا سلم ما ذكرت لم سلم ان منع الصرف خفي لا لحاق بالاعلى بل
 هو واجب لوجود شرطه قلت لا يلزم النظر لذلك بل يكفي النظر لنفس الشرط على انما تلتزمه وتقول لو وجد
 الاغلب منع مغلالة فيصرف فادرس مع وجود شرط اخر لضرورة او يناسب او لا امر على مغلالة
 القياس في باب وقوله على فعلية خبره من بين وفعلانه يجوز صرفه وعدسه على ما بين في محله بالاغلب
 في باب في باب مغلالة الذي فعله فعلية كالمعنى فان الغالب فيه انه غير معروف من حيث على فعلية الاشارة
 كخفيان فانه متصرف وموئنه خفيانه كما ذكره المزدني ولذا اقيده المصم بالغالب فالف قول المحرري
 الى ما باحواله من غير ذكر الغالب فيه وان قيل ان الذي في الصالح ان يخفى موئنه خفيان على القياس
 وهو الذي ارتفعه العلامة ثم انه قيل ان العمل بالغالب وان كان الاصل بعارضه اذا الاصل في الاسما
 مطلقا الصرف مخالف لا عليه الغضما من ترجح الاصل على الغالب الا ان رجحان الغالب انظر لان
 لان الغالب يقضيه بما فيه من وجه وهو ادراك من اقامه بما هو الاصل في غلبه وهو مطلق الاسم وليس
 فانقعه عن الغضما صحيح بل الصحيح به مغلالة كما في اصول اث فيه الذين منهم المصم وقد قل البيهقي رحمه الله في
 فواحدة انما يرجح الاصل فيها اذا عارضه احتمالا مجرد والاقصد يرجح غيره كما فعله ويختصص النسخة منه
 الاسماء الثلاثة وهي اسم والرحم والراو بالميم السجدة لانها تطلق عليها او النسخة المعذرة وهو
 الاسم والعهدي وخص الغرض بالفكر لانه الذي يات منه ما بعده وموقفه باوكر من تلق الاقناع
 بالوصف المتعارف بالعلم والمورد الامور التي هي الوهم عليها او يجهلها وقد المعجزة في ذلك انما هو الكمال
 هو مريد الغم فيهم ليم نزه اسم الغافل مما عده من الامور وعجل الغم وصحة لفظ ونزلا من اوتى به من

توحي لا صفة ولا كبره فتوجه لشرائحه جمع شريعة بالفتح وتعمل بفتح النفس والميد فتعمل الفاعل عليه شرائحه اي
لغة حوصا ومجته قال ذوالرحمة وكان نري من شدة ومجته ومرعبه يلقي عليها انوار ويكون بعينه
الاتقال والنبات وهذب الامار وقطعه وتختصه انه في الاصل اطراق الاجمعه والذنب في كتاب
ابنات ان شرائه الطار وتوشيه قال ابن هرسه تقول لتعجزه ولقينه يقينه لشرائره الا ذواب فنيه
عن اجمعه كما يقال افذه باطرفه ويمثل به لمن يوجه لشيء بكلمته فتعال اليه عليه شرائه كما قال الاصمعي
لها لك طريح عليه نفسه بكلمته وهو الذي غناه المعمر رحمه الله او املاوه التوجه ظاهر او باطوار الخصب
بالعارف وزيد الكلف ان قد حبب الكفاف ان يجعل تكرار الشيء للبانة كما في زل ودمم كما
لنقل الشريعة الاصل ثم استعمل في القار بالكلية مطلقا كما كان او غيره واعترض عليه من اجل
رحمة الله وشرح ويابيه الكفاف بانه غير جيد لان مادة شرائست موضوعة لشدته ونماهي
بمفعولهم لتفريق والانتشار وسمت الافعال شرائست فصار انتهى وفيه نظر ايها الخبير اي
اي الله المنة المعس من خبابه عز وجل التوفيق كجنتي الما او كمنه ومثله او الكلام كمنه كمنه
لتوجه اي عليا جابه وتقريبه كمن يتر في جبل اي العلو والشر في الاصل الخفية وما كتمت وكني به عن الاصل
وقيل هي للعارق تكون سببا للنقص في كتاب البدائع لابن القيم نقلا عن ابن عيسى ان من قال في
رفدان سرفقد كذا وكذا لك وقولهم اسالك السر الذي بنكب وبين انبايك واوليا كمنه في
سرمين الله وعبد ووده ابن الجوزي رحمه الله بنهم يقينون به العيادة المستورة عن خلق ونحو
انتهى والذي يظهر من السر انه اسم الله وصفات ونحو ما وقف الله عليها بعض خاص عباده
واعلمهم انه يتبع سبيل بها اجاب كما ورد في الامار في السجدة اسالك اسم هو لك ستانز به او عليه
من خلقك وقد شتهر ان اسمه الاعظم الذي به يجار الله لا يعلمه كل احد وعن خلقه من فضل احوال
لقدره اي موصاف غيره وقيل من هذا بله قد لا يستهم او هو تعسف وقوله في توصيل الى الله
اي ما سياتي في الفتح في الالتفات قد بر احمد الله هو الشئ الذي اختلف اهل اللغة في انشا نقل ابن
القطيع انه يستعمل في الخير والشر والاصح كما قال ابن السيد لا يعمل الا في الخير ان العام هو انشا بتدعيم

على النسخة وما ورد علا فلاذ على مرتب الاول والتجوز كما انكلمه وانهم فهو ذلك يحيل وهو شرط فيه
اللبان ام لا تفيل لا وحقيقة الحمد اخبار الصفات الكلام كلياته سواء كان ذلك اللبان ام لا ومن ذكر
لبان لم يرد العوض المخصوص ولا لم يكن احد حامد لنفسه ولا غيره حقيقة وهو ظاهر السطبان بل قوة الكلام
وليس حقيقة الكلام الا لا فاضه والاعلام مع شوا الغرض وادواته وبيده حديث لا احب بنا عليك انت
كما اخيت على نفسك وان حصل على النكلمه او التجوز فالنسخة غطت نفسك او ذكرت نفسك على انك الصميم
بنما على مذهب النهر سنان او التحصيل باللبان بالنسبة لمحمد العباد وقبل عليه ان قوله والام يكن حامد الخ لا
عن نسي لانه ان اراد انه لا يكون كذلك على هذا القول حقيقة فلم يكن قوله ظاهر السطبان في وجه المنع بل هو
باطل لان صريح الاطلاقهم يدل على خلافه كقول النحوي واما هو النسا باللبان ووجهه وقال في النسخة
الترقية او عي اختصاصه باللبان اتبع ومثل فظهر على ان المراد العوض المخصوص وكسليم انه ليس بمرئوس
بمنه قوة الكلام المذكور اي عدم لزوم الا فاضه في حقه لنفسه ان اراد انه لا يكون حامد الا حقيقة ولا مجاز
فمنه سلم لوزن الاطلاق عليه محبة كالرحمة في عدم الاحتياج الى قيد اللبان مناقشة ظاهرة كما انكلمه عليه
وله وموضعهم فيه على جهة التعظيم لتخرج العز والسحر وقيل لا فاضه اليه اصلا اما على تعريف احمد الاول
فلا استفاد منه غلط النسا او الباد منه ما يطابق فيه اللبان الجناح واما على الثاني فلان اظهر اللفظ
بالكلمة مغير فيه بحيث لا يغير في سائر التعاريف فيخرج ما ذكره فاقبل ان لفظ النسا لا ياباه لانهم فروه بطلان
الذكر بالحيث ليس شيء على انه قبل ان الوصف على طريقة الاستشهاد ليس وصفا باجمل حقيقة او المستعمل في
منه على نهم الاستفاده التكملة وقد يوصف باجمل ظاهر ابا قصد للتعظيم ولا الاستشهاد بل حكمه بالارادة الموصولة
منه فاقبل وقوله في قوله انك انت العزيز الذي يحتمل ما هو ايضا خارج فتدبر على اجمل الاجابة
ان اجمل حقيقة مشتبه من حمل بوجه بالضم والكسر مما لا فهم حمل وامره حيلة وقال سبويه رحمه الله تعالى وقته
اجمل او الاصل مما لا بها كصاحب مختلف لكنه الاستعمال وتحويل تحديا في نرين حسن فاجمل في معنى من معوض
به الله وانشاء ان يقال كما قيل اهل اللغة فاطمة فاقبل ان اجمل ماضية لفعل وندارتك انك فاضت الما
مربوب عليه انما يتناول المعنوي اعم ونداء قال بعض الفضلاء في حوسنهم لادى لكل عبارة حصة الفصل لان يقال

ان الله من

انه اخذ من الاشياء وفيه بحث وقال قدس سره او حسن الوجه بالاحتمال الاختياري بقرينة ان لا يحد
 سبحانه على صفاته الذاتية كالعلم والقدرة سواء جلبت بغيره انه او لا يحد عليه على انما كانت الصفة عنه
 باختياره اللهم الا ان تجعل تلك الصفات تكون ذاته كافيته فيها بمنزلة افعال اختيارية وقيل ان الاختيار
 كما يحكي معنى ما صدر بالاختيار يحكي معنى مصدر من امتحان وهو الملوها على ما فيه وقيل انها صادرة بالاختيار
 بمعنى ان شافض وان لم يكن لم يفعل لا بمعنى صحة الفعل والترك فتمثل ما صدر بالاختيار وبالاجاب بالاختيار
 بالبعث الاثم وهو الاول والثاني احض او هو بالمعنى لاض ولا سلم كون الصفة الذاتية غير صادرة بالاختيار
 ليجوز ان يكون سبق الاختيار عليها واما كسب الوجود على الوجوب لازما يتاح حتى يلزم حدونها وقيل ان
 بالنظر الى حد البشر فالمراد ما حجب اختياره كما قيل في قوله تعالى ان في ذلك لآية لمن اعلم ان لم يشترط فيه الاختيارية فالمراد
 ظاهر ولا يوجب عليك ما توجه على ما ذكرنا اولاً فانه مع كونه فلا يظهر انما يحسن اذا كان المتعاذ به في الفعل
 الاختيار كونها عليها مستقلاً بوجوبها من غير احتياج الى شيء اخر من الله وغيره يظهر استغناءه تشبيه الصفة الذاتية
 بها وبشرطها تشبهها كذا ليس كذلك فان كل فعل اختياري يتجلى على علمه وقدرته وان كان لا يتجلى
 الا بالات واسباب اخر كما ذكره بعض الفضلاء انه على تسليم استعمال الاختيار بما لا يخفى انما لا يسلم الصفة الصفة
 الذاتية بالقدرة والاختلاف بالاياء لفظه واما كونها صادرة بالاختيار بالغة الاض على ما قرينه الكلام من
 التماسه او عوارضاً للعالم بطريق الاجاب فلهم ان لا يكون لمراده وادعاءه من انهم يقولون
 ما لا ينافي مع اختياره ان شافض الى وجوده في الزطية لا يقضي وجود مقدمها ولا عدها ولا حد منها
 الزطية الاويرة بالهيئة الا وجود العالم ويلم الوقوع ومقدم انية وادام الاوقع ولهذا اطلق عليه الصانع
 وهو من له الادارة بالاتفاق وهذا وان ارضوه في غير نهاية الطوبى انه كلام لا يتحقق له لان الواقع
 بالادارة والاختيار بالعلم وجوده بالنظر الى ذات الفعل فان اراد بالعلم والادارة والادارة كونه من انية
 صحته ووقع تقريرها فهو مخالف لاصح جوابه من انه موجب بالذات للعالم بحيث لا يلزم عدم وقوعه من ان
 ارادوا جميعاً مع امتناع نقصها فليس هناك حقيقة الادارة والاختيار بل مجرد اللفظ متعلق الادارة لا يحد
 حق حدوثه والعلم عندهم فقيم فاما عندهم الاتويرة وليس رتبها وبنها ما ذكر من تغير الاختيار بالمتكلمين

لا فلا سقم مع انه قد قيل عليه انها لا يجوز في الشيء وما سبق عليها من الحياة والعلم والقدرة واليد وال
 ولذا قال في رساله الحمد انه تكلف لا ياتي في صفة القدرة لان مدوره ليس بالاختيار والالزام ليقوم
 الشيء على نفسه فما ذكر ليس بجاسم للموال ولا ماطع لمادة الاشكال ولكن ان تدفع ما ذكرنا من اختيار الشئ الماد
 فنقول العباد عن المرحب بالذات ليس واجباً بالذات بل ما جاز مدوره من الموجب بالذات وهو
 في مدونه ممكن وقوله انه قد لم ليس المراد به القدم الذاتية فنقول يصح وقوع تعيقها وان لم يقع
 لان صحة الوقوع اعم من الوقوع فاني قلت هذا ظاهر في العالم فاما في الصفات البدائية قلت هي وانا
 لم يكن مخلوقه لان الخلق لا يجاد بعد العدم فهي ممكنة في مدورها من بعض المصنف لانهما مستانده لذلك
 ومحتاجه لها وكل محتاج لغيره ممكن فليست واجبة بالذات وان كانت قديمة فيجب يلزم تعدد الوجوب وان
 قيل بعدم امتناعه او المنع تعدد دوات واجبة وفيه انفس الكبريات كالبديلة الصفات وهو صريح فيما
 ذكرتم انه قيل علي قول الشريف يلزم ان لا يحيد اسد الى انه ان اراد انه يلزم ان لا يحيد سطقا عليها حقيقة
 او محاذاً فالشرطية بنسبة المطلق ان لا يختص بالافعال الاختيارية انما هو في المصنف حقيقة وان اراد انه
 يلزم به بغيره ان لا يحيد حقيقة فليس بقوله اللهم الى وجهه لانه يقتضي ان هذا الجعل مما يلزم هذا الحقيقة وليس
 يلزم ان عليه كون الحمد محاذاً لان الحقيقة ما يكون على الاختيار حقيقة وهو غير وارد لان مراده قدس
 انه يحيد عليها وهي واقعة في التوقيف ليس بجاسم فادخلها فيه هذه القامول فالخروج في التوقيف لا للورد
 ولما كان المحاذ في القامول فيه فانه اشار الى صفة بقوله اللهم وقد خطا الزايم في هذا معنى مما لو
 وشبها الكلام فيه في شرح الشفا واعلم ان ما عرفت المع هو الحمد الغوي وموده خاص بصفة عام والشكر الغوي
 ما ينبى عن تعظيم المنعم على ان كرفلاً او قولاً او غير ذلك وموده عام بصفة خاص ومحذوف فعل بالتعظيم
 من حيث انه منعم على الخاد وغيره والشكر صرف البديع ما انعم الله عليه لا يفتق لها وانسب بها بموده
 والمراد بالعرف تمامه الفقه المستعمل والحق الحقيقة بالاتباع ان الحمد الغوي لا يكون الا عرفة لانه
 على حقيقة من تعظمه وفيه قيل في هذا وفي قوله على علمه اشار الى انه ليس المراد الجعل الفعل بالمعنى
 المصدرى اللهم الا ان يقال المراد بانعمه الانعام بها والعلم سبحانه المصدرى انتهى قيل وفي قوله اللهم

إشارة إلى بعدهم المراد كيف والنظرة إليه في مقام حمد العالم والكرام ما لها من الكمال الذي يترتب له وهو الملكة
لا ينبغي المصدرى وإن كان له فقل بذكر الكمال وهو معنى ثم أنه استشكل التقيد بالاختيار بقوله تعالى
عيسى إن نجيتك بك متكاملاً محموداً واجب بانه حال من قوله نجيبت اذنت لقائاً والمنع محمد راقبه الله شفاعة
او امه لتفصيله عليه بالاذن في الشفاعة على الحدف للاتصال او هو مما يدعي فيه قيد الاختيار وسيا ما فيه
قبل المراد بالنسبة الانعام مجازاً وحقيقته نور ورواياه اياها والمراد انعام نعمته بتقدير مضاف و علم ان
بن المدح قال في بعض تعليقاته ان الاختيارية النعمة كما في المحكم وغيره بمعنى الانتفاء والاضطغاط حال خاره و
وتجيزه فهو مختار والاسم منه اجرة اذ ارتقاء لكونه خيراً عنده واما كونه بمعنى الارادة كما هنا فلم يرد في
النعمة وانما هو من صلاح التكميل والنجية النوي اخض منه ومن لم يتفطن لهذا فرب قوله تعالى و بك تنقي
مانياً ويختار وسبباً تحقيقه في بؤرة القصص والمدح الخ يعني ان الحمد تختص بالبناء على الفعل الاختياري لذويها
العلم والمدح يكون في الاختيارية وغيره وذوي العلم وغيرهم كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفاتها و مدح
ابن القيم الفرق بينهما بان الحمد تفيض العلم بما يفتنه به على الكمال بخلاف المدح فهو اعم منه وللمدح رتبة الكتاب
والنسبة حمد الله فلما كان جابراً مدحه وانجي عليه وسلم سببه محمداً لان الله وملائكته حمدوه فالمدح ان الاختيار
الفراد افره بالمجته والاجمال محمد الافصح ولذا كان الحمد خيراً تفيض انت والمدح خيراً يخص وتسبح من فسر
والمجته وان لم يتبع حمد الله بعباده فان ذلك بحسب الغلاف فهو من الله الكرام واما لاهل الباطن في طلبه
انتهى وكون العلم اختياراً للحصول بالاحمال هو اس ونحو ما كنه الكرم ان كان بمعنى الاعطاء وكذا ان كان
بمعنى السعي يتأ على ان اللام كما كسبه فان كان بمعنى انزف كما هو في الاطلاق عليه فلا يلزم كونه اجزائاً بالاعمال
ولذا حصل منها على الاولين وما قيل من ان المراد بالاختيارية هنا ما لا اختيار مدخل في تخفيفه في بعض المراد
وما من شأنه ذلك وتوحيده ما ذكره المصنف رحمه الله فان العلم كيفية انفعالية قابضة بفضل الله و نسبت
من الافعال الاختيارية لنفسه وكذا للكرم فانه خزينه محمول عليها لا يباب المقام لعوده على الفرق بانياً
فيه فخير ولا يقال حمدته على حسنه بل مدحته فلا يلزم ان يكون المدح اجزائاً ولم يتوصل وقوعه
في الاختيارية لانه ليس محلاً للترشح قبل ثبوت مدحه من عدم الترادف توقف على صدور ما ذكره من السبب

الموقوف بهم وهو غير ظاهر مع ان الترادف لا يقتضي استعمال كل منهما حيث يستعمل الآخر ليس ملازمهما
 هو حواجه ولا يخفى انه ثانی لا ثبت حتى يطالب بالاستعمال وعدم وقوع احد المترادفين موضع الآخر من غير مانع غير
 ظاهر ولا بد عليه الحمد لهذا بعد لانه ينبغي استحقاقه لجميع صفاته من تبيين ولما كانت ذاته كافية في انصافه
 بها جمل ذواتها كما ذكر في تعريف سبابة تحقيقه ان سار الله وقيل بما احوال يدر على ان مخزني يابى على نفسه
 منه وقد قال السعدية نزهة ان الشايح في كتب العلامة انه يريد كون الفطن اخو من هو يكون بينهما اشتقاق كبيراً
 بان يشترك في الحروف الاصول من غير ترتيب او اكرمان في شير كارة ان الحروف مع اتحاد في اللفظ او سب
 كما مر وقال في تعريف المراءى انهما مترادفان والترادف عدم اعتبار قيد الاختيار فيما او بغيره فيها وهذا هو المراد
 وان ذهب بعضهم الى الاول فيدل على ذلك في قوله في الفاتي احمد هو الدج الوصف بالجمل وان جعل فيها
 تقيض الدج اعني الذم نصيباً للحمد فان قيل تقيض الدج هو الجود وكون الذم علماً للدج بطلان على انشاء المعاني
 وهو الرصف بالجمل وتعايله الذم وتقيضه بعد الماز وتعايله الجود اي عد التاليف حكماً في اللفظ الاول ثم ابدى
 بان ما ذكره اوجب حمل الاخوة على الترادف بانه قال في الكشاف في تفسير قوله تعالى ولكن احد حبس الكلم
 همان اي الدج لا يكون بفعل الغير تناول التمدح بالجمال وصياحه الوصف فالدج ايضا مخصوص بالاجابة عند
 وتركه اعتماد على الامثلة وحمل الفعل وهو ما يكون بالاتجاه وقد توقت بان الادب يجوز في التوقيف بالاعم
 والتقيض في كلامه معناه الغوري ويجوز ان يكون شي احدى تقيضات شئين بينهما عموم وخصوص بهذا المعنى وهذا
 مراد الفاضل محمد احمد بقوله الذم تقيض للحمد مع انه احض من الدج عنده فيكون الذم تقيضا لهما لا يدل على
 اتحادهما الا انها مع سرق كلام الكشاف ونبه عليه على الترادف كانه في المطلوب وتبين على انه ان الوجه في ان
 في كل موضع على هو ضيقه فلا يطالب الفطيات باليقين ولا يكتفي في التقيضات بالنظر ونسبها المقام من الطبقات والظواهر
 ان لب من التوقيف بان اصل المفهوم والتوقيف بالاعم وان كان جائزاً ولكنه ماوراء النسبة بغيره فالطلاق لا يفسر
 الا ببيان تمام المفهوم والتقيض وان كان باللفظ الغوري فيمنع المقابل الذي لا يتجمع مع شئ في الظاهر علم كون شئ
 متقابلاً لغيره ولولاه الاكس ان يكون مراد المخزني بالاجوزين المتشابهين فان الاخوة شاع في التسمية
 لمخازن الفاتي في ما ذكر من بقاء الدج بالذم لا بما مره قول ابي تمام كيم تسي ادمه ادمه والوري مع وتبين

لله وهدى فانه دخول وعدل عن طلبه به اشارة اما انه لا يمكن ومنه فان قلت كيف ينكر المدح على غير
اختيارى وقد قال الجري في مدح شافع وهو ممن لينه بكلامه في الكتاب فاسكرى ويلامح اللواتي تجلب
الغيت مثل مدح القوم وقال آخر الكك مدحه الولان ومثله اكثر من ان تحصى فبمع ما قيل من ان قال
اللوثة مصنوعة قلت وروده في كلام الموقوف به لا يمكن انكاره فمن انكره يقول انه ومنه من قبل
والترسل نعم هو محض لاف قاله علماء البلاغة فقال الامدي في الوازيه وما هي بك لافه محال الويه حسنه مما يتدح
به لانه يتبين به ويدل على انفعال المدح والثناء به فيم بها العكس في لك وقد غلط فيه من ظن انه لا ينبغي
ان يذكر في مدح العظماء انتهى مع انه لبعضه انه لم ينكر سلفا وانما انكر مدح عظماء الرجال به دون الف وحين
نفسظن له وانما مرض المرحمه سعد قول المخرمي انها اخوان لجزمه بانه ادوا البرا كما ذهب السيد السند
والشكر الى الواقع في النسخ عطف العمل وقوله بالاداو وهو المروي عن المرحمه سعد في المخرمي وقيل انه وقع
في بعضها او بدل الاداو وما ينبغي لان الاداو ينبغي ادناها كما يدل عليه قوله بعده احم اد الفيع والشكر كلانا من فوطيه كرا
كان لنا بالان او خضوعا بالادار كما ام محبه واعتقاد بالانحان وتولا مضروب منيع الموقفي ابي القول وما
قيل من انه كان الظاهر ان يقول المصداق القول والعمل ولا اعتقاد بالانفع او يقال قابلت كتابه بكتابي لا بوجه
له وما نزل به ليس من كلام الوهب الموقوف بهم بل من استعمال الولدين والافعاله منب بكل من العظماء
على حد سواء سلم ما ذكره فلان نقول اضافة للنعمة لا وفيه طابيه وتولا مفعوله واصله متعابله القول
بالنعمة ويجوز ان يكون تنبيرا او خبرا كان مقدة والتقدير سواء كانت تولا النعم انه قال والمراد بالقول
واخوته الاحاصل بالمصدر فوافق ما قيل انه فعل مني عن تعظيم النعم سواء كان عملا او لا فان المراد بالقول
والعمل فيه المعنى المصدرى واما الاعتقاد فحمله شكرا على التسامح والمراد بحمله ويعيد على المعنى المصدرى
انه متعابله النعمة بالمعنى الى صل بالمصدر والاداو بمعنى لا مروا لانه لا يقال لا جزا لشيء شعبة بل لانه ومعنى
متعابله النعمة الى انه انبى على النعم بانه ويدل بانه الطاعة له ويعتقد انه ويرى النعمة وقيل لا كفي
الاختلاف بل لا بد من انبغات محبة وتعليقه له في الصلبي انتهى وقيل عليه ان ضيعه المصدر تطلق حقيقة على
مكون الذات بحيث مدر عنها الحديث ونهذ الاخبار ليس المنيب للفاصل وعلى كونه بحث وقص عليها ونهله

الاعتبار في اليمين للمفعول وعلى نفس ذلك الحدث الصادر عنها وهذا الاعتبار في اليمين يحصل بالمصدر وهو
 المطلق كما في الزمعة وحاصل كلامه انه حصل بالتوفيق على التوفيق المشهور بحمل القول على العمل في كلام المصنف
 على الاصل بالمصدر وفي المشهور على المصدر اليمين لتقابل ما دعى كونه القابل بالفعل والقول ما دعى على
 اليمين المصدرية ويريد عليه ان يفسر الفعل اليمين عن تعظيم النعم بالكون الذي هو من الاعتبارات الوعائية والمصدر
 عن اصل المصدر الذي هو امر موجود في الخارج فانه لا بد من الدلالة على التعظيم غير رضي فانه في قوله
 ان جعل المقابلة بالفعل والقول على اصداد ما خرج عن احواله من غير ضرورة ولا فائدة والمبني ان النعم
 وصول النعم اليه ان كذا قال انه عين الحمد الوفي لا غير فيه انما وصول النعمة الى المدح وحضنه ان لم يغيره
 فيه موافقة القول والعمل لا غفارة وانك تجزيه كما قال قدس سره انه غفارة وتقاف النعم بصفات الكمال
 وهو من حيث اظهاره او اظهار ما يدل عليه تعظيم النعم مستلزم لمجته طاهر انما يريد عليه ما قبل من ان الظاهر
 يقال انه حجة النعم لانها لو اعدت قد تعقدت عدمه بالكمال ولا يحد بحجته ذلك شاكر القول ما ذكره القابل
 فيس على ما سبقت في مقالته العقود بيان المصدر وهو كلام موهوبه بيا ماله وما عليه نعمه والذي غاه
 الفضل النية ان يدل على المصدر الفعل والقائم لنفسه ويطلق حقيقة على اثره وهو اصل بالمصدر فانه كما في واحد
 عدد ويجوز محله فيا قبار فلفظه بالفعل ثانيا في المفعول ثانيا في وزنه ونظيره ما قبل اني اعلم والنعم واحد
 وهذا عرف سقوط ما اوردته عليه بربته نعمه كلامه نظرا لحران قوله انه لا يقال لاجل النية نعمه غير مسلم
 وذكره من الترتيب في كمال قبل ذكر الفعل في توقيفه وقد قيل انهم اردوا به الامور المحذورة لا الترتيب في
 الاعتقاد وفيه تامل اولكم انما الخ لا يثبت لم يذكر اصحاب النواهي به ولا ما قبله وما بعد وفيه بعض التوضيح
 انه لا عار به الا على من اسد عنه سبلا فاعطاه ورها فلما استقبله ولم يكن عنده غيره وسع له له ما فيها
 اياه فامتنع بغيره من حمله لميت على نفسه منه واقام من الفايده وهي انما يتخلص الا ان في وسماه اعطى
 يقال انه قد نال الا اعطيه وانعت من مالا انهدت وكره ان يقال يقادير اصل مالا افاده او استعان
 وبعض الوصف له كناية المصاح والنماذج النون والدين في النعمه فاعل افاد ونلائه مقتول ويدي عطف عليه
 يدل منه ومنه سلق ما في دا او قال من نلائه مقدسه عليها لكونها نعمة وايضا والى من موقوفات في تحويرها

عن معاني مشهوره الفاضل وغيره وباطنه ونبه المضمر في قلبه وجميع على ضار على السببه سرور و سرور
ان لا يجمع عليها والتجيب بنحو اخفا وسيد بنحو تصف الصبره وقال انما هو المختص المراد التمثل لجميع شئ لا
الاستحالة والاستمالة على ان لفظ الشكر يطلق عليها وقال قدس سره هو انها معنوي على ان الشكر يطلق على
افعال الموروثه والثلاثه وبما به جعلها بازا النعمه جازاها متفرعا عليها وكل ما هو جزئيا عن فاعل يطلق عليه الشكر ثمة
ومن لم يثبت له ذلك زعم ان المقصود محو النسيان لجميع شئ لا الاستحالة على ان لفظ الشكر يطلق عليها فاعا
غيره مذكور وما يقال من ان الشكر يحصل بمجرد ما ز النعمه فستقامه ان يطلق عليه لا على كل واحد منها فاجابه انه
لا ينبغي فيه اطلاقه على فعل الشكر حتى لو لم يكن كثره اختصاص الشكر ثمة به وانما الاشتباه في اطلاقه على فعل القلب و
الجوارح فلما جيع مع الاول علم ان كلا الشكر على صده فكانه قيل كثره نعماء كم عند عي عظمت ففتحت استيفاء
انواع الشكر وبلغ في ذلك حتى جعلت سرور و ثوابه و افعاله و انما ملكا لا صاحبها مستفاد منها وفيه وصف الصبره
انما به الامانه على افعاله انتهى وقد قيل عليه ان المقدمه الاولى ظاهره لا يحتاج لاثبات نيل به في المقدمه الثانيه
غيره بانه التبرير وغيره في الفرق بين الحمد والشكر من الاول ما بالقول والثانيه بالعل وقيل الاول على العم
الظاهر والثانيه على الباطنه وقال الرعي الشكر هو انما على الحسن كيف وقد ذكره هو ان كثره من اناس لم يربوا
تختص الشكر باللبان ومثله لا يندفع مجرد وجود الفاعل من غير دليل وورد عليه ايضا ان كون المقدمه الاولى
ظاهره في غاية الاحتمال ان يكون مراد انكم ملكتم باحسانكم عاينها ويا طغي و اسرتمون به حمله فاعده
يا على تبارككم لقول بعض الوهب على ما مطلقها وادعه رفقه متفهما وانه اتمام قوله
هسي سلفه عليك رعاها معلومه ان العطا اسره وسوف منه السارق ابو الطيب قال ومن بعد الا
فيه اتيه ا و ايضا قوله به لا يدل على مدعاه من تنظيم الادراك و الجوارح لانها ان كانت بالنيه المتعقبة لم
لعبه فانه يجوز بها عن الانعام على ان المراد مكانه فهم كما قيل فله قد لا بعد شكر الا ترى ان من
و ملك برودا فاعطيه ضعف ثمة لا يقال انك شكرته بل ربما يتردد ذلك بعيد قبول منه و رعاها به سفيما
ولذا اعد الفقهاء الله العوضه مجا وقيل ايضا الوض ربي وتجاهده ولا يكون كذلك الا اذا كانت مجا
عن الغوه او الفرق كقوله بل بده الملك والراد النفع والدفع عن النعم و انما عليه الغرضه على ذلك

ميم فواد وخلص طريته فكون حيد شاكرا الفينة لافانهم لم تجر ضوا الفير اليد بالوهم فان كان الجمع نبلا
 او كناية من ملكه بصره فان الان من عبد الانسان كانت على طاهره ويزو تربيه كنه حسته حيث بدأ البدا
 يتسهي من الاخصا الطاهر وتبي بالبن الذي هو واسطه بين الظاهر والباطن وابوه العلي تقي وضحه
 بما يدل على ذلك فيكون البعد والاعتقاد والنقل مما اقره ان عجز اللغة نظر لا يخفى وقيل عليه
 ان الدعوى هنا اطلاق الشكر على الموارد الثلاثة وقد جعل في الدعوى خراسان اثبات الاستظهار وهو وطره
 وقيل عليه انه معاديه الفا وروبان ما جعل جز الاثبات الاستظهار عليه شمله على الدعوى احتمال
 الكسري الكلية الشكل الاول على المطلوب ونسب لا يضر فيه كما توهم وقيل الدعوى توقف اثباتها
 على الاستظهار وجعلها جزا لاثباته لا يستلزم الدور نعم جعلها خرافة نفس الاستظهار واما ذكره فيه لانه ثابته
 يستلزم الدور والفرق واضح على انه لم يجعل الدعوى جزا لاثبات الاستظهار الفاء او ثابته بان البيت
 ذكر لاثبات اطلاق الشكر على الاحوال المذكورة وكل ما هو كذلك يكون استظهارا اما الكسري فظاهر واما الخسري
 فلان كلامنا الثلاثة خبر اللغة وكل ما يخرج التمسك بالدعوى مقدمه دليل فخرى اثبات الاستظهار واما العلامة
 فمذنبه كيف وكون الشكر عبارة من تعاديه التمسك بطريق ان تذكر وكلمة تعاديه بالزم العلامة ايراد النقل
 وقول الطي مع ورود هذه اللغة في شيوخه غير مسموع وقوله توهم كنه الى كيف يصير بل مع
 لغيره بانه مررود عند بل علم منه عدم صحته الاستظهار يقول الطبع الفا وقيل فيه نظرا اما اوله فقولنا
 جز الاثبات الاستظهار لا يستلزم الدور باطل كيف والاستظهار لا هو توقف على حيله والدعوى توقفه
 على الاستظهار والمتوقف على المتوقف متوقف واما ثانيا فلان قوله نعم الى فاسداد لا فرق بينهما في الاستلزام
 الدور عليه انه بمرتب التوقف على الاول واما ثانيا فلان قوله على انه لم يجعل الدعوى الى لتطويل غير
 او ثابته ان يكون الدعوى جزا لاثبات مقدمه من دليل الاستظهار وهو لا يدفع الدور او يدفع الدور مستحق بل
 يحصل التوقف مرة اخرى واما رابعا فلما في قوله والعلاوة الى اذ قد فاعها لا يظهر مما ذكر ذلكا كما في ثانيا
 في قوله كيف وكون الشكر الى لانه ان اريد ان يسهي هو امر دعوى فحق لا محال للفعل فيه فهو مما لا يقول على
 ودعوى ظهوره بعد هذا الفرك من العلماء صاحب التفسير والزمه ويزو يخرج المسببه وغيرهم من العلماء الاعلام

بجواب

تجب وجوب السبيل له توحيلا لا بوجوب عدم الاعتداد به في الواقع وفيه كلام تركناه لظهوره وسنورد فيه مقتضاه
تقديره وهو اعلم ان ابي الشكر اعلم من احمد والروح من وجه وهو المورد ورجح من وجه اخر وهو العلق فنبه بها
عنهم وخصوصا وجهيهم لا جعل في الحديث الحمد راس الشكر وهي جنة تبارك ومنه كونه اعم منه او مساويا له كما هو
نشان اخبر وكذا قوله ما شكك احد بعد لم يحده لان اعم من وجه لا يلزم من اتفاهه اتفاهه انما لا يد وفيه نقول
ولما كان الوجه في هذا جواب عن احوال مقدر من شوب الشكر جمع شعبة كقوله جمع ففته من شوب نجب نجب تفرق
ويكون نجب نجب من الاخذ واصل الشبهة الخفية الشبهة وقال نمر النعمة من كل شئ القطعة والطائفة
يكون معاد الا لا فيم تحصى ما بها بالناظر ان كان عرفا في مال قد سكره وهو اعم من شوب الشكر باعتبار الرزق
وان كان الشكر احدى شعبة باعتبار العلق وغير من الاق م بالنجب تنبها من معتمها فاولم يقرض العبدانعام
الويلد ولم يبن عليه ما يدل على تعظيمه لم يظهر منه شكر فلهذا كمالا وان اعتقد وعمل فلم يبد شاك الا ان تحصى
اطار النعمة والكف عنها كما ان كفرانها اتفاهه وسرنا والافتقار من خفية في نفسه وعمل محوارج وان كان ظاهرا لانه
يحتل خلاف يقصد به اذ لم يبين له خلاف النطق فانه ظاهر في نفسه معش لا يريد به وصفا فهو انه في انفسهم
عن كل نعمة فلا خفا فيه ويحكي كل مشبهة فلا احتمال له وكان الراس اظهر الاخصا واعلا ما وعده ليعاها كذا لك
احمد اظهر انواع الشكر واشملها على حقيقة خبي او نقد كان ما عداه تميزه عدم انهي فيجمل انواع الشكر فميزته
احمد وهي تميزته راسه لما ذكره ولما كان المقصود بالتشبيه كون عند التبايع العلوي والظهور حرض دون الطلب
كما لا يتخفى فلا يرد عليه ما قيل ان الحمد القلب لو لم واقع اللسان لا يكون القول سميلا ولا يتبد به ولا
ابا قوله ويمكن ان يقال حبس احمد اس الشكر لكونه من اللسان الذي اقره الشاع في مقام لا يظهر قبل
انه عليه الصلاة شبة الشكر لشيء لانها مستقلة على امر خفية به فواسه وصلاصه وهو الاعتقاد وسبعا اظهر
هو القول وعلى متوسط بينهما وهو العمل فقال احمد راس الشكر فذكر الشكر استعاره بالكناية وثبات الراس
له تجبيل فقطع الراد عليه للملازمة النقيب لما ذكره وهو لم يقع في الحمد يشيع انه يطبق على ما بين القربين
ايضا واحديث يدل على عدم وجود الشكر بدون الحمد وما ذكره لا يناسبه وفيه قوله ذكر الشكر في تسامح ظاهر
فلا وجه لتخصيصه فيه والقول بأنه اصطلاح جديد اوسع للنعمة واول على مكانها اوسع من شوب الشكر نعمة

و اظهار من يقينه شعبة و اقسامه و هذا بنا على انه سبب لغيره في جواز ان هذا فعل العيقل من الافعال المرئية
 و عليه الرضا لكنه لم يستعمله ولا يجوز على انه ورضوق في السماع و لكن ان نقول لا حاجة لهذا من
 نسبت اليه كعبه او اظهرته و في القاموس و لم يعدنا لاهل الام لانه فعل تفضل بطرد و قد تيم بهما كما فقه
 النجاة و كان الاظهر ان يقول للعظيم يدل قوله للغة لان الحمد لا يلزم ان يكون في مقابلتها و اول من اظهر ذلك
 و كان النعمة المراد به النعمة على طريق الكتاب كمال المجلس الثاني عن هو فيه او لفظ كان مطلق و روى ما
 كذلك في كلام العرب كقول النخاس و ما قد تظنت به كقول كان الذب كاصل العيقل او كان النعمة النعم
 عليه و اما كونه مصدر ميمي في الكون و الموت فيجوز من الاظهرية بقوله في النخاس و ما في اذاب الجوارح من
 الاداب بالهزة و الدال المهملة و آخره موحدة كالاعقاب و زفا و في الادب بنى العادة منه و الجوارح اعقاب
 لان في لانه بها يجب ما حو من خرج بنى المكسب و منه جوارح الطير لما يقصد منه هذا مع بنى ان و لانه لا
 على المعاني قومي من دلالة الافعال عليها لما ذكره قبل و فيه نظر لان من الافعال ما يدل على الفعل المراد منه و لانه
 قطعية لا يتطرق اليها شبهة و احتمال قطعا فان حمل الشخص مرارا لنقل يدل على قدرته على ذلك قطعا و شبهة
 تدل على علمها و اراء و بها على احتمال و لا يشهد له النقل لان احتمال النقل من ان الافعال بخلاف اللفظ فانه ليس
 بنسبة منها بخلاف احتمال الانشاك و يجوز و الزيادة و النقصان نعم ببعضها قطعا فيما راد منه و بسطة و منه فاما
 سبقها فلا و كذا قيل ان الدلول تختلف عن الدال في القول و لا تختلف في الفعل و لا يخفى ان ما ذكر من احتمال
 يجوز خلاف الظاهر كما لا يستلزم اما الافعال فقل ما يخلو منها من الاحتمال و ما ذكر من ان اللفظ انما صار قطعا في
 اختلف به من فرائض الاحوال و كيف يدعى ان الافعال اول من القول و المراد من الدلول هنا تعظيم النعم و تحمدها
 و تعظيم ارادة تعظيم الله سبحانه و شكره و تعظيم افعاله العباد و حكمها موافقة للمعاني و كمال الصلاة و شكرها
 و الذنوب للبحر و بيانها و ركانه و ما منها الاحوال في اظهر من ان يخفى بخلاف حديث الله و شكره و خطيئة
 و محبة فلا احتمال فيه لولا الثمت و المكايه و ما ذكر من ان اللفظ هو الموقوف على اشارة و لدا قال
 بعض المتأخرين في دفع ما ذكر من دلالة القول على التعظيم الذي تمت و هو الا انهم اظهر ان الفعل و ان دل
 على التعظيم لكنه لا يدل من هذا الوجه و الاظهر ان الحمد الذي لما يتحقق بذكر النعمة و من غيره و ذكر النعمة ثم في غيرها

كان اول استحقاق

كان اول انبيائه والا خصال افعال من المحل نقول حصلت المتاع فحملته بخروانه عن جند
 امرين او عتق فاكثروا ليس من الكلام والدرب في الدس من الجارية هذه الانية تختم
 رخصت في المصاح الا خصال في اصطلاح الفقهاء والمكاتب في تحريمه لا معنى التوهم والجور
 يكون لا زان في الدفعا والقبض فيكون فيكون متقدما في خصال ان يكون كذا خصال
 الخصال وجوبا كثيرة قوله عليه الصلوة والسلام الحمد راس الشكر انج هذا الحمد يشهد به عبد
 الرزاق ومن طريقه الرامعي عن معمر عن قتادة عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما والظاهر الطبع
 له وقوله لم يوضع في الوصول لا يلفظ اليه وقبه دليل على ان الشكر يكون بغير القول كما في
 قوله قد اعلموا ان داود شكر الله غره بما قبل ان يشرع في ومنه علم وجه كونه اعم من وجه
 مرفعه وقوله ما شكر الله من لم يحمد اي لنقرنه ما هو الحمد وان شئنا مع تسمية من غيره
 والانه اذا لم يعترف العبد بتمام مولاه ونسبته عليه لم يظهر منه شكر ظهورا ما مراد ان
 وعمل لا بعد شكر الا ان حقيقة الشكر اظهرها النعمة كما ان الكفر ان شئنا قلت سئل عن
 احمد بن اسحاق قال لعبد ما مران قبه لفظا عابثا بن قتادة وابن عمرو لكن له شيا به
 عند ابن السمع الدليها الله من طريق يزيد بن الحارث عن عمر بن عبد الله بن ابي ظفر
 عن يحيى بن يزيد عن النوفال قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابراهيم سأل
 فقال يا رب ما جزا من صدك قال الحمد ففاح الشكر والشكر نفع به الى عرش ربي
 قال فما جزا من سجايت قال لا يعلم تاويل البسج الا ربي المولى وبموقفه الله اعلم
 ان في قوله راس الحمد استعارة مكينة وتحليلية لان حقيقة الشكر انما هي النعم والكشف عنها
 محصل بمنزلة شخص قفاوة وظهوره بياضه ونظيره مفاح الشكر فافوه والذم نقبض الحمد
 ربح اما ان في لفظه قال فالبني شكرهم لا زيدكم ولبي كفرتم ان عذبا لنزله لان
 النعم والكفر ان محمودا وشررا وهذا ما على ان اصل معناه اظهره لقلوبه كثر اوا اظهره
 وقل معناه الا مثله ومنه عن ثوري ابي حمزة اما الاول فلهذا انما بالمحمل وذكر

والدم ذكر القبح وكذا المدح فاعلاق الدم في مقابلة مشهور والمدح في عدم المناقب فمقابلته المهور في عكس
والمراد بالتقص المذموم وتمايزه في انعام مناف للمخاص فلا يراد به مقابل المدح والمصنف رحمه الله غير قابل بتفاوت
المدح والحمد فكيف ذكر انه نقص الحمد ومن وهم ان استهوا الدم في مقابلة المدح بطل كنهه نقص الحمد او كونه بالمدح
احتم من الحمد فقد وهم وقد مال قدس سره ايا ان اتحاد نقصها يقتضي تراوفا كما مر وقد قيل عليه السلام
ان اراد بالتقص متعارف ارباب الزان فظاهر ان الدم ليس نقصها للحمد بذاك الغية وليس هو فيه
لوجوده في صورة الكون من الدم وان اراد في الفد فلا يلزم ان يكون الشيء ضد واحد
متحد بالنية ان اراد به الفد المشهور وان اراد الفد فيحق المعتبر فيه غاية اختلاف فلا يلزم ذلك القاء ما ذكره
الحكام من ان ضد الواحد اذ كان حقيقة يكون واحداً غير مسلم عند المتكلمين والحكام لا يقولون بنوته بالبيان القاطع
بل مدحون فيه المستقررون ولم يمتنع في مثل كلام اللغويين على معنى الحكماء في نقص عند اللغويين في المقابلة
انما خلافها في شيء مما ذكره ورفع بالابتداء كون العامل لا يتبدل هو القول الراجح المشهور وذكره في الكتاب
مع ظهوره اما المدح ما يتوهم من ان الجور محمول المصدر الام للتقوى كما ذكره فقه بالابتداء المتعين من ضد
جزءه ويربط به باعبده وقيل انه لا يتبع توهم رفعه بفعل محذوف محمول اي الحمد مع انه اذ فحق باصله
ولا يخفى في ده وقيل الاول ان يقال انه للشيء على ان الحمد يستحق التقديم على ضد باعتبار احوال والاصل وتوهم
كون الطرف او الجور محمولاً للحمد يرتفع بيان كون مدحاً ولا دخل للعرض في رفع الحمد الا ان يقال للعرض في
لتوطئة بيان الجزئية وهي لا تتبع التوهم المذكور وكله على طرف انعام واصله التقبيل في قال سيبويه في الجور
من غضب المصادر الالف واللام ومن ذلك الحمد مدحها علمه في تيم وكثيراً من التوسيع او التوسيع في
هم يقولون ان الالف في غضب نصب به اكتفي به حيث كان كونه كانه قلت جداً وعجبا بلك بنية مني مني
ولم يجعله بنا عليه فينتهي به وقولك الحمد مدح والعجب لك ما استحق ان يقع فيه لانه صار منزه عن
في الابدان بترتبه عبداً انتهى وفيه ترصه ليس في الاوفا والالف واللام المصدر حسن الابدان به كما في الحمد مدح
الويل لك فاذا ذكره صنف الابدان فيكون فيه من المصوب نحو سلام عليكم وغضب لزيد محابدي به وبخبر
فيه المصوب والرفع وبخبري محوي المصوب في حنية فان كان الابدان بكرة وليس كل طرف ففعل به فلك كما ذكره
لما في فقه

كل حرف به فاعله الالف واللام فلو قلت السيف لك والرمي لك لم تجز الا عند النحوي والبيرد لانه لم
يسمع واحمد سد وان ابند مي به فاعله منى المصوب وهو اخبار فاذا نصب فمفعله احمد سد جدا واذ رفع
نكاته قال بحجتي وشاني فيما اقله الحمد سد هذا زبد في الكتاب ونزله في باب سره عليه وهو في
مخزني وعليه افتاده وقال قد سره اما كان اصله نصب لان المصادر احدث متلفه بحالها في
ان تدل على نسبتها اليها والاصل في بيان النسب التلغات هو الا قال فاعله مناسبته على ان يخط
مع المصادر افعالها وتايد ذلك بكثرة نصب في بعضها والظاهر في بعض منها وقد تميزت بها من افعالها
لفظا ومعنى فلا يستعملونها وتعملونها وكن افعالها كالانزاع للموحية في انه خرج عن طريقه موجوده الى
موجوده ليكن اليه بين بقايد الفاعل ولا يد عليه ما قيل من انه لا يدل على انه اصله نصب بل على ان المقام
مقام الايمان بالجملة الفعلية لانه حينئذ اذ انما معا و كان حقه نصب كما سمعته عن سيويه و قرأه نصب
بشأنه مستوجب لها روي بن موسى العنك والقرآن انه لا يستدل بها النجاء والنصب المقدري
محدوف تقديره بنون الجماعة لانه يقول على التسع العباد ونسب لقوله بعد وبنين لابن العنفة
لعدم مناسبة المقام العباد المقيض لثابه التذلل والخضوع وليس مغولا به تقديره اذ وف حوزة بعضهم
لما روى في رفع او لا لانه محتمل لاسبية على الدولم والبنوت بقية المقام بخلاف الفعلية فاعلم
يدل على الحمد والحمد واذ كان انحرافا فان قدر متلفه سماعا فهو ظاهر والا فيل انحرافا افضل اما
لفيد الحمد ونسب اذ كان معا به مع انه قيل ان العدول بقية ذلك مطلقا فيفيد العدول والتعريف
الاستمراري ثبوت الحمد انما لجميع اوازه سد كما و اياها انما اشار اليه فيما عليه وهو وانما عدل
به الى الرفع الى وقد نزل على وجه يعلم انه مراده اجمالا وسنقصه على انه وجه على عموم الحمد بل
ان هذا على تقدير ان يكون الالف في التبدل للعموم وفيه نظر لان اريد به تعالى الذي يفيد النسيب
ان الحمد ليس لنفس الاحمد واللام في النصب مستثنية للمجانسة ان يمتنع ان الحمد الذي يقوم لغيره كذا في حال الرفع
كذا انقل عن الضم في منجبه كنهانها وقيل على ما نقل عنه ان الالف بغيره غير مستثنية لكونه ان يكون خيرا وانما يريد
ان ينسب قوله الحمد لله فان كان تاجرا او النفع المطلق ما اوجبه فاعل الفعل المذكور فلا شك ان ههنا لا وجه

فستد مدد و
تتوزع صفها لفظا

جميع افراد احمد حتى العاود عن غيره مثل الملايكه ومن حمده قبله وحتى لم يات به احد من افراده للممكنه عطفان
 جميع ما ذكره من مدح في احمد على استحقاق كما صرح به الامام وفيه نظر لانه لا يجب ان يكون المراد بالحمد حال الرفع بالرفع
 به حال الغيب اذ لا يقع من حمده على الاستحقاق حال الغيب مستوف حال الرفع وان حمل كلامه على انه هو حال
 الغيب لا يثبت له افعال في نفسه فهو ممنوع لان كلام الكشاف صريح في خبره في قول الشهود ان حمده ^{التي} ~~التي~~ ^{التي}
 وان كانت خبره في الاصل والاستحقاق لا ينافيه ولا يستلزم كونه مستحقا لكل حمد وسوء محله على كونه
 مستحقا لاحبابه بان كل حمد ثابت له وهو محذور به وليس العموم الذي ذكره المصنف الثاني لان قوله
 وثباته يخلو من الغائب ودلالته العدول على ما ذكره لانه اذا جرد عن التجدد والحدوث فاقصد الدوام في
 المقام ولذا قيل ان حمده تحول لكل حمد لاحد التكلم وحمده كما هو مدلول حديث ممدود وانه قد رآه
 محمد كما في الكشاف فيفقد عموم حمده او المراد به كل من يصلح لان يكون حامدا وفيه ان يحد بحد على عموم مدح احمد
 لا على عموم نفس احمد او يجوز ان يكون الثابت له ان يباو من حمد كل حامد وقد يحمل العموم على عموم من
 بان لا يلاحظ فيه زمان بوجه لا فاعما ولا عام وانبات وان دل على شمول الازمنة لكنه مدلول الحمد لا
 سمية لا احمد وفيه نظر وقد يحمل العموم على الاستحقاق الصريح والفيض على تقدير كون الام لا استحقاق او ان
 واورده عليه انه يستفاد من الام لاس العدول وهو حاصل على تقدير الغيب القادر اما ان فلا وجه للاحاد
 فقد مر عليه وقد يحمل على شمول جميع الازمنة في اليات تغيره وايد بتغيره في المصالح والعموم قيل قد
 يدل على ان الحمد بالمعنى المصدرية والدلالة على اليات لا تناسبه لتجده بل ثابته كما حصل بالصدر الا ان
 يقال مد العدول لا يلزم اعيانها كان بحسب الاصل من التجدد وفيه ان لا سلم ان المصدر يتجدد فالدلالة على
 اليات لا تناسبه بل التجدد في الفعل لمعارنه مدونه لثباته كما لم يتفرع عن قريب وثباته في دون
 ومدونه وفي نسخة دون التجدد والحدوث واليات هم مصدر من ثبت الشيء ثبت ثبوته فما زاد لم يستحق
 كما في المصباح ولا كان الرفع والاعلى في ثبوت الجود عن قدا التجدد والحدوث قصد به ما ذكره في المصباح
 من خلاف الغيب تقدير الفعل الدال على التجدد والحدوث ونحوه وقوله المصباح يقصد الاستمرار المراد
 به الاستمرار في التجدد في المستفيض لانه جميع الازمنة قلما فيه وكون اعيانها في المصباح بالاسمية الغضبية في التجدد

بما أنه مع أنه قيل أنه لا يقدر فيه وما ذكره النجاة لا مرضا على اتقاه وتوهم نظرية اختصار الفعلة لذلك و
الحدوث تفريغاً إشارة إلى أن الحدوث ينبغي الحدوث لا يقتضي شيئاً فان الفعل لا يفيد الأمر من غير
ويعتبره نحو الامور النابتة لعلم الله قبل أنه مجازي ولا شعار النصب بالحدوث اختصاراً بسببه ذهب
في اذ الصوت حمار لا لا الصوت غرض غير قارو الرفع في فاذا الله علم علم الفقهاء اعلم ان الشيخ
قال في دلائل الاعجاز انه لا والله لقولنا زيد مطلق على اكثر من ثبوت الانطلاق لزيد وهو من
ما ذكرناه وقد وفق بينهما بان الجملة الاسمية بجرد هالاندل على الدوام بل مع انضمام العدد
وغيره تفيد هاهنا هو المفهوم من كلامه قدس سره في شرح المفاتيح والظاهر عندي ان
كلام الكشاف لمفتاح على خلاف كلام الشيخ فانهما قالان المناقضة اخبروا عن ايمانهم بالجملة
لفعلية الله على الحدوث وواجب الحدوث دون الثبات منهم وعن لغوهم بالاسمية المفردة
النبوت فان دوام ذلك لا يخفى فيهم وفي المفاتيح في الحالة المقتضية لذكر المسند انه قد ذكرنا فيكون كونه
طرفاً فيجعل النبوت والتجديد محبت التقديرين فالظاهر انها جعلها الاصل في الاسمية الثبوت لانها
اعتبر ذلك فايدتها على وجه الانطلاق لا نقيد فالاسمية الجارية النيرة مفيدة الثبوت ولطيفة
النيرة محتملة عندها وقد صرحوا به في مواضع كثيرة اقول قد ذكرنا الفاضل الحفيد في اكثر ما ينبغي اعتنا به
و ما دل بعضهم الجواب منه وكلمة ما يشي من عدم تدبر كلام الشيخ رحمه الله فانه قال في بحث احوال من الدلائل فرق
بعضهم الجواب منه وكلمة ما يشي من عدم تدبر كلام الشيخ رحمه الله فانه قال في بحث احوال من الدلائل فرق
بعضهم الجواب منه وكلمة ما يشي من عدم تدبر كلام الشيخ رحمه الله فانه قال في بحث احوال من الدلائل فرق
بعضهم الجواب منه وكلمة ما يشي من عدم تدبر كلام الشيخ رحمه الله فانه قال في بحث احوال من الدلائل فرق

كان ذلك بالفحوى صح اعتباره تارة وعدم اعتباره اخرى كحقيقته قد سكره ومن هنا ظهرت ما
 هي ان هدف الممول كما يدل على العموم يدل عليه ايضا فالفعل فليكن على ذكر ذلك منها حيث هو
 ان اهل اللغة قالوا ان الاسم يدل على الثبوت مطلقا وهو معنى لف يقول النجاة ان الصفة المشبهة
 تدل على ثبات شيئا واستمراره بغير تحدد بخلاف اسم الفاعل فانه يدل على ذلك فادار به الثبوت قبل صدق
 فحين واذا لم يرد قبل زارني ولذا قيل انما ضايق به صدرك وفافهم فيه الرضا فقال الذي اراد به ان
 الصفة المشبهة كما انها ليست بمرسومة لمعدوث لميت بمرسومة لا استمرار بمرسومة لا مالم تقم قرينة
 على خلافه فانظر التوفيق بينهما وما من مني التمدد هو الظاهر لكن ما تعلما عن الترخيز الدلائل بخلاف
 فذكر وجه هذا البحث ذكره بعض النجاة ولم يجب عنه ثم لم يتبين في كتب النحاة اوضح له وجوبه بان
 دلالة اسم الفاعل على حدوثه بالوضع دون جوهر الفظ وانما جاز ذلك في اسم الفاعل دون الصفة
 المشبهة لانه على مذهبهم وزمنية بمرسومة وسكانته بخلاف الصفة المشبهة فمما تدل وصار الا على الثبوت
 الجود او غيره مع الدوام معونه المقام وفيه ان الصفة المشبهة تكون مرارته لاسم الفاعل كونه افعالهم ما ذكر من
 الفرق ومن الجواب ما استرأ به في قولهم ان اسم الفاعل حقيقة في حال من انه باعتبار العمل قد بد
 وهو من المصادر التي بالكسرة فانه من المصادر التي تنصبها الرب بفعال مفعول في معنى الاجابة لقولهم شكرا
 وكفرا وعجبا وما يشبه ذلك ومنها ما هو اسد نزولها منزلة افعالها وسيدون بها سد ذلك يستعملونها
 معها ويحيلون استعمالها معها كالزمنية المنزهة انتهى وفي المشتهل في ذكر المصدر الذي يحدف عامله وجو
 ما يكونه بدلا من الفظ الفاعل او في غير حيزه كصنيعه ان يجب النحوي في زمره للذاتية تنبأ كمن في غيره جدا
 وشكرا صرح به التوحيث وادور عليه كالحال لا وسواءه يجوز ان يقول حدثت اسد حدثا واحدا حدثت
 ان هذا لا يظهر فله وجوب بانه مع التلطف بالفاعل يكون خبر الا ان واذ الان ان كان المصدر والفعل متجانسين
 برية انها لا تحتاجان ولكن ان ثبت بالمصدر تركت الفعل وجوبا وان ثبت بالفعل لم يجران منه ذكر المصدر
 وقال الرافعي يجب حذف الفعل قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك فالجواب على خيف الفعل حيث حصل
 الضابط والضايف بينهما ما ذكرنا من مكر الفاعل او المفعول لمصدر مضافا اليه او يحرف الى الابدان المنع

انتهى ونظر

انتهى ونقل تنفصل بطول وعامله ان من المصادف يجب حذف عامله مطلقا ومنها ما يجب حذف عامله او من عليه
 ومفعوله كحرف جر نحو سيقاك او باضافه نحو ضغنه اسد وعد اسد لان حي الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل فلا
 حذف لدفع وبين المصدر المهم باضافه او بجر فلو اظهر الفعل ورجع الفاعل والمفعول لكرهه ان يفيض العوض الذي
 توترته وزان ان اسرو ملك واذا حتمت لا توما عوف ان كلامهم في حذف فعل في المصدر يختلف مظهر كلام
 بعضهم انه ليس لوجب الحذف مطلقا وظاهر كلام آخرين انه واجب مطلقا وذهب ابن مالك والشيخون الى انه
 يجب في ثلاث وادان فيكون في كلام الكثر فربل له ولذا قال الدفني في الحذف في قوله فيمنع الاخبار لا ان
 ومن انقل عنه سبحانه اسد ونحوه لانه في منع الات وقيل لانه غير متصرف انتهى وذهب الرضي بن يونس انه يجب
 فاعله او مفعوله باللام او بالالفه ويقعهم منه انه يذكر في غير ذلك من غير قرض لقله او كثرة لانه انما يوقف عليه
 ما لا سطره وانما منه متصرف وانفص لا يفيض فقول المص رحمه الله لا يكاد اياؤه ليس بكلام متصرف وعدو له
 في الكثر وهو كلام مذهب لا يخلو من الخلل ولذا قال يفيض علما العوضه حواشيته ان ما ذكره المص انما يتحقق في
 ما لا ام نحوه عفو الكثر على ما صح به في الغرضه بخلاف نحو سيقاك اسد لكن قوله انه مراد المص رحمه الله ذكر
 للعلم به ولان ما نحن فيه كذا في غير مح من قال بعد ما ذكره كلام الرضي يخل ان يكون المص رحمه الله شري بن يونس
 ايا قلته استعمالها وبدون محمول فاعلم ما يخل ان يكون الفهم لا يحا ايا المحض من المذكور مع محمول الفاعل فلا يكاد وال
 اشارة الى عدم استعماله مع الفاعل انتهى كلام مع اختلافه لا ينبغي له اصلا ولذا ما في بعض النسخ من انه دل متغير الا
 سلب على ان يجهل ان لا اخبار على ما شاع في اصله ونبه لقوله ولا يكاد وال على ضعف قول من قال لا يجب في
 عامل حدوث حدثا انتهى وقوله لا يكاد يستعمل في اى المعاد ومع الافعال او الافعال مع المصادر
 والتوكيد فيه المحسن الى ذهب المحققون كالزلف وغيره الى ان التوكيد يقصد به معنى عند السامع من حيث
 هو معنى فهو اشارة الى معنى في اللفظ وحضوره في الذهن فاذا قلت اللام على اسم محسن واما ان يربها
 الى محضه منته فورا كان او افراد وتسع لاسم العهد الذي رجي واما ان يربها الى محض نفسه هو ضد فاما ان يقصد
 المحسن من حيث هو كالمادة التوكيد في اللام عند تسع لاسم الحقيقة والظهور في تسع لاسم المحسن ونظيره العلم في
 واما ان يقصد المحسن من حيث هو موجود في نفس جميع الافراد وتسع لاسم الاستغناء او في نفس بعض الافراد

العينة وتسعى لام العهد الذي جعل العهد الخارجي قسماً للجنس الذي والاستغراق وتمامه وكان يرد وم
 خفاً جديدهم حكماً وظلاً التحقن وذوب لا أن يحقن أن الام موضوعه لاشاره الى الابهة بشرطه
 وشعب منها ربع شعب لانه ان الكيفية ما قبل الموضوع لم تقصد منه زيادة تسعة لام الكيفية وان قصد الابهة في
 ضمن فرد بشرطه فاني عن ذلك الفرد البين ذكر او علم او غير ذلك تسعة لام العهد الخارجي وان لم تقم فيه
 متضمن لذلك الشخص وكانت قايمة على اربعة بعض ما قبل السوق فان الدخول فيه له فهو العهد الذي هو
 كالنذر في الايات وان وجدت قرينة العموم فهي لام الاستغراق والعقد الابهة من حيث هي لم تعد لانه لا
 يقع في المحاورات جميع اقسام الام ترجع اليه الخمس والاستغراق والفرد المعين واعداه اموراً يده على الموضوع له ولا
 يلزم ان يكون اللفظ فيها محاوراً لانها انما تستفاد من القرائن واللفظ يستعمل في الموضوع له فتقولهم قصد بعض
 بعينه بعينه المقام وما يقم اليه وفيه المطول افعال ثلث وهو جعل الاقسام اربعة وهي اصول متفيدة و
 قدم الخمس ترجيحاً له ما يرد في الابهة من خلاف الفرد البين وجميع الافراد والاشارة بعبارة الابهة التي
 هي كناية عن حضوره في الذهن وهي تسعة التوليف ثم ان المعروف احد اقسامها التي لا تختص في التوليف
 في الخمس والارادة بحقيقة وانما ترجح لان مدحول الام احدى وهو قسم خمس والام بعينه ولذا قيل ان الاستغراق
 انما يستفاد بعينه المقام ونحوه جميع التي مدله على هذا العقد في ثابت بالطريق البرزخية او رجع فردية
 حقيقة في ضمنه ايضا فليدعم عدم اختصاص حقيقة وهذا تسعة على ان لا اختصاص يستفاد من الام بعبارة الخمس والابهة
 ونهاه الاشارة الى ما يورثه كل احدى من التوليف خمس الحمد وقد بينا لك ان المراد بالاشارة هنا تسعة
 التوليف كما اشارت بعض لمحة من الاشارة الى ان مدلول اللفظ معلوم حافز في ذهن السامع فبعبارة التوليف
 هنا الاشارة الى معلوم مفهوم الحمد لا الاشارة الى ما يورثه كل احدى من بيان بان الحمد هو تسعة وكان على هذا
 مضاف الى معلوم ما يورثه كل احدى من بيان بان الحمد هو تسعة والمراد جواب السؤال وما يقع جواباً
 لابهة الحمد ولما كانت الام في الاصل الاشارة وكان في مخاطبة هذا المقام عاماً كانت اشارة الى ما يورثه
 كل احدى من اهل عالم بالوضع فتوليف كتوليف الخطاب العام او الاستغراق وفيه تسعة وقيل الاستغراق
 وفيه الكف هو نحو التوليف في رسلها الواك هو توليف خمس في منهاه الايات واما هل يورثه كل احدى

ان الحمد هو

ان الحمد ما هو والواك ما هو من بين اجناس الافعال والاستفراق للذي يتوهم كنه من النكس ومن انتهى في
 كتاب سيبويه في باب ما ياتي من المصدر بالالف واللام فذلك قولك ارسلها الواك قال بيب
 فاسلمها الواك ولم يزد ولم يفتق على بعض الدخال كانه كان قال امرأكا وليس كل المصدر في بابها بيب
 الالف واللام كما انه ليس كل مصدر في باب الحمد والعجب تدخلة الالف واللام وانما شبه ثم بهند حيث كان
 مصدر او كان غير الاول انتهى وفي شرح السير في الواك المراهبه وقد جعل الواك في موضع الحال وهو موقوف ود
 نساو وانما يجوز هذا لانه مصدر ولو كان اسم فاعل ناجز لم يقل الواك نساو ارسلها الواك وانما هو
 بعض المصادر المعارف في موضع الحال منها مصادر بالالف واللام ومنها مصادر مضافه الى شريك نحو
 فعله جهد وطاعة امي محمد انتهى فاذا قرطت سمك ما طونا ما علمت نوره ومرحي سمام الانظار فيه من
 المصدر العرف يقع حالا ومفعولا مطلقا غير نوعي وهو خبير في الشيء كونه لانها الاصل فيه وما عرف منه على
 خلاف التماس مصدر على السماع والكثرة لا دلالة لها على غير الحسن ولا يلحق فيها الاستفراق في الانبات
 محمد بن محمد بن احمد حمد وكذا ما عدل عنه وانما يفهم ذلك منه بقرينة السياق ولذا قيل ان الاستفراق ليس
 من التوفيق في شيء وكذا كانت هذا استفراق لا ريل ونزه خبر من حراوة هذا بدس من تبيد في شيء
 او خارجي وهو مسع التوفيق ونحوه المنفصل في الام في التوفيق التوفيق في العهد والحسن وتصح
 به حسب الاباب في اغلب النظم هو في ما نقل عن المصدر احد في حوشه من اللام لا تفيد سوى التوفيق
 والاشارة الى حضوره والاسم لا يدل الا على مساهة وقد وقع في النسخ ما كملت كل ما هو مرصوب
 قيل ان اللوم في الاستفراق في تعريف الحسن لا كونه مستقدا من المورف بالام بموته القائم فعله
 بوجه امي ثم هم انه في توفيق الحسن بدليل قوله ما في التوفيق وقيل انه في على سائر خلق الاعمال فان
 افعال العباد لا كانت مخلوقة لهم عند التوكل كانت المحامد عليها راجعة اليهم فلا يصح تخفيض اسماء كلها به
 وفاد طاهر لان اختصاص الحسن يستلزم اختصاص اواوه ايضا ولو وجد فرد منه فهو ثبت الحسن له
 في نفسه ومع هذا عندهم لان الافعال الحسنه التي يستحق بها الحمد عنهم انما هي بكنين اسد واداره عليها في هذا
 رجع الحمد كله اليه وانما الحمد اعز فاعدا بان النعمة جرت على يده وقد قيل انه جعل الحسن في المقام انما يفرقا

تفرد
 سعد

ايا الحاصل كانه كل شخصه كما في ذلك القاب ومنه ظنهم ان في كل على الجنس محافظه على ذهاب وردانه
 يجوز في الاستغراق انما بان يجعل ما عداه محاده منزله العدم بالقياس ايا محاده فلا فرق بين حصول
 الجنس والاستغراق في انهما ظاهر اتفاقا في مذهب الاعتزال وتنوع الاتفاقه بالادب نعم فرق بين ذهاب
 اهل الحق والمنزله بان كل فعل جيل من احد قاطب محققا وكيب البديل على ان يحسد عليه بالحقه ما غير فلقه
 له على الذهاب حتى دون مذهب المنزله وانما المحي بالراجحه ايا الينا وطما كانت النفسها بخلقها على الكد
 المحي كان القول كون جميع المحاد مختصه به ما اقرب واظهر منه على مذهب المنزله وقبل بناءه على ان المعاد
 ما يبه ثاب الازوال سادة سدة والاقوال لا تعد ودلائها عن تحقيقه ايا الاستغراق ورد بان ذلك
 لا ينافيه فقد الاستغراق بموته وراين الاحوال وقيل انما اختاره بما على ان الجنس هو القياد ايا الفهم
 في الاستعمال لا سبانه المصادر وعنده خفا القرائن ورد بان المصالح الامم بجنس في المقامات الخطابه تبادر
 منه الاستغراق وهو الشائع في الاستعمال هناك سدة اكان او غيره وامي مقام اويله بياضه الشمول والاستغراق
 من مقام تحقيق الهدى بسمانه فخطا فقيرته الاستغراق كانه على علم والحق ان سبب اختياره من ان خفاص الجنس
 مستعاد من جبر الكلام مستلزم لا خفاص جميع الافراد فلا حاجة في ذيه المقصود الذي هو ثبوت
 الحمد له كما وانما هو من غيره ايا ان يلاحظ الشمول والاعاطه يستعان فيه بالامور كما رجه من القول على
 ما اختاره يكون اختصاص جميع الافراد ثابت بطريق برائيه فيكون اقوي من ايمانه ابتدا انتهى وفيه ان لمحض
 ما ذكره من ان اختصاص الجنس ليعاد من جبر الكلام من غير حاده ايا الاستغناء فيه بمر فارجعه ان الجنس هو القياد
 ايا الفهم لانه لا ينبغي لقياد الا التوسع وانما كان فهم من جبره قبل ملاحظة اعراضه فلا شبهة في سره ايا
 الفهم قبل كل شيء وقد رده القاد وان كان اختصاص جميع الافراد بطريق برائيه فلا شبهة في خفاصه
 نقول انه كانه على علم وقوله اى مقام او لا اى فيه بحيث ظاهر مع انما لا اختصاص الذم من على ان مدلول
 الامم الاختصاص بنوع القصر وهو غير ثابت وكلامهم فيما ينفيد الاختصاص بها سقطت بها فلفظ بعض الفضلاء
 لا خوف من انه اوردها به بتمه ولا راي المص رحمه الله ان كل ما ذكر من الوجوه يقتضي لبر حرجية الاستغراق
 ودون كونه دها مسل عن عبارته في ذلك فتنباه على ان من الامم كل منها اصل بهه كما في منع عنه

قيل انه ان اراد المص رحمه الله ان التعريف لا يستغرق في متعلقه كونه للجنس فهو ظاهر الطمان اولاً
 فليس يدخلها قط وليس مدلولها الجنس الاستغراق وان اراد ان الحمد محمول على الاستغراق معونه
 لمقام فيجوز ان لا يقابل قوله والتعريف للجنس الا ان يحمل على ان التعريف للجنس بل انضمام استغراقه
 في الحمد في الحقيقة كذا لا يخصون بشيئ من قولهم في الحقيقة كما بينه شرح الهداية فيما اورد من تحريكه عليه
 في فاذا وقع النظر فيه علم انه مؤول الى ان شيئا اخر هو المراد منه فليس المراد بها مقابل الجواز كما قد توهم في
 ما قاله المص ان حمد العبد كصفة كجملته على الجمل الاختصاصي القائم به ليس حمد مدح لا شاع وصفه بصفات
 العباد وان خلقها والباقي من كون الحمد مدح في الحقيقة له وانه محموله الا ان يراد بالحمد الحمد فان كل حمد
 له في كل ما لكونها صفة له او مصادره او يراد بكون الحمد مدح من كونه متعلقا به فعلق الفعل بالمفعول به او
 اليه باختيار استناد الحمد وادح محمول عليه اليه فعلق او يقال لا كان محمول ماله او منه ان واحد العبد على فعل الجمل
 كانه حمد مدح في الحقيقة وصفه بالحق ثبانه وباباه قوله في الحقيقة وقد ذكرنا سابقا ما يدل على ان بعض اولاد
 الحمد حقيقة العبد حيث قال انه ان تقديم الصلة للاختصاص فان النعم المدح به قد يوطئ بها من شئ الحمد لا عليها
 بخلاف نعم الاخوة انتهى وقد اعترض عليه بان ظاهر ان شيئا من حمد العبد لا يجهل به الله تعالى ولا يخفى ان
 المحمود به عليه او ان كان وصفه بغيره وبين عباد الله كالمعلم والوجود به ان يقال انه المستثنى له او اجره عن
 انما منه للعبد الا ان يكون ذلك مما يترتب عنه سبحانه الهم الا ان يقال هذا على راي من يقول لا يستتر
 بين الله وغيره في شئ من الصفات الا يجب لفظ فارجه ان يقال انه لم يرد بكون الحمد كلمة مدح بل مدح محمول على
 ملك الهى مدح موصوفاتك الا انها تفهم ويدر عليه قوله ما من خير اني اذ لا لا يفيض الا انصف بل يرد بان
 حمد سواه مستلزم الحمد مدح وهو انما هو تلك النعمة وموصلها فهو ما يدل ان احوال والاول كالمعروف في حب
 بغيره الواسطه لا المقصود فيه الحقيقة لا وجود لها بغيره انما المرجو في كل حمد حمده وانما حصل الحمد على الحمد
 قيل انه لا يفيد لان الكلام في الحمد بغيره الحقيقة لا بغيره الحمد والا وان يقال الحمد مدح على عدم الاعتدال بغيره
 ما قبله كسب وانما قوله وباباه قوله في الحقيقة ليس بمسلم على ما مر من سواه اقول لا ذكره المص بما رتبته ما قد مر من الام
 وقد تقدم طوافه في تعريف لفظ الرحمن واصله ان كل ما هو في الوجود موجود ما هو مدح محمول صفاته وانما

مخلقة كما أتت أو بوسطها أو هو خالق لها عليه ويمكن له من فعله وسو بدله واجبه وإنه لا ينكره أحد من
 العقلاء إن انكاره قاطع فحينئذ أو احسن أحد فيه وقيل أنه لا يكدر سواه نظر الهنداوي فيمنه فيه وهذه الحجة هي
 المقام المحط أو عامه بالوجه لا سيما أو انسلخت الأجسام من غير سائر الألائق فإن أراد هو لانه لا يأتى به بأخبار النعمة
 وعرف التحايل حقيقة فقد وقع في كلامهم مرة بعد أخرى ما يدفعه فذكره ولا يمكن من أن يفتن وأنكر أن
 ما ذكره في سورة سبأ ما ينافيه من أنه مريح فيه فيمنه من جواب وقوله أو الحمد إلى بطلان التفرق وإفراجه بالتحليل
 لا كما نسب معنى ظاهر أصلا وما جاء على الأصل مستغن عن بيان وجهه وعليه كما قيل يحل أن يحلل بها أي يحل
 لفرد معين لما ذكره والاول هو الظاهر والمورد بهم الميم وكسر اللام كالبيع زنة ومنه فالوساطة ينزله الشرط
 والالات ولا موزر سواه وهو مذنب الشايع والكلها كناية الانسارات كما قال تعالى وما يكمن من نعمته
 ذكره موافق لكون كل خير منه إذ لا فلاح بين تجزأت التعدده والافادة او النعم بها ينفع اعطاه الله واوله
 مطلقا وينفعه الله انما انشأ سبحانه في كلام المصنف وقوله قال ابن أبي حنيفة الفاح المفضل انظر وبه شبه به الاول فيه
 شرط الثاني انما هو مسلم به فلا يفتنه وبها على العكس هو ان الاول استقر النعمة بالمجملين والثاني كونهما ليس
 عز وجل ولا يقيم ان يكون الاول فيه سببا لثانيه لكونه فرع عنه وما ربه ان الثانية هي بها لا بخارج قوم
 بهم نعم جلوا معطاهما وشكوا فيه مستقررا منسكوكه او محجور سبب خباير كونهما من الله عز وجل وجواب الشرط
 عملية فقد تبين مضمونها او الاعلام بها في غير الشرط سببا للشرط ومن ثم قال ان الشرط صير
 مسببا انتهى تبين ويمكن ان يقال وجود النعمة لهم سبب لكونها من عند الله لكونها من عند الله متوقف على
 اصل الكون وقد ذكر الرضي ان الشرط يدل على لزوم جهة الشرط ولا يخفى ما فيه من التعطف والتعلق على الرضي هو
 ابن أبي حنيفة وهم سببا فيه كلام في محله وفيه اشعار بالاجابة قوله الحمد لله او بغيره انبات الحمد لله وبغيره
 اقبارة الاخبار فيه ولذا قيل ان فيه اشارة اياها الحمد على المدح ايضا لانه اختصاص جميع الكامدية بها كما
 توهم لانه من التكلف وقيل بل فيه اشارة بوجوب الكمال له تعالى ولهم منه اختصاص جميع افراد الحمد
 كل حال يصلح لان يقع في مقابلته حمد المستحق لجميع النعماء بجميع الكمالات والاشارة الذي ذكره فيما على
 المحمود لا بد من ان يكون مختصا والنعماء تعطف بتلك النعماء وتذكره تعالى عند اهل الحق كونه بحيث يعجز عنه العمل

وعدم صدره بالقصد والقدرة في الحيوان المحي للفعول وعدمه وادواته في صفة محضه لا بالقدرة في فعل
هي في الحيوان شوق يودي بالاحتمال المراد وقيل انها متغيرة للشوق بل هي من اختياره والنزق من طبعه
والارادة احد حكمها علمه بنظام الكل على الوجه الاكمل فان العلم عندهم من حيث انه كان ويرجع لطرف وجوده على
عدمه اراده والى في في الحيوان صفة تفيض الحسن والارادة وجاه احد عند المكابن صفة صفة محض للقدرة
والارادة وقال الحكماء ان الحق الذي لا يركب الفعل وفيه انما يركب بالقوة بالحياة والعلم والقدرة والارادة على وجه المكابن
تظهر ان ان يقال ان شوقه ما يصل الى انصاف كيفية سلوكه من خارج ومحتى انه يفهم من انصاف ان ما بالانصاف انما في
هذه الصفات فمن يتقيد انصافه بالاختيار انما يتقيد تلك الصفات في حقه كمن سلب انصاف انما في انصافه
ابا الانان واليه انما يقول له او كماله في وقري انما الاول في قراءة الحسن المعبر عما واثانية قراه ابراهيم من عليه
المرحزي والذبحي حبرها على ذلك والاتباع انما يكون في كلمة واحدة تنزيها عنها الكثرة استعمالها مقبولة من ذلك الكلمة
الواحدة وانما القرائن التي اقلها قراه ابراهيم يجعل الحركة البائية تاليفه الاعرابه التي هي اقوى وعدل منه
المعجمة لا في من الازمنة انما القراه يكون بالمرى وسيتا ومع ان ما ذكره قدروان الكثرة في اللغة جعل الازمنة
متوفاً وكون غير الازمنة تاليفه اوله وكون الحركة الاعرابه اقوى غير مسلم والاتباع يتحدى بالافعال والاداء
لا انهم وختلفوا في انما كان في علمه قبل الهمزة هل يصير مفعولاً اولاً او ثانياً فيجعل كون الدال تاليفاً في ذلك قد يرجع
انما في شريف وهو ان الاثر في في التاليفات جعل تاليفه حمدية احد نفسه قال وانما حمدية يعلم من التاليفات
قيل كيف يجوز وتلوه في حكم غير محذور قيل انه لو جاز احد ما انه استحق بديانه لا بالحد فيكون في ذلك تعريف التاليفات
بما في فهم لرب ما انشئ على نفسه فيكون عليه وغيره انما يكون ذلك لرب عز وجل فعليه توجبه الحمد اليه لا ان نفسه
لاستوجبه بها بل في تاليفه انما في حقيقة بذلك اذ لا يسهو والاقه لكل به فيفضل نقصان في ذلك ولا
هو خاص في العبد لا يخلو عن عبودية واثبات تعلق به ويدرج ملائمتا ويزم تبركه وبنو ذلك في نقصان
انتهى في ان لا يعاين على غيره فانه كما متصف بالمعاد من ذاته فله ان يحمده ذاته بذاته وانما في نفس هي في
فيه من النفس والعزور والاعتماد على غيره المراد في ذلك هو من غيره وهذا لا بد من ادراكه من ذلك ان يكون تاليفاً
بالنعمه او بسبب لا فدايه والحق على نفسه مثلاً فعل الاول لا يسهو ما في نفسه حاملاً على انما في ربحه والمرحزي لم

محمد الفقه فقال والمعنى محمد بن محمد وذا قال اياك نعبد وياك نستعين لانه بيان لحد لهم كانه قيل محمد بن محمد
 اياك نعبد اني وقد قيل عليه انه عكس لان جعل صدر الكلام مستوعبا وليس العكس ويحقق ان علي بن محمد بن محمد
 ترك العاطف في قوله اياك نعبد لان الكلام الاول عليه على مدح النبا يستحقه كل حمد والناظر حكاية
 نفس المحمد من بيان احواله بين يدي ذلك الثواب ترك العاطف للفرق بين المؤمنين لا البيان بل عليه
 ان الالتفات انما يكون في سياق واحد معلوم واحد وانه حين قرار الالتفات يشي هذا وما بالجهل من فهم
 في هذا الكلام طويل تركناه خوفا لسانه وكان المهم تعرضه لهند ارسا لما راى فيه من الاضطراب فيقول
 تقبلي للبيان انما بيان ان شاء الله تعالى والرب في الاصل في المراءاة لاصل حاله وصفه الاول فهو فيه مضمون
 اطلق على الفاعل بيان كماله على بدون تاويل ولا تقدير مضاف لانه يفوتها فالرب التبرية مضاف
 ورب برية ورباه ترتيبه من رب الصغير بالتحقيق كماله لاول وقت مسمى بالضعف وقيل اصل رباه
 ربه محبت احدى الابواب بادوار رب كما يكون في معنى الرب يكون في المالك وقد فرسها وعلى الاول قوله
 مالك يوم الدين فيجيبه رب على الثاني فخصه بعظيم قيل وكلامه في الكف قبل لا اختيار الثاني وهي منسوبة
 اربا محال في المراءاة كما يتم به اني في ذاته اوصافه ويطلق على الخرج من القوة لا الفعل والفرق بينهما
 بين التمام ان الثاني يشوبه لا انقطع كما قال اذام امر به نفسه يتقن روالا او قيل ثم وقوله في
 ما عرك ربك الكريم الذي خلف فواك فقد لك في اي صورة ما تاركك لفضل ما دل على الرب فالتعال
 اجابة الفاعل على الرب تعيجه عدم نفسه لما لا كما تهم وقوله شيئا من صفات على الحال لان المراءاة مذمومة
 او تبرئ وفيه إشارة الى ان المنقص يدل على التبرع كما صرح به الرخزي في قوله في سبيلك فقال في
 قليلا قليلا ونظرة تدبر وتدخل في الفل ورجح الايام تدبر وعلى هذا فانما في معنوية وحيلة من الصفات
 المشبهة او اسم الفاعل غير مرضي كما حقق في شرح التلخيص وقوله وصف به لبيان في بعضه المجهول المشبهة
 والمجوز او هو مستند لغيره وهو في المالك ما خور من هذا او مقول منه كما سيأتي بيانه وقيل هو
 اتبع المراءاة بالعتب للصفة المشبهة التي من شأنها ان يفت بها هو صالح للصفة المشبهة وفيه شرح الكف
 قال المراءاة صفة مشبهة وفيه شرح المشبهة كونه صفة مشبهة محتمل وانما ظاهره من بيان اسم الفاعل او هو اسم

فَاعِلٌ وَاصِلُهُ رَأَيْتُ مُحَقِّفٌ وَكَلَامُ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْقُرْآنِ شَهِيدٌ لَهُ وَجُودُهُ قَوْلُهُ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَإِنَّهُ مَعْدُ
 مضاف إلى المفعول والصفة الشبهة تعارف لفاعل وقيل قد سكره لما كان محيى الصفة على فعل من باب
 فعل بعين فتح الألف وفيه الضارع غريب استشهد له فقال نعم الحديث يثبت بالضم والكسر فهم نعم ولا بد فيه
 من الفعل أيضا وفي ترك المفعول إشارة إليه وفيه التمثيل به أيضا غاية المناسبة لئلا يفتن من حيث صفت المصدر
 وهو أنهم كالرب فيه نظر لا يخفى فانه يجوز أن لا يكون نعم من مضموم العين بل من مكسور وكلام القاموس على أنه تعالى
 من كل منهم ما وهم تعدب فيه للمحدث ويعلو اللام للمفعول منه كناية ثم لك نعم عليك والنعمة نقل الكلام على
 وجه الألف وقوله محي الصفة على فعل إن كان على أنه محو العين فيخرج صح وان كان ليكونها فيفسد قال ابن
 العاصم في حاشيته على الكافي من خطه نقلت لم يخرجوا الزنة وينبغي أن يكون قدما بكون العين فادغم لاصلا لانه
 جمع على باب أفعال لا القاموس فيه قد برر نعم بجهه المال كالحال أي نقل له بعد ما كان مصدرا بفتح التثنية
 أو تفتح بفتح المربط ولما كان تفتح البنية لكما له من شأن المال كسجه به وإيقاظه لا يمتنع بدون حفظه فلذا نطق
 على الصحاح وهذه المناسبة لا تأخر عنه حقيقة إذ هي تراعى في الأقوال وغيرها من الموضوعات فمن قال
 انه رد على الواحد ياحيت قال الرب في الغنة له معان التثنية والمالك لم يأت بنية مع أن كلام الواصل
 لا يقيضه أيضا وفيه بعض التفسيرات لعل على المال كالتثنية والمربط والمدر والمعم والمعلم والمعبود
 ابن عبد السلام حمله على المصلح أو المأمور لانه يحفظ ما عليه ويريه معطوف على يحفظ المالك وقد
 مر بأنه قيل هو إشارة إلى أن بنية الحفظ متبينة أصل معناه أو لا يقبل التبلغ إلا الكمال بدونه لكن هو كونه
 جزا من معناه نظر وقيل في رده أن الحفظ من جملة التثنية بل يتبع البنية لا كماله مستند لحفظه فلا خفاء كون
 معنى الحفظ جزا من الرب كحاصل ليس رتبة شأ ولا يطلق على غيره إلا مقيدا بألفه ونحو حامدا
 ربوبه بخصوصه سر وكان أضافه أو لا قال في المصاحح الرب يطلق على الله تعالى سورة الف واللام
 ويطلق على مالك البنية الذي لا يقبل مضافا إليه فيقال رب الدين ورب المال وفيه التثنية في رب حمزا
 قالوا لا يجوز استعماله بألف واللام للمعقول بنية المال كإن اللام للعموم والمخلوق لا يملك جميع المخلوقات
 وربما قال باللام عوضا عن الألف أو كان بنية السيد قال الحوت ابن عرفة فهو الرب والشهيد على يوم

خطبه
 حقايق

يوم ابي رين و البطلان وضع بعضهم ان يقال هذا رب العبد وان يقال العبد هذا رب و قوله عليه
 والسلام حتى تله الله ربها في رواية حجة عليه انتهى وحاصل ما قالوه انه اذا كان ينجي المالك لا يخلق
 على غيره تعالى الا بعد اضافة ما هو بمنزلة المالك حقيقة هو الله والملك المطلق له ولو كان ينجي غيره
 عاين مع الفرية اطلاقه على غيره وكذا اذ صنف لفظا كذا في رواية كذا في رواية كذا في رواية كذا في رواية كذا
 الامم عرضا عن الافاضة كما مر فلا وجه لما قيل في القاموس انه لا يطلق على المالك المسمى الله لاق ما ذكره ولا
 اذ ما قيل من انه كان في ايجاميته وقد نفعه الاسلام او هو جيل باحكم الاسما في هذا ايضا اذا كان مفردا
 جميعا كما لا ريب هذا اطلاقه على الله و على غيره اذ لم يطلق على الله و الله وكان حقه ان لا يجمع لكنه درجها كما
 قوله تعالى ارباب متفرقون وهذا درجهم و ما قيل من انه يجوز اطلاقه كما في هذه الآية وتفسيره كما في رب
 الارباب قيل انه سهل لان المقيد الرب لا الارباب ولكن ان تقول ان المراد التقيد النعوي كما لا
 ما ضافة الرب اليه علم ان المقصود به ما سوى الله من الالهة وقوله كقولنا اربابا اربابا عدل
 عن نيل المختار في قوله ان ربنا حسن متواهي لانه قيل انه معني به الله تعالى وقيل غني الملك الذي اكلها
 قاله الراب وانما هذه الآية ما المراد فيها الملك ولا وجه لما قيل من ان استنباده بما ذكره عن يوسف عليه السلام
 والسلام في بيان كلامه غير مختص بالاسلام لان ما قص علينا من نسخ من قلنا من غير انكار ولا انتفاء
 بتلك الالهة فهو نسخ ان كما مر حجة به والقول بانه يزعم انما طلب به لا ريب الاستنباد به واما قوله عليه
 الصلاة والسلام لا يقل احدكم استغفر الله فهو مني ثم يرد وقد قال النووي رحمه الله انه مكره مطلقا وقيل
 انه مستحب العالم اسم لما يعلم به الخ اي يكون وسيلة للعلم به وهو شامل للانتماء و غير انما يستحق اسم
 المستغفر من العلم كانه اسم من انتم لكنه غير مطلق ولذا لم يذكر في علم التفسير وقال الشيخ الامام في
 كذا المروية يرفع فيها الجواهر المذهب به وهو في الاصل غير عربي بكونه لسانا في بعض كتب اللغة
 وقيل عربي اسم لما يقرب به اليه فانه يقرب اليه من تحكيم الاصل اذ يشكك نفسه وقدم المص رحمه الله عليه
 اذ قل في المص والاختصاصي اخذ والمراد بالاضافة الله تعالى و اطلاقه عليه قد ورد في حديث صحيح رواه الحاكم
 و البيهقي عن عديقه ولفظه ان الله تعالى صانع كل صانع وصنعه ولا يتوهم انه شاكه فلا يجوز اطلاقه عليه

لا سيما وسئل السجدة رحمه الله عن إطلاقه للكلمات الصانع على الله عز وجل مع أنه لم يذره اسماً له حتى قال
 بالله وروى القرآن وضع الله وقرى به صنعة الله صفة الله بالعين المهملة وروى طهات النجاة أنه لما
 على راسي من يلقى به صفة الإطلاق عليه تعالى وروى الله ويطلق والاصل ولا حاجة إليه لما شئت و
 القاروى الطه في حديث آخر أن الله فأن الله قاتح وصانع وهو كل ما سواه الخ لا ذكر الله اسم
 حينئذ غيب على ما يعلم به الصانع سر الكائن من ذو العلم أو لا فترى قوله هو الخ ولا كان طاهر من هم أنه اسم
 ما سواه بحيث لا يطلق على أنواعه وأجاسه قالوا له المراد به العذر المشترك من أجاس ما سواه تعالى فانه يطلق على
 كل حين مما يعلم به الخالق وفيه غيره من وعلا كما يطلق الخ على جنس من فاعداً فيقال عالم الملك وعالم
 النور وعالم الجن وعالم الاندك اياً غير ذلك يطلق على مجموعها الخ لان مجموعها قد من صفة لا يعلم
 به الصانع فهو مشترك بين الجميع وما تحته من الاجناس والانواع والاصناف لا يطلق على فرد من
 منها كما سيأتي او كما يعلم به الصانع من الاجناس فكلمة على الاول عبارة عما وضع له لفظ العالم بالعلم
 وعلى انما لا يطلق عليه بها وليس بها ليجب فقط والاستعمال جميعه وكونه من قبيل قوله نحن انما ابون في
 به إطلاق الجمع لفظاً على فرد واحد خلاف الظاهر وفيه تناسب للمقام وقوله من اجواس الخ هو طاهر الخ
 وهو مما اطلق عليه وليس ينبغي له ان يكون بالكلية حقيقة عرفية وقد قيل ان عبارة المص رحمه الله حسن من قول
 وحديث من الاجسام والاعراض لانه لا يتناول اجواس الفرد ولا المركب من جوتين منها على راي
 المتكلم واعتد ر عنه بان الاستدلال انما هو بآثاره وهو الاجسام والاعراض فبذلك لا يصح وضع المحدث
 وصفات الله والاسماء المنقولة منه فانها في اللفظ الموشى لا باعتبار معناها اوليها هو والاعراض
 واما ما يجيء والله والدليل عند اهل العقول القياس المنطقي وهو محمول على اقوال لودبي الصديقي بها ايلا
 بقول اخر وهو النتيجة واهل الاصول يطلقونه على ما يدل وقوله او وقع شئ من احكام وصفاته على جميع
 غيره من ذات اوصافه فيقولون ان العالم يدل على وجود الصانع فالعالم بلفظه عندهم يدل لان صفاته و
 هي احدث او لا يمكن يدل على الصانع وهو الدليل فيقول المصنف رحمه الله يدل على ظاهره في قوله انه
 اشار به لما يقتضيه دليل ثبوت الصانع في العالم ممكن وممكن له مراد من قوله انما لا يقتضيه العلم

من ان الممكن محتاج الى السبب ان ذلك عند الفلاسفة وبعض المتكلمين لا مكانها وعندنا التمكن لمصلحة
وهو عبارة عن سبب الوجود بالعدم وليس بنفس الوجود كما يتوهم وقيل هو الامكان مع الحدث وقيل
الحدث وادلتهم وابطال كل فريق ما ذهب اليه من سبب الوجود في المطولات وسبب الثاني محله وفي شرح المقام
ان ما ذكر عليه بحسب الفعل ينبغي ان ملاحظه الامكان والحدث تحكم بالاحتياج كما يقال عليه يحصل في الخبر هو الخبر لا يربط
المصلحة بان يتحقق الامكان اظهره بالقبول ابدى اعترض بانه لو كان عليه الاحتياج الى المورث هو الامكان او الحدث
وهما لا يان يمكن والحدث فيهما علة الوجود والمعلول بدوام العلة واللازم باطل الا ان الثاني
اما في الوجود وقد حصل بمجرد وجود المورث فيحصل يحصل سابقا في الوجود لانه لا يحتاج الى
ان يترتب عليه ان في المعنى الممكن والحدث فيذم استغناء عن المورث لو كان الامكان علة الاحتياج فلا يربط
وهو احتياج الممكن الى المورث صلا عدمه السابق مع انه في بعض الزمان فيحصل للمورث وجوب ان يتبعه الاحتياج الممكن
الى المورث بوقف حصول الوجود له او العلم او استمرارها على تحقق المورث انما يتبعه شاعره بوقوع ذلك وهو في
الناظر بدوام المورث وانما تحققت باستمرار الوجود في الوجود ليس الا وجودا ما خذ بالاضافة لا الزمان الثانية
وقد وعد لم يتي ولم يستمر لا يدل على تعديده الوجود المطلق الوجود ولا يربط في ذلك فتدبر واجبت ان ياتي
ولا لازم وجوده من ذاته لانه بحيث لا يستدل بعينه ويحتاج اليه قيل انه انما على ما يقال بعد هذا من الدليل وهو مورث
العالم ان كان واجب الوجود فهو المطلوب والا كان ممكنا فله مورث وجود الكلام فيه ويلزم الدور او التسلسل
الا انها لا مورث واجب الوجود والا لان باطلان فتنقذ الثالث وانه انما على كون النفع هو الامكان وهو مختار المص
رحمة الله تعالى وفي الطواع ومن حكم بانه الحدث او الامكان منه او ينزله سنده عليه باب اثبات الواجب لموازاني
كون علة الحوادث ممكنا فدينا ولا حاجة الى سبب هذا التعدي ولذا من ممكنا بالحدث في اثبات الطاع ولم يجعل
وهو محققا للمورث ما اثبت الا قد ياتي اليه الحوادث كما صرح به وبه اظهر ضعفنا على ما مضى المص رحمه الله
وقال يدل قوله لا مكانها لحدوثها او ضم الحدث كان حسن لان عليه الافتراض من الحدث او الامكان في شرط الحدث
كما هو يجوز على ما حصل كلام المص رحمه الله على ما رافق من المتكلمين ان يقال ان لا يفتقر سبب المستلزم له وهو الحدث
او يقال حصل جهة الدلالة الامكان والا فتقدر لم يحصل الا فتقر سببا عنه وعله سبب عنها والوجود تقدم اقول فيه

في دجوه الاولان

من وجوه الاول ان قوله ولينهم الدور الى الاول ان ذكره لان اثبات الواجب لا يتوقف برتبة بل ذلك محض في
الرسالة بطلانها وشروطها او على تقدير السلسل يقول مجموع المكات ايضا يمكن يحتاج الى مرتبة واجبة في حال
ان كل فرد من الوجوه والوفض يدل على وجود الواجب وهو يمكن من غير مرتبة والموت لا يمان يكون واجبا بغير شرط
مع والاسلس وكل سلسله ايضا ممكنة يحتاج الى الواجب والالزم عليه الشيء نفسه الثاني ان ادعاء التداو بانيات
الصانع الواجب الوجود على ما ذكره في غير مسلم لا من كلام المستحقين في مخرج المقاصد ان هذا العلم يجب الفضل والتقدير
بحسب الخبايا فالعلوم هو قدم الصانع كذلك والقدم المستقر في الفعل لا يتحقق فيقتضي وجوب الوجود ولذا
قالوا ما ثبت عدمه استحالة عدمه فمقتضى مخالطة ايضا الثالث ان نظره من المص رحمه الله حاشية وادعى سقوط
صنفه الظاهر انه ليس كما ادعاه وان المص مراده غير ما فهمه فانه مراده ان ما ذكره لا ينافي من المناسبات المقصود
في الكلام كماله ما عليه ان العلم لا يقل ان العلم لا مكان والافتقار فهو يدل الا مكان بالحدث وعطف عليه
الافتقار على انه يفرض له ولو ادعى او يدل الافتقار بالحدث وضم الى الا مكان كان انظر الى انه يتبعه الاشياء
للمص الا غير ما ذكره في اصحابه لا انا ويل وايقبل فتدبر ثم ان هذه الكلمة صحيحة لا مطلق ولا موصوفه فيقال
انه يلزم ان يطلق على الاشياء ص لحياتها فيها وانما جميعها في الكون فان قلت لم جميع تلك الاشياء كل جسم ما
سبح به انتهى وفيه ضرورة للمحقق يعني ان الافراد هو الاصل وجميع الامم بيد التمثل بل ربما يكون اشمل من تسمية
اجواب انه لو افرد في بابها ليد الفهم انه اشار به الى هذا العالم المنهية شيها في الوصف او لا يختص في حقيقة نظره
عند عدم العهد صحيح التمثل لكل منسب في العالم لانه لا عهد وفيه يجمع آراءه لانه ان الفصل لا افراد دون
وماذا عموه من الطيال انما هو حيث لا عهد والافتراق وما قبل من انه لو افرد ما دل على اجناس مختلفة لها
الربوبية مجمع ليدل على ذلك كالتظاهرات منها انه مرفوع للاجناس فدل جميع على عموم الاجناس بخلاف الافراد
فانه ربما يكون لعموم افراد جنس واحد لكنه انما يتم ادراج اطلاقه العالم على فرد كذبه وكونه افتراق المفرد اشمل ما
بمفصلا في محله وقال قدس سره ان معناه الافراد هو الاصل الاخف ولو افرد مع الامم توهم ان الفصل لا
الافراد هو ان التوهم ما شئت وتما قاله الشيخ مردودا اما اوله فانا المقام يقتضي ملاحظة التمثل لحداد الامر
كلها كما يشهد به قوله في ما لا كالمعاليق لا يخرج منهم شيء من ملكوته وقوله في تفسيره ما اريد به هذا المعاليق ذكرها

رجع العالمين على ما ينبغي ما يرد من الظلم لا مدنى طقة وقد اتفق لك وجه شمول واما ما نأى فلان المقام بل
 للعالم المتبدي هو العالم الغائب فاذا اودهم الافراد العقد لا الاولى ناسب ان ينسب نسا ولها ما كان لكل
 منسج منها نطق وهذا يدل على ان الجنبه باقية في جميع النوف بالادام اذا اريد به الاستغراق فالحكم على جماعه ولا يتم
 عدم شمول الحكم لكل فردا انه لو خرج عنه فرد عند الفروض كل فرد من ارض جماعه لم ينسب لها الحكم سواء ثبت
 ام لا فليخرج الحكم شمول ذلك الحكم لكل جماعه كاستلزام الثبوت لكل فرد واعتراض الفاضل على كون الحكم على كل
 جماعه يستلزم التكرار في مفهوم الجميع المستغرق لان الثلاثة مثلا جماعه مذكوره بنفسها وهي جزء من الاربعه
 والخمسه ما توفى ما يذبح فيه ايضا في صحتها بل نقول الحكم من حيث هو كل جماعه فيكون متبنا في الجميع المستغرق وما
 عداه من الجماعات منسج فيه فلو اعتبر كل واحد منها كان ايضا تكرار منسج مدفوع بانه لو لم يكرر لم يكرر في
 نفس قوله على كل حزب بالدمهم فحق وقوله فلو لا نفر من كل فرقه وان لم يلزم منه المرجح ليس فيه ملا حظ
 مما صدق عليه املا فضا من تكرار وكذا ان اريد لزمه عارضا لان ثبوت الحكم فيه لكل جماعه ولكل فرد واهل
 باي عباره بغيرها عنه مما مر به اقول العالم اسم جميع كونه على رته المقدرات كتحكم وقالب قد حقق النجاه كمنسج
 الفقيه ابن مالك ان الاسم الدال على اكثر من اثنين ان كان موضوعا لا ايا والجمعه والاعلم والانه تكرار الواحد بال
 فهو اجمع وان كان موضوعا للمختلفه ملغى فيه ايتار الفردية فهو اسم اعم من الجميع كتمومه وان كان موضوعا للجميع
 الا وهو فهو اسم جميع سواء كان له واحد كركب او لا كرمط وفيه العلم واما ما عاين فقال ابن هشام فهو اسم جميع العلم
 ولا نظيره وفيه نظر وقال ابن مالك ليس جمعا لم لانه يعبر العقل وغيرهم وعالمين خاص بالعقل وصفا فرد يكون
 جماله بعد تخفيفه بالعقل ونحو الكلف لوقيل عالم وعالمين كونه وعورات لم يجد وانت اذا فهمت ما ذكره
 ان كلام السعد هو الموافق لكلام النجاه وعبارة السخنة مرعبه فيه بغير شك لمن تدبر فقول قدس سره في زوده
 ان ملاحظه المقام يقتضي شموله الاما ان اراد وصفا فلا صير فيه وان اراد ما هو اعم منه كدلاله عليه لانه لم يرد
 كما مر منوع للزوده وكما سمعته انما ورفق بين الطاق والشمول مكان ان اجمع اذا عرفت استغرق اعم منه
 وان لم يصحق عليها كذا العالم عرف شمل افراد صنفه فالهوى كجميع اجمع كالا قايلا بل يتناول كل فرد كذلك
 تناولها بالباقي وقوله المقال للعالم المتبدي هو العالم الغائب عن احوالها من تياره الذين ارا محو منسج وبرها

لاستلزام ربوبية ما نحنها وجميع افراد استغراقه ليج ما نحنها انظر من التنبه وان صح اراده ذلك منها ايضا واد
عليه من ان الامم او كانت لاستغراق احد الجنس وجميع لا يقيد الا بعد الجنس استغراق الاجناس من ان
نحو ان استغراق الاعاوانا جاس استغراق الجميع وانما كنت منه لظهوره اذا الامم الاستغراقه ل
على استغراق افراد ما دلت عليه وهو الاجناس والجنس فبعد ان التوهم الحاصل في صفة الافراد وان اتفقت في جميع
منه ربهام اخر وهو ان المراد منه الجنس دون الاستغراق كما لا يهمل في قوله ما تجزي من تحتها الانهار من في التوهم
في الافراد اتوي منه في جميع لان المبادر منه الاستغراق فانه من وضع التوهم كما تقر في اصول وسيات في قوله في
والعلاقات يترتب منه له وقد يقى هنا بحث اخر مذكور في نزوح النضاج وحوشي المطول يفتي في هذا نظر
البيان في قلب العقلاء منهم لا كان في جميع مخصوصا بما هو علم او صفة له كونه على نزوحه المذكور في كتب الجوز وجميع
في عالم مع عدم استغناء به نزوحه منه على ذلك ما ذكره في ابراهيم جميعه وذلك قبل انما يجمع بالياء والنون صحت
العقل او ما هو في ملكها من الاملاء فانها ما ويل بسببه وتقدم فائدة الجمع مطلقا على صحة الجمعية المقيدة لان بيان فائدة
الطنق مقدم بيان وجه صحة المقيدة او لا اتهام ثبات الفوايد والحق والاحتياج ايا بيان وجه صحة امتناع شرطية صحت
فانه اسم لاصفة شاملة لغير العقل وتعرض للمع لا اخيرا فلما ظهر الاول تنزيلا لا تحقها فانه اسم ثاب الصفة
لا يابري في وجه العلم به وحال في تعرض الاول دون الاخر لظهوره ايضا ولانه عند صفة وليس المراد بالاسم
فيها ما تعال الصفة بديل قوله كراوصافهم الا ان يراد بالادوات تنزيلا لا تحقها وانتم عليه ولا يخفى انه فائدة المذكور
افراد ان في قوله هم تنزيلا في فائدة نظر لان تاويل النظم ليس لما ذكره كما فضل في كتب العربية ولان قوله
لا يجمع لان قوله ما يعلم به وتنزيله السابق صريح في انه اسم البند وهي لا تسمى وصفا كما لا يخفى كن بر او فهم اي
او صفتهم فانها على الجمع تنجي ابا في لايجمع وقال بالياء والنون ولم يقل بالواو والنون كما في الكف في لايجمع لفظ
وهو اجترار اول احواله وانظر فيها وقيل اسم مفعول اي هو اسم مطلق على كل جنس من اجناس ذوي العلم لا على كل
وزاد ولقد التزمك بين ذلك فيقال عالم الملك وعالم الانس وعالم الجن ولم يرض المصنف انما ياد والمراد بالاسم
تسمية غير هؤلاءهم فتدل ربوبيتهم على ربوبيتهم كدلالة قولك قال سلطان على محي ايامه وخبه واستغاث التراكيب ما يبر
عليه بالانضمام وهو دلالة النص او شارة عند الاصولين ان من رتب نرف الوجودات ربوبيتهم وانه حجاب محض

البرق والحد

الكبير عالم الملك وهو السما ونحوه بأسره واستتمار كمانه حاشية مقوله عنه لان ما في ذلك العالم من شئ الا
 الانسان نظيره ما يحكيه ويفيد بالقياس في الجملة او بين الانسان في منزلة العالم السفلي واطلاعه خاصه فالهوا
 كالارض والارباب لكونها بايده بالسيده والبلغم كما لا يكونه بارادته والدم كما هو احار وطب الصخر كما انهار حار
 ورأسه ما فيه من الحواس الظاهر والباطنه على راي كالعالم العلوي لانه منبسط لا انضاض اليه هي محل الحس والحركة
 كما ان العالم العلوي منوط به امر الفيدات على ما قال تعالى يدبر الامر من السماء الى الارض مع ما انفرد به من الحكامات
 البقوعه والهبات النافعه والمناظر الهيبه والتركيب العجيبه البسيه في علم النسيج ونحوه مما لا يحصى كتمكن من انفعال الصبر
 واستنباط الصانع المختلفه فيجانب من رزق الابل العلويه بالاصوات السفليه ونقل نوح الوجود يعلم قدره العلم باله
 الكرمه الان فيه من اجود الارض بحوزة ان يكون ما بالظواهر ولا يصنف اليه قبل والاولى ان يكون
 قوله عليهم بها بعلها ما هو اقرب وفيه قوله ما يديه علمه في العالم انما بان المشيه به يتبع بخلاف الشبهه وكنته وحيه
 انه لا حيله نظير العالم الكبير كان مسبوها بالمثل في محله وان كان نوعه بغير صورته فخاصه به مدبره على حسن تقويم من لم
 يشهده اورده عليه ان الابلع ايجاد الله من غير سبق مثال وهذا مستحق بالسيده الى العالم الصغير والكبير وذلك سوي
 في ذلك شاره الى التمثال على النظر بالمعلوم ما قبله والنظر في الاعداد بالعين وينبغي النظر في النفوس بالعبارة
 وهو المراد بها تعديده في هويته الاصل مصدر شامل للقليل والكثير وحقق ان لا شيء ولا يجمع هذه افرد فلا بد من
 الظاهر ان يقال في النظر في لافقها بين العدد ومكانه الكثرة بالعدد والمعنوي من قوله فيها مراد ان انظر في العدا
 معنى انظر في الاخر انتهى وضمير فيها عايد على العالم الكبير والصغير هو الان في والتسوية وتوحيده النظم الآتية قوله
 ربه الارض ايات للمؤمنين وفي الحكم افلا يفرون وهو الظاهر وفي قوله سنبهرهم ما ياتي في الايات وفيه انفسهم قوله
 وقال في سورة فاطر على قوله سوي عطف تغييرا فيكون التورية انارة الى الآتية الاولي او هو استنساخ ما قبله عليه
 فالتمويه بآية الآتية الثانية وهي سنبهرهم وقوله في الارض ان اردت به طاعة فتخصمها من بين دلائل الايات في
 لمن على ظهر وفيه قوله افلا يفرون من غير تميز بين الالها بالعلق بالانفس والعلق ما يتاهاها اشارة الى شدة
 ادسوي بني المحروس وغيره حتى كاذب جمع محروس وروي رب العالمين بالنصب في مثل انفسه على القطع وكذا
 على الجمع مستفاد من القام اذ قد راجع ليس بمعنى فقد بقدره كاذم ونذكر ونحوه في نزع العدد لانس ملك

ان المنوت اذا كان تخالفاً بعد رافعيه ملائز ونده مرآة زيد بن علي وهي من النواز وضعف بالاتباع بعد قطع
 الا انه قيل ان زيداً منعت ارض الرحيم ايها الضعف فيها وقال ابو حيان وزجاً بالضعف وهي فيهم لولا حقيق الضعف
 بعد ذلك لانهم تصوروا ان الاتباع مبدئ قطع في المنوت غير عاين الا ان يقال ان الحسن بدل لاغت وهو بنحو علي وجوب تقديم
 التسع وهو غير متفق عليه فان حسب السبط حوزة ورد في شواهد تدل عليه وفيه على هذا ظاهر لكنهم كانوا في الدرس
 اضعف الوجهه لانهم من انبسط الفعل من الضعف والموصوف فيه ايها الضعفات لانه لا يجري فيه ما في او بالفضل
 دل عليه احمد فهو مضروب بفعل مصدر هو احمد او محمد لانه احمد عليه وليس على النون فيقول ابو حيان انه ضعيف لانه
 التمرهم وهو من جملة الضعف نون غير صحيح مع انه لا يخلص الضعف ايها الضعفات في محله وفيه به صادق فان يكون مضروب
 ضعه مضروباً فان حسب الكثر في مدره محمد مدرب العالين لان رب ضعه لا بد له من موصوف يجري عليه الانح
 ولم يجعل احمد المذكور عاملاً فيه لعله اعلمه صلي بالام ولا نه فيضم الفعل بن العامل ومحموله بالجزء وهو اجنبه كمال
 وورد عليه في بعض النسخ ان المخرجي ذكر في قوله كذا تساع لازواهم ما عا لا يحول في مرآة ابو ان تساعاً
 تساع لانه في بنحو التسع كقولك احمد مد حمدان كن فقال الضعاف في باب الضعف حمدان كن بالحمد وهو مصدر
 الضعاف الفعل بالجزء لانه في الاصل يحول المحذوف موضع المفعول كما تقول حمدان حمدان لذلك وكذلك مصدر جعل
 خيراً عنه ويؤيده ان حالك في المفعول لانه في قوله كذا رافعيه انت عن الهي ان رافعيه مقدم مع تعلق بين التسع في غير
 الكف هذا في ان المبدئ ليس ضامناً بل وجهه المبدئ والمخرج لا يتحدما في بنحو في هذا لا بعد الفعل ما بعد الفعل
 ما لا يجنب وهو قد سكره عند انه اذا قل فيما ذكر اختلاف النجاة انا ايها السوفافيه اربعة مبدئ مطلقاً وهو
 مبدئ مبدئ وهو مطلقاً وهو مبدئ مبدئ فين وجوبه على وجه وهو مبدئ مبدئ والضعف من ان في
 فيه ال الضعف حوزة او لا يمتنع وكذا افعال الضعف مطلقاً او كان اجنبية او لا يمتنع في النجاة و اجازة فيهم قوله
 انه على وجه تعادير يوم تطلع السراير تنق يوم بر حوزة من مفعول ما عا على ان منهم من تل في ان مفعول في قوله
 في ترجيعه في الفراء انه مفعول في قوله ما عا يقال رب رب رب اذا طلمه ولا يفتح عليه وتكلفه فان هذا محله لا بد لها من موضع
 ولا يبع ان يكون ما ضعه و اما في بنحو تسع مع انه قري فيجب الحسن الرحيم فالتساع كذا في قوله مضروباً او على وجه
 ليس بظاهر وفيه دليل ان احمد بن يوسف مدرب العالين ليس على ملائز ومن حكم بان المحم لانه الموزع غير الا مكان قال ان

الضعاف الكثر

اتفاق المكن بالوجود ليس من مقتضى ذاته مدونا بل هو في انفسه وجوده واستمراره محتاج اليه ومن ثل ان الصحيح
 له هو المحدث زعمه استغناؤه عنه حال بقائه ووقعه بالشرط يقال يجوز الوضوء وهو مستبعد محتاج اليه الموزون في
 كل حين مكانه يجوز محتاجا اليه حال بقائه بواسطة احتياج شرطه فلا يستغناؤه اصلا فخرج اليه المذهب المنصور بالاختلاف
 في احتياجه اليه في البقاء وانما اختلافه في ان بالذات او لا وهو سهل وكذلك افتقاره اليه المتيقن في كلام المصنف رحمه
 الله ووجه الدلالة ان الترتيب ملحق الاشياء بالاعمال انشائيا في القضاها فيلزم منها ما اليه بقاؤه وما والاعمال
 ما يعلم به الصانع ولا يكون ذلك الا بعد وجوده وهو ظاهر وكذا الملك لا يلزم من الحفظ والاستواء الى الملك فقط
 ما قيل من ان الدلالة فيها كلام فان الترتيب والاكسمة بجميع استقامتها عن البقية وان وجه القابل ما به يمكن ان يقال
 ان الحفظ مستبعد في حق الرب او لازم له اذ معناه اولية وجود امكانات وبقاؤه ما محاذرة الترتيب او ووجهه ان الحفظ
 له معيان كما صرح به الامام اعدا ما ذكره والاخرية المستغنايات والمفادات بعضها من بعض فيكون كونه المعبر
 مسفوها ولا ريب من الاول نظر الا ان يرد بالمقتضى اعم مما يدوم الوجود او يصير وما قيل من ان القامكانات من حكمة
 الى الكمال وواجبها في جميع الكمال الى الموزون بل على احتياجها اليه مطلقا فالرب من حيث يتبعها الى القابلية كما انه من
 حيث احرازها من العدم الى الوجود مبدع لا محصل له وقد عرفت بانك عن امثاله فان القابلية لا وجود لها
 بالاضافة الى الزمان الثاني والوجود في الزمان الثاني متوقف على ما قبله محتاج والاحتياج الى المحتاج محتاج بدونه فان القابلية
 بالوجود لا يمكن ان يكونا اوليا لان كونهما بعد كونهما لا يستلزمه الى الوجود في سائر الزمان وتجدد الوجود في كل
 حين هو الترتيب الالهية ولا حاجة اليه ان يقال الدليل في كلامه ليس يمنع الزمان القطع بل ما يقضي به الفهم والاعتقاد
 به الذوق والمصنف رحمه الله كثيرا ما يرد به هذا وكذا في ما سبقت به قوله وارجو ان تترك الحكم على
 الوصف في علمه فبهذا العقل لا يستحقه الحمد وانما لا توافقه كتابها ان ذكر السبيل بتدليل الالهية بالحمد
 رتبة اجاب على من يذهب من ان العلم من انفعته او جواب عما قيل في العلم من ان العلم من الوجود والافهم لئلا يذهب من
 غيره فاعبه وفي التنزيل الكبير الحكمة في كبره انه في التقدير لا في قيل لو كان له رب مرة واذك في حق جبرم من
 يعلم ان العناية بالرحمة اكثر مما سواها ثم لما بين في الفاضل الرحمة قال لا يقدر عليك غاية ملك يوم الدين فهو كقولك والحمد
 الخ وفيه ان الالهية مكررة ايضا فندبر قراءة عام الخ في قوله راجع الى الملك بالاضافة من تعلم من تقدم ذكره

ينفذ يومه ويقويه تعالى نفسه اذا صار له عصفه اي شيئا واما اصل العقد في اليد من الرافق لا الكف ما ينفذ
 ينفذ ثم شاع حتى صار حقيقة عرفية وجعل هذا الابه يومه لهذا القراء لانها مأخوذة من الملك الكسري سبيل الوقت
 بنبيه وبين الملك بالضم فان المراد باليوم في يوم القياس وهو يوم الدين ايضا وتبعه المالكه مما سواه ينفذ بها
 اذا لم يبق بين عطفه على وجوده في ملكه من غيره لانقضها لشهادته النجوى والذوق وتكرارها لثباته
 للضم والضم لا ينفذ الا في شموله الفرض والضعف والقبيل والكثرة وادور عليه ان قوله والامر يومه مد ظاهره بعد قراءة الملك
 في سبيله الامر ثابتة تامه وقد فرغ في البئر وغيره بان الحكم كحكمه ولا فاض سواه وهو صريح في اثبات الملك بالضم
 له ولذا قيل انه يومه خلافه وقيل انها مقوية ومويدة لانضرب حجب مدعاه فيلحق موافقه معناه ولا يلزم مع ان
 اخر ما وافق له ايضا فان المراد بالامر المالكه فلما تعاد او اذن غيره صرح صديقه بانها على العموم له كما هو الموقوف
 في انما له من القليل نعم هو على ما يخطو في موكده لغوم ما قبله ولو قرأ الامر بالملك بالضم كما مر بالا وهو ممكن ان كان
 متضمن لما كيد على وجه البع ومن هنا ظهر ضعف ما قيل انه لا ينفذ ملكه احدثه على العموم ثبت بعد ان جمع الامور
 مملوكة له في ذلك اليوم فلا يثبت له احدثه ملكه شيئا منها وهو من ملك اليوم الدين ولا وجه لكونه مستقلا
 بالضم لان المقام يقتضي معنى التعريف مطلقا لا يقتضي التعريف لطيفي التعريف فقط ^{للطون}
 بقوله بعضه بعضا ويعقوب بن سحاق النخعي العفري موضح من القراء ^{الملك} والقراء
 وورد عليه ان قراءة حلف بن تميم توافي القراءة الاولى وورد بان المراد بالياقين شيئا باق
 الثمانية الذين قدم المع وكنهم يقولون لابه الثمانية المشهورون وقوله وهو النخعي قيل عليه فيجرح كل فريق اهدي القراء
 على الاخر ترجحا كما لا يخط معايلهما وهو غير مرجح لتوازنهما وقد روي عن ثعلب انه قال اذا اختلف احوال القراء
 السبعة لا يفضل احوال على احوال في القرآن بخلاف ما اوقع في كلامهم انفس وقرب ما قيل لو ابدل النخعي بالابن
 كان او لا لتوازنهما وصف اهديها بالاختلاف يوم ان الاخرى بخلافه وانا اقول في القصة الاكبر ان الاكبر
 يكون بعضها افضل من بعض ما عداه اما يكون باقيا في سورة الا خلاص افضل منه ويروى ثبت لان
 الاول في توحيد ونيله في صفه بعض الكفار والاول افضل من غيره بحجة كاية الكريه وكنهه انما فيه في بعض القراء
 افع من بعض قراءة ابن عمر من انهم كانوا ينفذ على ذي ثمن ان قراءة الجمهور افع منها وان بعض القراء ستم

من الاحكامي كالفراة القدر و بهار اوده و غير المتفق عليها ان بعض القراءات المجازية على مقتضى ظاهرها و متعلقها بالاجازة
على خلافه لكنه قطع نه ما لا يقع من ان يقال ان بعضها محذور لسيف العلماء او الردة ولا يلزم من كونه محذورا ان يقتضيه مقتضى
القراءات لونه من غير انكار فلهذا لا عام بحججهما ليقولوا و ايا و محذوري كما انه من غير ترد و دونه لانه قراءه اكله
ليس عليه انه لو سلم كون اوليهم اعلم بالقران لانهم قد فكروا بعد القراءات المشهورين الا ترى صحيح النسخ مقدم على
سواء ما لك وهو عالم الذنبه على ان القراءات المشهور كلها متواتره و بعد التواتر المجد للقطع لا يلتفت الى احوال الدرة
الهم الا ان يريد بزيادة القضاة فان لغتهم ارفع و قدر و افهمهم من السيرة و انهم و غيره من الكوفيين الفاضل على ايد
النسب بان يقرأوا القران فضا طرا كما انزل و هم الامون فضا و رويته و عليه ارباب الجوزي كسهم و المعتمد
نسخ الرمز يني ذلك و لم يغيره و عليه اورد و سلم و قال الفاضل بطور تبه القاري و رويته و فضا و قلت لا يخفى
ان اهل الحديث قد بنا و صديقا اعلم بالقران و الاحكام و قد استدل بعض النظماء بحمل اهل الدينه و بما جود فضا و هم اهل
كاهلها ذلك القابل فلا يجيد به تفعا لان القراءه سماعيه لا و لاي و الفضا و ترويتها اصلا بقوله تعالى
فقد و صف و انه بانه ملك يوم القدره و يوم الدين و القران يحرم فيه مضافا و الابه الى ابقه لاقاضه لانها
نصا و الا لايك كمار و كل منها مغسول و بل قاطع و لم يذكر قوله ملك اناس سويدا كالحا و الكف القاريه و منها
كما بنا لينا بذكر مع قول النسب و ارباب العالمين فضا و كرا فيه لانه فضا بايدل على صانته فحق ايدنا و ما يورثه الا
ولو فضا بالاعمال النفا كون و كذا انما اعيان فضا و غير مكر و لو سلم فضا فضا و لاي بنبش الا لاي مشهور و لانه من اعظم
فان لفظ الملك كالمسلطان فيه و لا فضا على المعظمه لان اناس فضا فضا و هم من كونه ملكا و لا يكون ملكا الا
منه و ما بهم عز و تفضل و نفوذ علم قوي كما سببا فضا و دفعه المعتمد رحمه الله بانه فقال و الملك هو المقرب
الكفا و ان الملك بالنظم يعيم و بالكر شخص فقال لادفع في الكف لم يرد به عموم و بخصوص المعطمين لان احد هما
لا يبدل في مفهوم الاخر فلا عرض شامل له و به و حسب الطردي في الملك بالكر في المعنى الملك بالكر
الملك بالنظم و المرد و ان ماتت جيا طه الملك من حيث كونه ملكا و عموم و بخصوص نصير تقع على مثلها و هذا ان
يراد شمول سياسته و فوق سياسته الملك و التحقيق ان الملك بالنظم شبه بين من قام به و من تلقى و ان
صفه فضا و بانه متعلقه بالغير متعلق النصف العام المصطنع منها المقرب و افتقد المقرب فيه و قد لم يعرج على العلم

الله وهو من الملك بالملك لانه نلقى الاستقلال مع ضبط ويكون من التعريف في الموضوع التعوي بنو يادوه كونه حقيقيا
 الشئ من غير نظر الاستغناء واختيار وان ما يملكه الملك من الملك عليه ينبغي سببا فخاصة ملكه فيه انم مما يملكه الملك
 اما لا يملكه الملك وملكه الملك ليس مورد البحث كملكه فقد لاح انما يتوجه به بعض العامة من ان تعريف الملك الملك
 انتم من تعريف الملك بنو الربا بمنزلة من عدم فرض اتحاد المورد وانظر الى الفرق الفقهي والظاهر في الموضوع
 التعوي بنو ينبغي الاصل المشترك بين الله كمالها وقولهم الملك بالعلم التعريف بالامر والتميز في وجهه يخص بسببه
 انما يضمن الملك بالملك ضبط الشيء التعريف فيه بالملك بما على الفرق العام ولذا لا بد من احدى ما في مفهوم الآخر
 ويرجع منه القراء بكونه الرب بنو الملك ووصفه تعالى ذاته بالملك عند الجاهل دون الاكبر في قوله
 ملك الملك انتهى اقول انه احاطوا به بالقبول ونحوه قد سكره من غير تعريفه وهو ما حو من كلام الناس
 وقد قال السبني في معرواته انه مخصوص بصفات الازدين واما في وصفه تعالى الملك الملك بمعنى واحد والظاهر
 ان بين الملك والملك عموم وخصوص وجهي فهو معروفا بوصف الصديق عليه الصلاة والسلام بما عاينه ملك واجب
 معروفا الصلح بما عاينهم ملك والملك والتاجر ملك غير ملك والسلطان على ملك لا ملك له فيها ملك غير ملك واما
 مرفعه نظر من وجه الاول ان قوله ان احدى ما لا بد من في مفهوم الآخر غير مسلم لان الظاهر ان الملك بالعلم هو التعريف
 في كل ما في ملكه كجاري وبالك تعريف خاص فيما تحت به فالاول اهم وكذا الملك والملك وما ذكر من بنو العموم والخصوص
 التعوي خلاف التبادر ولا بد من شئ من غير دلالة وان مح في نفسه وقوله والتعريف في المريد لا قلنا وانما ان قوله
 غير نظر الاستغناء واختيار فبما نظر لان ذلك من شأن الملك والملك نلو نظر الى ما في نفسه وان كان لا بد من ذلك
 من غير فرق وانما ان قوله التعريف بالامر والتميز في غير مسلم ايضا لان المورد خلافه فان الملك ملك بالصفة
 المحض والبلاد وغيره مما لا يحصل في التعريف فيها ايضا فلا وجه لهذا التعريف فالعرف والملك هو التعريف في
 قيل عليه انه لا يباين النظام واما يلزم كون الملك او لا لان الملك سبب لاطلاق التعريف في الملك ولكن ان
 يقال مراده ان الملك هو التعريف في الاعيان المملوكة كغيره شيئا والملك هو التعريف بالامر والتميز في الامر
 الذي هم رعية جميعا فبما لا يعرف الاعيان المملوكة وغيره من المالكين لها وغيرهم فالملك من حيث هو ملك
 دون الملك وما ذكر من ان الملك هو التعريف بالامر والتميز في الامر بنو ياعلم ان الملك يباين في نظامه في

في التعريف

فيه التعريف بالامر والنهي ولا يتاخر في كونه كثر حياطة وتفرغ فانه او ما ذكرنا هو بالنظر الى اللفظ والى جوهره وهو في الغرض
 واما معيب الاضافه الى الامور كلها فكونه ما يكمل الامور كلها فكونه ما يكمل الامور كلها فكونه ما يكمل الامور كلها فكونه ما يكمل الامور كلها
 قال ما لا امور هم يوم الثواب والعقاب بعد اختيار الملك اقول هذا غريب منه مع رغبته نظره فان مراد المصنف ان الملك
 ما يكمل شخص بالامانة من غير اعتقالات اتياب والافهام والفتن ايضا فله حكمها لا الحاقه بالانقياد والملك بالنفس شخص بالاعتقالات
 وتلكهم اشرف واقوي ومن يملكهم ملك فيهم بالطريق الاول فليفت يكون هذا امر حيا بالملك وهذا ينبغي لغوي الاثر
 كما قيل وقرئ ملك بالتخفيف اي يفتح الميم ويكون الامام بعد كثره ولد سما تخفيفا فاليكون اخف من الكثرة ففعل
 الكثرة والمختار فيه يحوز لثبته قياسا بخلاف المقتض وهو امر في قراءة شاذة وظاهره انه ليس بقدره اصله وقد روي بعض اهل
 اللغة انه غير مختف وانه صفة زينة محبة وصف به ما لفته كناية القاموس وقوله بلفظ الفعل اي انما لا يفت
 العيش والامام ونصب اليوم ونحو الكفاف والابو حنيفة ملك يوم الدين بلفظ الفعل لا ونحو نزلنا من اجزري القدر القدر
 الغريبة لا بد حنيفة اليه جميعا ابو الفضل محمد بن جعفر الخراساني نقلها عنه ابو القاسم الهمداني وغيره لاصل لها قال ابو
 الواصل الخراساني وضع هذا الكتاب رتبة الى ابو حنيفة فافدت خطوطه الدار خطه وحجابه على ان هذا الكتاب موضوع
 قلت وقد رويت الكتاب المذكور وفيه انما نحن احد من عباده العلماء برقع اليها ونصب الهمة وقد راج ذلك على اكثر
 النفس بن سبوا اليه وتكلفوا توجهها وابو حنيفة رضي الله عنه بري بها انتهى فايلد هذا القراءه غير لائق من الحسن
 من قال انها قرأه حسنه لاحتما لها بين القراء من الجواز كونه من الملك والملك وهذا يحيد صفة لمصرف تقديره الملك
 وهو يدل من الوقت لوصفه تقديره ونحوه بطور غمته وذكر ما يحسن ذكره وقال ابو حنيفة انها حيلة لاسموعيل عليها وحجابه
 ان يكون عالما وما كذا بالنصب على الدخ الى ونحو بعض نسخ ملكا مدون الف وهي قراءة اليها حكاية حواسن
 اليه وقيل نصبه على الحال ونحو التبرئة على الله وهو بعيد ولذا قيل ان قوله او لم يمتد له فادته عليه هذا الصفت
 ليعاوه فلهذا ذكره الاكثر والمراد بالدخ تقديره وجمعه وهو يعرف النجاة في الفت بفتح القطع الا ان الكثرة
 لا يوصف بها الموصوفه فهو اسم مع منه او بما على ما ذكره بعض النجاة من ان الفت المقطوع لا يرقم فيه موافقه
 متعديا وكذا او اما يلزم لتبع متعديا ويحتمل في يوم طرف ومفعول به وما قيل من انه انما ترون فيها ونعابا
 باللف ورويتها منصوب على انظر فيه لا غير لان الصفة لا تمثل النصب كوصف الفاعل فاما من يخبر احوال او الاحتمال وحقا

قال لا زلت ليس بشيء كان نصيبه على التوسع فجوز مطلقاً والها لا زلت لا تبا في العمل لئلا يها على والد
 وما ذكره شغل عليه و يوم الدين النج الدين له معان كالعبادة والملة لساناً وقيل من الله
 والجزا الفرق فان الدين ما كان بقدر فعل المجاري والجزا اعم واختار يوم الدين على غيره من
 القيامه عاينه للقاء مله وافاده للمعوم فان الجزا يتناول جميع احوال الاخرة الا بالبر وكما بين
 ندان معناه كما تفعل مجاري وهو من لنا كلمة لا انه قدم فيه المشكل هو جابر ودان كان الشهور
 كما في المبعوث وقد مره شرح المضاج في قوله او لا الكون هذا طارفي نحو نفي الاعد ان
 لم ينخر وقيل معناه كما مجاري فيركب تجازي فلما شاكلته فيه وهو مثل اول من قاله خالد بن
 قيس وله قصيدة في مجمع الامثال وقد مثل به النبي صلى الله عليه وسلم في حديث رواه ابو الدرداء و
 هو البر لا يبلى والاعم لا يئس والديان لا يموت فكن كخائيت كما ندين نران وكما نبيل كمال
 والنجار والمجود والكان فيه صفة مهدي مقدري وما مثل ديك وسبنا السحابة التي
 اي وموسى السحابة وصل معنى السحابة الشدة والضيقة وهو اسم الكفاي المعروف بالابن تمام الطائي
 النعمان المذكور من قصيدة في حرب اليبوس عيسى العبد الرافعي وادتهان صفحا غرابا وها
 وقتل القوم اخوان وقيل هذا البيت فلما صرح السرفاسي وهو عريان ولم يبق سوى العبد
 دنابهم كما دناوا وقوله دنابهم جواب لما والعبدان نعم العين الظلم وبقية القصيدة
 والكلام عليها في شرح المبرز وغيره اضاف اسم الفاعل النج النطف اما مهدي هو المكي
 لا يلزم الظرفية او غير متعوت وهو مقابلة الاول ليوم والليدة فلك ان توسيع بينهما
 مرفق او غير انفس من غيره ان يقدر فيه معنى في نحو يجرى المنقول به لتساويها في عدم تقدير
 فيها فاذا قلت سوت اليوم كان منصرفاً بنصب زيد في نحو ضربت زيدا بجري سوت محوي
 ضربت في المعدي مجاز لان السرا لا يثر في اليوم بانزاعه في رتبة ولا يخرج بذلك عن معنى
 انظر فيه ولذا بعد في فيه الفعل الارم ولا يظهر الفرق في الاسم الظاهر وانما يظهر في
 الفجر لا كان اذا اضمرت في قلت سوت فيه والاقلت سوت كما في بيتا الكتاب

و يومئذ يهدى ناه سلبا وعامرا قليل سوى طعن النهار نوافله واذا توسع في الطوفان فخلعه غير متعذر
 متعذرا وان كان متعذرا بالواحد صار متعذرا بالثنتين كحرف بـ اليوم وان كان متعذرا بالمتعذرين فمن اليوم
 من ايدى الاتع فيه لانه يهـ متعذرا بالثلاثة وسهل قليل ومنهم من حوزة وان كان متعذرا بالثلاثة لم يجد لانه يهـ
 الا اربعة ولا نظير له حكى ابن ابراهيم عن بعضهم حوزة هـ هذا منه جميع النجاة كناية عن شرح الهادي وهذا الصواب
 ان التوسيع في الطوفان جعل نسبة الفعل الهاء وتلفه بها باجابه كونه واقعا فيه بنسبة الفعل الى الفعل به الواصل
 عليه مما بينهما من الملازمة والثابت ان تحوير الفعل كعمل الفعل الظهور في فية التوسيع ما يجوز
 فكيف في الفية النظر في الواقع بعد نسبة الفعل به يخفضه وانه في نظرية الاحمال كحاضر اطله لانه لا يتم سوية
 والمقدري متعذرا لان كان متعذرا في المقتضى قبله في على حاله حتى اذا لم يذكر مفعوله قد روي في نسخة
 ومنه عرفت ان الجمع بين الحقيقة والبيان في بعض محال خلاف ذلك قال الرضي ان مقتضى ايدى ان يفتح الطوفان
 متوسعا فيه وغير متوسع فيه والاما ما توهمه بعض ارباب الجواشي وهذا مما يعقد عليه بالنواهد لكنه قد روي
 كما ستره وروى في رسم الفاعل دون مالك مع انه اخبر في نفسه وهو انه على القراءة الاخرى ان يفتح الله جفينة
 بما فيه كونه كان ملحقا باسم الفاعل وروى في فعل فيه على الطوفان به وروى في الاقوال اما صفة منه او
 ملحق بها لانها اسم الجاهل كسلطان فلا كلام في اضافته وقيل انه فرض لانها بالملك مع انه غير متعذر عند لانه
 اشكال فيه او هو صفة مشبهة مضافه اليه غير محمولها فاضافة مفعول به موصوف به الموصوف فيه اضافة اسم الفاعل
 تعرض في تحصيلها ونقص على طرفيه يوم الدين لانها هـ ان ملكية غير حقيقة واليوم من العجز لصادق او متعلق بالنفس اليه
 المزود ويطبق على مطلق الوقت فليلا او كثر او يوم القيامة حقيقة شرعية في معناه العرف مجري في فهم المسمى
 الاجراء هو اسم مكان محاذي ويجوز فتح اليوم الفاعل وقيل هو ان مجري في زمانه ليس هو في زمانه
 الاجراء عن بجعله على وزن مفعول فيفتح اليوم ليدل على ان المفعول به مجري في زمانه المكان بنفسه بخلاف الطوفان فانه
 مجري في باجر الحكم لانه ليس مذهب نعم لو جعل مجري مفعولا مطلقا كان الاظهر حيلة كوسيع واور وعلل ان
 المطلق من المصداق لم يسمع مفعول يكون مفعوله وهو غلط منه فانه مفعول مضاف في متعلق وهو قد مر في سابق
 انك في معنى ان متاعا في قوله تعالى يا سارق العيلة اهل الدار

سرقه مالا بر سر من باب ضرب و سرق منه مالا بعد اي ايا الاول نفسه و ايا الثاني بالجوهر قد تحذف فقد يله
نفسه كحانه المباح و هذا ما حد على ان هذا الاضافه للمفعول المجازي كحمار و يمين كحماره نفس الامر كحماريه
النجاة لا يصح وصف العوفه به لان العوفه غير ثابتة له ولو كان كذلك لم يجر حربه عبده فاقبل من ارجو
سؤال معذره و هو ان هذه الاضافه فيضطره ان يحسن اضافه الصفه لمعولها فكيف وصف به المعرفة واجب بالعلم
رحمه الله لا وجه له ثم انك قد عرفت بانها عليه ان هذا المفعول لا بد من زياده على مفعوله الاول
كان متديا و اكثر ارباب الحواشي هنا لم ينفوا على تفصيله محبطا حطوا عنهم من قال ان اصابه من الله
مستقار اي اذرو قد جعل مفعولات اول سرق لانه قد تعجب بمفعولين كحمار فتوبهم انه بناء على نصب المفعول
فما يجب ايا التعديرا و تعديرا لا يثبت و كذا في قال ان المفعول الذي هو التسمية منه ايا الطرف في هذا السبب
كما في ملك يوم الدين و اصل الدار غير ذلك المفعول فانه يقال سرقه مالا و سرق منه مالا كحمار و على ان هذا اصل الدار
منسوب بترج اي نفس فلا مرد انه في كونه مجازا كذا المفعول لان المفعول المجازي لا يجمع مع المفعول
الحقيقي و لا مع مفعول اخر محاذي فلما يقال اجري الله الي و لا اجريت الهرايزع انتهى و هو كذا في
المعطن لا يرتد كقول قد سكره من قال الاضافه في ملك يوم الدين مجاز فليكن ثم رعم ان المفعول
به محذوف عالم بهد المحصور الهدف بلا و منه خصوص و يرد عليه ان مثل هذا المذهب القدرية علم المقطوع فلا مجاز
عليه كانه نحو اسأل القوسه اذا كان الاصل مقدر انتهى ما شئ من عدم تحريك المحدث ثم قال و اما اضافه ملك فلا
فيها لانها اضافه الصفه التسميه لا غير معمولها كحانه رب العالمين فانه حقيقة فانها تعطف على الفعل دون
المفعول لانها لا تعمل النصب صلا و لا توسع فيه نصب الطرف نصب المفعول به او صيف ايه على معنى الاسم و لم
يعد بالاضافه فيجوز و ان رقت منته الاشاع و ما يتبع من الامثال اما لان الات مع محقق في انصار الضميره
لا تنصب على الطرفيه فحل على ما هو محقق و اما لان في الات مع تمامه المعنى فكأن او لا بالاعتبار من انها تظن بال
انها من غير تحقيق و اصل الازر موصوف بالازر و على حرف انذا كقولك يا ضارب يا زيد او يا طاعنا صلبا
تحقيقه ان هذا مناسب الذات فاقطعه تقدير موصوف بالازر و ما صار انتهى و فيه كذا من رجوه الاول ان قوله
ان الصفه التسميه لا تعمل النصب مخالف لا مخرجيه من انها تنصب معمولها على التسميه المفعول في ان قبل الماد و انها

تفهم حقيقة

تسببه فقهه فقه المفعول بها غير حقيقه ايضا فانه اراد انها لا تعمل النصب في محل النصب لانه فاعل من ان النصب على التسمي
واذا اضيف له لاصلا ولا داعي لشيء فقهه وهذا من كلف وجارته لان الصفة المشبهة لا تعمل النصب ابد الا ترى
قولهم ان الصفة المشبهة تصاف بالاعطاف في بحث الاضافة وهي باطنة بهذا النية ان النجاة صرحوا بان اضافة الصفة
المشبهة غير محذورة بل هي حرف والفرق بين معمول ومعمول محكم يحتاج نقل الثالث ان ابن مالك لما ذكر
الاعتماد على التبع لم يمتنعهم احد فاعلموا انهم ليس متفهمون في النصب في الفعل لاخصاص التبع بالاسما
فكيف يكون مقارن الفعل بالجب بان الاعتماد في نفسه على موصوف معدود والبرح قد سكره الا ان الزعم بان
في باب الموصول ان تقدير الموصوف في لاسد له في كلام العرب لانه لم يمتنع على ما ذكره بما قال بعض خلافه
حرف الاعتماد مقام او نحو ذلك في النصب ولواجب الاعتماد على المقدرة لانه شرط الاعتماد اوله بالصفة
من موصوف بحري عليه مفعول او معدود ليس بشيء لان كون ما يمتنع او نحو يمتنع كون المادى مفعولا او
فيه الاسم فلا تقرب فيه ايضا وليس كل مكان تقدير فيه الموصوف مالم يكن لصفة متبعا فانه لم يمتنع بها
التوسيع والاضافة لانه في حاليه مجاز ملكا وملكها في شرح التصريح مجازا لونها وبنها في النجاة ظاهر وسما حقيقه
في محله يقع بان يدور هي ان العدد حمد الله تعالى صرح بان الاضافة ينبغي في مفعول به وبعد سكره وقد ذكرنا
ان اضافة ملك يوم الدين راءا كانت ينبغي في او متوسعا فيها لفظه بان النصف اية اما مفعول فيه او به وعلى
اي تقدير هو معمول الصفة ووق بنها بان الاول محمول على ما اذا كان ينبغي في مدلول الاضافة وملك يوم الدين
اولم يرد به النجاة او الاستمرار بل الاستقبال ومن الصفة في اليوم لا يكون ينبغي في فيه مدلول الاضافة لانه قد
حاصلها وتأثير الاضافة في اللفظ قد برهنناه ملك الامور يوم الدين قوله تعالى صريح بانه لم يرد
تقدير الامور في الظلم حتى يردم كون اليوم طافا محضا فيفوت بغيره من لمة المفعول به وعموم الامر فمهم من
المفعول جازمه قرينه مخصوص تذبذب النفس على ذهب او من جعل ملكه يوم الدين كناية عن كونه ملكا لا يملكه
لان تلك الزمان كملك المكان يستند ملك جمع ما فيه بما على انه لا يمتنع في الكناية المكان المنة حقيقه فان
عند بعض المكملين معدوم وتلك المعدوم محتج وعلى ان الاستدلال في الجملة لا ينبغي استماع الالفاظ كذا يرد
في الاستدلال على طريقه ونادى اصحاب يحتسرن في ان اسم الفاعل كالمفعول في اللفظ المشبهة الدالة على

على ان ثبت فهو حقيقة في احوال الاله مثل منزله الما في في تحقق الوقوع كاستحالة استعداده بجميع كماله قوله تعالى
وما دعي اصحاب الجنة فانه ينعني شيئا دعي واداره الاله في منه ولو بالتمثيل مانعه عن العمل كما ان اراده احوال لو كانت
كحاله قوله تعالى وكلهم باسط ذراعيه كافيته فيه هذا هو المشهور وقيل انه حقيقة فيه وفيه انما ايها والماء في المستقبل مجاز
اتفاقا وتقل عن المص رحمه الله انه مجاز في الما في النسخ لا مطلقا وهم مخالف للمشهور ويثبت عليه ان مالك
يوم الدين حقيقة عنده وان لم يعتبر بآمره وكيف يتبين هذا مع قوله انه على طريقه وما دعي اصحاب الجنة وهذا
مقر في الاصول الفقهية والمعاذ وكنه بعض النجاة وفيه اشكال ظاهر لان الدال على الزمان وصفه بالاتفاق
انما هو الفعل وما قاله مخالف وليس كما البصوح والنبوت وهذا ذهب بعض الاصوليين الى انه لا دلالة له على
الزمان اصلا وفيه شرح منهاج المص انه لم يمتنع ان يمتنع ان كان مجازا في الما في كماله في البيع كان اسم الفعل
هذا على تقدير كونه بغير الما في وقد كان مستعملا في المستقبل مجازا في اربته الثانية وهو محال في السيرة في نفسه
قوله تعالى وما يدعون الا انفسهم البطيخ قول هذا زيادة انما من كتب حواشي من الذين بها وفيه نظر اما لو
كان قولهم انه في المستقبل مجازا انما في غير صحيح لان من اهل الاصول من ذهب الى انه حقيقة في احوال المستقبل كما
نائبنا ادعوه من انه مجاز في المرتبة الثانية فادعوه من مع ما فيه من العف في مسلم كما يعلم مما سيأتي في تقريره
من ان شرط ذلك الجواز المشهور غير مقرر بها وانما نأخذ في الجواز المذكور اذا كان كالتحيز في ما دعي محاذرة وفيه
الكثر الكتب وادعوه ابن ميثم بن ربه بن الشيخ وقد اورد عليه شارحه انه يقتضي ان المستقبل حينئذ غير
ماض يجوز به من المستقبل وجميع تلك في صحة تردد لا يخفى وجه قدره وهذا ما حوذا من الكلف سياحة حقيقة والاشكال
فدفعه ان الوصف لا كان مفعولا ذات مقصده بحدت سوا كان في الاله او احوال او الاستقبال فخصه الوصف فادعوه
تخصيص الاله في حقيقة عريفه انما يتبادر منه مطلقا او في حال العمل لانه يتم بنسبته المضارع وقوله في مطلق
حقيقة في احوال بالاتفاق غير مريضة لانه الزمان لانه لا يميز زمان معين وقول نجم الاله في انه مدلول العمل
كانه ادعوه مدلوله في حال العمل ونسبته في نفسه قوله للتمتين ما تبعه اوله الملك في هذا اليوم اعطفت قوله
عكس لا يخفى انه بغير الما في او الما في الامم لا احوال او الاستقبال لتكون اضافة حقيقة في وصف به الوصف كما خصه
المص رحمه الله صديقه وبنهاج مشهور وهو ان التخصيص في كونه الانعام حيا اضافة على اهل الاله في قوله تعالى

فاعل ايل سكتا لفظه لانه وال على جعل مستمر وهاجلا الاضافة حقيقة اذ قصد الاستمرار وبنها تاق فها هو قد وثق
 بينهما وجوه منها ان الزمان المستمر شامل لازمه ان لا ينفك وجوده لفظية اياها فلا يعمل ويكون اضافة حقيقة لفظ
 لفظه فيعمل ويكون اضافة لفظه غير اعني ما تصفيه المقام فزعمى انما يذني في الافعال سلا يلزم من مخالفة الظاهر
 يتوجب سكتا مقدر وروعي الاول منها ليدل بقطع مالك عن الوصفية ايا البدئية ولا ياباه مانع نحو الفاعل
 من ان اسم الفاعل يعمل عمل فعله لئلا ينفك عن الفاعل اذ كان على احدث مانع ما يجزى عليه وهو المضارع ورون الماضي
 الاستمرار فان اتياع مذهب غير لازم وسبانيا مانع ومنها ان المذكور نه عمله ورون اضافة فلتا مانع منها كون
 ان يكون الوصف ماعلا واد اضافة حقيقة لان استمراره احتوي على الماضى ومقابلته وروعي ايهما في مخالفة
 حقيقة لفظ ايا الاول واسم الفاعل ماعلا لفظا لانه ليس ينبغي ان يمدركون اضافة حقيقة او غير ذلك
 ماعلا او غير ماعل ومنها ان الاستمرار منها ثبوت ومنت مجدي تخالف الا فزوم اذ يذني لورود الفاعل
 ورون الاول قبل والمداد بالثبوت مالم يغير منه الحدث في زمان لا مابانية التجدد وحيث يريد ان ما وقع في يوم
 الدين مجد وروا لك فيه ثبوت متوقف على وجود واستمراره يكون مجددا قطعا والابتن على اعتبار التجدد في ماعل
 ايل لانه عدم مخالفة الظاهر فادفع ما قيل ان المص جعل اضافة غلظ الذنب وقابل التوب حقيقة لانه لم يرد
 بهما زمان مخصوص ولانك ان استمراره تجد ومخالفة اريد بملك يوم الدين القدر على تصرف الاجابة والاعلام و
 النقل من صفة ايا صفة كذا ذكر الامام لم يبق مخالفة ان استمرار مالك ثبوت وستره من قريب مع مانع ملك
 كمالك قاله الرابع يكون بغير قوة التصرف وقدره وتكون بغير التصرف نفسه وقال الامام هو القدر على القدر
 واصله ملك الموجودات اى قادر على تعلها من الوجود ايا العدم وعلى تعلها من صفة ايا اخرى ومضى مالك
 ملك القادر على القدره اى كل ما يقدر عليه يخلق فهو باقداره وملك يوم الدين باجبا المريد وليس ثم الكلمة الا بعد
 فهو ملك حتى بان قبل الملك لا يكون ملكا لئلا يكون الا اذا كان املك موجودا او القامة غير موجودة في الحال قالوا
 ان يقال ملك يوم الدين لا ملكه وبنه قالوا لو قال انا قاتل زيد با الاضافة فهو اقراره لو قال قاتل زيد اهل
 والقبول فهو وعيد قبل منه حتى الا ان قيام القامة لا كان مخفيا جعل كالعالم في الحال وادق من مات فعدا
 قامة كانت القامة ماعلة في الحال فزال السؤال انتهى وقد قيل عليه ان اسم الفاعل ليس حقيقة في المستمر

مجازاً على السبب وان ينسج الاستمرار هو الثابت من غير ان يتغير مع الحدث في احدى الارزاق وذلك لكونه مستقلاً
 كانه قبل هو ثابت بالملك في يوم الدين واذ لم يتغير في مفهومه الحدث لا يعمل لا تنفصا شأبه الفعل على انه اذ لم
 بالملك القدرة على التصرف لا يتغير في الاستمرار كما هو خلاف ما اذا كان مالك ينجح ملك اذ لا يراونها الى ملكه
 المستمر الغير المحالونه وهي متوقف على وجود الملك فكذا لا يحتاج الى التاويل اقول انه ازيد ما قد ذكره
 زعموا انهم حققوه وحرروه ونظروا فيه مجال ثبات الاستمرار استفعال من المروي ولذا ورد في الذاب عدم البقاء
 كانه قوله تعالى لا تسخر على وجهه ربي الارض والنبات وهو المراد بها الانه على وجهه فانه يكون ينجح الوجود في جميع الارزاق
 انما انه وينبغي عدم اخبار حدوث وتعارفه اذ ان لا امور اجله وعدم الانقطاع اذ لا واد كانه الصفا انما انه ينجح
 وملك وصفاً يتوابع يحصل من صفات الاحوال ولذا لمالك ان فسر يعرف فان فسر الله كما هو رأي الاماكن من
 النائية واقفاً بانها من اذ لا واد استحق عليه ولما الا واد هي تدر به اذ انها منها من غير فرق فحصل على
 خفيه رحمة الله تعالى ان استفعال قيل ان يخلق ورزق فاقول ان يزرع وواقعهم عليه بعض الانوار في حال الركنية
 رحمة الله تعالى البحر اطراف الخلق والارزاق ونحوها من صفات قيل وجود الخلق والرزق خفيه وان من صفات الفعل من الخلق
 والرزق ونحوها عارضة وروى ابن ابي شريف بله مجموع عنه الانوار في الله ينجح وهدو فبه حيث في حال انساكن
 النجا فابسم شرط في عمل اسم الله على غير صلة ال منه كون اضافته نفيته ان يكون ينجح احوال الاستفعال لم ينجح
 المنع لانه فعل علم ولم ينف فيه غير ذلك في الاستمرار بل انما النفاضة يضيء عدم العمل وان النفاضة خفيه ينجح
 شرط فلا ينف على ما نحن فيه ولما يراه كونه من صفاته كما مطلقاً واما ما في رزق الانعام فتكمل وان لم يكن له من رزق
 فانه لا يصح فيه شرط العمل اما على الاول فانه الارزاق النفاضة تشمل المانحة وهو مناف معلوم عند مجبور ودمر صرح به صاحب
 كما هو واما على الثاني فانه ان لم ينجح بالصفة المشبهة كما صرح به في ظاهر القلب نحوه اذ بالاسما المجاهدة كما قاله
 نحو والد مكاهل فلا يعمل الفيتك لا يعمل اصلاً وكذا هو على الثالث بالبطون او لمع انه ربه لا يتنسى لعل الله
 صفاته كما سمعت ذلك ان تقول المراد به الاول انه كاستمراره بالنظر الى احوال المستمر في المستقبل ولما كان احوال
 اجزا من اليك والمستقبل مثل ملكه انما مطلقاً لعدم الفاعل والفاعل يستعمل منه يقع الفاعل ويرجع اليه انما
 التنازل يجوز ان يكون فاعل ينجح فعل ما هو ويجوز ان يكون ينجح فعل مستقبل فاذ حدث ينجح الفعل الاتي

فقد ذكره

فقد مره وسماه وقد ريل لهند وهو الذي جعل لكم ايل سكون فيه وهو اظهر الوجهين من جنس واحد ^{فعل}
ومن جمله من قبل المستقبل فهو على تقدير محض وذلك لانه فعل لم ينقطع لان الباقيل بها ما قد كان ومنها ما يكون
فهو بمنزلة زيد باكل اذا كان في حال العمل قد يقع بوقته ويقتضي بعضه انتهى وهذا قريب من جوابك والى اذا
ورق فيه النظر وقال ابو حبان في البحر اسم الفاعل اذا كان في غير حال استقبال جاز فيه وجهاً اعد ما قد ساه
من انه لا يصرف بالماضيه لانه منوي الا انفعال مكانه عمل انصب وانما في ان يتوقف اذا كان صفة موصوفه ^{بملفوظ}
الموصوف حار مودنا بهذا الوصف فكان يقيد به بالزمان غير متغير وهذا وجه قريب لا يوفيه الاسم له ^{الطبع} على
كتاب سيبويه وتغيب عن لفظه وقد قال فيه تقديره نعم لو نسى وتحليل ان العطف القافيه التي حارت صفة مذكوره ^{بجوز}
فيهن كهن اني كمن موفيه وذلك موقوف في كلام العرب انتهى وهو كلام يحتاج الى اتمام تام تكون الاضافه حقيقه
مدر عرقه وماله عليه فان قلت كون النظر فيها مفعولاً به على التوسع يعني ان اسم الفاعل مغاف للمفعول وهو ما يكون
الاضافه حقيقه قلت قال الشريف كون الاضافه موقوفه لا ينافي التوسع في النظر لان المراد انه مفعول من حيث الفعل كانه
حيث الاعراب اى تعلق الالك به تعلق الملو كيه حتى لو كانت شرطا العمل حاصلة على فيه وفيه مائل وقد يقع في كلام
شرح الكف كلام كذا ذكرناه بانتم طوباه لطلوله وسياقه تتم في الانعام ان شارده وقيل الدين الشريف الفج
قال الراعي الدين الطاهر وبنو زهير الشريف والدين كالمسته لكان اعيان الطاهر والانيه لا الشريف ^{بهم}
والشقيه وضع اليه سابق لدوي العفول باخبارهم المحمود لا ما هو خير لهم الذات كذا عرفها الاصوليين والدين
كما سمعه كوني ينجح الله به اعم من الدين ينسوله الدين حتى وفرة وهو مفعول عليها بالاشراك النفي على حال
قال لكم فيكم ويا دين وهو كنيه في القرآن ومن عرفه باعرفت به الشريف نظر لغاه الغالب اتباعا ورثه عند الا
طلاق فلا وجه للاعتراض عليه ومرضه للمهم رحمه الله لانه مني مجازي ويحتاج لتقديره عند كذا اشار اليه والنجي
يوم جزا الدين قدس لانه ليس يوماً تكليف واما هو مجاز وهو التفسير قيل وهو على الاول بتقدير مغاف اي جزا
احكام الشريعه او جزا فيقول الدين وترك قبوله او جزا العمل به من ثبوت اية العقاب ويجوز ان تكون اضافه كذا
بينها من اطلاقه ليعبار بمجر من غير تقدير وقيل ابدافه علم ما يولد به عدم التقدير او يقال في يوم ظهور سلطان الله
وخطية ما يتعلق به ان اليوم يوم غفران فيذلك الاقبار يقال يوم الشريعه اي وقيل القيا وكن كان المراد بالاعطاء

العباد و اجاب ان تقدير فان ارد ان يتبادر المطلق كما فرجه في كتب اللغة لا عافية لتقدير فان انما
 في الدنيا بين متقاد وغير متقاد وبخلافهم في ذلك اليوم لا يتبادر الكل ظاهر و باطنا و هو وجه وجيه
 و تحققت اليوم بالافاضة في الاضافه مصدر اليه المفعول اي اقم مالك او ملك اي يوم الدين مع كونه ملكا
 لا ايام كلها و لجميع الامور و قد قيل انه محتمل لوجوه اربعه لانه المتيقن كونه مضافا اليه او كونه مضافا
 يوم الدين و عليه ما دخل اليه من تصور و تصور عليه و تصور لتعظيم اي تعظيم اليوم السنه تعظيم الملك و عز ان يكون
 الصبر من العلم به من السياق و قوله بنفوذ الامر فيه يقال نقد الامر نفوذا و نقاد اي الكمال اليه من حيث
 و قيل على الفور بلا تردد و اعله من نقد السهم في الرمية اذا خرجه و اما نقدا اي مهملة فمعه فينت و انقطع و الا
 هنا مقابل انتهى و فيه نسخة الامر بالجمع قال الشيخ في حاشيته انما هو امر بدله اي حتى يتقوه بالقدر فيه
 اذ الامر لو قيد الواحد القهار و لا ملك لا يدركه بخلاف ايام الدنيا فان يعرفه فيها امر و نفوذ ظاهر و ان كان
 التقدير في حقيقة هو احد و ما ادعى ظهوره بما على ما قرره و وقع في كلام الامور من ان الامر في القول
 المحصول يجمع على او امر و في الفعل و ان على الامر و هو مما تقدم به الوجه اي و للنفذ و قواعد الوجه لا عد
 و فيه كلام طويل قيل و ان حسن ان يقال انه لا يشاء الا المعاد بعد الانشائه اي ابد يقول رب العالمين و بما
 فيها لا يبين ان الله من كان قبل الخلق منه لا يتبدل او باحسانه اليها و يكتفه اليه الاتعا و هو غفله عما هو فان ما ذكر
 ما خذ من اجاب تلك الصفات كما اشار اليه للمع رحمه الله فهذا ام فاعده و اطلق الاضافه ليشي القرائن و قيل
 الاول علمه كونه ملكا و هذا كونه ملكا كقول الله تعالى الملك يومئذ الحي للرحمن و اليوم موقوف كما مر اطلاقه بها على
 لان زمان له مبدأ و منتهى كما قال تعالى و ان يوما عند ربك لغفلة و قيل حصل لان و هو ملكه لجميع الامور لانه ملكه
 الزمان و المكان على ملك ما فيه كما مر و هو يرجح كون الاضافه لانه لا يعلم في لان كونه ملكا في يوم الدين لا يفي
 العموم كما قال قدس سره و ارجانه الاوصاف في الاجرا انها مستند من اجرا اياها يستحق به او من اجرا
 او خليفة على من باخذ ما يقع ايضا لها اي من غير انقطاع و هو حقيقة عرفيه و ان استغنى من الاول لجملة صفاته
 لم وصفها و صار به حقيقة عند المصنفين ايضا و قد تضمن ما ذكره في كفايته شرابه و قوله من كونه ربا ملكا
 هو في اخر النسخ من كونه رب العالمين و هو بهم و فيه نسخة موصيه للعالمين رباهم و في اخرها موصيه للعالمين رباهم

لهم ونداءها ولا يقول عليها واكمل تعاريفه ولا تخافيه والترتبه والاعلى الا بجا ونضار وانما تقدم كونه
 موهباً رعايته لغيره ترتيبه الوجود وناخه تقدم ما يدل عليه رتبته وقيل انه لا كانت ترتيبه لعلين انه رفاهم في
 مدارج الكمال بافاده الوجود واداء اسباب الكمالات وكان الا بجا مبداء ترتيبه جليله كانه قايح عنها والاساس ما قبل
 من ان قوله موهباً وما بعده تفصيل لربوبية وقوله ربانهم تعميم بعد التحصيل لربوبية الا انها لم تاتي الا بالذي هو
 جميع الكمالات لا يفي اخراجه من مفهوم الربوبية مع ان رتبته لهم بافاده سائر الكمالات لا يستلزم كونه موهباً لهم
 ولا فائدة ايا ان يقال انه يفي على كون الرب يفي بمالك وموهباً او يا خيرا كان او اوجها خيرا والافعال
 تعما عليهم انما تفصيل لفي الرحمن الرحيم بقوله بالانعم كلهم من محوي كونه محيط لجمال والافعال فانه عبارة عن العموم والشمول
 كما هو تفصيل عمومه وقوله تعالى طهرنا وابلها وقوله طهرنا وابلها من كونه من الدنيا والاخرة فلا وجه لما قيل من
 ان ما ذكر فهم من رتبته وانما هي في مقام الجمع وانما الاسباب والاعمال وجعلها بعد قوله طهرنا وابلها فانه مذكور
 في تفسير الرحمن الرحيم وتخصيص الرتبة في الطهر والابطين وزاد عليه العمل والاصل تفسيرها فان النعم الدخيرة طاهر
 والاخرية باطنه وعلما بمشهوره ووقف ان الدنيا طاهر والاخرة باطنه قال في طهرون طاهر من جهة الدنيا وهم
 عن الاخرة عافون ولم يعد لفظ من كونه كناية عن الكف لاني اجمع عنده وهو واحد واعادة بغير الاستقلال
 وقال قد سكره ان الوصف الامم سلق بالاباء وانما في ذلك ما البقاء والراجح الا عاده وهو ظاهر ومبين
 على انه في الرب بالملك كما تهم بالانح الثواب والعتاب من الدين كما هو وهو غير له على الفاتين لاني كلاً
 برومي مروني الاخر او لانها بينهما الاتري وهو تفسير على الفاتين قوله الملك الملك نفيس على هذه الاعراض
 كما تهم في يقال ان المناسب لما اتوا ان يقول ملكا الا انه اتوا به لكون اصل التفسير قوله الملك لانه خير قوله حراً
 للملائكة على انه محقق في الكف وفي الاوصاف التي اجريت على السجدة بعد الدلالة على اخفاء صحتها
 به وانه يتحقق في قوله هو موهباً بل على ان من كانت هذه صفاته لم يكن احد حتى منه بالحد والناحية عما هو عليه
 فقال انما هو النفيس رحمه الله ان قول الله رحمه الله لانه ان كان مصدر الدليل في الجنة واتقى بذكر الكف
 والاداء هو الظاهر فانه انما هو محمد صلى الله عليه وآله فان النبوة لا اله الا الله لا اله الا الله لا اله الا الله
 اذ هو محقق من حيث هو لا ينفك عن صفته من المطلق زيد في مثل الحمد اذ هو محقق في صفته

استحقاقه فاصح باختيار عدم استحقاق غيره له باختياره وهو محل نظر على ان التحصيل على المحبس من حيث هو واللام
تقتضي مواضع من الكفاية لا يدل على انها وهما المحرر واللام في صرح محقق العبد والسيد السند وقال لام الاختصاص للمحرر
وقوله قدس سره في ايراد كلام التوفيق والاختصاص على ان محبس المحبس به تعالى والى ان ترفع محبس
يفيد المحرر لان افاده على تقدير بطلان الاستحقاق والمحرر محمول على محبس نفسه ولو كان لام المحبس مفيداً للمحرر كالم
انما وقوله المحرر مفيداً للمحرر على التخصيص لا بد من ترجيح ايراد التخصيص به وهو غير مراد وذكر العبد
في قوله تعالى لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ان دلالة لام المحرر على الاختصاص المحرري ممنوع وذكر التخصيص في تقديم
السند من المصاحح ويعضده انها لو كانت للمحرر كان نحو المال الا انه لا بد من تقدير المحرر في الاختصاص به لا يحضر في
المحرر في كل ورود التخصيص والاستثناء وتلك المحرر مفيداً للمحرر على الاختصاص بايد ولذا قوله المحرر على وجه
على الاستحقاق وكانت اللام فيها مجزئة من معنى الاختصاص لتعلقها بالحق في مجاز اول افاده ليس بمقتضى ورود اللام
سند من الكفاية على ايجاز وزاوية ما ولا تقديم ما فيه الاخر لان افاده معنى يخص بدون ارتكابه شيئا منها وقال
المرحوم في حاشية التفسير في قوله تعالى المحرر ملك المحرر في تقديم النظر فان يدل بغيرها على اختصاص الملك والمحرر بايد
بدل على ان هذا المحرر غير مستفاد من الكلام عند التفسير واللام من التقديم للدلالة عليه واللام من التقديم وهو مقتضى
الاصل وبعد الا انه لا بد من مواضع اخرى على افاده اللام المحرر في الكفاية لا يؤكد اختصاص الدليل عليه بل
التوفيق والتخصيص وجه افاده ما يكتفي ذلك الاختصاص مع ان المستفاد من التقديم هو محرر الملك المحرر بالاختصاص
ما يبدل الدليل عليه بالادب من اختصاص الملك والمحرر كما ان محررهما في الاختصاص بايد يقتضي ان اختصاص
تقريباً هو مقتضى السلم ثبت احد ما على ما هو مقتضى التفسير بتقديم ثبوت الاحكام ان كان احد ما سلباً لا حقيقياً
الظاهر ان هذا المحرر غير مقصود ويعضده جعل التخصيص في الامام من اختصاص مطلقاً وافتاده من مطلق وكثير الميم
بمعنى اللام لمقتضاه اختصاص اللام في الاول بلسان باقية على اختصاصه الاصيل والاصل اختصاص الفضل بالبيان
لوقوعه فيه وانما في اختصاصه لوقوعه فيه وبالجملة فالظاهر ان ايراد التخصيص لا يقيم وتساويان في
عدم افاده التخصيص وانما عدم عدم اللام من طرق المحرر في كونه في التخصيص به فلا ينافي اصطلاحهم كناية عن المصاحف
جعل احد طريق التفسير كونه في الاخر بطريق محهود عدم اللام ليس بغيره ليجعل احد في كونه من احد الطريقين واللام

بعدم لفظ المحرر

بعد لفظ الاختصاص ونحوه من طريق التخصيص والحق ان من كان التعلق الخاص وانها قد تعدل المحرك للقيام وقرابته لعل وتتم
الشيء منها صدق عليه بحيث كان المقدم مقتضا للمصدر ولم يكن فيه ما يدل عليه غير ان نسب الفصل لها حيث لم يقتض ذلك
او كان فيه ما هو دل عليه انها اترجت من المصدر فلذلك ترى العلامة ان المخرى لشيئها في موضع وقوع ووق موضع من غير
تراض في كلامه كما هو به كلام هذا الفاضل رحمه الله واما كونه مخرجاً عن طريقه انبثاقه طارئة عليها فليس طارئة
الا ترى ان غير الفصل منها وقد قيل انه تبدل انتم ما يدل عليه التخرج الواقع كلفه حصصاً واحداً بعد منها لانه من
الفئة ووق المعانيذ الثانية عن خواص التركيب كما لا يخفى وقد حذرنا من السخط بالامر به عليه فليكن على ذلك
اذا استدل بالجله لا احد احدى به من ادراكه بقوله انه تحقيق المحرر البعيد له تقديم السند اليه او تعريف الخيرة
على انه المراد به الاستدراك وظاهر عبارة الكنت فمثل على ان احدى حصص به لا يوزع حيث قال بعد الله لا تسرع على
محدبه وان به تحقيق ولغيرهم من كونهم محققين به كونه حقيقة بها فلم يكمل تعلق الامر ولم يكمل تعلق الامر بل كان
اصح حتى انه يقع من كل احد ونسبه المخرى الى الله لانه الى الله منه والمعم نظر الى اني حمله احمد ما دل عليه
امساك على كل حال حقيقة فبالبالله الى احوالها وما والى في شئ من حقيقة او لا نظر الى اصل النظر ثم ترجع الى
الختم في قوله الاول تدفع بين قولنا انه محقق الثاني استحقاق غيره بتوليف قوله لا احد احدى الى المبدأ
فيه في الاستحقاق لكن احمد ادعاء بتدليل استحقاق الغير من الله العدم وقيل انه لم يرد به احد لساناً غيره كونه احدى
بغير توليد لا يستحق في قوله كونه تدليل استحقاق الغير من الله العدم بالنسبة الى استحقاقه لا يستلزم عدم استحقاقه
في حقيقة لا يضر باذا وبقا النظر فيه وقيل انه لم ينف بالالف المستفاد منه فواحد التاكيد والبالغة ولا فهم من طار
ففي الاحقية من الفصل استحقاقه في جملة ما يتناكره قال قد سكره المناسب لكون احد حقيقة دون غيره ان يقال
لم يكن غيره حقيقة بالحمد لان قوله احدى يدل على ان غيره محقق في جملة فانه لا انكار او لا ايا استحقاقه فيه فانه على طار
ادعاء على ما سبق من الاول انما لا نهيه انتهى والمصنف لا يعمد في اول كلامه اذرب عن ذلك ما يدل على ان احد
حقيق لا او عايد اياً الى مخالفة وفيه نظر ولا احدى منه كقولهم لا فضل في البلد من زيد ومناه انه افضل من الكل
العرف اذ يستفاد منه في السواء وفيه شرح المعاصرية بحيث تفضل الصحابة الرفعة ان التام في باطن كل
شخص الا في قوله المعنوية لا الف ويظهر ان في الاقلية دون السواة وانما لم يستحقه بواه على حقيقة

لا قبل من ان الاحوال الاختيارية لعباد مخلوقة له كما ولا تأثير بل للدخل لاختيارهم فيها اصلاً فلا يستحقون اجر عليها ولا
لاستحقاق النسخ كونه حالاً لا لهم والاختصاص في بعضه من قبلها عقداً وعادة فلا يمنع فيه كاستحقاق البنوابة لا من من
في الاختصاص بالحق المذكور كونه محذوراً لهم مجازاً لانه فاعلاً على العمل الاختياري اي المنسوب اليه الاختيار ونسبته اليه
كونه سبباً عنه وله دخل في حقيقة او مقارنته له وما كونه الاختيار غير مدخل في العمل فيحقق محذوراً عنه لا خفاء به بل
اختياره في غير ذلك ان يكون اطلاقاً في حق غيره مما ينافيه ان اراد في الاختيار شيئاً له مدخل في الفعل فاستفاد من
لكن لا يوجب القول سبحانه به احد اذ اطلق على غيره في بيانهم فابون بوجوه الاختيار في العباد وبانت افعال
العباد في الاختيار بالمقارنة وفي شرح المرافق ليس لغيره البتة ما يترفع عن افعالهم بل اسد اجره عاده بان يترفع
في العباد بعدة واختياره ان لم يكن هناك مانع او يرد فيه فعله المقدر ومعارضة لها وسامع اطلاق الاختيار في
كلام اهل الحق على افعالهم وان اراد في الاختيار مطلقاً ممتنع اقول ما ذكره في معنى الاختصاص بالعباد والعبادة قال
في المصباح قولهم هو اخص بكذا المسمى احد ما اخصه بذلك من غير شك كونه خبزاً حتى ياله اي لا حتى يوفيه
والثاني ان يكون اخص لفضل فيقتضي ان لا يكون مع غيره ورجحه عليه قاله الازهر في الاستحقاق فلان الامر استوجب
الفردية وحده انتهى وكذا ما حكاه من كون حمد العباد ليس سبحانه الا ان الذي اراه ان كلام المصنف اظهر حجة
بذلك فتدبر فيما بعده فان ترتب الحكم اليه ما ذكرناه لمحقق ولا حتى انه من ضرب من الاختصاص بل في
استحقاق الفردية انما هو بالوجوه ذلك وكلمة برزخية الحمد من العلوم من جهة الحمد والمرتبة التي كونه في
اذا علمت انكم بعد اصل العالم فهم منه ان سبب اكرامه علمه ولذا قيل ان في قوله قل ما خورك بركه الكريم يلقين
الحج وهو من اللطف الكرم والوصف وان ما خورك بركه علمه فلهذا كونه من جهة الحمد والمرتبة التي كونه في
عليه حسب العلم على العلل والسبب السبب بالذات والاعتبار فلهذا يقال انه ليس من ترتب الحكم على الوصف
بل الامر بالعكس كما توهم وهذا وعد قبل بقوله كونه للتعليق على ما يذكره والظاهر ان كل واحد من هذه الامور
المذكورة علمه لا سلفاً له في ايجاب الحمد فلهذا كما سواه لا يصح الحكم على وقد قيل عليه ان افعال العباد في الحمد
انما يتم ان كان الحكم بنسبته حسب الحمد على وجه الاستحقاق فيقتضي وانما العمل كثيرة وفيه نظر وايضا الاختيارية
لا ينفذ حصر الاستحقاق فيه كما وانما ينفذ حصر العلم في الوصف وهذه دونه بان نبوت العلم مع عدم ظهور علمه

ان في هذا الفصل

اخرى تفيد الظن بحصر العلية وهو كاف في مثل فعل ولا يصلح ما اختاره المصنف من الثانية قال في الثاني في جود
 على اختيار المحيد فيجعل الاختصاص مستقفا من اللامتين وفيما مر غنى عنه فان قلت كيف يصح ذلك ولو قيل
 صفات ذاتية وتعليل موجبه للاختصاص غير ما ذكر قلت اجابوا بان الصفات الذاتية لا تصلح لان تكون محمولا
 عليها بالتحقيق كونهما غير اختيارية وثالث الصفات الفعلية الموجبة لعدم تنسب شي منها لوجه عما ذكر من قبيل وقيل للمحيد
 وبها يدل خبره ويدل على عدم استحقاق الغير مفهوم للمنافاة لا تنافا تلك الاوصاف فيه وفيه ان ما بعده بدل
 على عدم اعتبار المفهوم الا القول ولا يخفى عليك انما سرنا كل من هذه الاوصاف وبصحى عنه المحيد بكونه حسيه او
 جميع احواله وكل منها لا يريد به غيره كما نرى ان لا يوجد المحيد في احد يري الله محمولا في كل حاله وأنه لا يتصور
 حقيقة وخلق بين الحقيقة والحقيقة الغويية بقية نذكرها في سائر اهل العربية واللغة فانها مبني على المعاد
 انتهى طلب ريس السبب في فيه فاعلم حقيقة كمن يقوم به الفعل والوصف دون من اوجبه المتكلم في الشئ لا
 يطلبون الحقيقة على غير من اوجده لعدم الفرق بين الفعل الغوي والفاعل في نفس الامر وبين الحقيقة على
 في امور كثره كما نبه عليه الا بهر في شرح المنفرد كل جعل هو فعل الله وهو الفاعل له دون من عده كلف المحيد
 فيه عليه الجواب ان محيدوا ما حكم لم يفعلوا وهو له في الدنيا والاخرة فاعلم مدحا يفتي بخبايه ولان من
 طرق المفهوم محطوف على قوله للدلالة وفي نسخة او بدل الواو واوارة الى ان كلامها ثلثة مستقلة والاول
 ما ذكره اهل اللغة قاطبة الا كلام بقول رتبة الامر واخرته به والمنفوق يستعملونه لانه ليس يفرق فهو مفهوم
 والآراء وهو الذي علمه المصنف رحمه الله فكلما في اصطلاحهم من انما لم يجدوا اوجبا فيه علامته فهو مستعمل
 بنزهة الحقيقة قبل ولا يخفى ان سرودي انما المذكور هو سرودي الدلالة الباقية فخطه عليه ليس نظاما وناوذه
 قول من طريق المفهوم غير مفيدنا وده لتويع الخطه فان فيه يفتي الحكم بالابواب المذكورة ايضا وما ذكر من ان رتبة
 الحكم ان وجه لافادته اتفاق الحكم عند عدها ويكن ان يقال انه جعل الان رتبة الصفات مفهوم انما في
 ويح ان يفتي الحكم بالوصف يفيد اتفاقه عند عدهه والدلالة بوجه اخر من الدلالة وانما لم يجعل يفتي بالاجابة
 محو استحقاق الغير لمحمد بل عدم استحقاقه للعبادة بالطريق الاول انتهى وهذا الامر هو الذي عول عليه بعض الناس
 فقال انه ذكر المدعى انما يتبين الاول ان الكلام منطوقه ودل على اختصاص محيد به وبطلان شئ وعلية تكاليف

الاوصاف للملك وبالعلم الفزوري باختلافها عما سواه ثلثا وثانيه انه مفهوم المخلوقه والى اختصاص النبا
 به ثلث لان من لم يتحقق بها لا يثبت به احد مقدم كونه اهلا لان بعيدا او يلا فالاولى ما بعيدا فبقوله هذا
 لما بعده فبأنه الكلام بعينه كجذب بعض سياق الكلام لا يلايه ونظر بحاله لانه في الاول وبالمفهوم في
 انما يتبادر الى ان مراده ان الاول يلايه فادركه لم يحل واستحقاقه فيه ثلثا بوسطه لانه واللام الخاص
 ودلالته على اتفاده عما سواه من نواحي المنطق اللغوي والاجرا ما بعيدا وحجته وبراق عليه وهذا ما خوس طريق المفهوم
 فلهذا جعل الاول دلالة وهذا انما اوضح ما به مفهوم لا منطوق ودلالته قدبر لا سيما لان يحد بالهذه
 المبدء منها كمنفعال من الالهي لا يستحق ويستوجب وتعال الجوري انه بهذا المعنى مولد لم يسمع من العرب والمسيحيين
 هل ينحى هذا لانه وهي انتم الذباب ليس كما نرى قد قل الارهمي حقا بعينه من يقول قائلنا فلما انكره ولا يخطئ من قائلنا
 سوت او يا بنين من بني اسد يقول رجل من غنم اولا هل اهل ابا حازم يحضر حاضرا من الاوربا انكره ولا يخطئ
 وتعال لست اهل لا يدل على مني بتوجب ان نعلم ان يكون من اهل كذا وقد سلطان الكلام عليه في شرح الذرة وقوله
 بعد بوسط بين اذنه واهل النبوة في الاثر واستجاء على الفروع على نفسه الا على واستحالة عاوه وفيه حكم طبع في شرح
 الكف والمقام ضعفه اين شمس لانه مستفاد من يكون بالانجيلية او القانونية اي تكون الاوصاف المذكورة
 واهل منها او اجرا ولا افراد وعل لانه على ذكر في فعل اونه عددا والاسما او جعلها كشيء واحد وهذا مما زوده المصمم حرمه على
 فالوصف الاول الذي قيل عليه ان كلامه او لا يفرق بين الاوصاف المذكورة على احد وثمة جعلها ترتيبا كعلم عليها هذا يدل على
 ان الموجب للمعدل الوصف الاول وذكر الاوصاف الاخر لغيره ان كانه جعل بالهم من الاوصاف الاخر مندرجا
 من الرب لاكن اخرج عقاب الكاف في معنى الرب فيظهر وجوبه يوفى بينهما بل علمه الربوبية من نظر الى ان الذات
 مدون في النظر لا تفرق بين كل واحد منهم علمه لان مدخله في العلة فاول النظام اجمال واخره تفصيل وامر من جوابية شامة
 عدم اندراج عقاب الكاف في معنى الهالك رجا في ان ترتيبه لم يمين لا يما به زيادة انكر وموقفه هذا لا يمان ونحوه
 في هذا البيان هو جواب فيقول انما ياتي ما تقدم من ان علمه هو مجموع وقيل له شريع في بيان قايده كل واحد منها بيان قايده
 مجموعها ولا فرقة بالان انفسه في تفصيل على الاحمال كما بينه المصمم رحمه الله اقول قد جعلوا القايده تفصيله ولا فيه من تفصيل
 وما قيل في العلم انما هي جواب سوال في ان كانه لما بين ان استحقاق جميع الحكماء في حق من ان اوجرتك انفسا مجموعها وكل

منها والاعمال منها ان كل علمه منطوقاً ومفهوماً قبل ان يلم وجب فاجيب وما يوجب فاجيب بما ذكره في وانضم في جواب
 شرط تقديره اذا احتج به وجب فاجيب لا يجاب بما ذكره من النقص ايضا فاجيب بغير من القولين الجاني لما ترجمه
 اي ان يترجمه كان ذلك لما كان ثبات الذات بالذات قبل وجود الكائنات تقع عليه وجوب علمهم بعد ان يترجمه
 ما انضم الا ان يبين انهم جيب بعد ان يبين انهم جيب فاجيب فانه لو كان صدوره فاجيب وجب علمه لم يتحقق الاحتجاج
 او كما انه لا يكون كالمبدأ فلا يحد او يحد من اجابه كماله وكما ان العلم من اجابه اصابت برامها وانهم اصابت
 ومن وجب عليه ومن فاده لا يحد او لا يحد بحده ولا تمت الفايده بما ذكره من ان فايده ما عده من تحقيقه لا يحد
 الحث على اوله وجب لوعده ووعده وهدى امره غير ما تقدم اتم فايده وحسن عايده واعلم ان الامام رحمه الله
 ان من ذهب الى وجوب العلم قبل حجي الشئ سئل يقول محمد بن لانه يدل على ان محدثه وملكه على الاطلاق فدل
 على ثبوته قبل الشئ ولانه قال رب العالمين وتثبت ان ترتب العلم على الاوصاف المتبذل على كون الحكم محلا لا يوصف
 ان ثبت احد نفسه ووصفه كونه رب العالمين زمانا رجا بهم ما كانا حقيقه امرهم التمس دال على ثبوته قبل الشئ ووجهه وكما
 رحمه الله انما يرد عليه فانه ما ينافي من اسد لا يجاب به في جميع لا يقطع فاذكر دليل عليه لانه قد بر
 مقتضى ذلك المذكور من الايجاب والتمسبه وولائه عليه لان البرهان بالرحمة في حقه ما اثره من مقتضى واجباته
 بين ومنه بعد الرجوع الى ذلك وانما لا يجاب بالذات بل من كونه فحده ان من الاختيار صفة الفعل وان كان
 التمس من ان شئ فعل وان شئ لم يزمه انما لا يجاب فيما ذكره العلم رحمه الله وجوابه يعلم عامه وسورده على
 الفلاسفة وتحققه في الاصول وقوله او وجب عليه ردو مقتضاه فانهم يزعمون وجوب امر عليه كما في كتاب المطيع
 برعاية الاصلح وما قيل في بانه من ان الاحمال البتة من وجوب على اسد الا ان الاصلح كما قال ما يعني شكك ثم نازع
 وما اورد عليه من ان مقتضاه لا يقولون بالوجوب عليه في غير التواجب العكس كما بين في الكلام ليس في وجوبه وقوله مقتضاه
 او اسم مقتضاه في النقص في العطف بينه الوطى والنقص في الاداء كما في قوله تعالى فاذا قضيتهم الصلوة اي انتم وفضلكم
 رغبوا الصلوة ان استحال النقص في الفعل فارجح الوقت مقابل الاداء اصطلاح مخالف للوضع النووي وهو راجع
 للوجوب في ان الوجوب عندهم تفادى الاحمال البتة من عيده وادائها وهو مقتضاه على انه مقتضاه لا عليه لقوله
 وجوب وقيل مقتضاه من حيث العلق بالوجوب الام مختلف مقتضاه ونفسه مع انه ليس على الفعل المعلق لانه في

عليه لا يرمي مضاف اليه الوجوب فيجب وهو الاجابة والترتيب على ان النتيجة لم يرخص اشتراط ذلك المراد اليه الوجوب
 فيجب وهو الاجابة والترتيب على ان النتيجة تقف سابق الاحمال الا ان كان بينهما من لوازمها على بعض ما يوجب عليه ويخفى
 الوجوب عليه الزوم في وجوب الحكم بحيث يحكم الفعل بالنتيجة عدم صدور الفعل وقد يعجز عنه انه لو لم يتعلم بفعل تحت الذم
 بمجاهدة الحكم وانما هو يلزم من كونه متفلا كذا قيل واورد عليه انه يصير المفعول حينا ليس له ما يوجب وترتيب له تقف سابق الاحمال
 وهو ان تصور في بعض ادراكه الفرضية لا يتصور في الاجابة ان يكون الفرضية ما قد علمت سقوطه مما وان كانت العبادات
 من تصور ما فيجب تحت الحكم هو غاية لقوله منقضى فمما يستل بالنتيجة اليه فيجوز فيه ارفع والتعب في قوله على وزلوا
 في يقول الرسول قبل في تنافيه مستحق مرفوع مسبب قبله وقدره حكاه الحال الثانية وفيه نظرا في لو لم يكن متفلا
 فمما لم يستحق الحكم تحامره هو في تحفظه على بالفيض دون الاختيار او من اوى ما يجب عليه لا يحكم ولا يوجب عليه
 قال الفقهاء ان الله يوضيح في غير فلا يرد عليه ان الوجوب في المفعول كذا في جميع القدر على الترك والتمس منه نعم الوجوب فيهم
 قدرته على الترك اذ هو واقع كما هو في بل لان الوجوب انما هو عدم منافاة لاختيار طاهر مبدع فلا ينافي التبعيه الا ان يكونا
 باعتبار راده المانع في عدم استلزام الوجوب بطلب الاختيار وقد عرفت بارادة وادخل المراد سقط الايراد
 تحقق الاختصاص اي اختصاص الحكم بالعدد وعدم قبول الكمية يوم الدين الزكوة فيه ظاهر بخلاف البر بوجبه الاجرة فانها ليست
 بمتوفرة فيها الزكوة وان كانت بالنظر في المانع المراد تحامرا لا يوجب الفضاة وخصه في اختصاصه بوجوبه او عليه وتقتضي في المانع
 على تحقيقه والواحد والعدد من الدين فيجب فيجوز او ما قيل عليه من ان اختصاص الامور بغير يوم الدين لا يوجب اختصاصا فيكون
 ان الحكم على غير ما في هذا اليوم وانه لا دخل في تحقيق العدد والعدد فيها هو بعدد سنة سابق وهو اجزا الفضاة عليه كما في
 ان يقول واجزا هذه الفضاة كذا لا تسأل في المحنة على احد والمهي عن الاعراض بمرطبة الكلام لا يرد لان الحكم على ما في
 غيره وخصه في العالم من رب العالمين وقدرته وكذا هذه الظهور اختصاصه وعلله بما لا يوجب تحقيقا في وجهه عليه
 لزومه فيتمتبه للمقام طاهر وغير المتضمن لما فيه من رادده الوجود مع انه وعد للمؤمنين انما هو ما في رتبته
 فوايد وقوله للمؤمنين اي من هذا وعد من عبادة ثم انه لما ذكر في المانع مع هذا هو ما في رتبته
 كلام اذ اخذ لا كانت اعباده اعم عظمها بالعدالة على تفاوت الرتب او هو شره ايا بعد طريقتي خطيب على ايا
 التبعيه والفضل في مخالفة المانع في تقديم ما ذكره لانه المقصود بالذات قبل ولو قال بطل ذكره كان او يادوا

بالانتهى وتتمتع بصفات عظيمة هي ما يكون جميع عظم ايضا فاصح به مدور الا فاضل فمن فقره على الاخر
 فقد وهم وتعلق عطف على تميز عذبة العابد ووقع في بعض اشبح مدون واوهو جواب لما على الاول من طلب
 جوابها وفي نسخة من خطب لغاؤا بانه لك سببه او اليه فالاشارة للتميز او لفظ قبل الذكر يحسن انه ذكر احد
 منكم فكما عن العباد عليهم محمول التميز والتعلق على ظاهره لكن قوله هو طلب مني طلب في تلك المراتب بل لا بد من
 على به تميزا ويحسن ان يراو ذلك العابد ذلك في مقام الحمد والقراءة كما عليهم محمول التميز والتعلق بالنسبة اليه من غير
 العلم بغير الصفات بعد بل لازم للقراءة والخطب على ظاهره وقيل به سببه الذكر والوصف المستند من التميز العلم
 من كل النواحي هو بطر اوصافه المذكورة التي اوجبت تميزه وان كان قد خشي صار كانه بدل تخافيه بجماله حضوره
 من رتبة الخطاب في التميز الظهور فيصير اطلاق ما هو مرفوع للمنى طلب فظاهر ان المعنى سبحانه لا يجرى حقيقة ولا يظن به
 صحة كيفة ولا يشترط في الخطاب الاسماع لانه هه والبيان والالزام ان لا يجاب الاعمى حقيقة ولا يفسر
 هو خارج الدارين في داخلها ولم يقل به احد اقول به نكل من اهم الجهات بيانه وكلام كتب المتكلمين اورد
 بنسب ما رده فلا بد من باني في الخطاب المدلول عليه بغيره ونحو فانه ان قيل ان حقيقة توحيد اوجع العلم
 بحيث يري كل منها الاخر وسيعه لم يكن خطاب اليه فكيف يصدق حقيقة وكذا خطاب الاعمى ومن هو خارج الدارين
 ونحوه والى هذه شاهده بطلانه فان لم يشترط ذلك لزم ان كل من وجبه له الخطاب غاية كان او عاجزا عما
 وفده ظاهر فلا بد من بيان لادائه حتى تميز حقيقة من محبته وان لم يبالغ بالعباد من النظر فيه على كل شيء
 لم يفتقر في الخارج لنفس الامر وتحقيقها بها باعتبار دلالة العبادة عليه لا تلازم منها تحقيق الخطاب الاول
 بعد حقيقة كقوله فيه سماع مني طلب موجوده عنده وان لم يجزها كان واحد ولم يركلها الا فاعيد في طلبه
 في رعايه حقيقة سماعه وعنايه هو من واما تميزه استعمال ما وضع للخطب كصايره فان وقع ذلك اتبعه على الكلام
 فان مدلولها خطاب حقيقة والافلا وان وقع في انما الكلام فيظهر لاقبله فان كان لفظا موضوعا للمنى طلب فكذلك هو
 يقع في غير ما فانه انتقاء والا فهو محبذ في لاني الحكم وضع عليه ولا من غير دلالة على توجبه لنفس اليه توجبه
 ان كذلك ادراجا ليقينه احوال الا ترى الرجل يتي بدي ملك لم يأنه تميزه في طلبه فليس عليه ويقول انما يسمع
 في السلطان وتخليصه بعد من العبد ان ولا يمد العبد بالعبادة فيه محبذا او التفاضل في رتبته ولا يري وكذا جري العباد

وتعارف الناس ولا كان انما يتعارف كون منى طاب وما من غير ليس كذلك جعلوه معاً حقيقة ومجازاً
لما ذكرنا من انما بطريق العجبة جعل الامور الاوصاف المقتضية لغيرها قوة التبرع عنه بما يدل على شيق ما بعد على سبيله ولا لم
يكن كذلك حقيقة جعل النفاذ وهو الذي غناه ذلك الفاضل حينه وبني ما اوردوه عليه بعد الشرفين وقد وضع
لذي منين وهو راسد من الان ان عباد الله كما قال الله عز وجل وادع لادعوا الله حجة كما
اراد بحسب الظن بالله صانع اي ما من تباشير الخفية شدة الى المرح بعد المصحح وكان الخطأ المفضل هو
منسب ما تقدم وما كان في اطلاقه عليه ملاحظة تلك الاوصاف صارت لكم مرتباً على اوصاف المنسب كما قيل يا من
القف تلك الاوصاف وتبرها بعدك فغير من طلق المفهوم باختصاص العباد فيكون ما هو طلب اهل العلم
من اياه بعد لا يشترطها في الدلالة على الاختصاص بالتقديم واختصاص الاول بالدلالة من طلق المفهوم لا سيما
في الدلالة على الاختصاص من طلق المفهوم وتقدم الاول بالتقديم واختصاص الاول بالدلالة على التقديم
ليكون الخطأ لعل على الاختصاص من الغيبة لانه ربما يفهم من انما ان يقسمه لانه قال قد سهره من ما ذكرنا
لوقيل اياه بعد وادعوا ليعتقن كما يقتضيه السياق ظاهر المكن فيه دلالة على ان العباد له والاسكان به لعل
تلك الصفات الجواهر عليه رتبة بها من غير لان ذلك الضمير راجع الى اذاته يقتضيه وصفه ليس فيه ملاحظة
وان تصف بها فاعلم متعلق بانه فلما يفهم منه تشبيهه وفاعله من قبل اياك بدله من انما هو صلة المذكورة الخاشعة
من منزلة انما يطلب في التبرع والمقصود وروى عليه ما هو صريح في فهمهم من عرفان ذلك بغير تلك الصفات وتبليغها
الانسان الا بانه قوله اولئك على اي فاقامة لانه الخطأ على اي بانه بخلاف الشيء فلهذا قال اولئك على اي فاقامة
قال الفاضل الشيخ فيه تفرغ بعبادة التعظيم والحيات البارز على المقصود لان الاختصاص بالمفروض يقتضيه
الاصل وحمل العبارة للمصنف عليه كقوله خصوص بالمعجزة والحق وهذا هو كثر الان لا يشترط في الاحتمال وحملها على المقصود وجه
ما هو الصحيح سيما باجزة بغير الاخر او بغيره به وقد مر فيه التبرع قدس سره كما حقيقه في موضعين على المطول حيث قال
كذلك ما عليه تميزك ونفورك من بني العبد من يكون العباد مقصور عليه كما وكذا قوله خفض بر ابي مير المندوب
من يكون ومختصة بالندوب كذا قوله كما يحق وجه تميزه وبالجملة يختص شيء بغيره قوة تميزه الاخر واما ان يختص
عن التميز منهم رتبة الوفاء حجة ما كانت حقيقة فيه واما ان يعمل من باب التخصيص فيها خط الغيان من كونها اليها المذكورة

وقدر بعض فيه اخري يقال تحبك بالعبادة مثلا تبرك بها مخصصا اياها لك ومنها نحن الاول ان المصلحة به ^{كسب}
 الله ان اياها تصل على المقصود قال في الاساس حقه بهذا اختصاص به وفيه مفودات الاربعة التي تخصه فيكون الله بها
 في ركنه فيه اجماله وكذا قال الشيخ في حقه الشيء فانقصوا كلهم على نفسه بالعبادة ونسب على ادخال اياها على المقصود
 وهو الوارد في القرآن المجيد كقوله تعالى يخص ربه من ثمر ما الداعي اياها ركاب التجوز والقياس مع في انما من المكلف
 التي لف لمعهم وفيه امثاله وهو يكون لازما ومتدا بالمتقول بنفسه والافعال بالعبادة وقد قد في المتقول كقوله
 ان امر اجبى عند امره وتحتل المذوق الالهي يقول ان ربح المحقق المني عرك بالعبادة ابي يحطك مسطر لها
 لا يجده غيرك ربه هو الاستعمال الواسع في قولنا يخص العبادة لكان استملا عارفا انتهى هو العراب معدده وهو ^{العجب}
 من الدفق بعد ما سمع هذا قال ما قال وما بعد الحق الا الفاعل انما في القصر ما حقيق فلا يتوهم ان يكون له خطأ ^{طلب}
 ولا مجال له انما لانه في القصر الاصل وما لم يفرق بينهما فقد سهى وعجبنا ما قبل انه اعترض بان اليفي يخص العبادة ^{طلب}
 المتوهم باب لا تحبك العبادة وكانه نظر اياهم علمون ذلك يكون لغيره امد اوله ونحوه فقال يخص العبادة ^{طلب}
 قلب على الاول واخره على الثاني فوجب حل كلام المص على القلب في غير ان له الخطا في القصر على اني طلب هو ما
 محال وجيب بانه على سبيل التوليف وهو غير صحيح كما سياتي وهو من غير الفعل على المتقول بل بالحق النظر في رفع الخطا
 لم يذبح انتهى ^{طلب} الترتيب من البرهان الى العيان الترتيب في اكثر النسخ بدون لام ووقع في بعضها والرتبة في بعضها ^{طلب}
 بعض الجواب في هذا اصل ان يكون مظهر في قولنا يكون او على الاختصاص او على اول واما بعد فلا ذكر الا
 الصحيح للخطاب الاتفات اتوجه بالمعنى له وهو انه اول على الاختصاص به كما مر وفيه اكثر الترتيب المذكور مع فوايد
 ونكات اخرى مفصلة في المسائل قبل وكون ما خطيب او خطيب اول على الترتيب والانتقال محل نظر فالوجه ان ^{طلب}
 مدحول الامم فيكون من فوايد الخطاب لكن ترتيبها عليه ليس في الوجود النجاسي بل في الوجود العلي فان الترتيب والا
 المذكورين متقدما على الخطاب وهذا اذا اراد به همانان الذي يمان للخطاب ولما اورد بهما الترتيب والانتقال ^{طلب}
 بغير العبادة الدالة على هي اتي فليست بتقدمين عليه والبيان بكون العيني ونحوها خطا هو ثبوت هذه العيني والذات
 والانتقال الى قبل انه غلط تغييرا وليس المراد بالسهمود هو الروية الحقيقية لعدم وعدم وقوعها وان لم تمنع
 في التوجه ان لم يمتعه القدس والاعراض مما رواه ومنه واذ ذوق في غير يدق من مدرك ارباب العقول ^{طلب}

و قوله من اول الكلام ان حيلة سنانة استينا قايانيا او سفره و سيرة لا قبلها فلهذا لم تعطف قبل الا و ان يذكر
 في مبادي عالته يندب الظاهر بطل العبادات المستفاد من احد ان كان معناه العزبة و دلالة ان محل علي المني الغوي
 لان من عرف ان جميع النعم لم يزم ان يكونه جميع الموارد و قيل اوسط عالم الايمان بالشرع و ما لا يطيق للفعل اليه الاس جهته الوحي
 و ما بعده و وعده و قد تضمنه مالك يوم الدين فلم يفت الظلم و اوسط عالم وفيه نظر او كيف يكون الايمان بالشرع من
 حال العارف بل اوسط تنكبه الباطن عن الاضواء فمالك يوم الدين فيه إشارة اليها كقوله لا كما توهم و لكن ان يقال
 بالاضواء الفاضلة و تجلي عن اللغات الروية من مضيئة الرحمة الرحانية لانه من النعم بمجملته الدنوية و جزاؤه من مقتضيات
 الرحمة الرحيمية فالاسان يتوهم ان با و اوسط عالم و هناك خلقت ما يشي من التقدم عن قوله العارف فانه في هذا كلامهم من الاستدلال
 ذاته و مقامه و مقامه و العارف كغيره الا ان من الذكر ان في كلامه او من جملة احد مد لانه ذكر الا
 بجملة احبالا و الفكر في الاضواء و النفس من رتب العالين و ان الالف القدير و اعاده النظر مرة بعد اخرى في الالف حتى توفى من الالف
 و هي الالف كما كنت ترجوه و الالف بالفتح و الالف بالضم و فيهما مع الالف و كونهما في النعمة من الحسن العظيم
 سند لال من مالك يوم الدين و الظاهر انه من الحسن العظيم و الفاء و الميم في الذكر من الخطاب الضائع جمع صنعة و هي الالف
 و افعاله و المتغير بالالف في الاسماء و نظيره الالف لار طاهر و اياها من بهر غرض و غلب السطوح المحيطة و الالف بالسلطنة
 و كل منها محيطة بها و هو إشارة الى مقامات العارفين في السلوك ليس الا بعد تدبر ثم تقع الالف بالتحريف فيفتح و
 بالفتح يد بفتح الالف كانه حيلة غلبت ففاه قبل وفيه بحث اما و لا فلان انتهى حال العارف مرتبة حتى يقضي و الظاهر ان ما ذكره
 اشار الى مرتبة عيني التقني و اما ما قبله و ذكره بعض العلماء ان الخطاب يقتضي الا كون الحكم بحيث يراه المتطوع يسبح
 صوته لا كونه رايا كمن يخطب و لم و في هذا لانه لا يفهم من كلام المصنف ان الخطاب مطلقا فهو و الحكم بل يفهم ان الخطاب
 الواقع بعد اجراء العطف المرحبة للنفق توجب الالف كانه قد و استشهد به صحة به الكلام و الجواب عن الاول ان
 انتهى لانه لا بعد فلذلك عدت انتهى عار وفيه نظر لا يخفى و انتهى اسم مفعول او مصدر يسمى بفتح الفاء و نحو الخوض الدخول في الماء
 لوجه الالف من الجار و نحو لا و هو استنارة فليكن و نحو استنارة توجب بفتح الالف و الوجه في شرحه انه لوجه الوصول من قبل كمن
 الماء و المراد من العيني الذات المعانية و الاثر في شربها بالجر و هو التاسب للمسمع و المراد ان المراد الدعا بان يكون من كنفه
 انعمت فلم تعجب على السماع و المعروف في الاثر المتقابل لبعض ان يفتح العلامة و في الفصل لما اثر بعد من و التاسب

والشفاعة مصدر يفتح الش فيه ومن عاود العرب الخ قدم المص رحمة الله لك الله الانتفات النقص هذا المقام منه
ارتباطها بتفسيره والالتزام بها ثم انشأ رايه فابده المعاشرة من جهة الحكم وهي المقر في وجه الكلام وطلبه القدر عليها
فلذا قال ابن جني رحمه الله انه سبحانه الوحيه ورر وفيها لبايه اخرى من جهة الحكم وهي النظر في اي تحدد به سلوكم ^{واراد}
عرايس المعاني مله بعد مله وفابده اخرى من جهة المعاشرة مع وهي تنشطه وله فوايد خاصه لكل مقام كما انشأ رايه اولاً
مقبوله ليكون النج والتفريق كالاتا الاتيان يفتون والفرق من الكلام وهو اعم من الالتفات لشمول اختلاف وجه
الاعراب في النعوت المنطوقه والاكسوس بعلم الهمزة الطريق والفتن فيصير ادا كل واحد منهما بناءً والفظير به
بعد اراؤه ما فهو محمود وفعل منجى التجديد اما من الطراوة او من طريجه ورر وحدث فيه المصاح طر بالو او زينه قرب
فهو طري بني الطراوة وطري وزان تفتت وطرا فان يلنا بطر وموز يفتحق طر واطلع فهو طاري وطري النسي
بطر ايضاً طرانا محمود حصل تفتت وطريته بالاياء والهمزة مدته انتهى وتنشط ال مع ترجمه في الاستماع وان كان
كسره ومله من قولهم من لنيط اي طيف النفس بعمل والمص رحمة الله حصل التنشط مله لعدول المفهوم من النسي
انه عوضاً عن نظيره والامر فيه سهل فتبدل من الخطاب الى ناقسة منه وهي ظاهر وهو عند السكاك مخالفة لفظاً
في التبعين انسي بالعدول في الطرق الثلاثة بلا غير حقيقة او تقدير او منهم من اشترط بيني تبس بطر في قوله
منه وهو ظاهر كلام المص رحمه الله ويقرب منه التجريد المذكور في ابيدع والفرق بينهما من في محله ووضع اللفظ موضع
المضمرة فيكون التفتا وهذا لا يكون وهل الالتفات حقيقة او مجازي والحق انه قد يكون حقيقة وقد يكون مجازاً ولذا
ذكر في السنج وقبل انه حقيقة حيث كان معه تجريد وهو كلام سلجي وقد انفقوا على ان ما نحن فيه من الالتفات وان فيه
التفتا واحد اونه شرح التخصيص فيه نظر لان الالتفات خلاف لظاهر مطلقاً فان كان التقدير قولوا الحمد لله
في الكلام الامور التفتا فان اهدا ما في اجماله الله وفضل الحمد لله لانه لا مضمرة في في اياك لمجيئه على خلاف سلب
ما قبله وان لم يقدر كان في الحمد لله التفتا من الكلام للمجيئه لانه لا مضمرة في في اياك التفتات تقدير قولوا
معها مطلق فيضم السجتن العلاقة والسكاك امد من اما ان يكون هما التفتا ان اولاً يكون التفتات اصلاً ان قال براري السكاك
امد من اما ان يكون هما التفتا ان اولاً يكون التفتات اصلاً ان قال براري السكاك وهو مقتضى كلام المص في تسميته التفتات
التفتات وان قلنا براري لهم ورر ولم تقدر قولوا فلا التفتات لانا تقدر قولوا اياك لعبد فان قدر قولوا قبل الحمد كان فيه

القنات واحد في اياك ويطول قول المرحومي ان في التفرقات التفقات انتهى ونه الكلام نونش ويكلم حاله حافره فلا
 ينفذ في قدر كقولهم اني وبالعكس تعلق بجميع ما سبقي وكنت عن قسي العمد واسن الخطاب ايا الكلام وبالعكس قبل
 وقوعها في التركيب اولها ههنا بالالفاسية ايا ما ذكر بل بالاول او القرب بين الكلام والخطاب من قبل وفيه وجهين
 نظر اوله في ظاهره وانما لا تختص بالوجهين وكون القرب بين الخطاب من قبل الكلام من القربة غير ظاهر وقد يقال
 المصراع الاول من الابيات اشار به الى الفعل من الكلام لا الخطاب على طريقة السكا والجاره القرب بين الكلام والخطاب هو
 فان بينهما ظاهره بخلاف الكلام والقياس وقول امرى القيس الى قابله امر القيس بن عيسى بالنون وليس
 ابن المديني امرى القيس بن السط الكندي على الاصح العروف عند الرواة وهو سجايد وقد ايا القيس على اسد عليه السلام
 وهو لم كان نزال الكوفة وفيه الصمانية عدة رجال سمون امرى القيس غيره وقيل ان قابله امرى القيس بن حجر الكندي ان عرجا
 العروف به هو الثابت في كتاب النوازل عليه حسن المقام واكثر اهل الحديث ابن دريد على انه وهو لم يكن
 هو لم يروى عن سدي كرب بن قنينة مازن باضه عبد الله وخبرهم عن بلادهم وانما هم موضع وهرقج الهرة وسكن التلثة
 وضم الميم وروي فتحها البقاء وروي بكر الهرة واليه كسم الكمل وان كان كالعوار القدر الطلب الذي لم يقطعه العرفه الجمع
 ويجمع اليه والحق على محله محتاج الى تقدير اي ذي الحفظ المار والمراونيه نفسه بندي العابر الامر في العلق والاعلام
 وتشبهه في الطول ونحوه من الخوف والابوالاسود صاحب له لغاه او من بلغه خبره واول الاسود كنيته وسماه طالم
 بن عمرو بن عيسى الجون اهل المراء وهو ابن عم امر القيس زمانه بهذه القصده وقيل ايا في الكلام والاسود صنفه
 فعل من السوز واليسواد واليا لجزا وخبره فابده عظمه وعالمه شان فهو خض منة والنور ههنا تقاول سلكا
 وتام انما لم ترق وبات باث له ليله كليله ذي العابر الامر وذلك من خبره ونسبه عن ابي الاسود
 عن باغره هاهنا ورجح اللسان كبح اليد لفت من الفعل بالانزال يوزن عنى بالسند باي جلا قنينة عن ابن
 عمرو بن مرنه فان قد فضاله الاتخفيه وان سيقوا الله الاتقصه وان تقطوا انضيلكم وان تقصدوا الدم لم تقصد
 في عهدنا بطن الكاه وللحمد والحمد للورد وبيد القباب وطير النفاق وانار الخطاب الوعد واعدوت محب ونايته
 هو الوجه والورد سواهما جوا وخضاؤه كقبحه السقف الموقد ويعدو كرا الجزور منى جليد النحل الاجرد وذي منى
 في بعض كلمة اذما بالعظم لم يناد ومبدوده السك مرفوعة فقال بالخط باليرد نقص على المراء وانها كقص الا

وهي شروحه في كتب الفرائد وقال قدس سره أعلم ان قوله تعالى وليك ان حصل على اللغات لم يكن تجديده وان عد
تجديده كقوله وهل ينطق ولما ايسر الرطب لم يكن الغفالا لان بنه التجديده على معاده المتبع للشيء من جهة ترتيب عليه بقدر
به من البانته في الوصف ودار اللغات على اتحاد الينجي يحصل به باريد من اراده ابرار الينجي في صوره اخرى من ابره لا يتجده
فالقول بان امدق م التجديده وهو مخاطبه الان في لغة انغات مما لا يتجدد به وهذا لم يرضه بعض الفضلاء لان قيل بنه
الانغات ملاحظه اتحاد الينجي والاتقان في البقية غير صحيحة واصل بطرق مختلفة وينسب التجديده على اعتبار التغير او على اعتبار
في الانغات والاتقان اتحاد الينجي في نفس الامر ولا ينافيه اعتبار التغير او على الاتقان في اني حجب المتجاوز ان يكون قابله
الانغات في مثل نظا وليك ان السكلم هذه المعصية وقع ثابته تجاوزه مع لغة فاقامها مقام مكر وبها جعلها فلانها
في الانغات ان تغير التغيره انما يجب يتبع منه معلاب فرغم لا يلزم التغيره والامتياز في الانغات واما قول الظاهر
ان المصنوع بالذات في التجديده اعتبار لا يتبادر على المبالغة الى صلبه به وفي الانغات الاتحاد لا يتبادر على طول بل الخطاب
لا اتحاد الينجي فلا ينافيه ارباب خلافه منسبة الاتري ان حجب المتجاوز لم يتركه العباد جعل ذلك منه هو له فكانه لو لم يتجدد
لغة فاما هذا لا ينافي التغير ثم انه نقل من المعصية احد ما قال ان بليك نفع الام وان كان خطا بالنفس لانه افعالها
مقام مكر وب ذبي حرقه او مقام المستحق للعقاب على ما مرج به في المصاحح بدليل الخطاب في لم تزد فانه مذكور الفصل
لم تزد بمد باظهار الضمير وقيل عليه ان ضعف هذا الدليل غنى عن التفضل بوجاهة تجبضه وما فيه قد خلطوا عدو اللغات
الايات فعدا الرخص في ثابته في بليك في حقه ان يقول ليل وفي باب السبع وولم اذ الغيبة بعد الخطاب وفي فاعده والعد
اي الحكم والاكتر على ان فيها التفاضل في نطق وان الاول السبب انغات بل تجدد وقيل ان ثابته وان كانت ذلك فواجب حجب
في كلامه الايضاح او ذلك وخبرته ورجح في عروس الافراح وقيل فيه اربع النكاحات من اى سبع في بليك تزد ربات
در ذلك وما خيرته واما خبره مضروب في ذكر حجب بطنه في احوال السبعة وبنها واولها فمذموم بل ان اياها
منها بهم مصاف للضامير مدبه والتحليل لانه خير من مصاف للضمير مدبه هو كون الضمير لياق ورويه فيه النجاة ورويه في
وغيره لاني اراو عامه وما بعد هو الضمير وقوم اياك ان اياك تحلكت ضمير واخرون اياك ايا الضمير وما بعد هو ضمير للضمير
الاصح وقد ارتقاء المعصية مدبه وانجى الى التحليل اصح لانه من له ضمير متعارف سماع افاقته للاسم الظاهر ورويه
كون الضامير لا تقبض على اسم مدبه او هو يقول لا مانع من اضافة ما ينوع منها لان الحكم الامم وقد تختلف في بعض الصور

له من جوده وتختلف لولا من وقع البصر المرفوع بعد ذلك انتقلت عن كل المقدرات في منع الاضافه واضح
 الى قال سيبويه وصدق من لا اهتم من ان يخلل ان يوسع اربابا بفعل فذكره وانما يشبه به جمع شابه كدواب جمع دابة
 الغنيه من ان يافع في العبد بفاوخل اربابا في التواكبه فوهم ان كلا منهما محذوف من الاخرى عليه ان يفع نفسه عن التوضيح
 ويهين عن التوضيح له وعلقت نيل ذلك هذا اشار لابر وعليه مما خلفه اعرض عليه بايه وان كان شاذا والقياس عليه لكنه لا يكتف
 شهاو في ما خافه ايا لا ماصيه ولا يجمع ونحوه لم يعد عن يديه مع نقل سيبويه السابق ونحوه فانه يافع به انفس عن التواكبه
 برغبه في الجمع وهو من لونه حاشي الكف لا ين الصانع من روه السوات بالمهله ولما التوقية جمع سوه مهي الفعل للم
 نقد مصحف ولا خصوصيه يافع اليه في ذلك ورد بان روه كذلك من السيطر وقال انه يافع به المجد بوسن الجمع هذا الكبر للنبه
 بنه يافع المقصود من كل فصح وقال ان ركنيه حده اسد على انه يطلع دعوى الصنف فيه فبها ككنا في فتح المهر فذكره في العباد
 وابدال المهر او اداوا كما ان يذات الى اما الكاف اريك يفع في خوف باضافه في المشهور لاما انت فبها خلاف فبهم
 رايك انها في ما قبلها ما على ما يجمع عليها وان كان ذلك كما في المص رحمه الله ان يوجب وجهه ان الخلف
 ضيف لم يفتح وانه قال في شرح اللب انما حرق لا يجمع والعباده ايقع غايه الخضع وقبضه يجمع اجد والمرا العبد
 فيه استعاره ويجوز ان يكون تيمنا واقية النهاية ولما كان الخضع واقية تلك الهيات ولفظ انية شامل لها كون اسم حسن
 مستفاد من اضافته اليه كانه من الواجه غايه كمال كمال كسره فانزع ان انية واقية لا تقسم لا فيه واقية واسطالا لا يوزن
 ليس بها قرينة تل عليه وان افضل الفضل لانها لا يابا هو بعضه مما بعد في جله فهو ان مراد به خوافل ريل او موقر محبوه
 او موقر من ان يجرى افضل التمر على ما ذكره النجاة واسم كمنس المضاف مائة يجمع كمنس قبل عليه انه لا وجه للتوق به من اسم
 اجنس الموقوف الى الله او المبعده به العهد وفيه نظر قائل وطريقه عبيد الى الدليل بها انفس انفس بالضم يجمع الا انه في قوله
 بالكر والسهر والسن ومجد ككرم يجمع على يفع اوه من كل منها كثره وطيه وقرب ووجه يفتح اي ثمانية وثلاثه ثلثه ثلثه
 وقيل ما فيه من الدين او هو ضد الفقيه بالاصول ومهله والى والقاف ضد النجاة وفيه الفاسس قرب يخفف قيل القول وذلك
 انه اي يكون يجمع العباد ما ذكره خصل اسد سوا كان ذلك بالتجو او بالاقبال كما في قوله في سبب حال استفعال من العمل في قوله
 استعمله حيلته على ذلك يستعمل حاله ان يعمل يستعمل التوب نحوه عمله فيما بعد له انتهى العبادي لكانت ربي غايات الخضع لم
 لتعمل الا انه في خضع سبب السخى لذلك لانه الموطن لا عظم التوب كالتوجه والحياه وما يتبعها وادور عليه في دليله لا يفتح في قوله في قوله

في المحض مع الان يقال ان لا يقع به موافقة غير متبرعة له لعدم تاسب الاستعمل في ذلك فهو متبرع بقوله تعالى انتم
وما تعبدون من دون الله غيره مما كثر في القرآن وفي الشريعة الان يقال العباد عند عدم التقيد بالفصول لا يستعمل الا
الاية المحض له تعالى وتصل عن المصحة عند ما كانت لا يراد عليها فيه او هي قوله اي لا يجوز شرعا ولا غفلا فعل العباد الله
تعالى لانه السخري لا يقع غايته المحض من كان موقفا لا نظم النعم من الموجود والمجاورة وتوابعها ولذلك يحرم السجود وغيره
لان وضع انزف الاعطيل هو ان الاشياء هو الرب عاينه المحض انتهى قبل وهو بنى على ان المراد بقوله لا يستعمل
فيعمل وبما به قوله الاية المحض مع عدم الواجب عند الامس وسبب في لان مراده انه لم يستعمل في ان الشريعة ونعم الرب
المعدي بها مطلقا غيره تعالى بخلاف السجود به والمحض والتواضع ونحوه وما ورد في القرآن واراد على رخصهم تصرفا لهم
على عبادتهم ولذا حرم السجود لغير الله وحض الخبر بما ظهر به في قصد العباد فلا حاجة لان يقال لا مانع من ان يراد بالعبادة
فعل اتقى غايته المحض الاية ضمن خصومه مع عدم تناقضه في نفسه عن رده وتفسير غايته المحض بما ذكرناه سقط ما قيل ان العباد
ادراكه اربعة غايات المحض بزم ان لا يكون اكثر انفس بل اكثر المؤمنين عاين من عدم والاستعانة بطلب المعونة من
الطريق على الامر والجمع احوال واستعان به فاعانه وقد عهدي في نفسه فقال استعانه ولا هم المعونة والمعانة ايضا بالفتح وهو
المعونة منقطع فبهم العين فتقلت ضمته لطلبها على الواو قبل الهم اعلته ما خذوه من الاخوان بوزنها فتعول على هذا والمراد بها
المعونة بالفتح هي وهو الا عانه مطلقا لا ما اطلع عليه اهل الكلام من انه يقع القدر وهي الصفة المورثة على وفق الارادة
مصدقها على تية مما ذكره المصحة عند سوي اعداد الفاعل ولا القدر يقع ما يتكلم به العبد من اذنان نفسه من الممكنة
والسيرة على فعله الخفية يكتب الاصول في بعض الحاشية انه المراد قبل وهو مردود من وجوه اما لا فاعلم صدقه على
ما سيندركه وانما نيا فلان القسم الاول من القدره يترقى عليه صحة التكليف كما سيندركه المصحة عند بطريق المعصية
فيوقف عليها العباد فتقدم عليها بالضرورة وطلبه في علمه الجهات الاصل فيها العباد فخصها بالقياس ما خذوها
فيلزم التناهي والقسم الثاني وان لم يتوقف عليه صحة التكليف لكن العباد الوجبة على تقدير كونها بالسيرة بالفتح
متوقف عليه فتقدم عليه وطلبه فيها فيقطع الاخر عنها فيلزم التناهي الفاعل ثانيا فلان طلب السيرة في العباد ممكنة
او سيرة حال لا يقع له اذ حاصل طلب الحرب عليه والخصم وطلب الامانة في تنزيه الذم عما يجب عليه واما ان طلب
الامانة لا يقع ان يكون ما بالمعونة به المعصية والصلح حله مينا ولم يرد اطلاق كالم معصية الامال والداعي له ما وقع لهم

من الاضطراب والاختلال والحق ان المصنف رحمه الله لم يردنا ما قالوه اما القدره فلا نهانده المصنف لها شي غير
ما ذكره وهو شئ انشوي فلا يبق تغير كلامه باصول الخيعة مع ان ما ذكره المصنف لا يوافقه كما ستذكره والاشي
الاشي فلذلك لان المتفاوتة في اللغة والرف العلم الماعده والمطهر بالامور المحركة لال والاعمال يكون بالبلد
اجمل الفعل منه وبالمقال كيان حجة والطوبى لا يخفى ما ذكره الا ترى ايا قوله سمعوا يا اسد وسمعوا يا ابي بكر الصلاة و
ما بعد استغاثته فيها فالمراد كما اشار اليه الامام ومنه اخذ المفسر اسد له ما يريده على وفق رضاه وهو منع الاجمال ولا
ولا قوة بالبداهي لا حول من حقيقه ولا طاقه لظلاله الا بتوفيقه فيمثل الاسباب البعيدة والقرينة الضرورية وغير ذلك
به الشبهات كما ستره ان شاء الله تعالى الضرورية التي سميت ضرورية لتوقف الفعل عليها ضرورة وهي مناط المكلف
بالانتفاء ولا يصح تفسيرها هنا بالقدره الممكنة كما في بعض الجواشي لانها ما يمكن به الامر من ادا
اما امر به بدنيا او ماليا من غير حرج غالبا قال صدر الشريعة اجماعا فانه لا يمتنع جعل الزاد والاحل
في الحج من قبل القدره الممكنة على ما سترت ولم رحمه الله يصرح بخلافه كافتدال الفا
التي قيل عليه لا ينبغي في ان ما ذكر ليس من افراد المعنوية فكانه اراد به مباديه من الاقدار والصورة والتحصيل
بقوته تمثل النافع بالتحصيل ولذا فسر الاقدار باعطاء الاقدار في بعض الجواشي فقي كلامه تسامح ووقع
في بعض الشيوخ لا قدره ووجه ظاهر وقيل المراد بالعونة جالان به فيه نظره وضرورته التصور لان طلب المحمل
وتكليفه لا ينافي في دفعه على المادة والالاه ظاهر لان الفعل الموقوف عليها لا ينافي بدونها وضميرها الا انه وفيها
المادة والهمزة متنافية لا صفة وهذا معنى اعلم الخ اي حصولها والمصدر للموقوف الفاعل قال في المساج اجتمع
القوم واستجمعوا بمجمع تجمعوا واستجمعوا من ارباب الامانة واجتبى بمجمع حصلت فالفعل ان لازم ان استجمع والاستطاع
عند الانشوي يمنع القدره وهو المانع المعنوي عند بعض اهل اللغة ايضا قال الراسي مفردة الاستطاعه استعماله في
وذلك وجوب ما يعبر به الفعل تاياما وهو عند المحققين اسم للمعاني التي بها يمكن الان في مآثره من اعداد الفعل وهي
ان ياتيه منحصرا للفاعل ونصرا للفعل وماده قابله في ثبوت والانه ان كان الفعل ايا كالكتابة انتهى وهو ما ذكره كلام
وبه يعتقد في ان المعنوية في ثبوتها فانيا ويصح ان يكلف الفعل في ثبوتها في ان يوصف بالاستطاعه
والطاقة المعبر بها عن سلاته كالجانب الا ان الاستطاعه لكونها من الطاقه يختص بالان دون الطاقه

البعيد يلقى الحمل ولا يقال يتجسمه وقوله بالفعل ان اراد به مقابلة القوة فظاهر لان تكليفه مالا لطاق وان صح عند الاشرك
 لكنه غير واقع كما ستره وان اراد احدث وواحد الافعال فالارادة الصفة الخارجية له لوجوده هي تسلكم الوقوع وذلك غير
 عن الاستطاعة والقدرة عند فهم مع الفعل لا قبله فلا يقال انه لا يقرن به ان المهم رحمه الله اراد به او لا يرد عليه ان يجوز التكليف
 وان لم يقع فلا يتوقف صحة التكليف على ما ذكر لان الصفة فيه غير متعارضة للفعل فان قلت لا بد من رفع المانع وقصد الفعل والغرض
 والسر ان كان متغيرا اراد به والتقدير بالعبادة ان لم نقل للارادة كما فيه في الترجيح لانها خارجة عن اصل التكليف
 فيما قيل قلت بانه وانما في الاستعداد والقور من غير احتياج لما قيل من ان المهم اية اداة التثنية انارة ايا عدم الـ
 ذكره واما البلوغ ففهم من التكليف بطريق الاستعداد كما يشير اليه ذكر اصل في عبارته وان قيل الا في ذكر الشخص بغيره بل في
 قائل وغير المفروءه الى قيل المراد بالتحصيل تحصيله للفعل لا تحصيل الفاعل وهذا الفعل مضاف عند عرفه بالتوقيف
 والمقدور قوله كما اراه في المثال لا يتيسر بالفعل والمراد بتحصيلها ملكها واما او متضمنة به من القدرة الممكنة عند الاصول فان كان
 المفرد على السعة لا يتحقق بدونه عادة انتهى وانه ليس بشي لان على مطلق التخصيص والشيء لم يجد والقدور لم يقولوا
 بيقضيهما لا ذكر كحارث الـ اية وظف ليصل الى تفسير عطف تفسيره والمراد بغيره معرفة فائدة المرتبة عليه الله
 ايا عنه على الفعل بما على ما قرئ في اصولهم قال الا في نويس في شرح منهاج المهم رحمه الله تعالى والقدور والادعية يسبح بالعلم
 فاذا وجد بحسب وقوع الفعل وقيل لا يجب اليه الفعل او ارادت الدلالة المتع وقوله على التماس الذي جزم به الام
 ونقل الاصفهاني في نويس المحصول ان الـ المتكلمين على ان الفعل لا يتوقف عليها انتهى والمراد طلب المعونة الى
 العموم مع الاطلاق مع خفاقرية التقيد وزعم الترجيح على الامحى وقدره المهم رحمه الله لانه اراجح عند
 لما ذكر ولانه المراد ما من ابن عباس رضى الله عنهما واما تقيد بـ اا عبادات بتدقيق تعلق فاعض بقدرها بغيرية تقارن
 العبادات وبغيرية تناسب العمل وشدة ارتباطها وبغيرية كونها بان للمعونة فيتم الاتصال بين صلاتين ووجه التخصيص كمال
 احتياج العبادات الى طلب المعونة لكونها على خلاف مقتضى النفس ويكون العموم من حذف التعلق وتسهل الفعل بالنية
 اية منزلة الا لازم سقط ما يوجبهم من ان الفعل لا عموم له كهدو والضمير المتكلم الى المتكلمين بتدبيره بقول اسم فاعل
 استمكن من غير اشتراطه في المعنى المستتر وهو الضمير المتكلم مع الغير ويكون للمعظم نفسه منزلة منزلة الجمع الكثير فالألف
 منهم كواحد وواحد كالألف ان ارادوا ان يكون فيه تناسبها قال المهم رحمه الله انه لم يفسد من المحظوظ الى الملك

جميع ما نطق به ليس المراد حفظ القرآن كما توهم أو النجاة منه في الصلاة أو بالمراد من وثاقا تحصيله يرتفع أو الفعل فلا
 يناسب المقام وإن قيل أنه الأقرب لأن الشك في أنها تعبدونه وتستعينون به ولذا قيل أنه فعله مما فيه من المحذور
 فيه متحقق في الشرك وهو كونه اختيار المصنف حله عند نطق الموحدين على المؤمنين بأفبه من الملائكة إلى توجيه المحذور
 ما بعد مراده وهذه الوجوه بعضها بالنسبة إلى المصطلح وقراءته في الصلاة وهي المقدسة ما بها وبها بالنسبة
 وتقبل هي جميعها المصطلح إلا أن يوجهها بالنسبة للمصطلح مع إجماعه وبعضها للمعقود ثم بين وجهه والكسبة فيسأل ويرجى عبادة
 وعبادتهم أي أو عبادة حمله أو ثباتها فيه الأسس من الجواز هو من الصفات وتفاضله في إثباته وادعاءه قال أبو
 واهد من القلب والاضاف بربها لواطن الات في وثاقها انتهى ولم يفسح عن المراد بالفاضل من أن موقفا هو قد
 ذكره في شرح مقامه فقال الفاضل في تصحيح ضعف وسبب الضعف بالضعف كما ليس التبت بالنسبة قال أبو
 واهد ليس بها نسبت انتهى وقد أوضحه في كتابنا في التعليل ومن لم يقف على ما قلناه قال بعد ما فوه ما لم يذكر
 في القاموس في الفاضل في تصحيح ضعف ثم فاضل في الضعف بالاضاف انتهى فافهم من ذلك على الأكثر في
 للعبادة والمقام سببه وما في الفاضل في تصحيح ضعف في عبادة الله الموصوفه في الآية الكثرة أو كلما كال المصريح فيه أن كان عبادة
 ببركته لا من غير الكثرة لعلها يقل بركتها قبل ضمير عليها لجميع العبادة والى جهة من ثباتها من تمام شأنها
 فإن العبادة ما يتقرب به العباد إلى ربهم وجههم بالطلبون منه من الاعانة وإيضاح العبادة وسبيله إياها جميع في محله
 وجههم وسبيله الهادي في محله إياها وهذا على تقدير تعميم الاستعانة فان حقت العبادة كما فهمت وسبيله إلى العبادة وذلك
 وضمير يقل عبادة وضمير يركبها ليعادتهم وضمير تحاب في الموثق بما المفعول للحاجة وضمير إليها أي مقبلة إليها كما فهم
 على طريق الفاعل والمرتبة ويجوز أن يكون ضمير إليها هي جهة والظرف قائم مقام الفاعل فان لا يكون صلبه
 الاعانة كونه قول جازم فيستوجبون الاعانة إليها وقيل عليه أن تعلقه ظاهر وقول العبادة مما لا يهتد له ظاهره
 وليس شيء فان ما ذكره ظاهر من ظاهر والى جهة منها لما كانت دعا كان قبولها ظاهر وكون من قد يوجب بالبركة في
 كلام المؤلف بقوله جليا وواجب وعابا من كبرياء الله فلم يوجب عند ذلك محجب فلا حاجة لثباته عبادة الخ في بنيانه لما
 فاعلم أمره بأمر غيره من قبله من ذلك كان ذلك ادعى بقوله فان كونه ظاهر فليس يقول البعض ونظروا إليه ما أنما يشترط
 احدهما بأنه حقيقة واحدة ووجهها معينا ليس باليسب إنما يريد الجمع أو قيل بالجمع كونه يقول الله في حق عباده على ما

في عبادة ربهم

فاقبلها في غير كنههم وجلبه الله ما استأنف احوال من غير ادب وغلط اي راجعا ذك والى انقلب الخلفين على غيرهم
 حتى يتبين من وضعه الكذب بين يدي مالك الملك لانه قد استأنف عليه كذا وكذا يستعان به فيكون فيه من غلبه الكذب
 وبهذه اسلم منها حتى قال الملك ابن دينار لان الاله ما نزل بها ما نزلها العدم فقد فيها وروي ان العبد اذا
 يقول الله تبارك وتعالى كذبت لركنت اباي قد لم قطع غريزي وركنت يستعين لم ترفع حوايجي ايلو بل شكوكم
 لا لك ولك ولله انزلت الحامه امي نزوحه الجاهيه الجاهيه في الصلاه والجمع والتخوف وغيره والاسفاح
 رجلا جانه وما يسم لا غير ذلك من الارادته انزلت صلاه الغوازل في النازل فقط ما قبل من انه لا وجه لتقديم الطر
 المتواجب من مقدم المفعول الى المداو بالتعظيم فغلبه نرفه فهو اذ بالاثام من الطعام يكونه نصيبه لا يطبق
 الا على قدره عليه ما قبل من ان هذا يدل على ان مجرد الاثام به نكته مستقلة غير التعظيم والحكم ليس كذلك بل
 ما ان يكون لطبق من الطرق العبد كما قال الشيخ عبد الله لا يكفي ان يقال قدم الشيء لاثام به بل لابد من بان
 وجه الاثامه حتى العباد ان يقال لاثامه وهو ما للتعظيم والحكم انتهى والدلالة على ان هذا هو الجان والى
 ايجاب وكثير من النجاة ولانه التقديم على الحكم بقوله في الكتاب او قلت ضربت زيد او زيد اهزبت فان قيل
 والآخر كذا ورده في الاضافه ليس كلامه بيبوب ما ينفية بل وسكوت عنه وقد رده اصحاب النجاة ولم يسم
 وقاقي زاد واطى النجاة والذبيح الكثر في الاختصاص والمم رحمه الله في الجهر والشهور النجاة في فرق متجاك
 رحمه الله وافراده تلك رسالته سماها الاختصاص في الفرق بين الحكم والاختصاص في فلاح
 بين النجاة والى جان والاختصاص عند افعال من مخصوص والمخصوص في نوزبت زيد اكون مطلقا في
 تلك على زيد فقد يكون قصد التكلم بهذه الملائكة على السواء قد ترجع عنه بعضها ويرف ذلك بانيداه فان لا
 بالثمة يدل على الاعتيادية من غير قصد غيره باثبات اذ في معنى الحكم في غير المذكورة باثبات المذكور ويدل عليه بال
 وانما هو معنى زائد على الاختصاص قد استشهد لهم ثوابا كثره كقوله ونوفا به يا وانه يدل على الحكم كمن
 من ارسل مبعوثا ليس ليح ورد في الفعل الذي بانهم لم يدعوا الزعم بل الغلبة اقول الحق ان ما ذكر من الفرق
 بين الحكم والاختصاص سلم فان اختصاص شيء بغيره له على وجه خاص به فلا ينفى القهر وان كان لا ينافيه وذا على
 في كثير من المواضع وكون التقديم والالا على الحكم ومضاهيه فانه لا يمكن ان يقال انه مدخل وفيه لفظ التقديم كما كان

فان سلم له ذات متخاطب لا غيره ولا لتقديم ايضا فانه قد يكون لا مورا اخر لاسانته النور الثالث وهو مستوي لا يمتنع
 لوصفه ايضا فلا يوصف بالذاته متخاطبا العرف لا فوق منه وبين الاختصاص والعابته والاهتمام فلم سبق الا
 ان يقال ان عدول البليغ عما هو الاصل من غير ضرورة لا بد من وجه وقد فهم من اهل اللسان انه الاهتمام والاهتمام ان
 يمتنع لا يكون الا يمتنع وهو مختلف باختلاف المقامات فقد يكون ذلك المتبني بخصيص المقدم بابعده من علم ومن نحوه فان
 الاختصاص من حيث هو لا يتقبل تضاده للتقديم الا انهم انما يوافقونه من الطرق تاخر المقصور عليه كما قلت عندكم
 لم يفرنا علمكم بكون الواسع من امور متواتره لا يتقبل متناه كالا مورا بعدية الوضع الزمعي او نقول كون انتم لم يفرنا
 بقبضه فابا ستمه وانما به لم يمتنع لم يجعل انتم مقصودا بالذات واخر ما ذكرت عرفت ان الاختلاف فيه لفظي
 فاعرفه وما قبلها من ان في المحرر اسكالا اذ قل من مصاديقه دعواه الا ان يدعي تغليب المخلص العاد من غير انهم
 جوابه ظاهر مما استقصاه وذلك قال ابن بكاس رضي الله عنهما في اشارة الى ما استعمل به انا في التقديم للمحرر لا لغيره
 برويه عن ابن بكاس رضي الله عنهما وهو صحيح ما نورد عنه كما رواه ابن جبريل وابن ابي عامر من طريق الفتح وعن ابي عبد الله
 قال لا بد من تقديمه في جميع من يمتنع فقلت اياك ان يمتنع فقال حقيقة بالانتم واورده عليه ان تفسير ابن بكاس رضي
 عنها لا يدل على ان المحرر متقدم من التقديم بل يكتفي كون الجملة والبر على المحرر من طريق الخطية لئلا يمتنع على الادعاء
 بدل على المحرر كما لا يمتنع هذا بل يقال انه متساو له لا في شيء بل في كل شيء متساو له وظهر ان هذا الدعوى غير ظاهرة
 وغير مسلمة عند بعض النجاة كما يشاهد وذلك ان ليس بالمتساو بل متساو له وتقدم لذلك ليس للمحرر لاهتمام كون الدلالة
 مقصودا وكون الله متقدما في الوجود وتقديم ما هو مقدم في الوجود وفي نسخة التقديم بالتوفيق المقدم في
 الوجود مدلول اياك لانه التقديم الوجوب ووجوده قبل كل موجود ويجعل لفظه متوافقا لخواه وبهذا اما سطر في التقديم
 او الدلالة ويجوز ايضا لفظه على المحرر وكلمة خلاف لفظه لم يمتنع ارباب الجوزية مع انه اورد على ما قبله ان التقديم
 المذكور ليس علمه لتقديم حقيقة وانما العلم كونه مقدما في الوجود او مقدم ما هو مقدم في الوجود في العبارة وبهذا
 ابعده من نحو مزية للتاويل وان اشتركت في ان العمل بالعلم واحد في الحقيقة والعلم في الحقيقة والعلم في الحقيقة في الحقيقة
 اي التقديم والتاويل في النوع اشتركت في المقدم الا ان يقال التقديم ما يمتنع التقديم على انه مصدر المفعول اي كونه
 مقدما او هو قد من تقدم يمتنع تقدم لوروده في اللغة او حصول تقدم ما هو مقدم في الوجود فانه تقدم المفعول

بغيره

^{مختصة} كذا قدم زيد العالم في محبس يقال قدم زيد غيره كقديم العالم وقيل انما تقديم ما هو المقدم عليه كقديم المفعول
 لا العكس كما نقيض التركيب الا ان يقال ان من قبل ضربته للادب لاسيما قبل تعدت عن الارب خبار المعنى قدم
 المفعول تقديم ما هو المقدم في الوجود قائل بل من حيث انها نية تربية اليه العينة بخلافه القنة الوصلية
 فتجوز بها ما عن مطلق الوصل كالشعر ولذا عطفها المص رحمه الله عليها عطف تقييداً فالمراد بها التقرب الى الله تعالى
 وهو وصله معنوية وحقيقة العبادة كما في كتابه بين الدارين اختياراً في ثبات الشهوات البدينية تقدير من
 نية راد بها التقرب الى الله طاعة للشريعة وحملها نفس النية والوصله بياضه في تقويتها الى الله تعالى من ان
 نها استعاره قسمة بين العابد والمعبود يابن الطرفين من الارتباط لكلف مستغنى عنه وكذا ما قيل من ان النية عليه
 من هبة تركيب الفعل مع المفعول به فان الارتفاع يحتاج وصرف الارتفاع عند اهل السلوك من هبة الله
 ذاته واسماؤه وصفاته وافعاله واما في اللغة والوقوف شهر من يذكر ويحكي نفع الايام وهم الجاد وكذا بصفة العلم بمعنى
 ثبت وتحقيقه ويتبع بلا شك وقوله لازم او هو من حق بمعنى اوجب فالوصول لمفعوله واستغنى عنه بفتح حرف
 غير ما استغرق له وهو امام من الاستغراق بمعنى الاستيعاب كاستيعاب اوقاته او طهره في ذلك او بفتح
 ترفع عن غيره ويزيد القاموس فلانه تفرق انظرهم ان تستعلم بالنظر الى غير الحظ منها واللاخطه من لاخطه ولما
 يقع راقبته واصل النظر بالخط وهو مؤخر المين يقال لخطه بالعين لخطت اليه خطا والنجاب بالفتح الغلابة
 والقدس بضم القاف والدال والسين في الاكثر الانفتح بمعنى الترتيب والعلم ووصف الترتيب جارة منه سجادة
 المعبود وخبرة القدس الجنة كما قال العرب وتورجى ان الخ فانه لا تستفراقه لانه اذا استغرق غاب عن
 كل شيء حتى نفسه الا من حيث الخ لما كان قوله فان العارف الى لعل لقوله بفتح لان العابد اما عارف
 ان يكون عارفاً على الاول الاستغراق فيقفى عارفاً على الثاني هو طالب لان يكون عارفاً وقوله من حيث انها
 ملاحظة ان كان بكسر الهمزة اسم فاعل فيميزها رابع لنفسه وميزه للنجاب كميزه لبعض الجوانح وان كان بفتح
 مصدر وميزتها للملاحظة المفهوم من ملاحظة كذا في بعض النسخ وما اركبه دعاه اليه لفتح الهمزة
 لا ملاحظة نفسه واولها الا من حيث ان ملاحظته للمعبود واستغنى عنهم وقال الا ان الية الامر
 ان النفس واولها الله ملاحظته ومراة لشيء فيها كما هو شأن كل مفعول فانه انما حصل اليه النية

في كونه الله وشأنه في كل شيء وتوحيده وكنهه بالاداء المظهر وبمقتضى المنهج بدورها لانه كالتيقن لما قبله وذلك
 ان في لان العارف ما يحق وصوله الى الاداء العابد يتبعه ان يكون نظره في فضل ما فيه من ملاحظة حتى قبل نفسه بالتقديم
 عليها قبل والوجه هو ان في لانا يحكي عن الحب فيه النظر لا العبود او لا بخلاف يحكي عن الكلام لانا من حيث الاستغراق
 في جنان النفس فلا ينظر وجه التقبل بل صفة الحكم في نفسه الاول واليكلم وصدية انا في قويم عذبة الا ان يقال لانا
 المستغرق في تقديم ما استغرق فيه وبمن سلك ما الوجه انا في ظهوره المعهود ولا يخفى انه انما غابت نفسه عنه واخرها هو
 حمله ما تضمنه قوله بعد كان متصفاه ان لا بد كذلك فضلا عن ان يقدم وما يقع ولذا قدمه واما ذكر السلام في
 نفسه وما فهم المطابق للواقع فلا وجه لاداءه ثم ان قيل في الكل وجهه في جسيم الاسم لانه في مقام تكين مع الصديق بالاداء
 ايا ملاحظة الحق والاعتماد عليه والرجوع في كل وجه اليه والتكليم عليه السلام قدم الفرق في جواب قول قومه لانا كونه في
 على احتفاء من توبة المبيعة كان قال ان يسوع واما في اريه لاسمهم فالهدية لا طريق النجاة بل لاهم فان قيل الكلام ايضا
 في مقام التكين روع قومه قل ان كان كذلك الا انه في مظهر اليه او لابل ايا مظهره وهو خصا صفة المبيعة الموصية
 رد للمقوم لا حربا بل هو فهم ثم ان في تليقهم المعية باسم الذات دون الوصف كما فعله الحكيم عليه الصلاة والسلام لما يخفى
 من علون في مظهره وادبته فان ما حكاها احد عن جبهة عليه الصلاة والسلام وان كان افضل مما يحكى عن كل من عليه
 وسلم سيما بحته المذكور لكن لا ما تكس من حيث امله انا في المحررون الاول قبل ان المحررة اليه متفقد من نفسه
 لا شاع كونه مع المعاند من فاهمهم فان ينع قوله تعالى انه ان اسد سائرته طامنا بالوصفة الموتة ثم ان في توبة ما يجب
 الكلام دون محمد موسى لطيفه وحيي سبته ذلك المبيعة لان الرفع من حيث افضا الكلامه للاجتماع ايضا ذكر الضمير الى
 تقديره موخر عند الذي في عدم خصوصية الخطاب المحررة على تقديره مقدما وعدم اختيار تقديره موخر ان الرفع في
 متضمن بخلاف نصب القرينة على تقديره وانما يحيل تعلق المحررة بالجمع وبان لا يرتفع ذلك وقوله المستفاد ايا اياه
 يتقدم في نفسه يا ايا واما ينع وقوله لتوافق اوس الامي ظاهر ان القدر ان فيه سمح وسبانه ما يفيد ويعلم ان الكلام في
 ويجوز نصبه ايضا بوجه انه وقع في نحوه ويعلم الواسطة كل ما يتوحد يقال لول ايا سبيله ايا تقرير اليه عمل لانا
 في المصباح فادعي فضل فضل من وعاء لانا واخنة على قدره اي تقديم اليل على سائر ارضه المسلم منه كبدية او
 تعظيم او ما توجه يقتضي اجابة ذلك تحت المجاز على الذي اوضحه سائر القاصد الصلوة تقدم ما لفظ العباد على الاستعانة بالوحي

ترتيب الاطلاق ترتيب معانيها في رتبة الترتيب المذكور في الترتيب الخارجي ومن خصوصية الاطلاق تحفظ المعاني لكونه على
 الى الامانة وهذا هو المصنف رحمه الله تعالى في توجيها الترتيب وهو جواب عن سوال تقديره ان العباد في الترتيب
 لمولاهم والاستغناء طلب بفضل المولى فكان ينبغي تقديمه فلم عكس ذلك ثم انهم قالوا قد مر ان الاستغناء المذكور هو المنفعة
 في المعاني كلها اذ العبادات وعلى الترتيب العباد مقصوده لذاته والاعانة وسليته لغيره دون العكس فهذا على الوجه
 الاول فقط وهو الوجه عند المصنف رحمه الله فصحته حسن عناية الله تعالى بان يكون بعض العباد اول سبيل
 الى الامانة على البعض لا انقول لا تحصى لقوله عند استغنائهم بعضها لا طاعتها محضية بمعنى ان يقال مية تقديم العباد
 ان الامانة مطلوبة لتكميل العباد بالزيادة او النقص او بوجوب كونها بناها لها وطلب زيادتها او بوجوب منعها او بوجوب منعها
 وان حصلت الامانة مطلوبة لتجمل العباد ابتداء فاما التقدم لانها مقصوده بالنسبة الى الاستغناء وعلى الاول ان اريد
 بالمعاني ما يتناول العباد فساووه مع انه الودف المناسب على ما تحاره قدس سره فكون العباد وسليته الى الامانة
 ووجه التقديم ما ذكره المصنف رحمه الله تعالى من ان اريد بناها لها لعدم قيام القرينة على التيقن في الامانة
 المطلقة وان كان بعض افراد وسبيل الى العباد الا ان كذا من افراد فيتمسك بالعبادة اليه وهو ما يترتب على العبادات
 ويكون نتيجة لها لكونها وسليته بتقدير القياس الى بعض افراد الامانة لا الى جميعها وتقديمها في الذكر لا انشائه لا حسن
 ان تقديم الوسيلة الى الامانة ونسبة تكلف ظاهر ولو قيل العباد وسليته الى بعض افراد الامانة مقصود من الغرض
 تقديمه بالنسبة الى الاول لما ذكره في النسبة الى الثانية لا يمتنع كان وجهها هكذا وانه الفاصل بيني وبين السيد
 وهو حاصل ما في شرح الكشاف ومن لم ينقل قولها ما قبل ان كلام المصنف رحمه الله في كفاية منه في كونه هو
 تفسير قوله تعالى واستغفروا ربكم ثم توبوا اليه ولا يطيع الا ما يطيع الله والامر للناس في الامانة هو لا يباحث به وان هذا
 يتبادر على ان يكون اصلا او بغير تكلف لا يتبادر على الاول القائل ما يطيع الله كلام المصنف رحمه الله فصحته العون الى
 ضرورة توفيق عليها صحة التكليف وغيره من توجيه تبريرها الفعل مطلقا فان نبي الكلام هنا على ان المراد بجميع
 المؤمنين او الاولي او الاخير ثم توفيق على العباد لتوفيق التكليف عليها ملامات ما ذكر على الاول ان اريد
 بالموثوق غير الضرورية وبالمعاني المعنوية لا الدنيوية ولانها يملكها فيبيع فيه العباد وانما في هذا توجيه
 انما وكلام المصنف وكلام المصنف في وقد عرفت من حيث الوسيلة وانها ليست بمنع السبب بتوهم وحده فانها هنا المراد

بالمهمات كلها جهات كل عبدة في السور فيها فانه القادر منها والمؤتمنه كل ما يصاحبه على حصل او يحصل غرض من الامور
 لمحموسه فهي التي يغني عن غيرها كان قلنا انها عايشة له للعباده وكذلك قلنا انها اعانة على اداء العباده فالجواب ما قيل من
 ان العباده مع العلم بانها ما يرسل به اعانة طلب الحاجة وذلك الاستعانة المطلوب منها المؤتمنه في العباده لمستلزم كونها
 وسيله لعباده فربما على ان العباده باعتبار بعض افراد وسيله وباعتبار بعض اخر يرسل اليها بالاستعانة فذلك الحال
 وعلى ما ذهب اليه المص رحمه الله لا يدنو من المخلص من التمام ما ذكرنا الا انه يحتاج الى تحلف قائل واثق لما نسب
 اليه اعرض عليه بان التبادر منه انه من خواصه التي تفرد بها وهو عينه المذكور في التفسير الكبير اقول على التوارد وانما يدل
 بذلك على احتراجه كحاصل بعيد كما لا يخفى وقوله تعالى تفعل من الحج بالبا الموده وحجهم الى الملهه ومنها الفرج والسرور كحاجه
 الصالح وقد فرغنا من اننا من الحج والكبر وهو انب بالمقام ويستبين جهله واثق فوقيت من استتب
 اذا انتهوا واستقام كحاجه الصالح او يتم من انساب هو الملاك هو منع التمام كان ما لم يطلبه كحاجه الاساس وهو منع
 حسن وعليه قوله اذا تم امره بالنقصه يفتن ذوالا اذا قيل تم وفرا القابستمره ليقول وقال انك التبحر
 وميته قلت ذلك ونقصه الاسماء قيل انتهت لعمري كذا اسما انتهى ما قيل من انه لم يثبت عندنا انما هو
 لم يذكره من قهر بلع الاطعام وفي كلامه يفرح بان المراد بالمعونه التوفيق وبتم التوفيق فان قلت هل هذا على الاثر
 او مخصوص بان الاستعانة في اداء العباده على الوجه المسمى كحاجه على كل حال كلف فيهم ثم من قدر الاستعانة على كونه
 وانما بقوله قيل لا بعد تمام الاستعانه من كل ما قلنا من قبل الاخر اس وانما الكلام ما يزيل اليها كقولهم في
 غير مفهوما وهو من ذكره بعد مطلقا ونقصه لما ذكره فما ذكر لا وجه له مع ان قوله انه لا ارجح من عدم الفرق
 كلام الشئ من بل هو على مقابلة اوضح والحق المذكور يوفد من عدم وتفيد متعلق ظاهر او لك ان تقول انه يحتاج
 لما رايضا وقيل الواو ان ليس هذا من قبل تمت احك وجهه على تجوزة شذوذ او تقديره بتدقيقه في حق
 اباك لتعني كما توهم حتى لو بد عليه انه غير فصيح او يابح في النال وان كان الاستغناء لغيره من ادب مخلصين فقال
 ان الزمخري جعل امك حكاية حال ماضيه والواو موعظه وتقديره تمت وحكمت وجهه فارتد في صفة المنقول
 حكاية تلك الاماله العجيبه فان ما ذكره النجاة او كان للمضارع في صدر جمله اما او تقدم عليه من متعلقه مخبره
 بالواو وثبت به لا سبه صوره وقد ذكرنا ما ذكرنا من ذلك بغير تبديل ولا يجوز ان الزمخري الحالى من تقديره فيه

فمنع من عليه كما ستره فاحفظه فانه مما يحتج به ارباب الحوائج وقرى بكم النون ان هي قوله الا غشيت
 بغيره وهي لغة قيس وتيم وسهر وروبو ونديل وبي مطروده غشيت بشرط ان لا يكون يا مشا فاحتمية نقل كره على اليا
 على ان بعضهم قال بنجل بكريه المصارع من اجل وقرى ايضا فانهم علمون وهذا مما يقضي عدم صحة ذلك الاستثنا
 وان يكون ما فيه مكرور العين لعلم اونه اوله منه وصل كتعنن او ما سطوعه نحو نكلم فلما يجوز فيه نصب
 كحرف المضارعة في الاحوال بشرط ان لا ينضم ما بعده لاستئصال الجرح من الكره بل المضمة فان توسط حرف
 وان كان ساكنا حاذي وعلم انه عري واما ك نعت لصفة مجهول يوضع ضمير الضمير موضع ضمير الرفع والالتفات
 غريب نادر لقول بعض اهل المعاني وقوع التلطف والتلطف مفعول حملة واحدة لم يعهد بهان للمعونة
 هو بيان تناسب الجمل وارتباطها لا ترك العطف كما قيل لا فها خبرا واث والقول ان لتقبل لعلانه على
 بغيره غشاه فهو ان يتبع لم لا يقل وفيه الكسوف الحسن ان يراو الاستعانة به وحيث يقع على العباد
 ويكون قوله اديا بيان المطلوب من المعونة كانه قيل كيف اعينكم فقالوا اديا العزة المستقيم وانما كان حسن
 لتلاوم الكلام وافد موضعه بحج بعض وقال قد كسر تناسب الجمل الواقعة فيه وتظم بعضها مع بعض
 ول اياك لتعطين علي طلب الاعانة على العباد وصال اديا بيان الاعانة المطلوبة فكملت الاعانة من الجمل الثالث
 لمزيد ارتباطها به وارتباطها بالاحوال اياك بعد بيان الاستئناف فتناسل اجزا تلك الادام على ما ذكره كون الجمل الاول
 ايتي في الفاتحة مثلا حقه فلاحقه والوصف المستعانة عامه لم يكن اديا بيان المعونة المطلوبة ولا المعونة مخصوصة بالعباد
 فلم يكن الاتصال من اجل ملك الشاير انتهى فالبيان بمناء اللغوي لانه يستلزم بان في جواب سوال مقدر تقدير
 ما ذكره ضمير ترك العطف لانه متانف للكمال لا لاف كحاجة الوجه الاول او الانقطاع كحاجة الثانية وفي
 ظاهره وسوف يري اذا انجلى الغبار كانه قال انكم قل النسب لكونه ملبا للمعونة ان تقدير اعانة تطلبون
 ان البيان حقه ان يكون غير المبين لا فرد منه وان كان قد يكون المطلوب منه بيان الكيفية ولا يخفى انه مع ضم القرينة
 على ان المراد المعونة في الجهات كلها او في اداء العباد تمعين الاعانة فلا يخفى بهذا السؤال وجه وانما يحتاج الى
 بيان كيفية ولذا اتفق الشنخي على تقدير ما ذكره فلا تفعل ثم انه اور و على عامر من ان قوله اياك الى بيان الجمل
 كانه قيل كيف محمد وانه قيل اياك فبمعنى مع انه لا حاجة اليه لانه في نفسه في السؤال المقدر لانه ان يكون

بحيث يقتضيه نظام الحكم ونبق اليه الادمان والافهام ولا ينبغي ان يحامد بديا ساق حده على تلك الكيفية
 الا ان يقتضيه حال اعدان بل من كيفية على ان ما قدر من السوال غير مطابق للجواب انه موقوف لبعض العيوب
 لبيان العبادة حتى يتوهم كونه بما لا يحتمل من الاعمال بان الغرض من تلك العبادة وبه يبين كيفية العمل على كل
 متوهم من مثل المقرب بالموجوب المقدر وبه الدنيا واليه ان فرض السوال من جهة موقوف فانت مكتنة الا ان
 اليه اجمع عليها السلف اختلف من فرض من جهة الترخيل النظام لا تبنا الجواب على خطية كما وبه يتضح ما قيل
 من انه ينبغي جواب السوال يقتضيه اجراء تلك الصفات النظام على الموقوف بها كما انه قيل ما تكلم به كعب
 ثم حكم اليه فاجب بعبادة ولا يستعان فيه فان ما قيل على ان يبالى بالكلية وبالجواب على خطية غرض على ما
 نزهة ساحة التبريل عن الشك والاشكال الذي لا مجيد عنه انه ينبغي صدر عن محقق ملاحظة العبادة كما
 بما ذكر من الشك في الجليل الموجه للاقبال الكلي عليه من غير ان يوسط هناك شيء اخر كما سيظهر من هذا القول
 انه على طرف تمام موقوف من حاشي الطهي ليس اول ساذرة الغم فان هذا السوال ليس محققا ولا يقدر
 ان في الظاهر من غير ما توهمه واما هو امر ببق اليه الكلام الى ان يتجسس من مثل من له السوال وما له لا يقدر
 للخطاب وح يكون اشد الا بالبر ما قدر من جهة احد او لا ولو جعل شيئا فاختصه لم يرتبط به كونه حكم
 كالمين والاشقات فيه لا يفتقر اليه ويكون العبادة اصل فيعلم وظهر من ان تجعل كالمين للمجد لانه اخر الشك في
 انه ليس بوجوب بل ظاهره مطابق لباطنه فيه ولا يلزم من الاشقات اتحاد الخطاب كما صح به ابن الاثير
 اثر الى السكاكا فاذا ذكر من العكس غرضه ساقط او افراد الى وقوعه في تنبيه بالواو يعني افراده بالان كيدل
 البعض من الكل في جملة نحو احدكم بما تعلمون احدكم بانعام وبنين ولانها فيه اختلافها خيرا وان ولا وجه تارة
 باعتبار ان توجيه تخصيص الهداية بالطلب في مقام الجواب عن قوله كيف انكم ليس بما يكون من ذلك ان
 بعد العام كما في قوله تعالى فخطوا على الصواب في الصلاة الوسيط لان الطريقة المذكورة فيه العطف بالواو
 الهداية بعد مقتضى الاقتصار كونه طاعة فيه باقية واما ما قيل من انه امية دعا وسوال حينئذ انكم
 مربوطا فيكون ترك الواو في الحال الانقطاع بين المعلن لاختلافها في توجيهه والاثنية في توجيهه كما
 اليه وقيل ان كان المراد بالاستحالة طلب للمؤمنين في دعوات كلها فان كان المراد بالصلوة المستقيم طريقا

ايها كان اهدا ما يابا للمعونة المطلوبة وان كان للراية ما يخص العبادات كان افرادها هو المقصود الا عظم منها
 وان كان خلاف القبادر لكنه محتمل وبه نظام الكلامان وتبينهما في اشد انظام وان كان المراد بالاستعانة طلب المعونة
 في اداء العبادات كان اهدا ما يابا للمعونة المطلوبة لكون العدة ما يوصل اليها العبادات كما هو الظاهر في نظام الكلام في نظم
 حكمة اشد انظام وحكم العبادات على عموم الاستعانة لا يكون اهدا ما يابا للمعونة بما على حيل الرخص في العدة المستقيم على طاعة
 الاسلام فان قلت كيف يكون اهدا ما للمعونة المطلوبة وتعلق القدر حكمة كانت او ميسرة من المعونة المطلوبة ولا
 تندرج في الهداية قلت تصد اللطف في تعريف الهداية بتدريج فيها فانه عند اطلاق العدة على الطاعة كما في شروح
 المتأصدة فاذا اندرج فيها فانه ان يكون المعونة المطلوبة هي الهداية بطريق الوصول الى الجهات على الاول وعلى العبادات
 على الثاني فيجمل عليه الكلام لتمام ويجوز ان يقال المراد ان المعونة المطلوبة ان كانت الهداية فاهدا ما يابا لها وان كان
 شيئا ولها فافرادها هو ان ثم انه يحسن المطلوب اما زيادة الهداية او التا على حصول للرب المرتبة عليه فكون اهدا ما
 بيا ما على ان زياده الهداية او اوقات عليه على ان يحصل السعيان فيه قطعا وان الاقامة على النقص فانه على الكمال فيكون
 ابطا ان المستعان فيه يكتمل العبادات او الجهات باحد الوجهين الا زوايا واوليات واما الهداية الى المرتبة المستوية
 عليه وكونها ما للمعونة على اذ العبادات فانما يلحق او كانت وسيلة الى عبادته وقد قيل عليه ان قوله في صدر كلامه ان
 في فريساته لان الاول ما يابا منه الذر النور من ابن عباس رضي الله عنهما من نفس الهداية الى الله المستقيم بهام
 الدين حتى وندافه في الكثرة في غيره عليه السلام فهو مخالف في غاية الغفون وكذلك هو صراط الدين نعمت عليهم به لا
 منه وقوله وان كان المراد الاستعانة اذ العبادات كان ما للمعونة لكون الصراط ما يوصل الى العبادات مخالفا للطلب من كلام
 فانه يفهم منه ان البيان على تقدير تخصيص الاستعانة بالعبادات والافراد على تقدير تخصيصها عليه انما رايه هو رايه بل كلهم وقوله
 فان قلت ان قد يجاب ايضا انه يمكن ان يقدر به شاق الاستعانة ما يتعلق اعداء الامور عبيد قتل والهداية ولاشك
 به امرته ما خذ من كلام الاعراب رحمه الله مفردة الا انه وقع في نسخة بل قوله ملطف بلطف والاويا او ياروس
 ودراته وما قوده به دلالة شتافه وما دته عليه وند اطلق على انية برقوقتها وهي سميت الهداية لطفا ومن لم
 ويرنه قال لما في اللغة الكثرة وهو من اللطف لندخال ابن عطية انها لغة الاشياء ومن لم يعتبر من هذا الدلالة الا انما
 لم لا فيه خلاف في سياتي تحقيقه ونسبه بالطف كونه الصالح وغيره من كتب اللغة الرقيق القابل للتعريف به في هذا

والمقدمة كالكس والفتق لانها تصح هو ادعيها لكانها سمعتة والفعل منه اي من الهداية المقصودة
بالذكر هنا لان مجموع ما مر فلا بد عليه ان فعل الهداية ابدى الحكماء قوله واسلم ان عدي الى اي المقول لا
وقد نجد منه الحرف فيعدي الى انفسه كاختياره فيعدي لاهل القولين بنفسه والاخر من وقد عدي
له من قبله كقوله واخبر موسى قومه على الهدى في الاصل انه اما قال للمسلمين اني قد اوتيتكم من الله كتابا
بهذه الطريق فلهذا اهل الحجاز وايدى من غيرهم والظاهر قوله فعول فيعده وقيل انه اذ عدي باللام مصدر الهدى
عدي بالياء مصدر الهداية كانه الدبران وغيره ومنهم من فرق بينهما كما قال في كسره نقل عن المصنف رحمه الله
هذا لكنه اذ ايدى كانه افعال اذ لم يكن في ذلك فصيل بالهداية ايدى به كذا لمن يكون فيه فيردوا واثبت ما كان
له فصيل قيل ولا نزاع في الاستعالات الثلاثة الا ان منهم من فرق بينهما بان المعدي بنفسه هو الاصل والهداية
ولا يكون الا فعل احد فلا يسند خبره كقوله فيهم سنا ونعني المعدي بالحرف الثلاثة على الوصل فيسند له
للقرآن وايضا صدر عليه وسلم انتهى قيل وعلى الفرق الاول يظهر الجواب عن انقضاء المنهور على تعريف
الهداية بالادلة الموصلة بقوله تعالى وانما نودى فهدى يا هم اني اذ يجوز ان يكون التعريف بالهداية المقصودة
والهداية في الآية تعدد به بالحرف فترك المعول ليطرأ تحقار من غير احتياج الى تجوز ونحوه وقيل بالهداية
نفسه تلحق تعريف بعضها بتعريفها وبعضها التعدي بالحرف كالاراء والاشتهاء واليلوج وليس ينبغي
تثنيته وارضى على الفرق الثانية بقوله في الحكاية عن تحليل عليه الصلاة والسلام بان الله قد جازى من العلم علم بانك
تاتبع اهدك صراطا سويا ونحوه وقد جازى به اهدك صراطا سويا ونحوه لا يخصها عدي لا يحصى افرادها والجزء
عدي واصل الاحصاء العدي بالجمع ثم ما حقيقة في مطلق العدي كما انها تتعداه الى العدي مجازا للبيان وما كان اطلاق
بقية يومهم عدم انحصار انواعها وخصاها استدرك ما رجع ذلك الى جهام وقيل ان المصنف رحمه الله الهداية
المطوية بقوله اهدنا يا الله لانه انما تم قال وهداية الله اني ولم يقل هي تتوخ لان ما ذكر من الاضافة ونحو
والله رب والازل لا يقتضي عليه الدلالة لا يقترب من الاول ورسلم فالقسم بهذا الانحياز مخصوص
الله تعالى فاجاب ان افعال العظمى عليه السلام به الله ليعبر روية فافهم اي باب هداية الله اقول انما
ان الدلالة ان يقسم من انما كما يطلق به فيردوا في عليه محوي كلامه فيكون ما ذكر لا يهدى في عليه الدلالة فيقسم

فان اطلاق الهداية عليه بآية و الاظهار في مقام يقضي ظاهر الاشارة الى انه ليس معنى ما قدمه والمراد منها
 هداية الله تعالى خلقه وحياته فاما في استواء القوة كما فيهم مدله ما ذكره من قوله هيدون بالمرافهم الاول
 افاضه القوى الى الخ لمراد بالافاضة الابحاد بالفيض وهو الحسن والجود الالهي والقوي جميع قوة هي نفس
 القدرة والتميز كما قاله الرعي في اصطلاح الكما كما قالوه بيد التميز من افر لا افر من حيث هو افر وهذا هو المراد
 هما في عند الاطلاق انما احسن لان خلقا ما مع شورا ولا والا اول ليس قوة نف فيه وانما اني اخص بالهوى
 تقوه حيوانية والاشهي طبعه وقد افاد نفسه اربعة لان كل قوة اما ان يقدر عليها فعل واحد او اكثر على التقدير
 بين اما مع شورا ولا فالتية فعلها متيقن مع الشهور قوة حيوانية والتي فعلها متيزم وقوة نباتية والتي فعلها غير
 متيقن مع الشهور قوة فلكية والتي بها شهور طبعه ان كانت بذهاب لط كالتار وقاضية للمكب كنجدير الامور
 وهذه هداية الى طريق العقل والاحس وفيها ما لا يخص بالانق و لا العلم منها الاشارة بقوله تعالى على كل شيء
 خلقه ثم هي واثبات الحواس الباطنة وان كان راي الفلاس قد ذهب اليه كثر من اهل السنة وقالوا انما هي التي
 الظهور متعلق بها بالادراك والتأثير وما انتهوه بها كما هو من على اصولهم التي تهتبه ومجرب ولا يفر فيه لافيه من الحكم
 البدعية والقدرة الباهرة ونوشح المتكافؤ انا اذا جعلنا القوى الحيوانية اللاحس وادراك الحركات
 والادراك هو النفس ارتفع النواع فلا وجه لما قبل من ان للائق بالمصنف ان لا يذكر لا يتاها على انما انما انما
 وتفصيلها مطلوبات الكلام وكبت الحكمه التي في الحواس الظاهر جمع شوجلت محلا للشهور وهو الاحس واولها
 حواس وانما في عرفت واثبات نف الدلائل التي الظاهر ان المراد من هذه القوة النظرية والعقلية النفس
 والا فاق حجة يعلم ان له صانعا ورابا قد رآه ولا يمل بها اودع احدية العقل والقوي الظاهرة والباطنة يظهر
 هذا كونه مرتبا على ما قبله وما قبل من ان الحق وابل اهل اشارة الى كمال يجب صحة النظرية والصلاح والفكر في النفس
 العمل لا وجه له وقبل من جملة هذه الدلائل البجواب المتقدمة على ثبوت انتزع الموقف عليه الا انه المنعم وفيه
 و اليه ان في اي نفس الدلائل العملية تشير في هذه الاية الكريمة والجد المكان الغيظ المرتفع وهو مثل طيرة
 الحق وابل و الا عطفه والصدق والذنب العقل والجهد والضحيق في الفعل فمن انه عرفها كقولها ما هديناه
 ايسر انما شكر ادا ما كقولنا اقبل ما ذكره المعترض فيه ان محشوا والهداية فيه متعدي من غير ما لميت بحسب الا

بل ينبغي الا يراه الا ترى ايا قوله فلا تخم العصية قال المزمع فلم ينكر بل كمال الايدي بانتم المصيبة فان الاله
 ايا طريق من ليس من الاله ايا طريق بخلاف الاله من حيث انه طريق من غير الله فانه يكون غيرا في حقه ويلا
 يفهم من كلامه اول من اختصهم بالخير في قوله هديناه الحق من قلبنا انتهى ولا يخفى من الاضطراب في الصنف
 رحمه الله لم نقل انها ان المصدي نفسه يفيد الالهيال حتى ينافيه ما وقع في العلم ثم انه على ما ذكره لا يخرج الاله من
 عليه ان لا يذكره او يحمله وجه آخر قد برر وقال واما قوله ان قيل ان كلامه في نفسه يدل على ان المراد بالهداية
 فيه ليس محض ان يذنب فخط حيث قال هديناهم الحق متعيب الجمع وارسال الرسل وعلوه اويلا لانه اول ما وقع فيهم
 وارسال ناس من الله ليشربوا من لث القيل الظاهر ان المراد بالرسول ما يعيهم املايكه بما اول هديهم من الهداية لا
 نبيا ثم حصل المنع في الاجناس بداهة الله في نفسه ان يكون المراد بهداهة الله كما يرسل الرسل وارسال الكتب العباد
 ايضا فيهدى الله ويلا هديته قوله ايا ما يقع الخ نظر فان قلت الهداية فيها صفة كما اسندت اليهم في القرآن
 كما يقال قطع الكين قلنا الرسل فكيف انما في هذا السمع الاول وقد قال المصنف في قوله وجعلناهم ربه تفضيلا
 يهدون في الناس الى الحق بامرنا لهم بذلك وارسالنا اياهم حتى صاروا مكملين نعم جعلنا
 هم اجمع يهدون بامر الله منه تعالى بارسال الرسل لكن طائفة قوله وايا ما غنى بقوله وجعلناهم
 ايمته الخ شعر بانه ايا ما غنى بالهداية المذكورة فيه وقد يكلف له فقال المراد بداهة الله المنع
 في الاجناس الهداية لنفسه اليه تعالى بوجه وهداية الانبياء عليهم الصلاة والسلام كذلك لكونها بامر
 قلنا وارساله والهداية بارسال الرسل وارسال الكتب الهداية كما قلنا بما سوا كانت فاية بالرسول والهداية
 او معنى هداه وامره بالهداية وقصر عليها رتبة القرآن ان كان تصفها لها حقيقة وظل القرآن
 الهداية من العباد الانبياء عليهم الصلاة والسلام والعلماء المرشدون للعبادة الاخرى رتبة والذات
 على العادة المستقيم بل الله الهادي بهم على السبيل وهم تحت حبر الهداية بارسال الرسل
 عليهم الصلاة والسلام بهذا الاعتبار قول لك اني نجلة خال الانبياء عليهم الصلاة والسلام من
 غير ما دل بما ذكره فانهم مأمورون ايضا بما اوحى اليهم كما لا يخفى واما امر المحرر والتمني منه
 وبين ما ذكره فمحتاج الى كلف او عاجز رتبة الاستدلال مع ان الظاهر للصفة ولا موجب للعدل

كما سياتي بيانه وبعد ان ياب المحرسي تبايرتهم كما قيل انه جواب عما قال من ان ما قبله ينزل على السنة العباد والذين حدوده و
 مدتها ووصفه بانيه الكمال وخصه بالعباده والامتانة ونزل هو لا يلج منهم طلب الهداية ليله الهراء المستقيم بمعية
 لهم فيه يحصل حاصل ما يوجب بقوله المطلوب ان هو جواب شرط مقدر اي اذا اتممت الهداية فاذكر واكثر حاصل لهم
 فاللطلب الزيادة واثبات اي مجموعها وفي نسخة او اثبات ما يدل الواو هي الموافقة لما في الكف في حاصل ان الهداية
 مطلقة مقربة لكمال وهو ما ذكر من الزيادة او اثبات او حصول مراتب اخرى وقد قيل عليه انه ان اريد بالاصل المصهور
 من الدلالة الاصل القريب وبالعرض المستقيم انزل العكس المحقق والاعمال العكس فلا مزية ان من خصه به كما
 واجري عليه تلك الصفات لا يلزم ان يكون مهتدا يهتد اليه لان الموصل القريب لها المادله وان اريد البعيد صح ولكن
 لا ينعين العمل عليه وايضا خبره بالجوهر اذا اريد اثبات ويفضله في الزيادة فيه انه ان حصل اثبات وافلا في الشيء
 المستقل فيه كان مجازا ولا فهو حقيقة من غير فرق بينهما ورويان الموصل القريب لا يخفى في ذلك ان يكون ما عرف
 سماعا من الشيخ وبالصالح السليم واثبات ليس كذلك فلو خرج عن مقهوره بغيرك القول والهداية منه واليه ليس كلام المص
 رحمه الله مطابقا لما في الكف في شيء ما يخرج به ولو بد عليه ما اورد عليه فانه في الكف لم يترخص في شيء
 ما ذكره المص مطلقا حتى ان يقال غرمانا ما بان له لانه الهداية المطلقة بالدلالة لطيفة نوع منها بداية الله تعالى
 وفراطها بان ذكر صدر الشيخ باربنا وناعا طريقا حتى سجدته القوي وقفا على اوله الافاق والافس وقفا على
 الاول السبعة من الرسل عليهم الصلاة والسلام والكيفية حتى يصل اليها فالتفريع بها على قبله من تنوع الهداية الى انية او
 هدانية لما وصل اليه منها كلها او عليها حاصل في المطلوب ما ذكره الخ واما حقيقة اي اذا تنوعت الهداية لما هو معلوم
 فاللطلب ما ذكره وتفريع على ما في القلم كناية الخو شيع العبد بعد فعلك بانظر السديد اذا اصعدت من صعيد التعليل
 من المهدي قال بعض الفضلاء المهدي جالار ما ينسب الالهة او سجد ما ينسب الدلالة والاول هو الاول بقرينة قوله
 مسجود والمراد بزيادة المهدي انما زباده الله باسم المهدي كناية قوله تعالى والفريق استهزؤهم به اي اوزارهم
 المهدي على ان المراد بالطلب المطلوب الذي يطلبه ارباب معبد الله لا عليه وهو زيادة عانة اياهم المهدي او الله
 او زباده الهداية او الهداية الزائدة وللروايات انما يات على المهدي ينسب الهداية على سبيل الاختصاص او بانهم على الهداية
 على قياس عرفت في زيادة المهدي وعلمه على الهداية الزائدة بالهداية ينسب على الهداية اي اوتبانه على بانهم اودوسه في زيادة

وہابیہ افغانی

وهي الفعل والعنوي ان فيهما معنى الطلب الذي هو كالمجنس لهما وقوله بفتاوتها اي بتفاوتها وان وتفرقان بان الطلب
ان كان استعلا فامرو ان كان سفعلا فامروا والامتنع اماسا وعامل بعض المعترلة ان كان عارضا فامرو ان كان ثابتا
فامروا اما روه المص رحمه الله فليس توهم له لا من غير من القول ولا من غير مقتضى فهم لان الاستفعال قد يكون متعديا
وان لم يكن كذلك كاستحتمه وان لم يكن حسا وكذا التفعّل كتحم وان لم يكن طلبيا فالاستفعال والتفعّل يعاليل العمل والفعل تفصله في
الاصول والاراطع الاربعة هو الطريق السهل والوضوح والمستوي من شرط الطعام كتحج ونظره فيكون وزرود فقل له في
ان يتعلم ما لكانه او يتعلم من سالكه الا تراهم قالوا قل ارضا عالمها وقلت ارضا جابلها ويعل النظر من قبل اليها
رعة الغاية بعد ما كان حصة رعاها والذين يميلون اليه فقول له كان وسطا بل يتبع فيه الرغزي ويزيد
وقال لانهم يسهلون السبل اي يسهلون لهم كان اوله ويزيد في سبله من الغاية وهذا بيان لوجه افقه عنه والى سبله الطريق
سلكها والادوات في ذلك بالام ويزيد في كاف هي حجة للقاء اللقم بفحجن معظم الطريق اي طرقة او وسطه
من الاتعام وهي الايتاع فيعمل فيجته قائل ومفعول كالاراط والمص رحمه الله تفصيله الاول لوضوحه وعن الانه هي
الكلية المفهومة اذا نهكته ميرة خيرا والكل المفارقة اقطوعا يسيرة وقيل ان الابل اذا ذمها من عند حاجتهم اليها
انما يشتمها بالاطلاق فافادتها فكانهم يتكلمون الطريق وليتقنونه والاراط من قليب السين الى القليب
اليتصاد القابضة الطائفة الاطلاق ويزيد انما من السين مع تفحيم الاستفعال والاستفعال من فعل الابل على خلاف
قلت لان الاول مما دلت عليه وترك كما قرره سهل الاداء وتورمه سبل اي يسهل من الاطلاق والاداء والاطلاق
ويقال منطبقه لانها في السن معها على النجك وقوله وقد فهم انه يكون اقرب الى المبدل منه لان الزاي السين من خفض
المنخفضه ولان مجزها من بني النابا وقيل ليس كذلك فيجهر ويزيد لوقرهما من الطاء الاتمام ما غلط الصاد
ما الزاي وعرفه الفراء على حرف باخر وهو في الوقف ضم الثنتين مع الفتح بها ولا بد من الااء بعد الزاي
تفضلها في سورة يوسف الزاي اسم نه الحرف المعجم با بعد الالف للفرق بينها وبين الراء المهملة وفي النشر
نقال زاي معجم بالبد زاي بالالف ويا زاي بالبسر والبدل انتهى وعلته بقاء ما يقولون زين وجم
رشتين ورايون بالصا وانما في قوله وشبهوا اهل السن صا واذا زود على موضع حذو غير لو كان واكب طراد
وقول الجوهري الاربعة في الخط لا ينفصص احدتها وتذكريست صا والاروي عن عثمان رضي الله عنه

قال اذ اخلصتم في شية فاكبتوه بلفه قريش فان القرآن نزل بها وقري بان ياتي الله بالبيان وانبت زوا
 لاهم اي النبوت كما به لخطا في مصحف عثمان رضي الله عنه المسح اما عند القراء والمفسرين وغيرهم وان الامام
 عنه ما يؤتم وتقدمي به فتع وان لم يكن من العفلا وبدا على اللوح والكتاب كما قال تعالى ومن قبله كتاب
 امام ورحمة فيصير الكتاب على وجهه وقد كان في سنته ثلاثين لاسار هذه في رضي الله عنه بعض النوات عاد
 قال عثمان رضي الله عنه اذ رأت امرأ عجبا رأت الناس يقول بعضهم بعضا واخبر من قرأ الكتاب فان تركوا
 ليختلفون في القرآن فيكون لذلك امر مجمع عثمان الصماني رضي الله عنه فقاموا فيهم واستشارهم فاشروا عليه جميعهم على
 مصحف واحد فاسل ابا حفص المديني رضي الله عنه ما ترسل المصحف فتشع وكان ابو بكر رضي الله عنه جميعها لا كثر
 قتل الصماني رضي الله عنه فقاموا بهما وهو مجمع الاول فاسلها اليه فامر عثمان رضي الله عنه زيد بن ثابت و
 ابن الزبير وسعيد بن العاص وعبد الرحمن بن الحارث فتشعوا في مصحف اختلف في عدد ما لم يشرح الرازي
 للمعنى وري رحمه الله ورسل ابا كل مصحفا وحرقت ما سواها فيس كل من ملك المصحف اماما لا المصحف الذي
 كان عند عثمان وهذه كل قتل فان قلت قد قيل على ما ذكره الله رحمه الله ان جميع القراءات السبعة في الفقه في
 الامام لانهم قالوا لا يذ فيهما من امور ثلاثة هي صحة السند وسواءه في الوجود ومطابقة الرسم انتهى في انساب
 الامام قلت المراد بالثبوت فيه الثبوت ولو قد راها ففصل في الترويض قال انظر كيف يتو الهراط والمصيطرون با
 البطل من البين وعدل من البين التي هي لاصل تكون قراءة البين وان غالت اكرم من وجهه فانت لا اصل فعند لان
 وتكون قراءة الامام محتملة ولو كتب بالبين على الاصل فانت وعدت قراءه من البين فالحق للرسم على النحال وجميعه
 ان طاهر ان هذا الجمع يكون له مطلقا سواء اذ ارام انت ولذا قد مر وقد قيل انه ان دلج على اصله في القلم على فعله في
 كذا وكذا وحرره وحرره من انت فيكسه ان يجمع على اتعل المذبح واودع وهو السقيم وهو الذي لا احوال فيه بالسوء
 وهو من قولهم سوا الارض والكان ما تنوي هو بان لا يكون في وسطه وعدده اختلف منه قوله في استويهم
 الارض فوضع عليهم ثيابها وطلع وقيل وصف الطريق به له معيان اهدى ما انه مستوفيه والافران سالكه يستقيم
 فيه وقوله كالطريق التي هو منه يعني وقيل فيها فرق فان الطريق بالملك مطلقا والسبل هو عماد السكون والسطر
 مالا احوال فيه فيه منه وسير فهو خبثا فان قبل ما يذيه وصفه ح يستقيم قبل لان للسطر يطوق على ما فيه صعودا

وهو المستقيم

وهبوط المستقيم لا يدل فيه إلا على من الجنب أصل الاستقامة في الشخص القويم والمراد به طريق الحق أي
أخذه هذا في التفسير أن رواها ابن حزم عن ابن عباس رضي الله عنهما وذكرهما المصنف والزمخشرى إلا أن الزمخشري
قال المراد به طريق الحق وهو علم الإسلام فحبلها متحد بين المصنف رحمه الله تعالى وأما ما رواه عليه صلوات الله عليه من حبلها متخايرين
فقد ذهب بعض أرباب المحققين إلى أن الحق في فهم الزمخشري وقال ابن تيمية اختلاف بين السلف في التفسير فقليل جلد
هو في الأحكام أكثر وغالب ذوي فهم من الأول راجع إلى تنوع العبارة وأما ما رواه الزمخشري وعنه ما فهمه
عامة متاخرين أن ما كان من الإسلام شخص بالأصول والاعتقاد وطريق الحق أي العلم بشروط الفروع والأصول هو الحق
فما يخالفه لا يخلو أو بأنه اسم استغفارة ورجاء للاحقة عليه وهو حق لا يقولونه قدس سره أن علم الإسلام يشمل
الأحكام الفروع والأصول وأن قيل إنه ينبغي على مسلك الزمخشري وقيل طريق الحق معناه تناول علم الإسلام وما فيها
العبادة كما هو المناسب لتنوع الهداية وقيل طريق الحق أي شخص يتناول علم الإسلام بفرق الصالحة لا قدرته وقيل هو الحق
عمية الحق تنويعه ليس بمراد ما ترتب عليه الهداية من مراتب كما روي عن طريق التفتيم ثم العبادة لقوله تعالى وأن
هذه طرق مستقيمة والحقائق في بعضه بعضها وفيه نظر وتوافق الأصل في العلم أنه ليس المراد هنا العلم به بل جميع علم الإسلام
بل بعضه ما سررا به في النبوة والزيادة ما ينشأ من عدم النظر في وقوع وعموم الطلب قائل بدين الأول الخ
فغير متبادر أي أنه يدل من الصراط الأول وقوله يدل الكل من الكل يدل من البطل وهو حسن الاتفاق الذي
سماه المتأخرون في بعض تشبيه النوع وقد عاب ابن مالك رحمه الله بعض كتبه هنا العبارة على النحو من أن الكلمة
تؤثر صراط النور في حميد الله تعالى أنها تعال فيما ينقسم ويخرجي والله سبحانه وتعالى من ذلك لا بد أن
يخال في البطل الموافق أو لطاقي والويع ايار ويزنوخه فبذلك عن النظر كما وقوله وهو غير حكم كرايا
فهو عبارة عنه على مذهبي التقدير وعدمه فلا وجه لما قيل أن هذا مذهب الاختصاص والزيادة والظاهر
وأكثر المتأخرين ويدل عليه كلام حاشي في في بحث البطل من الفصل لكن فيجب حاشية إلى أن العامل في
البطل هو العامل في البطل منه وعدا روي حاشي في فيهم من حيث أنه مقصود في قيل أنه شدة راد
به الفرق الأول على تقديره عامل من جنس الأول لكونه مستقلا أو مقصودا بالذكر لئلا يشرط مطابقته
منه تعريفاً وتكراً واجباً بأن استقلال الثاني وكونه مقصوداً أي توافقاً بأن العامل هو الأول لا مقدره

لان المتبوع اذا كان الساقط فكان العامل لم يعمل به الاول ولم يباشره بل عمل به الثاني والنتيجة انه مقصود بالنسبة دون
 متبوعه منه فارق العطف وادور عليه ان صرف العامل عن البديل منه البديل بان يتركه واجب منه بان يتركه
 حكم كتركه مع حكمه بل وادور عليه انه لا يفهم من الترتيب الا انقرض الاول وكلمه بل اضرب عنه ونحو ان الاضراب انما هو من
 صرف خصوص نيته العامل لا خصوص اخر فاصل النية باقى فان قلت النية متغيرة بتغيره فافهم قلت ان الم يكن البديل
 اجبا عن البديل منه لم يتغير بأكليه خصوصاً البديل الكلى فان الاضراب فيه ناجو باعتبار الوصف لا فلا تنضم انما ذكرنا
 وذكرنا ان كان البديل منه نية فلا يتحقق بديل العمل اتيه لا محل لها من الاصل في شلها وقد حرموا النية واسل العمل
 وترك المصير بعد ما استعمل به في الكلى في الثانية كما لا يخفى على من درهية تعاوه ونايه ان الكلى في الكلى
 فائدة البديل التوكيد لانيه من النية والتكرير والاشارة الى الطريقتين في تقيم ما به وتغيره مرطاطا للميلن يكون ذلك في
 لمرطاطا للميلن بالاستعانة على ابلغ وجه ذكره كما نقول ذلك على اكرم الناس وانضمه فلان يكون ذلك ابلغ في وصفه
 بالكرم والفضل من قولك اهل ذلك على فلان الاكرم الافضل لما كنت بنيت حجبا اولاً ونفطاً ثانياً وادونت فلان تغيره
 لا لاكرم الا فضل منجبت علمانه الكرم والفضل وكما كنت قلت من الاول وجعلناهما كالتخصيص فليدفع في السخرى المين
 لا اجتماعها نية من غير مدافع ولا مانع انتهى وهو جواب عن كنهه التكرار والحمد لله على الاختصار اياه في فائدة مني ادرتم
 بالنسبة وتكرير في كل مكانا في تفسيره وبانه به وانه مشترك بينه وبين عطف البيان او هي ظاهرة اياه ومن ذلك المصير بعد
 انه اذا غلبت في الكلى في اسقطها منها انما يتركه بل ايدرو فيمنع اوله غير منفي فلذا اسقطها منها فليدفع في السخرى المين
 التقدم على تفسيره نحو ذلك على اكرم الناس زبد الاله في مسلم عند علماء المذاهب وفي المطول كل صفة اجرى عليها الموصوف
 ما به الفضل الكلى على ان لا ياتي في الموصوف عطف بيان لما به من اصحاب الصفة العجبة وفيه كونه علمانه به الصفة
 كما يشي ان تفسيره انه انما لا ان حمله عطف بيان حسن من حمله على الماني وحينئذ ادرتم ان يوجه تلك الصفة المهم والافراج
 من شأن عطف البيان دون البديل والثانية ان الاستعانة بكونه علمانه ذكرنا كما يتقرب من اجل فلان يفسر الكرم الفضل
 والافراج على جعله علمانه الاكرم والفضل ولا شك في الافراج المتبع وتفسيره فائدة عطف بيان دون البديل وذلك ان تقول
 وحقار البديل في الابه وذكره فانه بين الاول ما كيد النية بما على ان البديل به حكم كتركه العامل والثانية اسقطا في الطريقتين
 التفسير ما به وتغيره مرطاطا للميلن يكون ذلك نهلت لمرطاطهم بالاستعانة على ابلغ وجه ذكره ولا يخفى ان في تفسيره

لان المتبوع اذن كاسقاط فكان الحاصل لم يحل به الاول ولم يباشر به بل حصل به الثاني والنتيجة انه مستبعد بالنسبة دون
 متبوعه منه فارق العطف وادور عليه ان صرف الحاصل عن البديل منه البديل بما فيه تكريره وجيب عنه ما به فيه
 حكم تكريره مع حكمه بل وادور عليه انه لا يفهم من التكرير الا تكرير الاول وكلمه بل اضرب عنه ونحو ان الاضرب بما هو
 صرف خصوصية البديل لا خصوص اخر فاصل البنية باق فان قلت البنية متغيره بغيره فافهم قلت ان لم يكن البديل
 اجبا عن البديل منه لم تغير بالكلية خصوصية البديل الكل فان الاضرب فيه ما هو باق بغير الوصف لا فائدة من انما ذكرنا
 ذكره ثانية انما كان البديل منه بنية فلا يتحقق بالبديل المحل التي لا محل لها من الاضرب في ثلثها وقد عجزوا عن النجاة واصل العطف
 وترك المعنى معه ما استعمل به في التكرير كماله لا يتحقق بل من لهية تقاوده فافهم التاكيد في ذلك
 فائدة البديل التوكيد لانيه من التكرير والاضرب في الطريقتين مستقيم ما به بغيره مراد البديل يكون ذلك فافهم
 لمراد البديلين بالاستحسان على ارفع وجه ذكره كما نقول ذلك على اكرم اناس واقصم فلان يكون ذلك ارفع في وصف
 بالكرم والفضل من قولك بل او انك على اكرم الا فضل لا يكسب جيدا او لا مفضلا ما نادى وادقت فلما تفرغوا
 من الاكرم الا فضل فجلت علمانية الكرم والفضل وكما قلت من اذ ورجعوا بما لا يخلص من فعله بغيره من التكرير
 واجتماعها بنية من غير مدافع ولا مانع انتهى وهو جواب عن كنه التكرار والحد من الاختصار ما به كفاية مني اذ علم
 بالبنية وتكريرها من كل مكان والبنية بغيره وبما به وبه مشترك بينه وبين عطف البيان او هي اظهره انا ومن ذلك المعنى
 انه اذ عجزوا عن ذلك اسقطوها شيئا انه بغيره بل اياهم ويمنع اوانه غير في هذا اسقطها شيئا بل البديل
 المتقدم عليه فافهم انما هو على اكرم اناس زبد الاله في سلم عند علماء النصارى والمطول كل صفة اجرى عليها الوصف
 ما به الفضل الكامل بل في ذلك ان الموصوفين عطف بيان لانيه من الصالح الصفة المهيبة فافهم كونه علمانية به الصفة
 كونه من ان بنية انما زالا ان عطف بيان حسن من جملة بيان وجهين او كما انه يوضح تلك الصفة المهيبة والافصح
 من شأن عطف البيان دون البديل والثانية ان الاستحسان كونه علمانية كونهما يتفرع من جيل فلان بغيره الا فضل
 والافصح علمانية علمانية الاكرم والفضل ولا شك في الافصح المتبع بغيره فافهم عطف بيان دون البديل وذلك ان تقول
 اختار البديل في الاية وذكره فافهم من الاية ما كيد البنية بما على ان البديل به حكم تكرير الحاصل والثانية استحقاق البديل
 التقييم ما به بغيره مراد البديلين يكون ذلك فافهم لمراد البديلين بالاستحسان على ارفع وجه ذكره ولا فائدة من ذلك

مطلوبان في الابه الكبرية فوجب ان يتغير فيها البديل لان الغايه الامر مختص به واما الثانيه فتحصل بالافادته بقصد
 من لا يخلو من النوع والخاصه كما سيأتي الا ان ذلك لا يكون مقصدا اصليا له كما في خطيب البيان وانما هو مقتضى
 ادراكه ان في ذلك نوعا من التعبد فيه كغيره من النوع والخاصه كما في خطيب البيان وانما هو مقتضى
 فضلا عن ذلك كون احسن ولا بد من اختياره البديل في الغايه به ليعتبر في المنبه ويحصل به غرضه مني واما من البديل
 منه او كان موصوفاً فقط او تقدير ان في الغايه به والقصد اليه محمله في غيره الطرح وجعل اسم الذات بان لا يكون
 ان تلك الصفات المستخفاه في نيل عليها اسمه وان يتوهم انه امر ظاهر مسلم وهي كلمه بدويه في غيرها الكلام والاعلام
 في ذلك محمله في غيرها الا انهم اخلفوا فيها وزعموا انها من جنسهم من جمله توضيح الموصوف باسم الذات وجعله كاسم
 البديل وعطف البيان والدرج للبديله امر خارج وهو الغايه الاو بر المحصوره به وجعله في سكره مجموع الغايه
 منحصرا بالبديل لان الثانيه متفرقه عما ان كيد لا وحسن والاشياء في الطريق السيقم بانه وتغيره امر السليم كما
 او نحوه والتفصيل بعد الاحمال ابيس واقر في هذه النهايه وكرر الحامل يوزن بالقصد محجب ان يكون علمه في الصفه
 يكون اوجه في ما قد من القاهره بالصفه المذكوره فيحتج ان يستأنف القصد اليه ولذا رجع المدعي في
 الكلف كونه في الغايه الابه والنال مطلقا على كونه عطفيا بان لا يستأنف القصد البديل على انه اوضح من الاول
 في افاده القصد فيلزم ان يكون هو الشخص غير مدافع ولا متابع انتهى وما اورد على انزاع من انه باباه عدم
 الرضوخ في جانبها لغير الحامل والنسبه كما ترى ليس بشي مانع قدس سره وانما جزم كره قوله في الكلف
 لا فيه من تشبيه والتكرير لان جعلها من جنس قبل احدوي محل تشبيها كثر في نقطه قبله منه وحمل الكثر على كثر في التشبيه
 وقرينه الاول ظاهره وقرينه الثانيه مشهوره في البديل وقوله المشهور عليه مداه على نقطه في محكوم في الجمع وفي الكلف
 المشهور وقيل وتغيره او لا لا لمسلمين فليما بالوفاق ايا كثر اداف الايمان والاسلام وقيل لا اتحادها مضافا في
 لغيره فيخرج البصاح تباينها وان الذين اغتلبهم الممنون وان الغنى الايمان اولان في اعظم منه ولذا طبق
 في التعم عليه بها كانه متم عليه بجميع منعم وقوله لانه جعل الخ في تعديل التعيين وقيل انه قيل لقوله على كدعه من السب
 لا تخاف فيه في قيل عليه جمله بيان وتغيره في الطريق المستقيم فيحق ان لا يكون كون الطريق للمؤمنين طريق المؤمنين كسب
 الذي لا تخاف فيه بل انما يقضي كون طريق المؤمنين علمه الاستمانه فيجانب تغير المعجم به وقيل انه انما يرد ان كان

المقصود من التغيير دفع الابهام عما اذا لم يقصد منه ذلك وقصد كونه كونه موقفاً للتغيير عما ينبغي
 على ما ذكره بقدرته حال ظهوره فلا مرد ذلك فان قلت سلماً ان التغيير خبير لا يقضي ذلك لكن موقفاً للتغيير
 لا خفا فيه من ان يفهم قلت اذا نظر كون طريق الترتيب كالمعلم المتعين في الاستقامة مع اولى ان يهدي
 والتعين مشهور وعليه علوم عدل اصدفهم منه ذلك بكنهه وقيل الذين اتمت عليهم الانبياء ان يعطى على
 فهم ما سبق من انه طريق الترتيب مطلقاً وهو المنقول عن السيد وقادراً وضابطاً للمطلوب مما ينبغي ان يلاحظ
 نقول عليه من التوحيد واصول الدين دون الفروع المتخلف فيها فانها ليست مراداً مضافاً لكل او ما أشبه على
 التوحيد والعبادة والعدل والحياب والصلوات التي لم يتنسخ النبوة اصل النعم على الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 والاعم من ذلك المنة من ابن عباس رضي الله عنهما انه قد سبق طريق من تمت عليهم من ملكية النبي
 وانهم اذ الصالحين ومن طاعة وعبدته وهو شمل الاقوال الثلاثة ويوافق قوله تعالى مع الذين اتم الله عليهم
 من النبيين الاية وقيل اصحاب موسى عليه الصلاة والسلام التي اي المصدقون بها وما جازية قيل ما صدر عنهم
 من التحريف وقيل نسخ شيء مما جاز به وهم اتفقوا من ابن عباس رضي الله عنهما ونسخاً من امرها وكثرتها
 وجمودها في عصر نبينا عليه افضل الصلاة والسلام وقيل نسخ والتحريف تغيير ما في الكتاب من كذا نبينا صلى الله عليه
 وسلم حيث ارادوا خضاه وياي الله الان ان يتم توريثه الكاؤون والنسخ رفع بعض الاحكام من نسخ
 انتهوا وقيل وفيه لف وترتيب اول بالنسبة لاصحاب ربه عليه الصلاة والسلام والثانية بالنسبة لاجل
 عيسى عليه الصلاة والسلام والظاهر ان كلامها بالنسبة لايام كل واحد وقيل هم ممنون الاحكام بقية وقيل هم
 مطلقاً وهو الله والانباء ليس بزيادة على ما كانت لهم واعلم ان التوراة والانجيل الذين عند اليهود والنصارى
 الان خلت فيها كل ما سئل من ابدلاق ومخوفات فقط او ما دلت على ان التوراة فاقط فيها قوم ولا كمالها اولى من
 حوزوا الانبياء فليت الله على موسى عليه الصلاة والسلام وزميت طائفة من العقلاء والحمد لله رب العالمين
 انما وقع في الاول نقط كالحاجج بالنبوة روي واخبار النور الذي وغير لقوله تعالى قل يا ايها الذين آمنوا انتم
 وروايت عليه الصلاة والسلام بالاجتماع بها والبدل لا يخرج به ولا اختلاف في الرجم لم يكنتم تغرر بها ولو سلمت
 وهو الحق فغالوا بادل بعض منها وحرف لفظه واول بعض منها غير المراد منه وانه لم يسطر منها موسى عليه الصلاة

والسلام

بنى الله على غير كونه واحد وجعل ما عدا اولاد نارون فلم يزل عندهم حتى خلقوا من اخرهم في وقته
 نعمة وبعض ذلك جمع عزير بعضها من خضبانها الذي عندهم اليوم وليس اصلها وقته زيادة ونقص وانما
 ترجمه وتاويل لما لا يخل نعمة بتدليل وتحويل بعض الظاهر وسمايته وهو مختلف النعم والاعمال اربعة فكله
 بعضهم في كتاب عقده لذلك سماء المنة في التوحيد صراط من تمت فيه دليل على حوزة اهلان الاسلام
 كمن على الله كما ورد في الاثار المشهورة بان من مبداه الخير ونحوه فلما نزلت نعمة من حيث لا يحتسب
 نعمة والانعام ايصال النعمة الى الرب اعلم حكمة الله لاننا نعلمه بالكرامات التي لا يحيط بها العقل والشرع
 للمعجزات العظيمة وهو بمنى النعم ولذا قيل كم ذي نعمة لا نعمة له اي لا تمنع ما رزقه الله والانعام ايصال لان
 من العقول كما قاله الرب فلما يقال انعم على فرسه فلما قيل ان النعمة نفع لان من من هو وانه يبرح من النعم
 ازاله الفراء والنعيم ضد البؤس ونعمه بالشد يد جده في عجم وليس غنى في اثم وامن من نعمة الله من اصل نعمة
 النعمة بالفتح واصلها في السبلات الحسنة ثم اطلقت على العنوية نعمة الاسلام لان الله عند تحقيق امر محمد عليه
 ولذا خصها بعضهم بالمعارف وقيل بالنعمه مد على كافر ما فاما من الايصال والانهما كان حقها ان نعمة يا بار
 لكنها عديت بجانها وعلو النعم ولذا قيل اليد العليا خير من اليد السفلى فقول من النعمة ما الفتح وهي العلى كما يرى
 نعمة من نعمة الاسلام وهي الدين وهي صيحة الفيلسوف تحوّل لان اضافة ما قاله كما ومن قبل نعمة الله في
 وكذا امانه بعضها من النعمة وهي الدين مع ما فيه من الكرامة والامانة تحفيها نعمة الاسلام الاطلاق المتعارفين
 فلا هو شمول الاسلام كل نعمة تستلزم نعمة جده لذيده وقد عدي ما باليا وعدي الاطلاق بالام وسعد
 بما يكون نعمة الاستعمال اي استعملت فيما يرام من الامور المرجية تلك الحاله فهو من اطلاق السبب السبب وقوله
 لا تحصى اي لا تعد التي عنها فضلا عن اعدادها قالوا وان نعمة الله لا تحصى اي نعمة الله لان الاصل لا تعد
 الام قبل وفيه نعمة حيث قال نعمة مع ان عد الواحد من بل ليس هو بعد ولا شئ كل فرد منها على نعم لا تحصى نعمة الله
 لوارده تقصيدها جزاها اظاهروا باطلا عجوت ايعا وقرنا بعض الفضل بقوله ان نعمة الله على كل واحد من نعمة
 لا تطبقه قد بر روحا كنعم الروح الى تحقيق التسوية ونعم الروح على ما تعلمه في كتاب الروح عن محمد (ص)
 ان التسوية تهتم بمحل القابل للروح لطيفه ادم عليه الصلاة والسلام ونطقه فيه لان يعلمها كالقضية التي

نستعير من بعض الناس ما هو اصل النفع اخراج هو من جوف النافع الى جوف المنفع وهو ان يوصف في حقه تعالى
 ان النفع لما كان سببا لاستعمال النافع فليس الا جبا ووجد ذلك بنحو انه يخرج من النافع الى المنفع وان لم يكن على
 صورة النفع والسبب الذي انتقل به نور الروح في قبلة النفعة ضعفه في العاقل وصفه في الحي الفاعل فالاول هو الاول
 لبي الذين هو منبع الوجود على ما تبينه وصفه العاقل هو الا عدل الى اصل السوئية كما قال تعالى فاذا سويتهم فغلبت مني
 وهو في الاصل استغارة ممتنة او تعجبية ومجربا من نفع حقيقة شرعية في قبض الارواح على ادبها وسبب ان الله تعالى
 تفصيله في سورة الحجر وما قاله الله فيه ثم ان الله في قسم من الانعام سببا او لاداء الى اصل الله في حقيقة ما سبب الخلق
 فلا يدركه في حقه الله تعالى في يومه واخره ولا حاجته الى ادعائه كما يحده ويدرده بما ذكره انما هو لان الحياة على
 وانما بقية غرائها وترويضها لا نفع فيها ولا نفع لا يكون الا اذا كن لا نفع به وما قبل فاعلم ان الله تعالى في الحقيقة
 ان انتم اما طائفة من الرسل وانما كنتم في القلوب واثباته به وانما كنتم في القلوب في يوم القيامة وما طائفة
 وهي ما اصاب الروح في عالم النور من شاش نور النور واصل الغيت قطرة من سكب كل على الله ان يدخل في نفسه من نور النور
 ما ذكره في الروايات القديمة التي ما يقدر على ان يهدي الى تصديق ما ذكره في ان الله لم يرض لها ان لم يرض بعد وجوبها
 الفهم وانما حقا سببا وهي داخله في فهم الدورية للهوته وقد حصل ايضا في الوتة من الدورية نظر الا انها مرتبة في الدنيا
 بالادراك كانت من الاخرى ما بالروح في فهم الراجحة الروح وكذلك المنة ايا الملك والوحي في نية على الا ان
 والادوية بها ما يقال في الجسم بالانهم مما يتعلق بالروح حسب ما بالانهم ايا الجسمان وهو جسم وانما بالانهم المنة فيجاء
 ايضا ولكن ان تقول ان الروح شاكها في الجسم وانما في العقل غير انما في المنفوخ فيه العلوم من النفع وقيل هو لان ان
 للسبب في فهمه من اياق وارجح في فهم الروح تاويله بذكرها من حيث سبب العقل قوة النفس تدرك بها الحياتة والحياتة
 الموجوده وتجهها ذلك المادركه ليس فقط هو المادراك المطلق في تعريف لان يكون في نفع ما يوجب في في الفهم في المعنى
 حقيقة في النفع والعرف العلم والعقل ترتيبا هو من علمه في الجوانب الكلامية من مفصل في محله علم ما ادى الى العلم والفهم
 به او كسبه والغوي جميع قده ولما فيها النفس في الله في سبب النطق واخره قبل ويغير العقل في سببه يقوم الفهم في سببها
 سرعة الانتقال الى المطلق يمكن ان يطلق على الفهم والذكر هو العلم بالشيء بعد ما به من النفس يطلق على العلم في النفع في النفس
 نطق والا فليس والاعلان قد يكونان فيما ان خياره في نفسه وما به في سببها في سببها في نفس في نفع ان نفع عليها والاعلان

نه فاعلم ان المنطق لا يتحقق ما فيه لانه ينبغي ادراك الحقائق كسبها برهنا عليه في المنطق والقوة التي هي مبدؤه من
 العقل وهو يتبع الحكم او بدو حجابها وحيل للفعل انما ياتي على طريق المنطق لانه نور الحلي وقد عرف بذلك فضل القوى
 نعم المحسوس النظام وان طه كمن قوله كالفهم انما يتبعه تعميم بحيث لا ينهلها وادراكها وادراك العقل وما يتبعه عليه
 والفهم المطلق ينبغي الادراك العكس ترتب العلوم والمنطق ادراك الحقائق او ما يفيد عنها والقوى التي هي كالفهم
 وادواتها وتعمل ان يراد بها ما يتم محسوسا ولا ادراك الحقائق فانها تقوي بها الفضل فتدبر كتحليل
 الى البديت ويجدر به وقد يفرق بينهما وتختلف اعطاه فلهذا وكمن بنيت القوى الالهية معطوف على خلقه والمراد
 بها القوى الطبيعية التي قسمها الحكماء والاطباء الى فادمة محدودة مفرقة لاصل الشخص او لاجل النوع كالفهم والقدرة
 والادوية والمدافع والمهمات العارضة جمع هبة وهي عندهم مرادفة للوض فقولها الفهم ليدن صدق قوله
 من الصيغ الاخره بيان بها فان الصيغ عندهم هبة يدن تكون الاضال بها سليمة لذاتها ولها يلجها المرض وكما ان
 والكسبي انما هو ان الكسبي علم من ان يكون وعلما كثره النفس او جملتها كثر من البدن او فاعلمها وسليمة
 ايها الحصول الال وقيل ان الكسبي منقسم الى اربعة اشياء واما وجه استدلال الاول بانه كسبي من النفس من الاول
 فلهذا بالافاق والملكات الفاضلة والادوية بانه بتر من البدن الى ولورده ان يحصل حصول الال وبها وجه جليل
 كلف والمراد بالكسبي ملك من فبكون لم يتقرب ولا يرد عليه العلم لانه قد تحصل بعالمة طيبة كما توهم لان لاصل الصيغ
 لا دخل الكسبي فيه والمهمات انما هي التي تقع في الفاعل كمن جوبه وتزكية النفس فلهذا من نفس الفاعل وفيه كلامه اراه
 ان التسمية لا ينبغي مقدم على التسمية بل هو العلم والملكات شاملة للضام المطبوعه من القبولية والحيوية ان الطبيعة قد تقع
 به الفاعل بهذه المعنى في كلام من يوثق به كالفيلسوف وقال للرسول الخ من مضموع وطبع فاعلمه بالانها فيفهم لوقوله لم
 يورده في اللغة وفيه مفردات السنين ومن خطه فقلت طبع الكمال طانه يكون الاله كالفهم لانه في اول ما فيه والطبع
 اي الصلوة انتهى وكذا قال الرب وفيه على ضيقه عن العقل عقدا فيطبع ونسج هو فيه ينبغي ان يفرق بينا وبينه
 البين كطهر من الاشياء وقص انما في قوله ما يورث البسائر فيه وعلى كبرها معقود وحيث حله هي الزمير المعنى والبدن
 كاللبس وجوز فيه ضم الى وكذا الكلام وتندبر الى ان معنى الفاعل هو من تعميم كماله من تعلق النفس به وقد قسم الى طين
 كسب ما هم من الرضوان وحيثما كسبهم محسوسا وهي كمنه الله وغفوه وكسب كبحر الاعمال وقيل ليس فيها كسب لانه كسب

على السد ينشئ لكل وجهه وجوه مضاع لواجه بما هو مودعهم واوئندوه ونه من التوبة وهي الاسكان واليقين
اعلم ان هذه او موضع في السماوية تقعد اليه ارجح المونيق وهي اصل جمع عليه او على ينشئ الفرقه اول اوله له
وجمع جمع سلامته على خلاف القياس وابد لا بد من كدهم الدهر من يستعمل للتأجيل والتخلو وفي العاشر الابد
الدهر والجمع اباد واثود والديم وابد لا بد من كدهم وابد الا بادن ينشئ انتهى فالابد من جمع ابد وهو بانه الابد
ان الدهر بانه الدهر زانوه البانته بالاي والنون على خلاف القياس والمراد بالابد الديم جميعها تقيا للفظا
كالعين واخافه الابد للبانته وقوله فطرته بانها تخفيف الارتفاع فطر من بقتل او تقدم والمراد فطره قتل من الدين
ومما شارة الى ما فيه من النجدة والنجدة والمراد هو القسم الاخر الذي المراد بالانتم الدول عليه بقوله نعمت النعم الا
وما يوصل به اليها من الخير كتمرية النقص ما معها لا ما قبله لانه لا يخص المومن فداوجه لادراجه في الدنيا عليه ولا يرد
عليه انه داخل في الوصل وان لم يخص فداوجه الى اصل الوصل على ما مثل القربة والمعتوه وتكلف ما عليه والتعبير بالاضح
تغلب ما يفهم منه توقع النعم الا فدره عليه وان كانت اهل رقبيل انه لنخفقه لوان المراد نعمت عليهم من ملكك فغلب
استمره بعبية والاول حسن واوله وفي كلامه شارة الى ان ما ارتضا من تقي الدين نعمت عليهم بالمؤمنين لانه شامل
لجميع المكلفين كما توهم وقيل انه يلزم جعل ترك الاكوان لاداء الانبياء عليهم السلام وسلام من ابرار المتقنه
الا ان يجعل الاول للدين الاخرين للمصوم مع انه وان فاليفصح كلامه غير محتاج اليه راسا ولا لانه من المومنين
كما توهم السوطي وعبارته في الكلف الذين نعمت عليهم هم المومنون واطلق الانعام شميل كل انعام لان من النعم عليه
الاسلام لم يبق نعمه الا ما به وتملت عليه وانما سلك منه النعم رحمه الله اياها خضر واظهر لا يومهم من فخر الله تعالى
في الاصول اذ لم يفرق فيه بين المطلق والعام مع ظهور الفرق بينهما وبنات من عدم الفرق بين المطلق والنعم في الا
والمراد الاول كما اشار اليه في الكلف ووضحه قد سكره فقال المراد انه لم يقبده في معنى مما يتعدى اليه الباستحقاق
بموتة المقام كل انعام بنعمه ولا كان له النول او عاينا قال لان من النعم التي ومن لم يفهم ما كلفه بها قال بعدا وروى عن الامام
ينبغي ما تاول بها النعم لا الاطلاق اذ لو قيد وقيل نعمت عليهم بمعنة الاسلام والذين انعمه عليهم يستعادون النعم
وقيل لا ملاقات في اعاده النعم فحينئذ يكون اخذ فلاحا واحدا ولكن ان يحاشي بان ليس المراد ان منقول نعمت النعم
نعمه الاسلام حتى يرد عليه ما ذكر قبل هو عام وجب المطوية بانها الذي هو سلوك طريق الاسلام علما انها استعداد للنعم

بعد ان غلبت وتلقب به على اوسع ان السلام كل نعمته قد حبطت فلو لم يتبدل لعل يستقيم وهو ظاهر
 من ان يخفى ميرك ان يعيد ايع ابن القم اخلف الطف هل سدد على كافر نعمته قليل لان نعمته له عليه السلام
 قوله تعالى اولئك الذين انعم الله عليهم من نبين الابه وقيل قد يكون معاً عليه والعوا ان مطلق النعم نعم البر
 الفاجر والنعم انما هي مختصة بالمؤمنين لانها لها بسجاده الابد وهو حتى انتهى وهو ملحق كلام الامام بها
 بدل من الذين اوصفهم انهم قدم ايديهم لآثاره ليرحبها لان فيها من وجوه الباقه والكتات لغة وهو يدل
 على من كل ولم تحمله بدل لان من غيرهم لان لا يذم ظلوا لعل من الغير لان البذل منه ليس ثمة الطرح حقيقة كما
 يتوهم بل لانه لا يخلو من الكاكة يحسنه وهذا في رايه على وقول ابي حنيفة انه ضعيف لان غير اصل وصفه
 يتجنى من ابدال بوصف ضعيف وهذا هو بسبويه وصفه غير يتجنى لان غير طلب عليه الا سيده وقد كان في
 الاكثر غير محرم كقدم الفقه وهو البنية وهي كانت في الترتيب كما هو جازي لان النعم عليهم بالسلام المهددين
 الاستقامة لا يكون من اهل الغضب واذا رويهم الا بنبا عليهم الصلاة والسلام فالسلام ظهر ولما لم ينسب مرسا لان
 قوله على انهم يتحل رجوعه لما الوجه الثلاثة اما الاول فلكونه عينه لان العصفه والموصوف كنه واحد لا مفرق
 من روجه ايا الاول فقط وحمل قوله هم الذين سلموا نظر من قوله هو الشخص العيني وهذا بناء على ما وقع في بعض
 النسخ وهو يدل من الذين على معنى ان النعم عليهم هم الذين سلموا من الغضب الضلال ووصفه للمعصية او مقبلة على معنى
 انهم جوا بين النعم المطلقة وهي نعمه الايمان وبين السلامة من الغضب الضلال انتهى وهذه عبارة الكافي فيها وفي
 بعض النسخ التي تفصح بانها انما هي نتيجة خياله الوجه وقال قد سكره اذا جعل غير الغضب بل من الذين ارادوا
 الذات مع فقد ذكر الحال وتغير المعنى فيكونه ملك الباقات فتقوله هم الذين سلموا نظر لقوله فهو الشخص العيني
 وبذلك يظهر ان الاموال اوقع وان جعل صفه كان المعنى انهم جوا بين النعم المطلقة اليه انتميت لهم بطريق العلم
 ومن السلام اليه انتميت لهم بطريق الفقه وروى قوله انهم سلموا الاسلام اشار ايا ان الايمان متحد بالسلام
 ومثمل على الاحمال كما هو منه به وعند يكون في الوصف السلام على الغضب الضلال بعد ان مات الايمان تأكيد لا
 تفصيلا او تقييدا وهو المراد من الفقه المصنف الا اذا حمل الايمان على الصديق وهذا مع الاورار كما ذهب اليه غيره انتهى
 مما مر على معنى البنية والمقصد وان الايمان ان نسل الاحمال في العظمية والافني مقصد قد مر على ما في النسخ التي تروى

موصوفا بخلاف من دامن الوصولات فانها لا توصف بها كما في الرضى فيمن كتب العربية ويزيده من النظم المطلق
 التي انبثت لهم بطريق العلم وبين السامع من الغضب والعدا الى ان ثبت لهم بطريق الصدق ويسمى الابان فيمن
 مطلقا لثباته على سائر الناس كذا فيمن كان في جميع النعم فيعرف المطلق اليها وذلك انما يصح بالاشارة
 الى الوصفه او لا سبق وهو جواب عن حال مقدور هو ان يكون من رخصه من الاسماء الوصفه في الابهام قال
 النجاشي انها لا تعرف بالاضافة فلا توصف بها الوصف ولا يبدل على الشهور من منع ابدال المذكر من الوصف
 كما سياتي فما وجه ما من يجوز ما ينافيه فاجاب بوجهين فاقول ان باب الوصف في المتن باب الصفه الاول ان
 الموصوف بها مسمى كالنكره فيصح ان يوصف بها لانه لم يرد بالذي انتم عليهم قوم باي اسم ولا جميعهم فهو عهد
 وانه حكمه المذكر وان جاز مراعاة لفظه ظاهر معاملة الوصفه والوصول حكمه الوصف باللام فتجوز فيه
 والحكمه ثم محصل ما قرره هنا وما ورد عليه ان الوصول اصل اول لا يلائم الموصوف واصحاب موسى عيسى او الانبياء عليهم
 الصلاه والسلام فهو معهود خارجي وكلم عدم العهد يرد في الاول فلا يفي بسلها على الاطلاق لعدم جزم على جميع الوجوه
 ان ران رح المحقق في الوصفه في جواب هذا اي لا يتم الا في الموصوف على تقدير الوصفه صدقه الموصوفه وكلمه علم
 انه كره ومقول في فخره على تعريفه في ذلك انه وقال قد سكره يجوز ان يرد بما ذكره او لا طائفة من الموصوفين
 لا باجابه وانما حصل على الاستفراق الباد من الجاهل فيمن او يكونا ما ذكره في جواب جهاد با تلك الظاهر وهو العهد
 كما نيه في نفسه يقول ان وذكروا بعضهم ان المستغرق لا يحيط العلم بغيره كونه فاسم المذكر ومقول معاملة ما
 مع عدم اشتباهه في الاستعمال بغيره ذلك التسمية في ظاهره او فرض بل انه في تعريب ما به النظر الصحيح وحمل الوصول على ما ذكر
 مع عدمه فتراسب ليحصل طريقهم مشهور اعلمه بالاستعمال على ما فيها من انه موصول بالافه لذلك لا فرق بين كونه جديا
 وكونه وجها اخر غير انه قد يقع منها تحت نفع التسمية لافان اهل الادل هو الوصول من وضع التعميم العموم والمجوزين او اهل
 النجاشي حمله موفقه وقالوا في تعريف العهد الذي في العلم على ما حقق في شرح الرسالة الوضعية كلامهم هنا على ان المقصود
 من الوصول اما العهد الذي هو خصه بغيره من الجنس الخمس من حيث حقيقة في ضمن فردا وانه ممالك متباينه متباينه
 متافره ومقول في محقق ما يرد في الجواب نعم تجب ان يقال جواز الوصف بالمذكر عما يكون اذا لم يرد في العلم كالمع
 الوصول بها فكله على ان الوصف في الموصوف موصول عليه وذلك اخره ليس في موصوف قوله كما لا يخفى بالعلم به جاز مشهوره

لا اهل التوسيع فيقولون للمؤلف باللام محالو التعريف على الملكة فهو استعاره ما حقيقة اصطلاحه فيما ذكره قيل ان القصة
 انما هي ان اللام لم يجد في النقط من غير زبادة يعني فيه وفيه نظر ولقد امر على الليمح بالتحريص على
 بنه سكون وهو هكذا ولقد امر الليمح بنه فمضت نمت قلت لا يعني عفا ان حليا على الابه انما هو كخط
 بريضة وروفي فاعت ثم اقول وكون حيلة بينه صفة اظهر لانه على المعنى المقصود منه وهو التمتع بالوقالان
 المعنى على الليمح علة السيرة سيرة وهو قد واول على ما رواه ولا شك انه لم يرد كل ولا يتما سنانا وامر بغيره
 وغيره الصانع حكايه للحال الماضية كحايه حفايى ابن حنبل والامر له التمدد في هذه الدنيا من جعل قوله فمضت
 على ان المراد بالمررت فمضت بنه اي في وقته للوالله على تحقيق او اضعفه ولم يتركها لانه حيلة بينه لان المعنى
 ليس على تقدير المرورجال السبب على ان له مروا سمرنا في اوقات متعاقبة على ليمح ما من الليمح انما سببه والامر له
 عنه صفحا لا ففاه من الغفلة وقد قالوا ما لبث امان الا غلبت بها فاكوت احيوا قال بعض الاعراب تعجب
 المحر على سطره والوالا ففاه الله اذ الليمح بنه جهه اقول ردينا في الفضل ولذا قال السبعة اودا فطهم على طول
 قالوا اسدما ولا يقينه بنه لا تدرية او لا يهتني الاستعمال والامتناع منه وقيل لا يقينه بنه فهو له و اخري فمضت ثم
 وتحقق نياوه انما فيها يتعطف بغير عندا لانه وفافض بعض النجاة فيه وبها نالها لانه في الرتبة لانه لا من الابل
 لا تعرف بالانفاد وقد وصف بالوقوف لانها في بنه الكثرة وبها ظهر في الوصف من البيت لاصال الحال فيه وورد
 ايا ان الله في نه التال زايه ورتقاء ابو على وابن بنه وده غرض من النجاة في الله المصون ان الوصول لايها من
 يفصح ان يوصف بالكثرة وان لم ياول وفيه نظر او جعل غير موفه بالافاضة فيقال صدر الافاضة غير لها ففاه
 اصدان تقع موقعا الا تكون فيه موفه وذلك اذ اريد به بنه قد عرف به المضاف اليه في بنه لا يفا وفيه لا
 قلت مرت بغير كاي بالوقوف معادرك لانه في نه الابحري صفة قسدا في عار على موقوف ان تقع موقعا
 فيه كثره آتاه او موفه اخري كقولك مرت برجل كريم غير ليمح بنه في من هاتين ان من قال انه لا يعرف اسلام الليمح
 ما قاله للعلم فمالا في ما ذكره لم يعرف معناه لانه هو القسط ملا في من سلم فهو لا يوصف به فلا يفتق ما عا به بنه بنه
 عليه وانكاره كاره ولا كونه لا يقع صفة فلا بد من دليل وكلام صدر الافاضة لاي يرض ما قاله قيل ان محض في الليمح
 وقد تقدم ابو على في انه كره عن الغراف ما كتب الان با على وده انه كره بقوله كاريان اخرا ففاه لانه في كاي

و اجاب عنه ابن الصانع في حاشيته على الكافي بان ما قاله قد استعمل على وجهين احدهما في غير النفي او في النفي بل في
 صالحه و قيل ضد الصالح الطالح والذي كان في المليون قد مر من اوله فليس يعلم بعد ان ما ذهبوا اليه من عدم قوف
 نيل وغيره حيث سري اختلافه وجهه تعالى ابن الصالح والبرزخ هو شدة الابهام لان في صالح لكل من يريد وقال سيبويه
 والبرزخ هو كونه في اسم الفاعل وهو محال وكاف وما ذكره المصنف رحمه الله في ايراد المليون انما يتبعه على ما ذهب اليه
 وهو مرجع على ما ذهب سيبويه فلا لان ما عاينه من خبره انما قد يثبت بوجوه الباطن كما مر بعد الضد في ما انعم عليه
 المراد به المومنون الكاملون ملأ وعلموا والاخر الموصوف عليهم ان الله ومع الفاضل او مجموعهما ان لم يجدوا فلا بد ان
 له ضد واحد بل صدق وضد واحد والضمير في بعضه بغير قوله فحين الاكثر غير السكون في نسخة من غير السكون في نسخة
 بها وفيه لا يثبت الا شيئا والحيث بابا لا يجوز وصف الوضوء بالكله لا يجوز بدلها منها والجواب بان في
 انما هو ادالم بعد البديل في زياد على البديل منه فان افاده جاز كمرت ما بك غير ذلك غير متجمل لا عرفته من ان
 للبديل والوصف به مما مره وضمانا بما على ما ذكره في قوله في جوابه انما يتبعه فاتهم صراحيه مطلقا
 الكون في ابدال الكل من العرف من انما لا يظن ان يكون الكل في موضع غير متضاها انما يتبعه ما ذكره في قوله
 ابن ابي البرقع على انما ذكره في قوله في شيا من الدرس قال وعن ابن كثر في هذا على احوال قال قد مره فلا بد ان
 يكون كونه على الوجه الذي انما اليه وقد يحمل في خبره انما يكون انما لفظه كما يشهد له احوال الام عليه في عبارة كثر
 لكنه ما لا نفس الا دبا وقالوا لم نجد شأنا في كلامه في نسخة به انتهى وما اشار اليه هو كون الفاعل ليس يتحقق فيكون كونه على
 من ذهب الى الصالح وروى عنه خبره في سيبويه كمل في قوله لو كان حافه لفظه تصور ظاهره استنفاده وانما اذا
 لم يكن دخول الام عليه مرعا لا اذ بهم علماء العربية منهم اهل اللغة كيف يتايد استنفاده في المباح لم يسمع دخول الام
 عليه واجبه بعضهم فاعلمها علم لانه لا شبهة العرف ما حافه ايا الموقر هذا ان يدخل عليه ما في قبيل الحافه وهو الام
 وذلك انما يقع الاستدلال فيقول الاضاده في ليس للتعريف بل للتحقيق والام لا ينفذ تخصيصها مطلقا في اختصاص
 نيل سري حيث لا ينفذ في الام في الام انتهى وفي ايراد المليون في قوله ما بالام خطا وجملة فلا من الذين يصفون لانه
 من اوضاع احوال من الحاف اليه وصرح بان الفاعل انما من ظهوره اياه احوال احوال وزياد فان المشهور في قوله منهم
 من جرد اختلاف العامل في احوال صاحبها كما تقدم في من انما الاول فظاهره انما في فلان الذي في محل نصب او رفع

استنفاده

المختص هو الجور و قولهم الجار و الجور في محل كذا ساج قتل و هو في غير محله و قد روي عن أبي عبد الله عليه السلام
 ما الدين ان تحت عليهم المنون كما ملون كما اذا كان بدلا او صفه كانفه و هو بنا على ما يبادر من انه المنفرد
 غير المنفرد قتل عليه انه غير لازم لانه قد روي عن ابيهم فلا ينافي العموم و قد قال شيخنا في الايات ان الالباب
 كلام المختص استعان اي فيما هو ظاهر و انما ضايفه نفع خفا و قد سئل عن نفعه في قتل و بدل الرواية عن ابن كزيت و عاصم
 عن السبعة او بالاشتراك قد تقرر في السحوان غير السبئية بان يكون مقصود من تمام الكلام عند المار به كانه لا يقدم
 و اخاره ابن منصور و على الحال عند الفاسي و اخاره ابن مالك و على التشبيه بطرف المكان عند جاره و اخاره ابن ابي
 دوش و قوله بالاشتراك في علي الا قول و الظاهر انه على الاول منها و المراد بالقبض في كلامه المومن و الكافر لان
 الغم على ما سئلها و قيل العنوب عليهم و الغالين و الاول هو الصحيح و انما قد به ذلك ليكون الاستثناء على
 من وليس ملازم و قد ذهب جماعة من اهلنا الى انه منقطع فلا حاجة له غير بيان اراجح عنده و قد عرض الفراء على الاستثناء بان لا
 لا راز الا اذا تقدم ما فيه كقوله ما كان بر فيه رسول الله فعلها و الطيبان ابو بكر و عمر و منع مستند لانهما
 رانده من غير تقدم نفي كقوله ما مسكنا لا تسجد و قوله و تلج في اللهب ان لا اوجه و للجهنم و قد روي
 و غيره مما لا يخفى من التواضع و كانه اذا تعادلا و لا بعد الاداء لطفه و جند للتم السند قائل و الغضب في
 نقيضات كهيبت و لفظا و معنى من لا يرد و ان ترك لرب و النفس تطلق على سائر ما اذنت و الروح و الدم و القوى الحيوانية
 المتبادلة للقوى الفطرية كما قاله النور ايا رحمة الله و كتابه سبحانه و العدم و المراد بها النفس ان طرفة العين كقوله
 و الدم كما قال الراغب غضب و ران دم القلب لم يكون من تحرك حواره و الزيادة تحرك النفس و لا و زنة احد
 اتقوا غضب فانهم من قود في طلب من ادم المزد و ايا استفتح او اوجه و منه و الدم مركب الروح كقوله في هذا الجرم
 و انضمت العروق خيفة و تحزن ان را به القوى الحيوانية و الا مقام انتقال من القيمة الى العقوبة قال كما فانهم انما
 ما قبلهم انهم عقوب و قوله اياه مضروب على انه مفعول له و غضب قرأه بوجهه فنفخ بدو و ارادة الا مقام كانه
 شرح المصاح للعبد و ما قرأه الا مقام كانه في شرح الكف و لما و كيفية تعرض النفس فتعجزها حركة الروح كقوله
 لا مقام كانه في شرح المصاح و يقرب منه قبل انه غير محدث عند بيان دم القلب و قال في سائر ما و منه سبب لانه الا مقام و
 نبي في نفس الا مقام و انما هي القلب كقوله عليه السلام فمقتله الغضب و قد روي عن المختص من جعل الوداة الا مقام

مقدم ناره

نبي

تقدمه تارة وتاخره اخرى بان قال اراده الاتهام الغضب اراد بالاداره الشهرة وغايته اراده الغرض نقول المص
رحمة ارادة الاتهام اما عليه تقدمه او غايته متأخرة وعلى الاول فخراده بالمتبع الاتهام وعلى الثاني ارادته او
نفسه اطلاقاً لاسم السبب على مبدء القريب او البعيد على ما مر من جهات كل اوجه قال الكلام القرينة في كتاب القواعد
كل ما يحل حقيقة عليه كما فهو محمول على المجازة ارضه والغضب مختلف السلف فيه قال الاثر في المردية ارادته الا ان
ورادته العقاب قال ابو بكر باخذنا المردية بما لهم معاملت الراحم والغضبان فيراد بالاول الاحسان نفسه وبالثاني
الوقاية نفسه وفرعية وفيه الفرقان موضعهما ما يشهد الاول كقولهم لا وسعت كل شيء رحمته وعلماني الاقران بالعلم
والوصف بالسوء لعموم تعلق الارادة ومنها ما يشهد الثاني كقولهم لا راحة من ربه فان الاشارة للسيد ورجل من ربه
ما يحملها كناية انما تحته انتهى وما ذكره المص رحمه الله تعالى هذه كقوله من يفسد الكبر وتور اما قوله باعتبار انما
روى البادي المحض فيه اخذ في الرد بالبادي ببادي المحض منه سبحانه على ما ذكره في الطلب وتوران النفس على
يرد عليه انه قد ينفذ باعتبار الالباب كما اخذ في التفارئة وقد جعل شعاره من غير نظر للبادي وانما يات كناية عن
من ان ينفذ غضبه ارادة الاتهام من الوعد ونزال العقوبة بهم وان يفعل بهم ما يفعلهم ملك لا غضب على
سكت بده جملة ان رح المحض على ان الغضب مجاز عن مبدء وهو ارادة الاتهام وضبط نزال العقوم كبر الام عطف على
الاتهام وكذا وان يفعل وقال قد ساء له الغضب والرحمة من الاعراض النطانية المتحل اطلاقاً عليها على ما في
الكلام عن ظاهره وذلك من جهة الاول ان يحل الرضا ارادة الاتهام والغضب ارادة الاتهام اطلاقاً لاسم السبب المبتدئ
الثاني ان يجعل مجاز عن الثاني اطلاقاً لاسم السبب المبتدئ البعيد الثالث ان يحل الكلام على الاستحالة
والله اخذ رحمه الثانية وفيه الغضب الغلبة في نفسه على مع الصلوة خصانهم له وارادته الاتهام منهم ونزال العقوبة بهم
بما ملك لا غضب على من هذه فاراد ان ينفذ منه وتاخره الاتية لا تورد ان يفعل بهم انما غايته به على ملامته
وعلى ايراد المرحلية قال هو اراد الاتهام ونزال العقوبة برفع اللام كناية عن التبع المتحمل عليها فتقوله وان يعمل محض
انها وتوهم كبر يجعل الغضب مجاز عن الارادة لا الاتهام والرحمة الاتهام دون الله وانه اشارة الى ان رضى رضى نفسه
فتج وعلمه ما يوقن في نفسه مستند لا واجب التبع لان ملك لا غضب على من هذا اراد ان ينفذ منه وكذا الحق مجاز عن
كل اذا تعلق بها فاعلمه نفس ايها جاعاً وادفع بالافهام والافهام اقوي في الغضب المهيبة في الوصف بارادتها

ابن حبي انصرح بانبياء الغيبة اليه تقر باوزوا عنه سناد الغضب باو كما كانه قبل الانقام فانفس
 من خباياك داما وذاك فتستحقون ان يغضب عليهم اقولت فاذنبه كلام من وجوه الدلائل ان
 ما سدد في الذي بني عليه بعض هذه الفجحة ورواه لانه الوجوه الفصح المعتمد بهذه ضبط علم
 معارض بان قوام الدين الاتخاذ صنيعة كمرالدم وقال لينا انب عليه هذا هو خط المصالح
 بعض المواثيق انما ان قوله ولا يكون لقولوا نزل العشرة فابده ليموت كما قال كل ما فابده
 ما ذكر وهو تفسير لا رقام او وصف به الغيبة المنقطع لانه قد يكون في معنى الاتخاذ كحاشية قوله وانما
 وينبغي انفس كحاشية على عطف لغيرنا الدخول روى فابده انهم من هذه ان قلت ان ما عجل
 عليه من استدراك التبيين غير مدرك لان هذه عبارة السلف كما سلفاه وفيها لغة دقيقة وهو لا
 بل ان هذه التبيين موزونة واثباتها ما بني تحت العطاء فان غيب غيرهم حاله لم يذكر
 وان افعل لم يخل لا قدره بل لا سنايه وانما هو جار على منج كلهم قد بر الرابع انه يلزم ان
 يكون هذا لا سفارة التسمية مما اقصرت به على ذكر بعض القائلين انهم بها كما سنايه قوله انما
 على همى وانما يكون انما كان مدلوله هو العمدة في طرد الوهم بها كما حقيقة فنه ولا سنايه
 العفت ليس كذلك بل قيل انه من اجزاء التسمية بها او لا نظرية التسمية التسمية وانما قوله
 نفس الهم فكلما رضى الله انما اشار الى ان علة التسمية في المعنى المجازي كما ذكر في الرتبة مجاز
 عن انما لان الملك او اعطى على رغبته وبق لهم اصحابهم معروفه وانما قوله هو ان
 بعد راداه وقد تقام لا يلزم الدخالة التسمية فانهما مع والفاظ الرتبة على التسمية بها
 منها يستحق خبره وضع له وانما يراوا الجمع التسمية فنه يكون في غضبه بعد ذلك والد
 مستفاد فنه ومن كذلك كما عرفت فاعرفه ترشد في اني ان قوله وكلمة سبق مجرد في الحق
 انما كدور في الحديث انما هو فلهذا ان يقال فنه فنه فنه انما اراد ان انما فلهذا الرتبة فانه
 والعصا بارادة التسمية فنه انما لا يلتقي ببلد غير القرآن فان اردت وصحة فانه لا يلتقي
 فنقول المبنى من هذه التسمية فيجاه الظاهر وهو انهم وبالعلمية على راداه والكثرة

فليحزن

ملأ قلبه راحة والغنى بآراءه من صفات الافعال واخرى من صفات الذات جازحها على ما
 على وجه دون وادخلها في اقسامها لان اقسامها كونه على نحو واحد ولا يعدل عنه ولا يكتفى
 بخصيصها المصنف فيقارن قوته على تغييرها وانما يختص بالافعال الذي هو
 صفته فعل وذلك بالامارة التي هي صفته ولا تتم وتلك لا تقع له الا على علم انه السبب فيقطع وهو
 لا ينفك لفظا ولا معنى وصرح بقوله انتم فاسب ذلك تغييرا بالانام لانه وصف جبل ووجه
 مقام الملح والاشاق يعقّب الوقوع عاجلا وخيرا البر عاجله فيغير ما يدل على ذلك وهو الانام واما مقام العباب
 فهو وبعيد تمسح بلفظه ولذا قال الطيحي رحمه الله غلبه على عباده وعيدوه هو كرم تبي وزعمه بلفظه كما قال واذا
 وان اوعده او وعدته لمخلف الجاهلي ومنجوع عدي فلا يراد به ان الارادة صفته ذاتية قد يغير الرحمة لا
 اوقى الحديث واما كونه السبب في مقام العيب والتمسح به في مقام مقام رغبت لا غير فينبغي ادراكه الاتقان في
 تغييره والسبب في الموقنين المقصودين بالذات فانهم ان الغيب وان كان فيها محال فهو مثبت ضا وقد استدل به
 في غير هذا الاية فلا يراد ان الغيب ينقص فلا عاجله بالتجريبه ولا يفتقره قوله ان الله لا يفتقره الاية واما
 ما قيل من ان الغيب نترك من ما ذكره وبين ما يقع اطلاقه عليه تعالى كالارادة المذكورة فاطلاقه على الله حقيقة كونه
 من الصفات التي تطلق على العباد كالسمع البصر ان اردناه انه كونه الوضع اللغوي في مخالف العقول والمقول من ان
 في عرف الشيع والمانه جازع لانه لا يرد على من حقق محرابه ونحن اطلنا انها فاعلة لا بالاسم من تجرد وعلمهم في محل الرفع
 الى ما يقع ان ينحى الاواب الى المحل ان يكون لا لا يقبل الاواب لفظا كالمفعول ويجعل بحيث يصلح له اسم مفرد قال من
 الاواب كالمستوفى لشراطه اعرب بذلك الاواب ولا يشترط ان يكون قابلا لا اتفاف به بالافعال او لا يظهر فيها
 مسرعة اتفافهم على اوابه محلا فلا ينحى لها ما كونه هاتس ان في هذا انما ليس في محل الرفع الا بالجوهر والافعال
 اذا كان جارا او مجرورا فهو كونه محل رفع لانه القاع مقام غير عندهم وفيه نحو الحروف بجزئ مثل شراطين
 الفصل في اربب فيزله من ارببه وتضمن مثل شراطين في حروف الاسم للحروف بها في حكم الاواب ما قيل من ان قابلا
 فاعل عند نجاة العبد ومن تعبه ليس في فعل عند ان احب في من النجاة وكلام الله تعالى في قوله تعالى الله خلقه من
 اجتناب اوابه له فاعل حر الا انه مستحق فخر من اجتناب فاعله بالامر فيه سهل من تدبر قوله تعالى اول هولاء

انتم عليهم فانه في محل نصب الفاعل ولا من به الخ قبل كلمة لينة ولا الفاعل من يرد عند اهل الجرح وما تراه
 بعد الاو اللفظ في سياق اللفظ لتأكيد و التوضيح بنسب اللفظ لكل واحد من العطف والمعروف عليه ليدلوا على ان اللفظ
 هو الصحيح من حيث هو صحيح قلت زبادتها سرور به اية نوتها وانما ذلك يجب اصل اللفظ المراد والوفون يجعلونها تهاجج
 غيره وقد رانه لم يقل غير الذي عطفنا وبذلك فكذلك فكذلك لا العطف به عليهم لميت عطفه اذ لم يرد به ما
 المنعم عليهم لا صراط العطف عليهم فتبين كونها بمنع غير هو مقرر عند النجاسة قال النجاشي ان لا قد يكون اسما من
 لكنه يظهر اوجه فيها مبدئ كونه على صورة اللفظ وذلك جاز تقدم معمول ما بعد عليها كما سياتي فلا فائدة بتدليل غير طابا
 في تصوير اللفظ وجب عنه ما فيها كونها موصوفة عطفية مستهزة فيه فهي ام ما به والعلم في الدلالة عليه صارت اظهر فاداه
 معناه وهذا هو فائدة التبريل فانهم قالوا ان اللفظ اللفظ اما لازم معناه كما في كلام السيد السند وما خرج معناه كما
 يدل عليه كلام المحقق النجاشي وعليها ثابته النجاشي في مضمون اللفظ فيجوز ما كيد بل وقد روي في اللفظ في
 ان تقول ان الاول معناه الوصف والثاني يجب ان يفهم من سور وسمتها لها فلا مخالفة بين الوجهين
 ولذلك جاز ان زيد لا يخراب الخ اي ان غير اللفظ في اللفظ صارت له لينة جواز تقديم ما في خبره وان كان
 المعمول انما يجوز تقديمه او جاز تقديم عامله والمضاف اليه لا يجوز تقديمه على المضاف كذا محمله الا انه لا ذكره
 اضافة كلا الضميرين اللفظ تقدم ما بعد عليه اذا كان باوان فانها له دخولها على الفصل والاسم اشبه بالاسم
 نظرا مصدر الكلام بخلاف لم ولن فانها اختصا بالفعل وعلا مية وما كان جازمه جاز ان يقال زيد الم اقرع وعمر
 اضرب وانما لانها مع دخولها على التعليل جاز التقديم معها لانها حرف منصرف فيه حيث اعمل ما قبلها ببدء
 كناية اريد ان لا يخرج حجب بل طالع مجاز ايضا ان تقدم عليها معمول ما بعد بمخالفات او لا بخلاف العامل
 اصلا وان جاز الكوفون تقديم ما في غير ما عليها قايما على اخواتها قول نه اما قد قدس سره في قوله تعالى ولا تخلف ما
 فانه لا تخلف ان صفة او لفظ اللفظ اما هي او لم تخلف قبل كانت لا كذلك استثنى فانه لا هو المقصود وقد عرفت
 جاز فيها ذلك فيحط العامل بفتحها هي صادرة متقدمة لما راد فان تخلفها انما لعدم صدرتها وند غرضه قد قال ابو
 حيان رحمه الله في قوله تعالى ولكن في افئدة الرخصي نه السبل على انهما ماله معروض عنها ليقوي اليها
 بين خبره ولا ان لم يكره فيها فلا ما ونبهت به بضعيف جدا وقد باه على جواز انما زبد انما جاز في تقديم معمول ما بعد

[illegible]

برمانشاه

عظیم المصطفیٰ

سنة ما لا يري ويحجب ان ابي سنج وظهر ظهوره وسجها وفضل مناه انه لو فرهند المكان كل ما سوجها وان طاف عليه
مجهور نفسه ايا ابا انه ليس اولا كما قاله الامام رحمه الله فانه اقدار في تعبيره فالنعم عليه العاقل والراي والحق
انما منه في نفس الامر المطابقة للمواقع ولا غير فانه بك لا يها مضطروده لذاتها والصديق بها لا العمل كالانفراج
الترعية وتسمية هذه غير ظاهر وفي ترك التبرع بها بالحق تنهار يا بها حيرة وانها وان اخطا لم يجد فيها اذونات
على العمل بها ولم يذكر ان لا حاشية كناية قوله فلو بهدناه النخذين ابي طريقتي اخبروا ان لا خولهم في غيرهم
الاخبار واستلزام موقفه موقفه وقبل المرد بالحق وانتهى كما وصفاه والذي خاض الله رحمه الله مرد هو الواقف
للاية الاية وقوله لانه متعلق بالمعرفة والمراد من كون العمل بالعمل معصيا عليه انه سخي لذلك عدلا فلا يابنه الضو
نقصا ورا فقط ما توهم من ان الغضب الانتقام او اذنته وادارته الله لا تتخلف عن المراد فيلزم انقطع
بتعذيب الرمن الله وهو مخالف لا عليه اهل الحق لقوله تعالى قبل عليه ان الاستغناء ما ذكر لا يتم قال الغضب في
احسن بالاعتقال ايضا انه لا يقضي كون كل من اهل بالعمل منضوبا عليه ويذنبه قبل من ان مقابلته الفاضل
عليهم يعترض ان يردوا بالفاضل غيرهما اريد بالمضروب عليهم ولا ورد الغضب في حق الفاسق والفضال في حق المحسن
ما الاعتقاد واجب ان يردوا بالاول المعصاة وبالثاني في الجاهلون بالبدن تعالى ليس بيا على عدم ورود الفضائل في حق العاقل
تأمل والعمل بالعلم ان في نسخة بالقول المتقابل في الاول اظهر وقوله وقري ولا الفاضل ابي جهنم مضوم
سب له من الالف الية وهذه قرأه الويل للبخانة كما قاله ابن جني وحيثا وروى عنه عاصم ولا يلزم ان يكون
بعد الالف لكن فانه سخي غير كقوله وصدقنا منه العلم بهن العلم وقالوا في قرأه ابن ذكور من سنة بهن
سأكتة ان احدهم ان فضيلت بهن سأكته وقوله من بعد ابي جهنم ورائع والهرب من الفضائل كمن لا في التقاطها وكان
اولها حرف ليس وثانيه مدحها مستغفرة من ترك الجايز فبعد في قوله ترك والهرب مجاز عن تركها في المضمر بلفظ
لا يخفى في هذه كقول من قبل ابن جني رحمه الله انه سب له الله قوله كما قدمت عليهم نقرا واخاف من تركه عند
ترك الغضب في العينة كما واد قال الساجد الحق هو كلام من روي الغيبة ترك محطاب كانه منسوخ ظهورا بما ابداه
لا النقصات في من اقول الساجد في محطاب من الامتصاص قوله منوط الى نصح بالخطاب ترك الغيبة ثم تارة في الغضب عليهم
يقول الذين غيب عليهم لان الاول موقع التقريب لا اسد بذكر الغيبة فلما صار في الغضب روي عنه نفي نفي ولفظ

معنى

ينبغي

[illegible]

میسرونہ

[illegible]

ج راده

فاذا وافق امين في الارض امين في السما غفر للعبد قال ابن حجر رحمه الله مثل هذا يقال بالاريا في المعبر اليه او في بعض
النسخ كما في محيط الواعظي او قال الامام ولا تعالين تفخروا في ما وادرو عليه ان الدليل لا يوافق المتكبر ويؤمن بالام
والاسوم مع الارياده بعد قوله والاسوم يومئذ منتهى منتهى الحديث في ما بين التزم وما قيل ان ما بين الامام قد علم من الاقا
الآخر لا وجه له وفيه انما في التفسير والعلم هكذا فان الملاك لم يقبلوا من امين والامام يقول امين فمضى ووافق ما بينه
الحج ومعه فلا اشكال اصلاً اقول قد وقع نحو من هذا في التجار في ان قال ابن بطال في ترجمه بعد اورد في الحديث اعلم
منه ما بين الامام لان الاسوم ما مور بالانقلاب الى الامم وقد ثبت في الحديث سابقا ان الامام كبريايا من فخرهم
جبر و كبر و تعجب انهم لم يهر ان يحكم الامور والقراء لان الامام جبر بها وحسب بان الجبر لقراءه خلق الامم في عهده فيسكن
وافلا تحت عموم الامر باتباع الامام وتقبل لقوله فامضوا على ما خيرا من الامر من ما بين الامام ترسمه عليه بالفا
فيه كلام في ترتيب الاصول فذهب بعضهم الى انها تسلك على النسب في النقيض قيل للمفسر اورد الامام قال الجبر في قوله
جواب شرط تسلك على العادة فالجواب بالمالكية جميعهم قيل لفظه وقيل للذين يجابون ان قيل انهم غير لفظه فالجواب
املاكم وخرج ما بين المصلح والملاكم في وقت واحد وقيل المراد للموقف في الاصل والحق في انما لا نسب للمفسر في ان
بحر رحمه الله المراد الاول لما رواه عبد الله بن عكرمة قال عرفت من اهل الارض الحج وانه يدل على ان المراد بالمالكية
ما رواه قال بعض الفقهاء النسخة في قوله تعالى عليه الصلاة والسلام قولوا امين الامام والامور حقا والمغيبات على قولنا
جميعا اياكم وما سواكم امين وورد في ان يخلق القدر بالخوف في رغب في حيث لا يخفى ان يعلم الامام والاسوم جميعا فلا يحرم الامام
النفقة ومنه لا يتم لطلب الامر قد بر ومن لا يهره اليه هو صاحب الامر وسيد الرحمن في الامم وهو في نفسه حجة
سرويه هو غير منون لانه جز العلم وحقه منهم ووجه محله ووجه لفظه المصنف هو ان كتب في باب الموقوف في هذا الموضع
وليس بموضع كما فهم وان كان انما الاحاديث الروية عن ابي قتال المور موضوعه وضعها من قبل ان من الكراميه
مرون جواز وضع الحديث للفرق في كبر من من الاستدلال بحديث من كذب على محمد اطاعوا مقتضى انما لا يكتفون
لا عليه وقد عرفت وضعه قال ابي بن عتبة القاسم في حفظ القرآن ونبأ به في موضع المفسر في منهم من ذكر في اول قوله
على تلاوتهما فيهم من آخره لانه منعه لهما في حقها التاخير عن موضعهما كما فعل في الغرضي وقوله في باب التاخير فيهما
بالنسخة القويمة في كبر من فخر من انه قد عرفت في قوله لان المراد بالمثل المور في عني مناه وقيل لفظ في التاخير

نسخه راده

اضعيف اليه ورد بان الرضي وغيره مرجحوا بان شرط الكتاب المذكور ان يكون المضاف بعضا من المضاف اليه او بعض
 هذا الابد فيه من جهة المفعول مع سقوطه وهذا ليس كذلك وفيه ان ليس بجم فان مثل لعل انما هو من الكلام مع ان المفعول به
 فتقول ان يجوز به مثل الاسد فيروي التبع على اوجه اربع كما ذكر في المتن على ان من الكتاب ذكره قوله تعالى لا يمنع نفعها
 منها على قراءة ان الموقوفه انها لا تمنع الايمان اياها من الوثائق الذي هو بعضه وقال الشافعي في تحقيق نيت انهم يفتون بان
 ما هو اعم منها الاجزاء او بعضها القليلة بها وسببا لغيره فيكون الامتثال وما قيل من ان ما نقل عن الرضي في شرط الوجه بالكتاب
 يقع عن الرديف في التوراة والاشغال لانها اعظم الكتب السابعة وقيل لانها لم تنسأ طاعتها اولا لانها ما هو تابع للثبوت
 لانها منجها قلت على ان يكون الكتاب ما لفظه هكذا من انبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا بد من كبري الجرك بوزن لم تركه
 التوراة والاشغال والقرآن مثلها قلت على ان يكون اسد قال في تح الكتاب ان منهي قال الشافعي في تحقيق نية حذف في قال ابن
 رجب اسد قلت على ان يكون اسد كسرة ط اسبق الكلام يعني ان يقال قال على ان يكون اسد في قال ابن رجب في جوابه
 رجع الى تقديره من ان رجب اسد من ان قلت كنهه اخبره ابا جاد ولا يفتي في تقديره قال وحده كما توهم ان الرضي قال في
 جواب رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت على وفاءه ظاهره من وروده الذي يعني بانه ان كان المراد نقل ما وقع في مجلس
 النبي صلى الله عليه وسلم من الكلمة منه ومن ان يكون لا يفتح تقديره من ان رجب اسد في قال ابن رجب في جوابه
 جواب الرسل صلى الله عليه وسلم قلت على وان اردت نقل كلامه عليه الصلاة والسلام وما وقع من ان رجب اسد من رجب
 من حكاية قوله فكلاهما صحيح غايته ان ما ذكره ان الرضي ظهر دلالة على المقصود قبل ما كانت عبارة الكتاب في بيان كنهه
 عدل المص رحمه الله وصرح باسم الراوي حيث قال عن ابي هريرة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 هو المجهول عليه السلام في قوله انما قال عليه الصلاة والسلام وان كان في نفسي عليه الصلاة والسلام فلهذا من غير متين في صدره روي
 عن ابي هريرة روي عنه انه عليه الصلاة والسلام لما قال لا بد رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد
 كلام لا يرد عليه ولم يفرق بين كلام الكتاب في تعانقه ولم ينهوا على وجه عدل المص رحمه الله تعالى ان ابا هريرة
 روي عنه روي ما وقع في مجلسه عليه الصلاة والسلام من الكلمة يعني ابي بصير عليه السلام في روي ان يقول قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا بد رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد
 فاصرفه عن انما هو المقصود وهذا هو رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد من رجب اسد

مدح و محبة نهائية دعا كهدا الاجبت او المروءات ذلك الوفاء بان تعرف بزيارات لان الملك منظر الامام من
 الوفاء العلية التي هي الصلابة لا يرفع ما اورده من ان ما ذكره من ذكره بين وبين سائر القوان الاكرم وان ثبت بذكر
 القابل بذكره ومن خذ فيه من سائر في مذهب من ايمان العبد من كبار الصحابة وكان ابو ربيعة جلفا صاحب ما روي في
 من لف بن عبد الله بن سفيان قوله انما يكونه مالف العائنه وهو نبيه الى العن وصله بنه فموصى من اهدى بانيه العلويين
 بعينه بالبحر من روي علم الرسم وكان يقال له حبيب لقوله صنيعة رسول الله عليه وسلم ما كان وما هو كونه يا يوم
 رما بالهذين في ست و طائفتان كان عريضة الله فعله عليها وهذا الحديث سنده التعليل قال الوليد انه مروي عن
 ضعف واليغني ان من الناس من يفتي بذكر يوم مية الوجبة للعقابة بانهم يوحونهم بكرة فراه صياهم ذكر خصايعه وادب
 بنحو انه تلقى به فهاهه انه لا اودد وسطه في اللوح المحفوظ وفيه دليل على ان العفا يكون غير مسم فيفرا و يوحوا في يوم
 تاخيره لا ازاله لقوله اربعين سنة واولاه صا حرا والكتاب بوزن زمان ما ينعى الكتب و قد نبتة الجوهرى و قد نعتا
 استعماله بهذا المعنى لقوله و انما الكتاب المنطقت يدى فهم و دهم الا الكتاب و امدح جميع كاتبتى كنه طين على محله
 للمجاورة وليس موصوفه ما ابتدأها قيل وقال الازهرى عن الفيت انه منه عن غير الموضع الكتب والكتايب بيان
 حله الموضع فقد اخطا في الكلف الا فاما على نقل الفيت ترجمه من وجوه وقوله الحمد الى المصنوع المفعول البقا او من
 على الحكمة لاني المراد به الوفاء بالانصاف المفعول يرتفع تحت الوفاء المباركة محمد الله ومنه تقع الله بارئ و انشرف في
 شكاة قلوبنا على اواراد و عا علينا شمل بركاتها انه قديم حبيب و الله نعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العظيم
 بسم الله الرحمن الرحيم مدنيه و ايمان في كلامه في الحديث والى و الاقوال فيهم هو وجه كونه من غير
 بالاجماع وقيل فيها ايا احواله نزلت والقوا لولا ترجمون فيه الى الله الاله وقيل انه الاية بيدته نزلت في حجة الله
 يوم المجد و هو كلام واه و ايا بالمدح و الخفيف جمع ابراهيم جميع لها كثر و مرة و مرة و زتها و حلها كلام مروي في
 اللغو والتلفيف و هي في اللغة العلامة و المجاهدة و الرسالة و النسبة طهروني و عدا اختل في قيل ما بيان ست وقيل
 و حسن زمانون و الوردة تهم و لا تهم كما قاله ابن خبيرة فمن انزلها من الورود هو ما يقع من الطهيم في انما لانها تقطع
 و من لم يهتد بها ابدل هتدتها و اوالسكونها و ضمها اوجلت تقول من الورود بنحو المنزلة كان الرضا في منزله بعد منزله
 و يربيه ما في الحديث من سعادته الى المرسل القاري و هي في المنزلة الحية العزيرة كالقربة التي تقطع حلال في ناله

ان اسد اعطاك سور شغل ملكه حولها تبيد ويب وقيل انها من سور الدنية لاحاطة باياتها واجتماعها فيما
 ايجوز في الحصى ومنه السور لاحاطة بالاسد لا ارتفاعها بانها كلام اسد او ان كسبها على بعض من السور في التقاعد
 ومنه ان تصور سور وصوره في شرح ان طبعه الورق ما ينهل على اي ذات فانه وفاته اطلها ثلاث ايات وقيل السور
 الطائفة الرحمة توفيقا الى السماة باسم خاص ويهتد اخرج الفقه والحج والايه واية الكرسي لانه موجودا في السورة
 وبلغت وفيه نظر اذ لا بد من قدرتها استقلاله او مفعوله من غير ما يعلم اذ لو كان دخلت اية الكرسي وقوله
 موجودا في السورة لا يجدي فاني سور البقرة بل اكثر السور اضافات وسما السور كلها توفيقه نائبة بالورث كناية عن الانفاق
 وسما بانه وكذا بعضهم ان يقال سور البقرة ونحوه لا روي البقرة وغيره عن النبي اسد عنه مرفوعا لا تقولوا
 البقرة ولا سور ال عمران ولا سور الف وكذا القرآن كله ولكن قولوا السور التي يذكر فيها البقرة وايته في كتابها
 ال عمران وهكذا سنها وضعف روي ابن الجوزي انه موضع ورد ابن جرحه اسد بان البقرة في سورة البقرة
 سرف على رعي اسد عنه قد صح اطلاق سورة البقرة وغيره ما منع في هذا الارض عن النبي صلى الله عليه وسلم في
 عن ابن مسعود في اسد عنه هذا مقام الذي ازلت عليه سورة البقرة هو ما مضى له ومن ثم افاضه الجمهور من غير
 كنهه ذلك ان ثقتي بينهما ما يكون مكره ما في بدو السلام وقيل العجوة لا تستمر كقار وليس بذلك وقد فرغ ابن
 ابو حاتم عن عكرمة ان لا تكلف قالوا السور البقرة وصوره اقبلت يستمر من بها فضل انما كفاك المستمر من ثم بعد على
 نور الاسمان في النبي عنه في من غير كنهه وروى في حديثه ما يجوز الم وماير الانفاطع الى اي هذا في
 فان سائر بعض ما اجتمعا ان فلان وفلان في سرف بين اهل اللغة وسما تفصيله في سائر السور في الاساس
 بها الحروف في سائر السور ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما
 ومن سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان سرف فلان
 لا الحروف في سائر السور ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما
 اللفظ عروبه وسمت الحروف في سائر السور ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما
 ما ما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما وسما
 او الحروف في سائر السور ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما وسما سرف ما

وهو ظاهر في مطلق التفسير وكلام الاساس في هذه الاخر وكلام الجواب في ما قبله وكلام التفسير في ان هذا وكلام التفسير في
في الاول فاما ان نقول هو شرك بين هذا المتأخر به او هو حقيقة في بعضها مجازي مجموع من الوتر غير لانه في اليدي
يتبع به الاخرين في كل حال فمفعوله كالعلم والوفاء ليس داخرا في سماء والالم يكن مقديا كالمثل المتل في نفعه اطلع المثل في التل
دخل في سماء لم نقل ان المثل في التل في ان السكاك لا يستعمله مقديا اوله التل في وبتل تا قدم في ارض وذكر ايمه اللغه لم كما
سمته وال عليه ذلك في هذا الكلام في دخول متعلقه بمجرى بالبا فلما انتهت للعلمه او لا في فحين في دخول فيه دخول البصر البصر
اي شادي به بصري فلما بدرك الابل ضرب من التاويل والس محله او خروجه خروج الحشا فترتبه العفان فانه قد خارج قد بدرك
وقد تترك واما قال العلامة اللفاظ التي يتجلى بها ما ذكره في بنو الكلف من كلام اللغويين وقال انه المنب المطر في
وتلعه سماء من الاساس وكلام الجوهري والازهر في بصر على رايه قوله بها نصين في الايمان ان يوتيه بها مجزئتي
يخبر انه موضع تعدد مخصوص وهو تعدد الروف المركب فيها الكلام باسما بها وقد سماها بها واخلف في سماء فلذا اول ذكره
في عبارة كلف ما نصين في شرح المحقق لم يرتفع محله خارجا والبال للعلمه والانه واليخبر بها الجوف اي يورد على
مذنب القول بل واطه وقال ان جملها على نصين اي يوتيه بها محو هو لان المسحوق المسما لا كما قيل في التل في
عن تبد الاسما فهو مخفي عن الحروف مطلقا القول بل واطه مخدوف والجاء والمجور قائم مقام الفاعل والبال لانه
او هو من نصين في الايمان اي يوتيه بها محو مسماها او هو من قبل البصر في نصين في الفعل للمقول برسطه كالصريح في
فيه بعد فاول العبارة توجه منها ما مر في موضع السهم الذي مر بعد رنخاف كناية قوله البقا والبسب ان ظهرت متجاهة في الروف
متجسما في قول عليه ان في اللفظ ما يدل عليه فهو هو بلا سرية وتسكر بجارته الالبته مع اتصالها التاويل لا نجد في قوله
ان اشال البصر في نصين مستبعد في نصين فانه كثر في كلامهم وقد ورد في النظم يقولون بانواهم مع انه ليس البصر ما رنخاف في
هنا انه لا تعدد في تسليم ان القيد داخل في مفهومه فالنتيجة من التل في نصين كانه في موضع اللفظ ويقال هو متجس في الروف
نفسه فيقال في نصين البصر في قول فاد ووصف به اسمه الذي به النتيجة فلما يد من توسط الروف ذكره ففلا من ان يكون زادا
حتى التاويل كما ان الوضع اذا وصف به اللفظ قيل موضع فان نصت في نصين في موضع له ذلك اللفظ فاما يكون في ذلك
اذا اجري على ما هو له فاما اذا اجري على غيره مما هو سببه فلا بد من الصلة والعجب ان هذا مع وضوحه كيف خفي على هؤلاء
فقد بدرك لاجلها في هذا الاسم الذي لا يها في نصين وهو حروف البسب في دون آخر ان باعد الازمنة وان عتوانه الاصل الاخذ

سعد
سبه

باليد ويكون معنى التعاقب انما كما الاساس لتعريف حركات الاعراب وتفاوت الرياح رسم الدلالة فلا حاجة الى تكلف
 ان يقال كان ما ذكرنا هذه الالفاظ على التعاقب من بعد نفسه الخانة لتعريفه يعني التعاقب المتصلة عليه لانه متصلة
 وتوهم بعضهم انها حروف هذه المهم حجة المانع عن ما في العربية من الخلل والى على رسي في كتابهم قوله به الاستتمام الا ان
 صح وقسم من علامات الاسم غير ما ذكره من كونه للمهم حصة المظهره كما ذكره قبل في العنقودي كالا ماله والسقيم لانه غير رسم اختصه
 بالاسم وقد كفنا الله مؤنة فلا حاجة الى الجواب اورده عليه وما رو ابن مسعود في الحديث رواه عبد الله بن مسعود في السنة
 قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من قرأ حرفا من كتاب الله عز وجل فله به حسنة والحسنة بعشرة امثالها لا اقول الم حرف
 ولكن الف حرف والام حرف والم حرف وروى ابن ابي شيبة والبيهقي في سننه بسامع عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من قرأ حرفا من كتاب الله كتب له به حسنة لا اقول الم حرف ولكن الحروف المعطعة الف حرف والام حرف الم حرف قال
 الحفاظ دار اسناده على موسى بن عبيدة البهسي وهو ضعيف وثقة الطبراني في الكبير من غير طريقته ولغظه من قرأ حرفا من القرآن
 كتب له حسنة لا اقول الم ذلك الكتاب حرف ولكن الالف حرف والام حرف الم حرف والذال حرف الكاف حرف وقال ابو عمر الدار
 في كتابه العبد انه على حروف الكلم في الرسم دون اللفظ الا ترى ان حرفة الم في كتابه حرف وهي في التلاوة تعد احرف بل كانت
 الكلمة فالتعدي حروفها على حال استنوار في اللفظ دون الرسم لوجوب ان يكون لغاري الم تسعون حسنة فلما قال انها ثلاثة احرف
 ولغاريها ثلثون حسنة بكل حرف عشر حساب ثبت ان حروف الكلمة انما تعد على حرفة الكتاب مع دون التلاوة والكتاب
 جار على ذلك انتهى واورده عليه صاحب معاد النظر ان العاقل انما يثبت على علمه لا على عمل غيره فالغاري يثبت على نطقه الحروف
 سواء كانت ام لا ثبت ما كتب في الرسم ام لا وما ماله بل تعدى بعض الحروف التي تطلق بها لسانه وهو لا يدرى به احد فان
 زاد على بعض علمه دون بعض تحكم والذي يكلف معنى الحديث انها ثلاث كلمات فان المنطوق به اسم الحروف لا
 مسماها وكل اسم منها كلمة بلا شك وهذا ما ارفاهه صاحب النشر وهو حسن ربما ذكرناه سقط ما قيل ان ما ذكره المهم لم
 يوجد في ثبت الحديث فانه مروي في الترمذي والطبراني وكثير من ثبت الحديث وصححه الحاكم وان كان نسبة
 اختلاف بسيرة لا يجوز اني القول بانه رواه بالهفي وقوله بعشرة امثالها متعلق بمقدري يجاري بعشرة امثالها
 مله بعشرة امثالها او مصطلح اصل المصطلح فالمراد به النسخ من خبره في قوله ما روى فانها مروي اسمي موقوف
 سجلا لا يثبت والمرمول اذا وقع متدايما يجوز ان يكون خبره بالهفي لكونه في معنى الشك كما قرره النجاة وبنها

جواب عن سوال تقدیرہ ان ابن مسعود نے اسد غنہ میں بار الصحابہ و اہل البانی وقد اطلق علیہا الحوف
وہ انصاف لما قلت فاجاب بانه انما عارضه لوقوعہ المیعض المضطرب من المجاہد و ہوا کلمہ اللہ علیہ فی غیر
رلس برادیل لایصح ادواتہ ہا فان حیثۃ الحوف کما قالہ الجوہری طرف کل شیء و وعدہ حرف التجر و حروف الیاء
انہ ترکیبہا الکلمہ و ما ذکر ہونہ حرف النعش و اطلاق الحوف علیہا عرف بعد یاد اقدہ النجاء بعد التمر اللہ و کلکف
یصح ادواتہ فی جہد ثبوت لغیرہ و یكون یغنی الکلمہ کلینہ قول بعض الوب قد قبل لہ القدر القرآن فقال و اما لا حوا
نہ حوافی لا اقل نہ کلمہ کما ذکرہ الا انہ ہر یاد ان اہلہ الجوہری و حوا الفاسک و ہر شیء حیثۃ او مجاز سمع ز
او مجازہ من اطلاق الجوز علی الكل او استعارہ لانہا من الکلام بمنزئہ الحوف من الکلمہ و قوله فی الفاسک من النجاء

هو يا حرف من امر ابي طرف لا يارض ما قاله ابو هريرة لان تحقيقه الطرف المحسوس ولا يانه يحمل ما قلص كلامه
فان تحقيق حرف به ابي المبتغى الذي اصطلح عليه النحاة ان كان المراد بالمبتغى الالة الكلمة فكونه تحقيقا ظاهر لا يمتنع
سواء قلنا اخره كنه من ارباب الحاشية فان لم يرد ما يخصه من متعابه الاطلاق بل يمتنع التبعين مطلقا كحاشية لهم
مختصين بنبى يمتنع فلا حاجة الى التكلف في توجيه من يامل من ان مراد المصنف بالمبتغى اللغوي الطرف وهو شال يجمع حرف
البناء واثم الكلمة لحروف صواتها من طرف اللين هي حروف بالمبتغى المذكور بل المبتغى اللغوي وهو الكلام المحام
تحقيقه فقولهم ولعلمه سماء الى حوب بل خرد المراد منه حينئذ حروف الباء فان ارد به بالمبتغى اللغوي ما ذكر من الحروف المقطعة

حروف الباء بالتحنية فيها حروف احدى سبب اللزوم الطرف كما توهم وعلامة سماء بهم مدلوله اذ ذكره الامام
في تفسيره وعبارة و هم انه من جملة فكه ويطا نه ان الحكم على ما ذكره بالوجه ما ينبغي مدلوله فهو ينبغي حقيقته له لا مجازي واما
الامام من هذا مدلوله من انه سماء حرفا حجاز الكونه اسم الحروف واطلاق هذا التلازمين على الاخرى من سبب سبب في علم
ما ذكر فيه مما شاركه في معناه ولا يرد عليه انه اذا كان في الحديث ما يفي اللغوي بعينه مناه من قوله من كتاب صدر الحجاز
كانت بدليل انه ضم اليه بوزن اية كما في ذلك الكتاب ليست كل كلمة مما لا الحروف في حجة في حجة بهم مدلوله انما
ان يقال انه جعل الكلمات في حروفه ولا ينبغي ما يفي من التعريف لانه على ما ذكره لا يرد بالوجه في الكلمات بل حروفه في
الحجاب فانه يخلط نه و ان كان ما ذكره من الرواية بنوعه الامم بوقف من بعد التوقيف والحاصل ان ما ذكره لا يرد على حروفه
السمكية لا على حروفه نه لا على ما استمر من ان الحكم في القضية على لول الوضع ولا على عنوانه ولا كلام حروفه في حجة

نچانو

بیرونی

مضطربا لانها سهل وتبدل وذلك لانهم ليسوا مستخدمين كما قيل في غيرهم ايمان الالف هم ليسوا لانها ابدت في
 لغة الانبياء وهو المراد بالاستحسان انها لا تطلق جارية فيها باقيد اصلا ولم تختلف في الالف في قولهم العبدان لأم
 حطافان اسمها لا تقول ثير يخطئ في الطريق لأم الف ليس من هذا فانه في وصف مكان جرد صلب في الزاوية فيه
 مودع نخل لأم يستفهم شكل الف وتقول التومع فيه يكون ناديهما اول ما يقع السمع قبل ان يريه كناية قولهم هذا
 بالخطم وانه ليس المراد بالانديب الدلالة كما قيل كاق الانب كالميات في الاخران فهم المنيع بعد فهم اللفظ بل صيغ
 بذاته لانهم لما قصدوا ان يصنعوا الالف ليدل على كبره لعلهم لا يخطئ في التسمية بان يكون كل اسم من سماته
 فيه وقد سماه ليس يكون اول ما يقع السمع لزياده كسبه والاشارة الى ان هذه الالف ليست حسن ملك انانية فلم يكن الاسم
 مركبا من عدة حروف والسمع حرف مفرد لم يتسببه ان يكون فانه في هذا العقب ودوق كل منها في حروفه اقول لا يخفى
 اننا نريد بالاحضار ومعه لا يمنع ما ذكره ولا يخفى في او اما قصد بدون قيد بذاته ولا فريضة على قدره فانها فاعلم ان
 في تاديتها راجع لقوله حروفها وهذا واما للمداس لانه لاني وسماء في المفعول لا في مقبض حروفه اي الالف
 الكلام تلك الحروف من جهة كونها ميسرة ومدلولها عليها اوضح واصل من ان الالف فانها تفعل من اللوا قال
 ان اسد ياركم ان تودوا الاما انما اياهم وانه او اد الذين من الذين في وعرف الفضا يكون في الفضا الفعل في وقتها
 الفضا هو وصف للفعل لانه متصرف في الفضا من جسم ما فيجب ليس له صوت والصوت ليس بوصول فهو لا مفعول
 فيه ووصول الفضا وصار حقيق فيه فذلك ليقع السمع دون ليس في اخره وسهبت الهرة اى حلت اولها في مكانها
 القدر بالابتداء كما في الاستعارة بينهما معناه اللغوي كما ضرب من التوسيع وهذا انما كان الالف مفعولا في الالف
 وسهتاله في الالف على التوسيع كما نقل عن ابن جني لانها قد تغير مرة او هي مشتركة بينهما كما في السبعين اى اللغمة
 مالم يلها العوامل التي المراد بكونها عليها ان تنقل وتغير فيهما وكان قد مضى في الالف لاني الالف لاني الالف لاني الالف
 وتوهمها بعد ذلك وانه انما ليس في المراد او الا كان الظاهر العكس وهذا ما ياتي على الاصل او المراد بالكان كذلك حقيقة او كما قلنا
 فضل اجملة التوسيع ونحوه ولا يرد عليه العوامل جميع على وجه مستنير موقوفه عليه من الاعراب او حيان في شرح
 الاسماء المتصلة قبل التوسيع وفي الالف المراد بالانما وسماء العدد ونحوه انان فانه اربعة فيها نتيجة فانه احوال
 فخر ايش مالكم رحمه الله انما منبسط على الكوة لسمها بالحورف في كونها في عاقله ولا مفعول في هذا في السبعين لانه

في الاسماء كما اذا قلت امان ثمانية قلت الفضل الاول الفعل الثاني مفعول له بانه اسم المفعول من التوقيع اي فيها
 له وسعد الفاعلية له كما يقال فلان عرفه للويزم او استحق اللوم وقيل معناه محل لروض الاعراب بنحو محركات الاعراب لا ينبغي لونه
 بحيث لو خلف عليه العوازل خلف آخره وموجبه اي موجب الاعراب كبحر جيم وهو العاقل ومضيقه وهو النحاة المتقون له عليه
 من نحو انما عليه والمفعولية والاضافة ومبنيته وادد وهو العاقل ثاني ما ذكرتم فائدة اذ لم تناب الينيل كونها مضمرة
 الاعراب فليد له وليس سندا لاسيما على انحصار علمه البناء المسند اليه كونه محاقيل لما قال كلامه من سئل له كما قدناه والله ما
 من انه اشار الى ان الاسم يبيّن تارة لعدم الموجبة تارة لما سببه منه الاصل وانما هو الموجب صانع فيه من الاول ان حمل على
 ما ذهب اليه ابيه الجهر من ان الينى ما سبب منه الاصل او وقع غير مركب من حمل على ما سبب منه الاصل وما عده موجب فالله اعلم
 فانه من الاعراب فلو لم ينظر الى احواله وتقديرا فاقه في محل نظره وروى على المصحح انهم اسد انها مضمرة في الاصل
 عند ان مالك لا فيه من الشبه الا بما لا قد يروى ذلك الى قد عرفت انه قيل لكونها غير مضمرة وهذا ما ذهب اليه من تقدمه من
 اهل العربية فانهم حذروا التفسير الى الوقف ولو لم يروى غير ذلك لم يروى في غير محله انما يكون هذا الاسم يكون
 وقف لا يروى ولا يروى عليه حيث وجب وغيره من القيات عاذا وقف عليه سكن نعم من يقول انه با فرض وهو يجوز فيه
 لا يقول ساد ذكره المصحح كما هو المأثور على انه ما يفسر بغيره جامع اللغة فاهم السقوط نعم ان مسجاتها الى التبرع

رزي

في تفسيره وتوجيه قساح التور بها وقد ذكر في ذلك في جوامع طائفة اولها انها اسماء للويزم انما الانقطاع وان قلت انها مقدمة
 له لا بل الامحيز والمصحة اسد ذكر الاخرين وخر الاول ما روده يقين ثم اورد على قال وجوابا اربعة من تفسيره ثم اورد في
 اخري بغيره التفسير في الوجه المذكور من الوجهين شير كان في الاشياء ايا اماره الامحيز في تفسيره فانما الاول بالظن
 ايا حال الحكم المنسل والناية بالنظر الى حال الحكم به والنفس بغير العين وكون النون وضم الصاد والمجمل وقدره في المصحح
 فنقل ويحتمل ان يكون نقل على ما بين في العرف معناه الاصل وهو المردونها وبسطه على وجه هو الحروف المعروفة
 التي ذكر الحكم منها تفسيره فتم قال انه جمع بسيط بغيره موقوف على التور لم يجب النجود عطف الفاء وقوله بطار بغيره اي
 من الاسماء اذ يجمع النجود بها وليس فيه تعليق الفاء بالمجذور في ظهور القرينة عليه وتوحيدها في التور لم يجب
 بالحروف في نسخة التور في الورد والاولى او يروى في رويته ولما على انانية في نقل تفسيرها للعهد في جرد المعهود في رويته
 لا لا مستوفى لان في التور ما لم يفتح لفظا بغيره من ماضى وقيل العهد الذي يفتح على تفسيره ان المصحح قدم هذا الوجه لانه

والا يطاق ولم يتعرض له احد من ارباب الحوائج والشروح والذي يظهر لي بالآل الصايف انه من الدلالة
التعليقية وهي قد مرل على امور متعددة كصوت غاسق ورايدل على ان خلفه غاسق لهو لعب واجتماع لاسم ومنها
صدرا الكلام هذه الوقوف ليس المراد فائدة مسماها والمكتوب على ان يكون كلامه من العتب دل على ان المراد
به الانشائية لان ما بعده كلام مركب ونحن اذا معنا الكلم على ان يكون كلاما من العتب والتنبه على ان هذا الكلام
مع انه كلام مركب منها لا بد له من وجه فاذ اصاب له البليغ فذكره في الكلام فخطيب المنع في اذ انشأ فاذ
بقوله كالا يطاق وقوع الصا فحذف كقوع الصا ايعا لانه ان دلالة فطيرة فترته لم لو لم فطيرة السمع اذ والاقع
الصا عند الحكم المخروب به الشئ في قوله ان الصا زمت لذي الحكم كونه على خلاف على التو وتدل على خطبه
قوع الصا على ان خطبه لا وقال في الكبير يانية انه عليه الصلاة والسلام كان يتحدثهم بالقران فلما ذكرتم احوالهم
فترته احوال على ان مراده من ذكرنا ان يقول لهم ان القران انما نزل بهذه احوال التي اثم قاورون عليها فلو كان هذا
من فعل الشرح لكان يقدر ورايدل الايمان فيلما انتهى عن اخرهم هذه عبارة منهم وسموه من الوقوف يا عاين
الاستغناء والتمثيل وقال الصا هو الينع من جميع لان من المجاوزة فالمراد بخبره انما يتجاوز عن اخرهم ولو
تجاوز الغنى عن اخرهم فكلهم او لا يتجاوز عنهم فاما ما هو الينع من غير واجبا وقيل عليه بل المنع عن اصدار اخرهم
لا يتجاوز اعته لان ينسج تجاوز عنه عفا عنه وفقد واما ينسج انفسهم والمجاورة فيه فبغيرها ووقع فتنين منسج
انما بعد مجوزة المقام او لا محل للفتور بها مع انه قد يكلبه عن انفا في كلام من يوتني به وقيل المنع خبير عاين
من اخرهم ايا او لهم وفيه ان مقابل كلمه ايا من الاية لانه لا عن فاق قبل ثم تطويل فيفاد او قد يتجاوز منسج
منسج انفا بعد فها قدر انفا بعد فانه يتعدى ما بين في كلام المركب في قوله بنا عدد في فطير او دونه قبل بل فيه
وجه ان انفا بعد عن الاخر بها بطريقا المجاوزة لا بطريق عدم الوصول الى الاخر او هي اذ لم يدركه كك توهمهم وان
كان المقام قد ياباه وقيل انه في قوله ان مراد ذلك القائل باني ينسج عن وظهر وجه فلفظ بالفعول وفظه قول ابن الجاب
في ينسج طلب في ينسج مترجما عنه كانه يتجاوز عن مراد ايا موضع الذي يجال ينسج وله نظائر ولا ينسج عليك انما وانفصلت عن
لا يقيد بالينسج الذي اياه هو القائل للينسج العجز عن الاخر انهم لا يقيدون على الاخر عجزا وتجاوزا ليعجزوا لو كان مراد ذلك القائل
يتجاوز الاخر فلا ينسج ما فيه من القائل ثم انهم استمدوا من تعديبه المذكور ايا نقل وقول الشرح من يوتني به اذ وبارك في كل حال

اليه في حقيقته عليه واما قول انه وقع بهذا المعنى معدي بين قوله اية تمام فلك ملك فرد الموهب اليه تجاوزته عنه ولا
 نثاره وقال البريد في نثره لا ينفص تجاور لا ملك ولا تقدير لا تجاوزته عنه ملك الفرد ولا نثاره اية مني ملكته بل لا نثاره
 فرد مني فضل اية تلم او استعمله وما يقول بيزله ما روي به كاشا ونيل الزبدي من اية الغرر ما ملك به لم يفرغ من اية اية
 معنى لا فيه من مني النجسة العدة بها كنه في اية عليه وقيل من مني مع وجوه آخر تحلفه من اية عنهما صفى اياهما ويكون
 اول ما يرفع الاسماء الخ عطف على قوله الفاخر وظهر الام تقضا ولا نثاره اية انه وفيه آخر وهذا من الاول ومنه لوجود
 شرط النصب وهو كون المفعول له فعلا فاعل الفعل العمل الا انه قيل عليه انه اذا ايقظا فاعلها فاجتنبه بغيره السمع للكل
 لا يرفع اسما على كون اول ما يرفع الاسماء مستغنيا عن من الاعيان غير ظاهر فاعلها جعل محطوف في كل المحطوف عليه حيث كونه جواب
 في مجازات في الموضع مطابقة منها وفيه ما فيه اللهم الا ان افعال غير الاعيان الكلام بغيره فاعلها فاجتنبه فاعلها فاجتنبه فاعلها فاجتنبه
 من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 ان ربه اية ان الموضع من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 الموضع من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 عراب من حيث صدور عن السبل من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 ما بعد من غير الاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 وجه من الاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 وجوبه وان كان ذلك لكن صدور من السبل من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 الحروف جمع كونه لا يخص بهذا الوجه بكونه من السبل من الاعيان اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 فكل من يجمعهم بالاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 بهما قول الله عز وجل ما اراد ان ياتوا بها فاستجاب لهم ما ارادوا فدفع الله عنهم ما ارادوا به فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 في الذي لا يقر ان السبل من الاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 انما ذكره بل على الاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان
 او اتفق من غير الاعيان فاعلها اية اول ما يرفع السمع ثم ان هذا ظاهر ان كانت السبل من الموضع والا فاعلها اية اول ما يرفع ما في غير هذا على ان

من قبله من كتاب ولا تخطه بحكم على المشهور وتتمثل المجردة وتعلم نفع وقوله سبحانه الكلام على سبيل ما ينبغي قول بعض النجاة
انه لا يستأمن من جوارحه الا على ما حصله ان يسهل من قال سبحانه اي من ان يسهل لا يسهل ما لا يسهل او مراد
مرصونه وعدمه من كلمات الاستئمان لا يستأمن من الحكم المتكلم عليه على وجهه من حيث الحكم التبعي والمرتبة من الحكم المتكلم
بالوجه انما هو كناية قول امر القيس ولا سمعوا يوم يذبحون ولما اوضح قوله عليه السلام كناية عن كونه من جوارحه المصروف
كناية عن كونه من جوارحه المصروف الا ان النجاة لم يذكره كناية عن بعض الآخرين وكل من قال سبحانه يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا
وقال الا تفسدوا فليس منكم من يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
كلام من يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد ولا يفسد
به مراده للعلم بهاد الادب الحرف فيكون الجواب بالحق بها فافضل من اول شرح القاصح وسمتها اديا والى رتبة اديا والى رتبة اديا
مطلقات المولدة وبغيره من المولدة الى خلاقي والصفات المحمودة والمحذورة اديا رتبة المحذورة اديا رتبة المحذورة اديا رتبة المحذورة
المقات والارباب بالوا انما هو حمله وقدره على فاعله وهو انه اورد الى الفير رابع لا ياتي قوله ما يجب كونها انصافا
المرطبه ولم يورد الكل لان اوما ذكر نام مدونه فمقتضيه ما هو غير له وحرف المعجم ليس من اضافة الفقه للمعروف ان كان
المعجم معدرا بما ينبغي الاجام او هو انه ان كان اسم مفصول وطنا بذلك كصلا الا او هو ما مل اى حرف المحط المعجم وملا الفقه
الا واما الذي من شأنه ذلك والاعجام المعجم من حيث انقطع وتصلح بكونه كلام المصنفين يتحقق المعجم بالنقطة وتسميته غير معلوم هو من
الاجام والاختلاف من حيث ان يسهل الاستدلال والمعجم وان كان له انما لا يصح لادلاهم فانما جاء به من جهة كونها من جهة للكاتب
شكائنه ونكلى الكتاب اذ لا شك له وقالوا العاجل تحت الكتاب على الفعل للمبكر فيه من جهة واوتيه وازلت مرضه وقدرت عليه
ازلت عنها القضا وهذا اى ابي على العارسيه وحسنه من لم يقف على عرض بان الكتاب يفتنس واسمع هذا اللفظ فغيبته من العرب
بمعجم ما لو كان من فضل الكلام ولا يقال محم مخفف بل محم المعجم ان لم يبدى الالف ان يفسد فيها الموت لحرف المعجم
بعضها فيه وهو تحريف من ان شح قال ابن خنيزار الصائفة اعلم ان اصول حروف المعجم عند الكافة تتوزع من حروفها اولها الالف
واخرها الياء على المشهور من ترتيب حروف المعجم الا بالاحسن فانه كان يبدى ثمانية وفقرت حروفها الى الموهلة ودمع الالف
اولها وتقول هي اتم لانها لا تكتب على صوره واحدة وليس لها صوره مستقلة فلا اخرج الحروف اية اشكالها هو قوله مخطفه ومخطفه
انها فان كان هذا مرادهم يكونون انقل المذكور فالاول بالالف لانه لا يسهل من جهة غير انعطاف خطه وان كان المراد بها الله سبحانه

في الدرة ولا موبين كدال كروف كما توهم بعض فضلاء العصر بل هو عربى صحيح استعماله من يوثق به وذكر ان الغيب فله
ومن قولهم تحت افدت تحت الليل الملح وسيجى تحت زينة ثلاثة وقال ابن رجا كغيره انه محووف من تحلوفا الحكم شي وانما
زينة العاكس من تحت الشحاذ من تحت النجوم اصل النسخة من سبعة لالح الابل وقيل فله ثلثة من الابدال فان كدال تبدل
ثما فلما غلط فيه تحذف تحتات علم ويكون في نسخة التمر ووردية كدلت فجاء كدرو وهو الحروف في استعمال اليوم ولو فرادى كان
كان انظر الى غلطك ما كان وما قبل من انه لا بعد ان يكون تحت ما هو من تحتها وبى كلمة رابنية يقع بها الغياق في غير متاع اى
ستفح من انك بلام متاع تحذف تحت غير محتاج له وقوله رفعها بالاضب مفعول مقوله ذكر وقوله الى البدل منه او عطف بيان
تغيره ومن البواقي في المجردة موقوف على قوله من الموصلة الى المحرور اسم مفعول من جهر رتبة جهر يعنى ظهر الجهر
بالالف اظهره تعدي بضمه وبالف الف فقال جهره وجهرت به كجاء المصاح ولم حرف المصاح الجهر لان ذلك حرف
مقابل للموصلة فهو بالقيودى الاعتماد على محضه ولذلك كان محجور لا لا يخرج الالهوت قوى تمنع النفس من الجوى
وبى ثمانية عشر حرفا والدور منها نصفها تحذف وبى سبع احرف موصلة وبه علم جدا وعددا ومن الابدان ثمانية الذي
اكثر النجاة واسم الايام من القرآن الحروف ما شديده او خرج او متوسط بينهما وسواها ثمانية ايام بين بضع القوسه قالوا
بني الله على ما ذكره سيبويه امتناع الهوت ان يجرى في الحروف فلو كانت مدونة في الحروف لكانت الجوى من الحروف والى
عليك والندبه هو الثمانية المذكور والمتوسط بين الابدان والرخوة فيها علقا بين النجاة والفرقا كثر النجاة على ثمانية
يجبها فلم يرو عا او دنا عدا كثر القرا على انها خمسة هى حروف الحروف كثر لبناء باع وما عداها رخرة والخره خمسة
منهم مصدر الرخوة ومعناها اللين الذي هو ضد الشدة وقال الرخرة حروف صنعت الاعطاء وعلها رخرة موصلة محجورى
سوها الهوت كجاءها تلقى عند النطق بها وفيه اربعة تجرى بعض الهوت معها ويحذف بعضها فان قلت بل من المحجور والندبه
ام لا قلت قلت قد قرأنا بها باعتبار عدم جري النفس في المحجور وعدم جري الهوت والندبه وذلك الفرق بين الهوت والرخوة وان
الحاجري في الهوت نفس في الرخوة الهوت كجاءه منج السهل وان فيه وقد جري النفس ولا يجري الهوت كجاءه كجاء
واما وقد جري الهوت ولا يجري النفس كالصق والفا والمخجن وما وقع في بعض منج الجزر به من ان الندبه تمنع
من الجوى في صحت نظره ان من المحجور والندبه موصلة وليس كل ثديد محجور ولا كل محجور ثديد وقيل انها موصلة
فكل ثديد محجور فالندبه ترك الجهر والاكس وماوة الاصناع على الاول حروف اصطفت كالتا كاقوا وانا كالا

الاسمى

الأساس او باطن ايضاً الفهم من داخل فالايضاً صفة كانته موكده وان اطلق على المعنى فهم مقيدة وتوقف بحروف باهنا
 مستعيله قالوا انه مجازية النية اذ في الطرفان المستعمل حقيقة اللسان وانما هو ان وقوعه صفة للصوت كجاءه
 المسم حقيقة وان كان تبعه اللسان وقد يقال انه مجاز في بعض الحواشي ان ما ذكره المص رحمه الله من ان حرفها ما يرتفع
 به اللسان الى تحت لما فيه من الاستبانه من المنطقة ليس ينبغي لانهم صرحوا بان الاستعلاء المذكور قد يكون مع انطواء اللسان على
 تحت الايض وقد لا يكون فيضاً الاول ليس هو مستعيلاً وطبقاً واما الثاني فيستعمل نقطه فكل مطبق مستعمل ليس كل مستعمل
 مطبق لان الاطباق يستلزم الاستعلاء والاستعلاء لا يستلزم الاطباق فهذا هم ولا يفرق مدقه عليه واسمها صريح في ذلك
 فان قلت الى الجحيم المستعلاء وحيث من حروف التلقين فكيف يقال ان اللسان يستعمل بها قلت هذا مما استشكله بعض القراء فيجب
 استعماله عند ذلك تباعاً وان لم يكن محضاً لهما كما ينبغي به الحسن وقد يقال ان المص لا يدل ذلك على من قولهم يستعمل اللسان
 اي قوله يستعمل الصوت كجاءه بعض خروج السهل ان الريح يخرج مستعلاء ولذلك من الاما له قد ير وقوله نصفها الاقل ومن
 النصفه يتجاوز لا واقع هنا بعض النسخ نصفها الاكثر سبق فلم ومن حروف الديل الى باب البرال واسع وقد ابدلوا فيه
 في المصطلحات حجة ان ابن السكيت افرد باللفظ قد اختلفوا في عدد حروفه وراوا فيها نحو خمسة وخمسين والذين في
 النجاة ان حروفه ان لم يفرق الا ونام لان بل الا ونام بحرف ياء في حروفها غير الالف ثمان وعشرون واللام وجرى الهم
 والصاد واراوا انها ثلثون والكاف والسين والهاء والالف بلهم والنون والطاء والياء وانا والواو والياء والعين وازا والياء
 والهاء ما يتبع منها لا يبدل وتسمى الابدال اياماً ويري لازم وجاز وقالوا خرج يقيدان بعد ابدال الذال من الدال فخرقة
 الاغشس فزادهم وذكر في المصطلح انها ثمانية عشر واما في المصطلح لانهم من اقترح على الاكسهم وبنهم من استعفاء وكل
 وجهه والمراد الحروف التي تبدل من غير كاتية يبدل منها غير اوشا يقول عليه ما ذكره مسيبويه اي ان الفاء فيها اختلاف وانما ذكره
 الشيخ المفيس وما زاد منه قليل ومنه ما درنا ذر منه ما وقع ضرره في قافية ونحو ما وافرقت بين البدل والعلية يعلم
 من كلامهم فيه وابن جني الامام ابو الفتح المشهور ليس سويماً اي لا يحسن وانما هو مكتوب كجاءه نخرج المغيرة وقوله السبعة منها
 على مفعول وكرت في اول الكلام وتوكله ابدان في شال لما جمع حروفها واهل من الاجادة وطربت فعل من العلق سند للغير
 منها وما ذكره لا يدل على جميع حروفها كيف ما ثبت ولا ما يغيره حتى يتكلف كما قيل انهم من من المهم وهو الكسرة
 وقد راو فيهم طاهر سابقه ان هذا الزيادة بلا ما ذكره مسيبويه في الكتاب ليس كذلك قال مسيبويه قال في باب الابدال

مدلهما واهد الامة امر اخباري بنى عليه اخر الكلام انارة ابا الوجود كما قيل ولو استقرىب الاستفهام لكان
 تقابل استقرىبات بالهترة وقد تبدل بالفعال استقرىب كما وقع في النسخ ما وسماعه منع الاستفهام لموقف احوالها والكلم واهد كلمة
 وهي موقوفه وما ذكر المعمر حسد ان المذكور من انواعها النفاة فمما انارة ما ايد انه وان كان يجب ان يكون كذلك
 او قل في الالفاظ الامة لو وقع في النظر عرف ان ما ذكر في الحقيقة اكثرنا عليها فهو منزل منزلة الكل حيث كانه عدد فجمع
 حروف الباء فيستعمل في اللفظ لما ذكر من الاحكام وقوله لكتنوا اي لا يدره عليها وغالبه لها في الكثرة لكان في زنة كما
 اذا قبلته في الكثرة فهو مكتنوا اي متوحد فيهم ان كثر فيهم انما لمختصة نقل لا زعم فكيف بنى اسمهم منقول بغيره فسمي اسم
 لا يبين المتراكب في الماوه شار بقوله ثم ان لا الهان ركبان في العود ايضا يكون الا انهم انهم وتوحي وقوله لا الهان
 اعمل ما قيل الذكر كذلك او هو تضمن على عادتهم وقوله لا الهان بغير الاصل في النسخ والحق كما مر ذكرنا
 مفردات هي ص ق ن وقوله في الاقسام الثلاثة في اسم كافي الضمير بانه وفي الفعل نحو في فعل امر من الوقاية وكذلك
 على امر من ثمانية مثل العطفين كوشي وعونه كحروف كبروا والعطف وقد قيل عليه انه لا يتصور ذكر ثلث مفردات في
 سور في انية موقوف عليها لا نقل بدو هاتين برب والاربع الثانية هي طه طس سين جم وقوله لا الهان في ليل يكون هاتين
 وفيه ل مع لانه مع عدم ظهوره ورواها تكون في الحرف بدو في حذف نحو من وبه نحو ان الخفة من الضمة في النسخ
 والكر كما هو معروف فالترتيب مع لم يكن له والحوازم ست كما بالسور في نلوا سقط ما رده على الكف وكان اوله اوله
 على ثلثه اوجه هي فتح الاول وكروضه والاصل من ضربها في ثلثها لغة ويخرج تعلق ذلك المعنى والمعنى وهو الظاهر
 وقوله على لغة من ضربها امر اخر في فاتها خذ تكون اسما كما فصله النجاة والذاتيات الم الرطيم تبنيها على ان جعل
 اللانين الى ارجح بنا وله كما في شرح الهادي ثلثه معان الهية والصبيحة كقولنا بنا على فعل للمسيح باو تحوّل صفة اياه
 كقول العزة ابن يامال جعفر وثبوت او اخر الكلام على حاله واهد وجه الضبط ان الاول لا يكون الاستحقاق ثلثات
 والاخر غير مقبوض الا على متحرك ثلثات حركات او ساكن والاصل من ضرب ثلثه في اربعة ثلثي في سقط منها اثنان ففعل الهم
 الفا وكسر العين وكسرة نقلها واول اصل لا فعال وهو الا منفتح لا غير عينه لا يكون ساكنه فانبته ثلثه ولم يعجبهم
 لانه في العلم المعلوم فخرج بقوله هو له هاتين الحجة فلم نقل لان الانية وقدره عليه قيل ونحوه واجب منه في محله
 بيان المراد بكونين وصحائين كعبد وجميع احوال الى المراد بالاصل ما وصفت عليه الكلمة به او المسمى الكلمة به

فيها زيادة لم يقصد بها الاصل ثمانية اربعين موازاة لما في قوله محكوماً له حكمه مقابل غائب وسواء باله مطعانه تجزئه من غير ان يحل
 الا الحاق وزنه نقصاناً بزيادة ان كان مزيداً فيه وزنه مكد ووزنه مصدر النسخ ان كان غلباً نحو علقه للحي بجفيرة ولا يكون
 الامة الاسماء والافعال فمكون هذا القسم باعية والالحاق له ما يستحق نقل فيه احكامه ما قبل من ان الكاف اليه لونه ا حرف
 وخمسة لونه ان في الحروف بل في الاسم ليس في الاموال ما هو مركب من خمسة حرف بهر لونه ولكل الشدة ونحوها
 مما لا حاجة اليه قد اورد وجعفر رسم للنمور علم شخصي ومنه حرف من زده بزنه جعفر لم يبق به وذلك لم يبلغ كنهه وهو محال
 ارتفع من الارض ويجمع على واو وود وود وود قوله اركب من الامر قد اورد به اى شئ من اسماءه وحقيقته بزنه سفر
 ملحق به لانه من الحنفية وينها ما هو بزنه النسخ من الفعل والبنان والجه فله نقل ليعطى النسخ ولعلها قوت في اجابة
 عن سوال مصدر تصديقه انها اذا ذكرت انفعالاً لا محالة في كنهها او مبلغها كما صح فلم يترك جملتها او ما خسر منها قد
 في اول التبريل فاجاب بانها قوت لنقل على ما ذكره بقوله ثم انه ذكر ما نفرد به في وجوب لم يمتد وهو الفاعل
 المتاخر بها بقوله لهند الفاعل وقوله مع نصير الى اشاره اى جائبان وهران فذكر قوله استجمعها في محل واحد وكذا
 كل كبر جانية القرآن كالتابع في روز الحسن وقوله كثر في التبعة عطف على قوله اعاده الحمد في التفسير بيان المراد من ان
 كل منها اشاره الى اعمار المقصود بطلب التهدي واليقع في التهدي مع ان هذا كناية عن كونه مستدي به قبل ان يمتد
 ان تقدير الكلام كذا انما عليه اسم تصدير يبتدئ لهند الحروف مستدي في الخبر مستدي به ولا يخفى ان نظم العداوية
 عن نها تامل فيقصد لما قصد به من غير ان يلق تصدير وهو المقصود من الكثرة فانها لما كان لها حظ من الاعراب عند
 اذ كانت اسما للصور وقيل ان المعنى لم يقصد ما ذكره وانما هو بيان لانه في المعنى محط من غير نظر للاعراب وعدمه فلا حاجة
 بين كلام الشنقي فيه الا انما تصريحه بوجهي التقدير بمرئيه وان قيل ان مقصوده ان المقصود من سياق العداوة محض
 ان يبرهنه بكل من الوجهين وقيل انه كما يجوز ان لا يكون لها محل من الاعراب يرأس المراد في عطف القدير
 كذا في كلام جاريه يجوز ان يكون لها محل بما يليها بالمعنى انها على ما من الوجهين وكلام المقصود محض الجاهل وان
 كان الياء وزنه الاصل وفيه انه سيصح بخلاف هذا كله وقيل هي اسما للصور التي هي عطف على ما تضمنه قوله ثم ان سميها
 اياها فانه قال في الفروع اسما حروف كرت لهما وقيل هي اى وقوله وعليه اطلاق الاكثر اى من النفس من انفقوا
 عليه يقال اطلق الناس على كذا وجمعوا وانفقوا عليه واصل معنى اطلق وضع الطبق ثم استعمل لذكره بملاحظة ما فيه

من معنى الاضافة والتمثيل كما يستعمل الدوام في الطباق المحي والجوزن والى بصيغة التبريض لان الاول ارجح عنده ولذا
قد مره قد قيل ان معنى التبريض غايته الضعف انما ذكره هنا لانسابه لاكثره وقيل انه متبع في هذه السند الامام الا ان عبارته
هكذا امره فقل اكثر المتكلمين واختار الخليل وسبويه ونعماني فان لاكثرهم يذهبون الى سبويه وقد ادعى عليه ما سألني في اقرى ما عليه
وان لم يذكره ان استمال المورثه فمغنيه ولم يقل تشتملها بها من احد من الصحابه والى بعين المرقوفه وجوب القول في
وهذا كله من ضيق المعطى لانه توهم ان الامام المتكلمين اهل الكلام ولا وجه له اذ ليس اهل الكلام هنا متحال
اصلا وانما اراد بالمتكلمين المعبرين الذين وكلهم على لاسه ونحوها فمغنيه والاضاعه عن الردم انه كقولهم
لم يذكره وقد قال الامام محققنا انها لو كانت اسماء للموضوعات لكانت كذلك لاشتمالها على اختلافها كقوله
والعمران وغير ذلك انه كقوله في ما قاله في حقه فخطه وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم عليه افضل الصلوات
والسلام ليس قلب القرآن ومن قرأه خطا ايا ان يصح وقال ابن مسعود ويبيع القرآن وفيه السيرة روي حديثنا
ان النبي صلى الله عليه وسلم يحذر من تكلف يدعى عدم الورد واذنبت في بعض ثبوت الجمع اذ لا فرق بين
انه لم يشتمل فيه مع ان شتمه احد عشرين لانه عليه الاخر فلم من يسهل لا يعرفه لاشتمالها وكنيته اوله كانه
هريره رحمه الله عنه وعدم شتمها بعضها كونه شتمها كانه بين في ما فرقك استماله عدم تميزها في بعض محالهم
هنا انشأوا بانها كلمات الى الفقه هذه ايجان لوجه التشبيه وهو الدلالة على انها كلمات عربية ليس كلامهم
ومره كما مر وقد قال في مسنده الاولي في الاعلام المقوله ان يولي في انسابه معانيها الاصلية فله تسمية ورجا
عنه الاطلاق باقتضار المعام ولما كانت هذه الورد كونه من حروف مخصوصه لهما سما في معنهم جعلت تلك الاسماء
لها لان ذلك تركها من تلك الحروف على ما قد تسميها فاعطيت عليها حروف المعاني لانه في الحديث كان لفظ
نوعا واحدا فالانحار في بعضه انحرافا في الجمع كذلك قلت والانحراف بذلك انهم جعلها الفاعل سائلا للشيء
ايضا ما يسهل به الكلام وهو الانحراف فلا وجه للتوقف فيه المصدر ثلثة الدلائل مع ما يسهل في معنى الله ودونها
ينبغي قبل وعند معارضتها وان قطب يبغي نقطه بالوجه وما ذكر فهم ان في هذا الوجه انها طالعها في ما في الاول لانه
كما قيل معصودا فادته بالذات فيهما ما بالعرض لان الانحراف به جاز من الجمع اصل المقول عنه يترجم القسمة دون
غيره وقد قالوا ان العرب سمت بها ايضا غير حروف المعاني كلام اسم رجل من طين وطين الدما وطين المعاني

وتألف للمجل وقد نقله بعض اللغويين في جميع اسمائها واخره بالآندوين ابن خالويه والضمير في قوله ما بينها
بأنها لو لم تكن محصة النسخ فمكتوب متحد لواحد ويتعدي بالهزة والضعف لمفعولين يقال فحمت المسكة يكون
انهم متحدوا لواحد ايضا ولا يقال انهم فانه نحن فمفجدة في كلامه اما كبرها اسم فاعل من التعدي لواحد منجى والله
او يفتيها اسم مفعول من الافهام اي يسلو به المراد منها بحسب العلم بالوضع مكان الوضع انهما المفعولان والواحد
على انه لا دخل للمراي في موقعا بل يجب ان يفهما من المراد كونها مفجدة ان يراد بها ما يكون طرفه
في الخطب فلا يراد منها مفعول بحروف المعجم والافهام لازم للعالم بالوضع وحاصله انها ما مفجدة ولا على انما يكون
وعلى الاول اما ان يعجزوا عن انهم اعلام لها ولا ولا في باطل لانها اما ان يفد ما وصف في انهم وهو الموصوف
ولا ينفى له او غيره ولا يلزم لانهم لا يخلو من غير انهم فمفجدة انهم اعلام ولا ينفى ضعفه ووجهه لانه يصح ان يراد بها
ومناه ان التعدي به من جنسها كما نرى ان قوله لم تكن مفجدة ان اراد افهام جميع الناس فلا سلم انه موجود في العلية
اراد افهام النحاة طبها هو انما الرسول فحوز ان يكون راسية ومن ربه فلا ينافي كونه عرابيا ونحوه لانه كذلك بالنسبة
ايه واما التعدي فليس يحسب انما يكون اول السور فيجب ان يكون ما يتعدي به ليس سلم انما هي اسمها مستعمل
يقع الهاوند بدالام على ضيغة المفعول واصله من طلوع الهلال كما كان الهلال انما يسمى هلالا في اول الشهر ثم
عبه قمر ودر قبل لكل استعمال ثم شاع في حار فيه حقيقة يقال استعمل العقيدة للولاء وطعاما وتداول بعضهم
به بانه اسم الفاعل وهو خطا كما قاله الدائنية في نزع المستعمل وخطا بعض النحاة في قوله انما من مبع ووجهه ان حركته
مستعمل وفقر فان التورية انما لم ينافي فليس هذا اتحادا من قولهم استعمل البصير او اصحاب عند الولادة فثبت السور بالاصح
الصاح كفايلا ولا من استعمل المطر اذا انزل كالخطاب للمهل بانه اسم مفعول الابل ونحوه انما ترك في غير ما يستعمل
لم يوضع او جعل مجازا من مطلق الرك وصار له حقيقة في الاصطلاح ووجه الشبهة انها عدم الدلالة الان ما يترتب
عليه من عدم النسخه ليس ليحج لانه يجوز ان يكون من المشابه الذي لا ينفذ عليه وآل امرنا ببلادته فانه ليس كل ما يترتب
لما قوله المزمع اي بالكلام المربط وقوله بانما اي مبرأ عما في الفير وقوله وهدى لان الهلاليه فرع الدلالة وقوله لما
المتعدي به اي ما ذكرنا القرآن كله وظهر النقص دليل على انه من هذه غير المدقير بلكا رتبه على انها العارها قد نال
بناية قاتمة يدل على الامحانة وما هيك به من صفه ما وصفه في النقص انما يربح كجهد وزوم كايه من فان شرطه في انما

[illegible]

معاجده اخبرني عن شهر كمانه الاستجاب بخواصه بانه الفاري وروايته قديمه جدا وقصه هي انه مر ابو سيار بن ابي
 رسول اسد عليه السلام وهو يملو سورة البقره الم ذك الكتاب ثم ان اخوه جني بن اخطب كعب بن النضر بن ابي
 عليه السلام من الم وقالوا نريدك اسد الذي لا اله الا هو الحق انها انا من الشكالي عليه الصلاه والسلام نعم كذلك قلت
 جني ان كنت صادقا فانه لا اعلم اهل نه الامه المنين ثم قال كيف تفضل في دين رجل دلت نه بحرفي بحبل طمان متي
 اهل مدره اهدى وبعون منته فتمت كقول اسد عليه السلام نعم قال حيي فم غريمه فقال نعم المص فقال حيي فم غريمه الاول
 وانا في منتهى كذا ان كنت صادقا فملكك امك الامانيان واهديا وغلان من منتهى غريمه فقال نعم المص فقال من منتهى
 انا من الذين لا يؤمنون ولا مذري باي اقولك فذ فقال ابو ياسر انا ما منتهى ان انا باخيره فاعن عنك هذا لا علم
 لم يكون فان كان محمدا فما يقول ان لا راه يستجلم ذلك كله فقام اليهود وقالوا شتم علينا ابرك هذا فذري ابا الصليل
 البكره شتمى وهذا الفضل ما ذكره المص رحمه الله وقوله سبوه بزنه ضربه من محاب ورس على ذلك شه ابر اللد
 والاحبال الماره وانه جواب عن سوال تقديره كيف يكون قول اليهود وجبه فباب ن الدليل هو عدم الكاهه وقدره لهم
 ما ذكره وتبهمه على اسد عليه السلام ليس الا كما رى من اثاره ارا علمهم في غنهم للمعدود والذكور وانه لا يقتضى ان كما رى
 وبنه نظر وبنه السلاله وان لم تكن عربيه الخ جواب عما يقال من ان هذه السلاله ان سلمت بها فهي فرعيه لا متغايه
 البريه فيها والقران نزل بين عربيه يكن فاجاب بان هذه السلاله كاستها في الحقب المرات التي عدت بعد التقريب
 قلنا ما التي بها ولحق سند السلاله منها وحيث ايا وقوله انك كاهه ان ينزل للعربيه الكوه وسجل وسجل ككت سركب وكل اي حجب
 وطين والقطاس بالانهم الكه الزان وسيا بيانها وظاهر انها من قومهم في غير نه الويه قبل انه معروف في اللغات القديمه
 وهو كثر في التوراه كمانه ربه فصاح اليهود للفر ايا وبنه كتابك وانمحل ان طايقه من العباد سبوه ومهول ايا دي
 هو القليلات الهندسيه على ما سيات عدويه حتى صارت طايقه منهم ارا ان البادي ايا في الحروف المجرود عن الماد او
 تعوا الفقه في مقابله الواحد والثانيه مقابلته الاثني وست ادري لم قدر وما وللي ايا لسان ونه هي انتهى ولو
 قبل انها مجذبه روي فيها ترتيب التبعيه اربا بالاول وما يثبت قصه من دلالة الى على محله على صفة من الاوليه
 ونحو ما لم يجد علم من وجهه الدلالة بها في العصور او دلالة عطف على قوله زميره وبنه قول الا في حقه
 وعبارته اسم امد على الحروف المبعثه لثرفها وقلمها لانها سبانية المنزله على الالاسه المتخلفه وبنه سماريه

ومعناه العلي واصول كلام الامم بها يتعارفون ويذكرون الله ويوحّدون ومادة خطابه هذا قبل هذا بيان الخطاب به
والاشارة الى القرآن وقيل انه ابتدء كلامه في هذا المذکور من لا يقال لم لا يجوز ان يذبح في هذا التكبّر نحوه رفوع الصل
خبره بمقدار ما في الامر والنشان هذا وعند اخبره مقداري هذا كما ذكره معقول بعقل تقديره خذ هذا ونحوه وقيل هذا اسم
نعل بمعنى قد وذا معقوله وبعده رسمه متصلا في جميع النسخ والواو بعده والواو لاجل الاعطفه لئلا يلزم عطف الخبر على الشا في
بعض الوجوه وقيل انه عطف على قوله لا يجوز ان لا يقال هذا في تضعف ذلك القول ومثله معالي هذا وان الطاعين
المراتب مرفوعة بهذا قال في المنسل السابرة لفظ هذا في هذا المقام من العضل الذي هو احسن من الوصل وهي علافة وكبدة
بن الخروج من كلام الى كلام اخر وذلك من فصل الخطاب الذي هو احسن موقعا من التخصيص وعندي انه منسوب
برح مقدرة لان عادة العرب في مثلها ان يقولوا ادع ذاكما قال

فدع ذا واصل الهم منك بحسرة ومول اذا اصام لنهار وحجرا وهذا شروع في بطلان مدعى العطفه
بعد ما بين في دليله او هو معارضة الاستدلال المذكور بعد المناقضة والمنع للملازمة من عدم كون الفواتح مغنمته وكون الخطاب
بها بالخطاب بالمعنى مستند لما ذكر من الوجوه المروية لان السمتة بلاثمة اسما فصاعدا فتح قال قدس سره
النسبته باسماء معدودة لم توجد في كلامهم وما ذكره سبب بوجه كاسينية مجرد قياس ولذا قال المص رحمه الله مستكرو ولم يقبل
باطل ولا غير واقع ونحوه المستكرو ما يذكر الشمس لكونه غير موقوف بخصومه وان كان موقفا فبطلان الفاعل نحو سرنا
ومثاب فرنا وغيره ما ذكر من الجمل ولذا قال هما ولم يقبل الفاعل ان الفرق بينهما حتى يتطالع الصادق وما قبل من انهم لم
المرتبين الاسماء ويجوز ان يهل اسماءا اسما بوجه كما قيل لاصل له كما مر يودي ايا اتحاد الاسم الى بعض ايات الجواز
بما تطويل بغير طائل كما قيل ان الاسم تاج من المعنى والجزء لا يغير الكل الا بالاضافة ونحوه وقيل الاسم جزء من الكل
مما ذكره في الوجوه مثلا اولت سوف البقرة الم ذلك الكتاب الى وهم هذه السورة الم بجه ان يقال الاسم مجتمعة مع المعنى بالوجه
لا يغيث كونه لفظا وكان موضوعا للكل كان موضوعا لنفسه فالمراد ان الم مثلا لو كان علما للموضوع كان مسماه المجمع المفضل فيه جميع
فكان اسما لخواصا ويزم اتى الاسم وسياجانه وفيه وليتدعي تاخر الجز من الكل الى ابي سبتة في تاخير خبره مع تقديره
قد تم توقف الشيء على نفسه لتوقفه على ما توقف عليه وهو دور وفيه ما يستبان به وهذا التخصيص لا يعلم بل يتبين لفظ القرآن
ونظيره الواقعي في هذا الموضع وقد اوردوا حاشية المحقق السيد عيسى الصنوي على بعض الالفاظ القرآنية كالانصاف ونحو قوله

انما ارادناه

ان انزلناه فانها انبار عن انزال القرآن ونذكر من جملة والغير القرآن ومنه الغير نفسه بوجوده على لغة
 حين اضطر في وضعها ايا حواجز كون الكلام خرا عن نفسه نحو قول الفاعل كل كلامي صحت اوله لم يحل غير ذلك النقط
 على ما ذكره في موضع الفاعل المعروفة بالجذر الاصم قد برر بتأخر عن المصير بالرتبة المعروفة ان التقدم على
 اوجه تقدم بالزمان وهو تقدم بالقطع تقدم الواحد على الاثنين وتقدم بالترتيب تقدم اي بكر على ثمر
 وفيه اسد غيرها وبالعلمية للفاعل المستقل بان يترك تقدم حركته اليد على حركته العلم تقدم بالرتبة وهو قوله بان كان
 اقرب من مبدأ محمد وتقدم بعض صفات المسجد وتعدا وادسا هو التقدم بالذات وبها بعض من الفصح والالا
 براد من كونه الحكمه فيكون هذا التقدم رتبيا بالالف المصطلح نظر قوله لم تعهد الا اي لم توفق لشهر ما ذكره وبها
 كذا على ر وقول فطرب وما جدد صريحا بعد ما رده ضمنا لما وصل اليه من على قيد ومقيد والقرينة قايمة على ان
 قيل انه في السابق من وجه اوله تعهد مزيدة للبتية على انقطاع كلامه كناية عن ضمنا قبل عليه من ان يستحق
 الكلام صريحا وان امكن استنباطه بضرب من التاويل ليس بوارد وزاد على هذا ايضا انه لم يعهد الكلام زاده
 اكثر من اسم واما ما قيل من ان قابل هذا الوجه لا يقول انها مزيدة بل يقول انها تعيد بطريق الزمر والا يا
 اما في التحدّي كما جربا به ولذا قففت على السور لهذه العبدية والاماء والقبس على التحدّي والقبس على التحدّي به لعل
 من جنس هذا نحو فليس شبي لانه ليس في قوله المص حمة اسد فاعرف فطربا عما ذكر بل لا يصح لانه يكون قولنا ان تعهد به
 والدلالة على الاعطاء الى الدلالة هنا ما مجرى اللفظ على ما قبله او مرفوع بالابتداء في ان الدلالة على ان انقطاع لم تعهد
 بها وانما لها واما الاستيفاء محاصل كل ما وقع في الابداء لا بد من ان لا يكون له معنى في جزء وموقع غير الدلالة على انقطاع
 فلم حكم ما هنا مزيدة صرفه وليس مما عهد زاده ولا استيفاء نحو الا واما وان جهة الطبعي وقوله من حيث انها ففتح البور
 همزة ان لان حيث لا تعدوا ما فيها لغير التحمل وجوز بعضهم فتحها وخط في يد على ما فصل في الفصح ونزوه وقيل عليه في غيرها
 من حيث انها كلمات غير مفهومة المعنى فيجوز ان لا تدخل في شيء من السور من الصفاتين بها فيجوز كون دلالتها على ما ذكره
 عدم الافهام من غير ان يكون فاعلم السور او جربها وارجب ان احتمال كونها فارجه منها غير متد كناية عن مسمية قبلها فمعنى كونها
 فاعلم الكلام في ان دلالتها على ما ذكره من حيث انها غير مفهومة ومن حيث انها فاعلم الاول لوجود الدلالة على ما
 فيها فمعنى ايضا نعم هو في غير المفهوم اظهر اولا في يد فيه غير متد قد برر ولا يقتضيه ذلك التحق قبل المطالبين صرحا ان لا يكون لها

ان يكون قولهم في دين بني اسرائيل ما يدعيه النبي عليه الصلاة وهو حاله لا شبهه فيه ثم ان ابا العالبيه رحمه الله لم يستدل
 بشبهه المفيد لتقريب بل ما يجدتسم من تلاوته صل الله عليه وسلم اياها عليهم بالترتيب المختص ونفريهم على اسمهم
 ويحاجون في التسميم بما ذكره جاز ايضا كونه تجانس اطلاقهم على المراء ونحوه من حجات عند بعضهم وانما برانه صيا الله عليه
 وسلم فعل ذلك مجازة معهم بل فيهم ما هو قوة قائل وجعله مقتضاها ان الحواب من قوله او دلالة على خوف الله عليه
 مقاسها بالمضمر فعل القسم وفاعله وحرفه وجوابه فخلو ذلك الكتاب بان يلفظ به القسم من ان واللام فلا يصلح
 لكونه جوابا واورد عليه انهم ارضوا كونه مقاسها بها او كانت اسما لله او القرآن والسور ولم يصغوه لما ذكره
 عنهم في ذلك المص رحمه الله فان قيل انه نزلت معانيها المص للتسميم قبل هذا ايضا فلهذا لا يمتنع اسم الله وخطابه
 مع ان وجه الضيف وادونت بلا فرق والجواب عنه انها اذا كانت من اسماء الله او من صفاته كالقرآن كانت
 فاعلمه لان القسم بها في نعمتها فار كتاب تلك الاشارات يساعده في جعله اما لا يصلح لذلك كما سنا حروف التقطيع معبد
 ذلك عنه مرار و ما ذكره من ان قيل ان اسم الله لا يرفع ولا يرفع وقول الضيف رحمه الله غير متفق انما لا يذكرناه وقوله لا يرفع
 بل ايجاد وعل معنى انه فلا يرفع في عطف المجرور عن مثل فاق والحقاق وعل في خطه لان واورد القرآن في حلال
 فلا ريل فيها الدنيا والسمية ثلثه اسماء الحواب من ان التسمية ثلثه اسماء الحواب في لغة العرب باني المستدرك
 فانه اسماء مركبة مركبة غير مركبة كذلك بل سروده سيرة الامم وليس فيكون فيكون
 في حجاب واما وجاز جعل على ما ذكره سبويه كيف لم يذكره فان قلت كيف لم يذكره ان تركب ثلثه اسماء متعدي غير
 من غير نزع فيه وقد ورد في اسم الله فيه دارا يرد في ثلثه اصل مركبة من وروثاب ومن جرد قلت قال في
 سره في نزع الكلف لئلا يخل به في نزع دارا يرد في علم لغة لغا بسعرب دارا يرد في مركب من كلفين احد ما دارا
 اسم ملك انما واثق به يرد في مركب واثق فيكون ثلث كلمات في الامم لان دارا يرد في دارا يرد في
 لانه وجوز في الاما وصاد في علمه سها واما ففخت اليه كلمة اخرى وصاد في الجمع كجملك وعلى انه تأكيد لثبته في نزع
 عاين بهم وقد وجد في النسخة المص رحمه الله دارا يرد في علمه سها وصاد في الجمع كجملك وعلى انه تأكيد لثبته في نزع
 وهو اثبات مرار في نزع كلامهم انتهى اقول انما ذكره المص رحمه الله وغيره وان ذكره سبويه رحمه الله بل هو ان في نزع
 ليس بمرتبة وادعى انه لا يجوز فيه نزع كلام العرب لان ما ذكره ان نزع غير تام ورواية اما الاول فقد قال

الفروع اجزى للموضوع حيث انها اسماء لها فادراكها كانت الاسميه متاخره لزم تاخر اجزاها لاننا نقول الاولون على ذلك
 التقدير تاخر وصف اجزى منه عن ذات الكل والاحتياط فيه كما حقيقه قائمه المقتضى فسقط ما قبل من ان نه اجواب
 مدخل لانه انما وقع جزا من حيث انه اسم للموضوع على ما هو المفروض قالوا لولا ان يجاب بغير لزوم تاخر الاسم من الوجود
 بحسب الوجود الغيبى كما سمعته وحسب ما يتوقف من ظهور الكل لا يخلو تحقيقة الا ان كان ليس وذلك قبل ان يولد جز
 جزا عند التحقيق لا عند الظهور وما قبل من ان السيم من سيم لا يستلزم تحقيقة بل تحقيقها اي اذا ولد كان
 في اسماله رد لقوله تعالى وينزل برسول يات به من بعدى اسمه احمد فالبعد به باعتبار الايمان والرسالة السيميه ولا
 يجوز صرف القوان عن ظاهره بلا موجب وفطوره كنهه كيف وظهور الموضوع له بتخصيصه عند الوضع ليس بجزا بل
 لقوله بوجه ما على ما مر بانها ملاوور بطلان الدور واستحالة على ما وروده لانه لستعلم تقديمه على نفسه ثم
 ضرورى الاستحالة على ما بين وبين عليه في الكلام واما ما قال ان الاسم موخر عن الوجود في الوجود هو الكل واما من
 الكل تاخر عن جميع اجزائه ضروره فاذا كان الاسم جزا لزم تاخر الاسم عنه فليتم واما من نفسه تاخر عن نفسه
 مستلزم تقدمه على نفسه وهو ظاهر البطلان وحاصل جوابه ان اجزى مقدم من حيث ذاته موخر من حيث وصفه
 وهو الاسم فانك الدور باختلاف الجهة والنسبة الواحد يجوز ان يتقدم من جهة ويأخر من اخرى وموجب منه
 انها ما قبل من ان الجزور المذكور لزم تاخر جز من الكل حال كونه جزا مقدما على الكل لان لزم الدور حتى يتجلى
 ونفاه باختلاف اجزائه فلهذا اراد ان لزم تاخر جز من الكل على تقدير سيمه جز لا يخلو عن لزم الدور فان سيمه
 اجزى للكل موثوقه على وجود الكل ووجود الكل موثوق على وجود الاجزاء من حيثها اجزى من سيمه الكل
 ونه دور لانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه فاصل اجواب ان توقف جز على الكل انما يتوقف وصف الاسم متاخر من
 وصفا وتوقف الكل تاخر على ذات الجز لا على وصف اسمه فتقدم على الكل ذاتا فلا دور واوله الاول اجاب
 الخ ينفى به الوجهين الاولين لانها عند وجه واحد محال لا اتحادا كما يجب له والمال محال وحاصل ذلك فصل كل ما
 وجهها على حد ذاته ووجهه وكونه اقرب الى التحقيق في ظهوره وعدم التجوز فيه وسلامته ما يرد على غيره وذلك كونه
 اسما الورق المقطوعه تحقق لا محالة بخلاف غيره وقبل الادوات تحقيقها لان الوقتان لان السلاله فيه على التمدد في المقصد
 الاول بخلاف غيره وقوله اوفق للطريقه انما يثبت لانه على الامكان وقد اوعده بالام ونه بعضها بلطاف محمد

ابن تيميه

وما بعد مستأنف وقوله ويدل عليه ان عليا رضى الله عنه الى اخره ابن حجر في بعض من طريق ما بينهم
القاري من فاطمة بنت علي بن ابي طالب انها سمعت عليا رضى الله عنه يقول يا كميض انظر في قوله وقله لا
تاويل له بقدر مقام فيه اولاً لا يظهر له من غير ما كبره في سماعه وروايته وقل انما المقدر يا علي ما لا تضاهيه بطله
العلم على حقيقة وقل ان هذا قول رويته ويا باه ما رويته في الاماوية مثل ما اخرجه ابن ابي حاتم عن الربيع بن انس في قوله
كبيض قال معناه يا من يحمر ولا يجير عليه فندب وقل الالف الى هذا مع اختصاصه بغيره وقله في قوله
بين النصارى والمجوس ما قبل من انما روي من استغرق في ذكره كجيت لا ينفذ من ذكره في مثل حسه او في كماله من ولا ينفذ من
وقل ان الله لما قبله وهو توفيقه للتسليم في كبره ولا ينفذ من كبره ولا ينفذ من كبره ولا ينفذ من كبره
الحكام وسبقه الا انه مفضل به لغيره وان كان الا بالامور كطريقه في قوله وهو قيل الجدي وقوله من اقصى الحق اي
العبارة مما في الصدور والارباب الالف الفهم فانه محضها او الالف الفهم فانه محضها في قول ايضا وقل انها من جوف اي
الفهم او ما في علمها انها سر سائر الله عليه سائرنا التي سبده او اخفى وهو لازم كناية كناية الله عليه ما في الفهم فانه
الحد من ملك سائر وهو مثل اي من قدر ان نفسه في الدنيا وحده ان راو عليه الصلوة والسلام الحمد لله الله تبارك وتعالى
بنايت الحدس بين نفسه وبينه فاحي الله عز وجل له قدر ما كبريت يا فنيك لنفسك فقله وقاله ووقع في بعض النسخ
استأخر الله عليه في نفسه فندب باب الحوائج ايا ان فقه ان تتركه في نفسه للاستعمال كتب الله قبله في حمله على
فعله فندبه والضمير للرسول صلى الله عليه وسلم والباء في المحصول وقل ان الله تعالى انزه الله تعالى اي اكرم الله تعالى
منه والضمير للرسول صلى الله عليه وسلم اي اكرم الله عليه ومن غيره وهذا القول ارفعه كثر من اللفظ في بعض النسخ
رحم الله عنها فقال ان لكل كتاب سر او القرآن فواتح السور قد علمها رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا يعلم ما روي
الا الله وقدره في من خلفه في بعض النسخ رضى الله عنه في كل كتاب سر وسر الله القرآن او اهل السور من غير
رضي الله عنها الحروف المقطعة من السور المكتوم الذي لا يعرف من غير رضى الله عنه اي ما هو معناه والحاصل ان في سائر النسخ
اكثر السلف فهو راجعها وندا تقر عليه بعض النسخ في قوله وقله في علمهم في غير السور ولا يخفى عليهم ولقد بين ان الله في القول
وانما اول ما ذكره الله بالامام واما هذا الذي يقع رضى الله عنه في الوقت به وان الله وارضى الله عليه في حاشيته
تخفيفه في القرآن والله في بعض النسخ في من علم الغيب هو علمه في بعض النسخ واما ما في غير السور من غير السور في بعض النسخ

بعض الاديان والانبيا عليهم الصلاه والسلام له بوطء ذلك او اتمام من اسد وقوله او جيد خطاب الى من ليس ان فيه
 تميز المتبهم والمشي لغيره بقول لا حاجة اليه الا من يلزم الدخول العتس يجوز كون بعض القرآن لا لا فهم
 بل المتبهم على اختصاص بعض الاسرار بعلمه قدرا على ان فيه فائدة ويحذف الزاوية تلاوته واستعماله لا يفتق من
 انظر فيما يوصلهم لا يبلغهم من العلم كما يتبين اهلهم بتجديده لكل وجه فاعل فان جعلتها الى شروح في بيان احوالها
 بين معانيها واستمرية الاقوال المشهورة منها والما عليها وخطها في الوجه انما ظاهر لانها اسماء مقولة من غير او رب
 وادراجها بالوجه انما في التبع على انها خيرة سيد محمد وف اي اسد او القرآن او السور الم او على الايتدا او تقدير ذكر
 موزا وهذا ان لم يكن بعد ما يلحق على اسد الم اسد و ذلك الكتاب فان كان جاز عدم التقدير كما فعلوه وقوله
 على الايتدا او خيرة سيد محمد في حقبة موطعة على الايتدا الصريح في المصدرية او الايتدا ماول باليتدا كقول المير في موزا
 والنصب تقديره فعل القسم انما النصب فعل القسم المصدر بعد حذف حرفه والاعمال لا يقسم توليد لا تعلق بها فالتقدير
 قدما كس في القسم لا يتدفق حرفه الا مع حذف الفعل فلا يقال طلعت اسدي صبح الكلام وظاهر تقديم المصدر حمله على
 ترجمه على الجزالة بضعف عند بعض النحاة حذف حرف الجر والاعمال من غير عوض عنه وان لم يغير القسم اضرة اذ ذكره نحوه مما
 المتعام نقول او فيه بالمرطوف على فعل القسم وذكره النصب من غير ايتدا حرجية في بعض الموضع من لف لما في الكتاب
 زيف عدم استقامته في ن والقلم ليس والقران حكيم لا سكره اية الربيه له لما فيه من اقبال تسمين على قسم واحد لا يجوز
 كون الواو عاطفة للمشي لغيره الاعراب لنعان على تقدير كونه وقيل لا مخالفة بينهما فان منبه كلام المصنف رحمه الله
 التوزيع والتفصيل دون التجميع فجزى كلها فيما يصح فيه ومضاهيها يصح فيه البعض ودون البعض اذ لم يدع جزيان
 جميع الوجوه في كل واحد منها حتى يتبع كل كلمة على ما ذكرنا فان قلت كيف يغوا او سكره هو الوار في تسمين على قسم عليه
 واحد من غير عطف لا مع التضمن على الاخر فلم يقبل لو اسد والرسول لا تعلق للسمع ان القسم مقدر بكونه الجواب لا مانع
 من درود ما كهد بن بل كيدات غير عطف على سكره واحد نحو تمام القوم كلهم يجمعون الكون والافعال اذ جمع القسم
 على حركه واحد بجعل ذلك الجواب لهما لفظا ونصبه والاخر فيجوز تقطع من غير سكره اصطفا فلم لا يجوز وان ذلك نهان
 غير سكره وما الرتبة قلت قد مر جوابا في السمع من الوت بوجه كما قال السيد فيما لفت في صدر العباد عما قصد من التذكير
 في القسم عليه لا تسمية لكل قسم يقضي جرابا بسا وقيل انه جعل الواو القسم كان كل واحد قسما مستقلا يقيد بقرينة ارتباط

الجواب به ارتباط الجزاء بالانزط فيقول من كلام ابي افرقيل تاسه فان القسم الاول انما يتم بالقسم عليه وقد فضل بينهما
 به بالقسم الثاني فاقبض القسم من الاق انما به لما توصله الاول لم يكن احب فانس كل الوجه مجازيا استكراه
 ولا يخرج ما فيه فانه لا مانع من جعل القسمين سو كذا الا من غير عطف فيكتبه بحجاب واحد وتقال هما لكانا سو
 كذا من نفسه واحد وهو بحجاب جاز ذلك فاحي وجه الاستكراه الا انه لما كانه سبويه وانخل رحمهما الله تلحقوا بالقبول
 فليس يستخرج هذا الكلام غير لقدرتي فلام وكان هذا هو الذي للمصنف رحمه الله على ترك ما في الكفاية قد عبر
 او اجزاء قال في الميضية من الهم قول قول كذا من المعرب والمعر من فواتح السور انه يجوز كونها في موضع جاز
 حرف القسم وهذا مردود لان ذلك يخص عند البصريين باسم السبويه وبانه لا جوب للقسم بوجوه البقرة وال
 عمران وليس هو ووجه من ولا يصح ان يقال قدر ذلك الكتاب البقرة والله الا هو في العلم ان جوابا وقد
 من جملة الاسمية كتحذيرها في قوله ورب السموات والارض وبروجها والارض وما فيها المقدركين لان ذلك على طاعة
 مخصوص بطلان القسم انتهى وهو محال قد سلمس داوم وقد همهم هو الواهم وقد فقه ما بوجه طامه واراد غير شفع
 وهو كلام واحد فان اتباع البصر من ليس بقرص فكيف يصح ما ذكره كونه على ضرب الكوفيين واما اعتراضه الثاني بان
 ليس في ذلك السور اجوبه مجوز بل لانه كذا ما يستفاد من اجواب بل عليه كعلقه في قوله تعالى يوم ترجف الارض اي تعفن
 هنا القسم عليه سقمون ما بعده فهو قرينه وقيد صحيح به في اليتس ونزوه واما حديث الاستطالة وهو حذف الاسم
 اجوابه بطول القسم كقول بعض العرب اسم من حبت النبت يتبين وتندزين وخيمهم بالمرسل رحمه الله تعالى في
 اجبت في قوله جوا فيفت لانه لما ذكر ليس ملازم بل هو الغلب كما صح به بن مالك رحمه الله وان قال اجاب في
 القسم لم يذكر حجابا الاستغناء عن الاسم وعن ان في جملة الاسمية فيتحقق ان كل على الله ورحمت الله على من
 رحمه الله انضار بالاجابة الكفاية حتى يحتاج الى الاخذ له بما صلتها في القسم وكثيره استغناء في قوله والواو
 افرق وجه ما فيه ما سمعته وغيره بالاضمار ووق حذف لانهم فترقوا بجمان الاضمار المتفهم يقال ان لا تترجوا
 وله والحذف اهم منه وقد يستعمل كل منهما في الاخر كما يعلم بالاعتقار وبان الاواب بان ان يكون من غير محذور
 قال في المصباح تحذير الله من استعمل وجهه في امره في غير ما هو في معنى ولا يفي الا عراب فيهما تسمى بان كونه لفظا او
 محلا يقال انه في المعذور والمكره في كل من المفرادات كمن في قاييل كونه لفظا او محلا بان يمكن محله في كل واحد

وبقدر اعرابه وما فاعضها نحو كعبص يحكى لا يفر لانه ليس بقر ولا يترنه وقوله الحكاه هي ان يحى باللفظ بعد تعلم على
 صورتها الا ولبه وقدرت المص رحمه الله ان يخرجه في كتابه وادور عليه ان يحكا به في الاعلام انما يحري في الجمل كما يطر
 اربا به صورتها المبتدئ في حساب تعلمها ايا العبد وفيه الانفاطية وقعت اطلاقا لا لنفسها كقولك ضرب فعل فاض فخطا
 المعاني مع المص واثرا بها لم تنقل من اصلها بل اطلقه واما في غيرهما فمما هو على ما كان مفردا او مركبا اختصارا
 من جمل الاثر في ضرب اذا سميت به مجردا عن القيمة لم يحكى وما نحن فيه من هذا القبيل فنعني فيه الاعراب بالحكاية
 الاول لا يكون فيه الاعراب فوجب ان يحكى ضرورة ولا ضرورة في ان يرد وجوبها كما هو في استعمالها مقدر كسر الالف
 موقوف حتى حدثت هذه الحركات كانها اصل فيها وما عداه عارض لها فلما حلت بها الحركات كانت تلك الحركات
 فيها تنبها على ان فيها شبه من ملاحظة الاصل لان مسماها من كسبه من مدلولها الاصلية التي هي حروف للسوطة والمقصود من
 التسمية بها الانفاط وقع العوض في حكاية مخصوص بهذه الاسماء اعلاما للصور فنوسج رجليه واد لم يفر الفاعل لم
 يخر الحكاه وكذا عاق ملما موبحكا على تبايه واما عاق حكاية الموت والوفيقا ريد به لفظه فلما يحكا ما هو اقول به جبهة
 قد سحره وهو زبد ملينه نروح الكف الذي في الكف ربه من كذا يسعوبه حرفا يوف ولا فاعل عليه وما
 عليه من ان يحكا به بعض الاعلام المنقولة كدراجيا وبالا لفظا التي حلت اسماء لغتها نحو حرف حريه في حكاية فاعل
 به النجاة في باب الحكاية كحكاية التمهيل في غير فانهم طبقوا على ان المفردات يحكى بعد من وامي الاستغناء بقين مما نقول
 لمن قال اريت زيدا من زيد او بد ونحوها ايضا لقولهم وغنا من غنانا في كسبه فخص هذا باسم السوطة لعل ما ذكرنا
 وانت اذا رجعت الكتاب ونزوه الفتح لك ما قلناه فلا تكن من الغافلين والحكاية ليس في حكاية حكاية
 لكن مفرد او لاموزا بالمفرد ليس فيه حكاية لما كان عليه لا يفر نحو كعبص لا يفر قوف على كسبه وحليها مما اورد
 فيما فوق الاسمين خروج عن قانون الوتر لا حكاية امتاع اربا به كلمات باعرا في اصل قبل الحكاية متداخلة ما جدد
 اي حكاية ليس تنافي الا بالاما فيما على ذلك وقوله فيما على ذلك اي تباينها والحدود وما دونه ورو عليه وهو خير ليس الا بالاما
 تقديم الحكاية لانه من جهة الصفه قد منع كسبه فخر الصفه قبل ما جاء واد بالوصف الحكاية وبما الصفه الكون ضاع ذلك والصفه
 ان لا يصف بهذا الكون غيرا ونحوه من غير ان يميز لم يفرج لاي حكاية بل ايا تباينه وكلامهم جميع في وجه القضاة الحكاية
 وكوفها على غير ليس ظاهر بل خلاف الحروف والتقدير الحكاية تحت الحركات الساكنة الا بالاما فمذهب السلف في فهم النسخة وحذره

النجاة بشرط كون اداة الاستئناس الاوخر تقدم النفي وليس واجازة بعضهم سي لا يكون وغيره فيقطعي بيان
 لم اصل النفي واني اقبلها على سائر النفي على قوله فان جعلها اسما وانصبها بالالف بنصبها
 بانيه ونصبها بغيرها بنصبها بالالف فيه مخالفة لما في الف في قوله ومن لم يجعلها اسما
 لم يقو ان يكون لها محل من الاولي ووجه بانها انما تكون كذلك اذا كانت مسروبة على غلط انعقادها
 لا تقرب لعدم النفي والعامل كمانه قولنا دار غلام جاربه وند السيل لم نفي محلبة الاوخرية انبهاها على
 معانيها مطلقا الا ان لا ذكره انما في قوله على الظاهر قبل الاول وقوله فان قدرت في اشارة الى الاول
 الذي صارت به مبتدا او خبر وقوله على ما مر في قوله سائر النفي في التمهيد بما مر في قوله من حيث
 الالف منها ومن ثباتها في الرواية بنت فان قلت موجب في هذه الاشياء موضع لا اعلم ما سألها فيه الاصل ان
 يكون اعرابها نفي لا محلي قلت اذا قلت بكونها كانت في قوله انما لا تقرر فيها اعراب النفي
 لا استعمال اعرابها بالسكون المكي قد اعرابها لان الحكاية السيل لم انصبها الاوخرية وان جعلتها مقما بها انما لا
 ما قدمه من اجل حرف البسطة مقما بها في قوله من حيث انها باب يطهما اسد وماوه خطابه وقوله على النفي
 حذف حرف الجر وتقدمه فان فيه عين النفي في قوله كون كل كلمتها مقبولة او محذورة وفي نسخة مقبولة او
 محذورة والظاهر ان المحل للمجموع الاسم لا الاجزاء ولذا قيل ان المراد بالكلمة وقع في اقتراح كل سورة والامم
 مقسم به لان تقدير المقسم على مقسم عليه والقد شككوا في هذا وانما في الجمع استحقاقها لكل جزء من المقسم
 في كل جزء محذورة فانما في حيث ابري اعرابها على كل منها واسمها في قوله مقبولة او محذورة في كل
 لا يرتب منها في قوله وهو ثمرة موحدة في قوله اعرابها على اعرابها وقيل ان رفعها بالابتداء انما جازية في تقدير المقسم
 قسمه كما ذكره في ترك لا فلق ورد ما صح به الرضي وغيره من ان هذا التقدير محذور كما ان التبع
 التسمية وتبعها في مقسمها ان جعل بعض الفروع مقبولة نحوها والقران في الذكر مع جازية مقبولة مستلزم في المقسم
 للمعطوف عليه ولا اجتماع في مقسم عليه واحد ولذا قيل ان مقبولة اذا لم يمنع من مانع كاحد من الخدين
 وخدين في قوله لا يابا في مقسم كل كلمة بتقدير وان جعلتها اياها في كلمات في الايام في بعض الروايات
 المقصود عليها كما هو في معنى ان ليس فيها مدحها والما في مقسمها في قوله ان يكون لها محل في مقسمها في قوله

له واهية جداً وان ذهب اليه حبيب الميعون وقال انه يجري عليها اعراب كلها كما لا سيما الرخمة نعم في التعليل
لانهما ليست ابيضا حقيقة حتى يقال ان ابيض الكلمات لا يتصور ان يترتب لانهما اسماء ابيض فلا يتم ما ذكره الناس
ان تافعه قلت لهما كما فيهما محمول القول واللازم يكونها اموا كما ذكرنا مزيدا للفضل ونحو ذلك بينهما لا سيما
وترك قول ابي العباس اذ علم في الاصل ان فان بعض ارباب نحويين قال انه يفعل فيهما تسعة وجوه الاول ان فيهما
الفاظ وفتح الاسماع وما قلنا قطرب وايدوا اليه وما حكاه يقل من ان الالف من وقع في الخلق في اواخرها
مختلفا وان كان الظاهر خلافه واجله المبدء هي السانفة لانه لا محل لهما من الاعراب المفردات المعداد
هو السور على نطق التعدي ولا اعراب لهما ايضا لفظا ومحملا واورثا من يبطي للشل من الفتح فان
مركب كاجمل ونحوها مفرد وقد انشأ في بعض النسخ حرفا من قوله ومن لم يجعلها اسما
يتصور ان يكون لهما محل في هذه فائدة قال ابن القيم في مباح الضوابط اسم شمله على الغرض من اول النجاش من العدد
من وسطها وهي ان يكون اسما والابن والميم من اخر الجوف محرابا هو انفة شملت على ابيها والاسم
وكل سورة انتهت بها فصح شمله على بدو خلق ونهايته من البدو والحدود على الوسط من الزرع والاولى قما سلما واصل
احرف المفردة فانها سورة بنيت عليها نحو ان ذكر فيها القرآن وتخلق وتزود القول من روعة والقرآن في الملك
قول العبد والسائق والقرآن والالقاء في جهنم والتقدم بالوعد وذكر التيقن والطلب للقرآن والتعقب للقرآن
والا الرواية والوق والرزق والقوم حقوق الوعد وما بينهما كتابة لند العارف حبرها وعلوها وانفاجها وحسن وكرها
مختصات مع النبي عليه الصلاة والسلام والانتقام عند ربه وحله عليه وسلم فاذا ما علمت انه يلقى بكل رويانية في
سمن الاسرار البديهة انها ويوقف عليها وقف تمام الى تمام نفع اما ويحصر مقصوره هو الصريح الموافق للملك في
بعض النسخ ميم واحد فان صحت فالنسخ كوقف الكلام اتمام والوقف قطع الكلام عما بعده ونسبه اما خرون من اصل الا
اي كامل تمام حسن وما قدس هو الذي يسمى قبحا لانه اما انما يتم الكلام عند ام لا وانكره اما نقص نحو بهم وادى لان
ينسخ عن تاليه ام لا وانكره اما يخلق به من جهته النسخ فالتجاء ومن جهة اللفظ حسن والاول بان يكون استغناء واستغناء
اولا فالاول الكامل كواو احر السور والمعلق في اول البقرة وانما انما كن يمتنع وحوال الوقف القرينة مفردة وانما يوقف وحوله
معلوم عندنا عليها اذ قدرت بحيث لا تتجاء ما بعد ثبوت الكف في الوقف وقف تمام او جعلت على نفع مستقل خراج

ايا ما بعده وذلك اذا لم تحل سها للرد وتقي بها كما يتقن بالاصوات اوجلت وهذا خبر ابتدئ حذف بقوله تعالى الم
 اي هذه الم ثم ابتدئ فقال الله لا اله الا هو انتهى فانما رابطا في الوقف اتمام وحكا كون الموقف عليه غير محتاج لما بعده
 وكون ما بعده انما مستقلا بغيره غير مرتبط بما قبله اصلا والمهم رحمه الله قبل ما انظر انما يرد عليه انه يصدق على الوقف على الم
 اذا قدر قبله بطله خبر ان احداهما للم والثاني لله والله اعلم انما يرد عليه انه يصدق على الوقف على الم
 ليس تمام فقطه احد شرطه وانما يرد عليه انما يصدق على الوقف على الم وليس تمام فقطه احد شرطه وانما يرد عليه انما يصدق على الوقف على الم
 تركه احتما واما على ما اشار اليه من الامثلة المستعمل ما بعده يقول او قدرت لا تحصى بعد وكذا ما قيل من ان مراد المهم رحمه الله
 الاجاب على ما فيها وجه ما وليس في بعضها وجه ما هو الوجه كما في معاهد النظر على الباقي فما نقل من المذهب من ان الفعل
 في السور كلها ايات عند الكوفيين من غير تفرقة وذلك ما في الكوفة عن بعض الحواشي من ان الم في ال عمران ليست بآية لا يرد من
 النقل الصحيح وهذا يوجب لاجبال للقياس فيه غير الكوفة في اي عدالات القرآنية علم توفيق لاجبال للقياس
 فيه كونه السور انتهى اقول اما عدالات ايات فقيه مذاهب خمسة في مكة وكوفة والبصرة وشيخ قال في رواية شعبة الله في
 سوطهم سلمه فما ويزيد بن العيص الاحمد والكوفي رواه ابن كزوه من اهل مكة عن ابن ابي عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما والكوفي
 من حمزة بن حبيب الزيات مسند ابي علي رضي الله عنه والبصري عن العلاء بن عيسى عن عاصم بن ثابت عن ابن ابي عمير عن ابن عباس رضي الله عنهما
 عاصم بن ثابت عن ابن عباس رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يوجد في الايات اذ كان في مكة
 لم يقع فيها اختلاف ليس كذلك لان اهل الاوطان نقل عنه انه لم يجد في نقل ابن الصانع في حواشي الكوفة في نسخة
 الحصري ما يقر به ويجواب عنه ما في معاهد النظر من ان حواشي الفهم في التوقيف كالقراءة قال ابو عمر وهذه الامداد
 وان كانت متوفرة على هؤلاء الاية فان لها لانك لا تتصل بها وان لم نقلها اذ كل واحد منهم يقر بغيره والصحاح في
 منه اوله الصحاح مع انهم لم يكونوا اهل ابي اخطاع بل اهل مكة واتباع وقال السماوي رحمه الله لو كان ذلك ارجا لاي
 لعد الكوفيين والراية كما عدوا الم ومنه في رواة السور فكلوا ان عدوا علم توفيق رسول الله صلى الله عليه وسلم على ما
 روي ابي رضي الله عنه ما كنا تعلم السور الا اذا قال عليه الصلاة والسلام كتب بسم الله الرحمن الرحيم واما ترتيبها الذي في
 مصاحفها وهو الذي في المصحف الثمانية المنقول من مصحف الصديق المنقول مما كتب بين يدي ابي رضي الله عليه وسلم وعليه
 فهو توفيق الف الا انه اورد عليه ما في صحيح مسلم عن حفصة رضي الله عنها فاصلت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وان لم يكن

وارجب بان السكلم انما لف كلاما ليلقنه ايا غيره فرما لاحظ في تركيبة وصوله اليه ونبي كلامه عليه قبل لم يرد بالمرسل
 اليه النبي صلى الله عليه وسلم بل من وصل اليه حال السجادة بمنزلة السامع لكلامك ككلامك الوحي ورواية في لف ما فهم
 من العبارة وايضا ان اراد باللفظ الذي وصل اليه لسانه لم يزل في لسانه اياه واني اراد لفظ جميع السور التي
 قبل ان يصل اليه ايضاً كان ذلك على حاله كما قال قدس سره بما لفظه المتحقق ثم قال ذكر بعضهم ان السوال
 مخصوص يكون الم سورة وهو عام وبوجه قوله اي ذلك الكتاب النزل هو الكتاب الكلي على نحو يمكن ان يقال لما كان
 بجميع النزل مرموزا اليه غير مصرح به كالسور فنزل ذلك منزلة البعد ايضا ثم ان اسم الاو موضوع لث رايته
 حسية ولا يتعين في غيره الا بمنزلة منزلة كما قال الحكيم الثالث اليه باسم الاو اما يدرك بالصبر او منزلة قدرك ان
 كان اشاره اليه الم قد لوله هو الا كان اسما للسور او من اجله النزل ليس بمطربل منزلة فان نظرا اليه انما ينزل في
 كتبه حاضر يحيل الشاهد ذكره وفيه حكم البعد لروايل ذكره ونقصه وان نظرا اليه انه لم ينزل بملءه فان كتابه في ذلك
 البعد كما لو رجا ان تمل شاهدة بالذكر وقد تقدير وصوله لا المرسل اليه ووقوعه في حال البعد قد توهم
 اذا كان مذكور اسم الاشارة صدقه لم يفهم ان يكون محمداً فضلاً عن ان يكون مثله افلا حجة له وبله ليس بينه
 لان البعد في الاشارة احسبه اليه لا محتمل في غير شاهدة فيقر نزل منزلة فان كل غايه فيها او يمتنع اذا ذكر في رايته بالعبارة
 نظراً لانه وبالبعد تنقصه نحو ما بينه انما اللطيف بذلك او ذواتهم عظيم لا فطن له والاعلان ان يوتى بالقرين
 اول امانه الكتاب وكلام الضيف ما خور من اية الوجودية وتحققه كما قلنا احياناً في شرح قوله في السهم من كتابه ضيف
 والقرين رايها اليه ما يراه كقوله تلك في قصه عيسى عليه السلام ذلك تلوه عليك ثم قال اني قد اقص
 ودر نظري في الكتاب الكريم وتعلم هو حان وطاقه من النجوم والاشدا تامل خفاها نيتي اما لو كما وقال السهلاني
 باطل لان الشواهد انما في ذلك الذي كنت تحدث عنه ونسج به هو انا والذي علمم اليه قوله تعالى ان ذلك الكتاب في
 معناه ان الكتاب لا يراه قال في رايه افرى وانه كتاب تنمناة فهذا وذلك فيه يخفى وليس كذلك لان الالباب في رايته
 الالباب اما حصل بحقيقة من الفضل عن حصة الربوبية بالانتماء فيضا كقوله ما يقرأ في ذلك الكتاب الذي في ذلك
 يا محمد والسكلم يقول انه لما خلد في ذلك لما خلد في طبعه غير وقوله الم يحرف العجي اليه يقطع بها الوفاء في كتاب
 حرفا حرفا والكتاب باللفظ انما هو في خفا واما لم يذكر في هذه الحروف قبل ان كتاب انما لان قدس سره عليه

هو عليه حقيقة وهذا هو متلو مكتوب كما يليق به فاقفت البلاغة والاعجاز فضلاً عن العائين من تفرقة بين الشائتي
 انتهى أقول هذا يتجلى من مظهر لطيف رتب علم منه ينحى الوجهين المذكورين هما اما الاول فتقدم ما ليحك من مزية
 والمراد من انه ان من اعطى غيره شيئاً او صله اليه ثم ذكره فان كان عندنا او لاحظ كونه عند غيره منهم الا انه في خصوص
 القرب منه فالمراد صله غيرنا او لاحظ وصوله لم غيرنا بل لانه ما نصفاً له من بعد اذ نرى حكمه كما قيل كلاماً يسيراً
 بعيد وليس هذا هو العبد والمقرب بل كما هو كلام الشراح فما دام متعطف له ببعض ارباب الجوارح صرح به نظراً الى انه
 له ومن لم يهدى اسد خاله من ما و قول المتعطف ان كان قيل الوصول لذلك منسب عليه في الاعراض وجوابه ليس
 وتخصيصه بالانفاط لا يطابق قول العلامة كما نقول لكاه وقد عطفه شيئاً احتفظ بذلك وكون المراد بالمرسئ
 هو النبي صلى الله عليه وسلم لا مرية في صحة من تحقق ما عيناه عن النجاة انما وكونه مخيلاً ما يفهم من العبارة وعوياً
 الدليل على هذا في قوله واما في كلامه فان في الحاصل له وقد قيل عليه انه اذا لم ليس به اية مطلقاً ممنوع وان
 اراد من حيث لفظة فسلم لكن الذي اشتهر اية من حيث كونه زنة اللطف من احوافه ما قيل من ان رجعه له من
 انجده رجوع النعماء غير عليه لا يخفى ما فيه ومارده على الافضل غير واردهما في ترجمه المتصاح من ان وضع اسماء
 العاشرة اربعة محسوس وان كان استعمالها في غيره اكثر من ان يحجبها وادخاها في ترجمه وقارنه الوصف الدال على الخصال
 تقوي بذلك صحة ما ان يقال ان من حقيقة في عرف النحاة انه فيهم لولا خوف الاطالة او ربما ما العجيبة في ان
 اشد الخوارج ما هنا في المتصاح في حقيقة فيه فما الفرق بين اللفظ المتقدم والمتأخر من ان صاحب
 ومن تبعه من اهل المسار يهوا ان كلمة الآخرة ما تعظم بالعبد ورجته وزعمه محله من له بعد الفقه وقد يقصد به تعظيم
 كقولنا لا يرضى من غير ذلك قال الله ولم يذكر وما في ذلك فاما تعظيم الله ما يرجع كاذباً بل بعضهم فلا في لفظة
 بين اسديكس وكلام الطول يسيل اليه وما كونه محصل الوجه انما في الله بعد رتبة ما له تعظيم ثم تعطف عليه باللفظ الذي
 ان المصحح هنا كونه محب او شدة لانه في المصحح يعنى لفظة وتقدمه ملائمة او وصوله من المرسل وقد قالوا ان
 بما في ذلك فارجح لانه فيهم في العرب اجري في المولد حيث ادعاه حارة حقيقة وقد سمعت قول الامام السيد رحمه الله
 يعنى تعظيم ولا يخفى انه في ما استعمل في الغالب رتب في النجاة والعقوبات وقد قيل عليه ان اطلاق اللفظ اسد
 ورد في القرآن في قوله تعالى يا ايها النبي اذعنا ما نسمع من الله حديث متوقف قال الميرزا محمد اسد الله

من هذه السوال الاول وتذكر في هذا الجواب من سوال صدر وهو ان كانت المسم السور فلم يثبت وان كان
 الم علم لمن لم يخصص ولا ثابت في نقطة محقة ان ثبت رايه بذكر واطلاق السور لا يفتي ثابته الا اذا عر به كذا
 غير من زيد بالسياسة فقد حجب عنه فانه كما شتهر التفسير من ذلك المنزل بالسور وانه ذلك حتى ما كان حقه ان يعبر
 عنه بها فيقال بوجه البقرة مثلا وقد رضع العلم بمنزلة من ساير السور في اعتبار كونه بوجه طاعة وصفه له وكان قوله
 بوجه قوله في السور فخصه ان يثبت خلاف اعلام الاماكن والاقبال التي عر بها ما بالفاظ تذكر واخرى لا تذكر
 ولم يستمر فيها شيء منها فانه يجوز تذكر ما فيها كون سماء لا يعرف الا بلفظ موت يفتي انه من سماء وسيدنا محققه
 بذكره الى محمد بن عمار من انه لا حاجة لتوجيه التذكار لان الآراء لا تلفظ الم لو ساء ليس وادعها بغيره على الجواب
 وما قبل عليه من انه لا وجه للاعتبار الكتابي فخصه وجعل ذلك شاهدا الى الاطلاق في الكتاب بطلان المعنى اللغوي اي اللغوي واللام
 على المحقق في حيلت للعهد لا يظهر منها وانه بعد تذكر التغيير الى يد اياها المذكور بلفظ موت خاص به بوجه انه يجوز التوجيه
 لفظ ذكر غير خاص به مع ان الكلام في ابتدا قول قبل ان يثبتها فيهم الا ان حال ^{خط} لا يثبتها كما نظره ليس بوجه
 لان وصف الآراء فيكون هو غير التسمية به لا محذور فخصه كما اذا قلت كمر ذلك المكان الذي نرفعه اسمه وليس في التسمية
 البصر حتى روي عليه ما يات من ابن ابي حبيب محمد بن احمد وما قبل من ان كلام المصنف محمد بن احمد يدل على انه اول الم روي به
 بل المؤلف او المصنف محيا به لم يثبت بذلك في ما قبله رويان ما ذكرنا في المصنف ووجهه لان يكون اسمه السور لصفه على الجمع
 وما قبل من ان لفظ تذكر في قوله تذكر ان في لفظ ليلها ايلوه الموصلة بيد من السابق جدا فانه مخصص الى الباب
 كونه جابدا لانه جاز في اسم الآراء كما ذكره التحيات في قوله ان عطف بيان وعلى هذا ذلك الكتاب خيرا لم واد كان في غير محله
 واسم الآراء وسد العابد ونه انشاء اربا ما له ابن ابي حبيب في الاصح من ان كل لفظين وصفا لغير واحد واحد واحد
 والاخرى مذكورة وتوسطها ضمير ما يجري مجراه كاسم الآراء لانه يوضع موضع الغير كما صح به الحاجة جازنا في ذكره
 واعتبار غيره او لا لانه محظ القارئ ولما لا يستلزم من كائنت لك تفصيل لانه لا يبين رجوع الغير الى كائنت لا محال
 روي من باب اخباره وانه تركه الم محمد بن احمد وقد قيل ان القاعد المقتولة من ابن ابي حبيب انما هي في غير ذلك
 الحاجة في الصفه مكانهم ما روي عليه لكن يميل الى ابي حبيب في الحقيقة الفرق بين المصنف وغيره وجب قولهم الا في قبل العلم
 بها اخبار يفتح بذلك مع ان التثبت بقدم على انية وقال الاخرى اذا جعل الكتاب صفه اسم الآراء في كتابه

في هذا

تأخر

حيد

خرو

عنه يقع لكونه محلا له ونظرة النبوة والدين على انه اراءه ما بينه ما لم يقوله الا ترى ان فلسفه حل جوابه تخفيفا يقع
الرب كما توهم لبشر لما اتصل بها من بعض الصفات من ان ما في الكسوف منها ليس القرآن مظنة للرب ولا ينبغي ان
ربا ب فيه فيقول عليه انه شبهه برب الملائكة ومع كونه في الجنة كيف يقع في الجنة وقول الله لا ريب للعالمين بعد النظر في
تخصيصه في الرب بسم الله الرحمن الرحيم على انه قد استعمله في المفسرين فالاصح ان يتوخا في الكسوف ان الرب في الكسوف
وان كان النقص في الحقيقة استحقاق الرب لا ينفك به لا هو نفسه وليس الماد تقدير الاستحقاق فيه ولان النقص وجوده
بل لفظة بالقرآن على التوجه من غير نظر اياها لفظة بالماضي فضلا عن ان يكون النقص هو الشيء الثاني وذلك ان الارباب
نفسه اياها في كل ما هو كذلك يجوز ان يكون مناط اياها بسببه لفظة بعد النظر في ليس الا كما بين في محله فان قلت انهم
قالوا آية لا ريب بالفتح لفظة الاستحقاق لان يقع احسن تسليم له قطعا فكيف يتايد او لا يتحقق قلت هذا غير مسلم
لما قال بعض المحققين من ان الوجه في قوله واليه المرجع واليه المآل ان يتايدان يجوز ان يقع بحسن في نفس فرد ثبت في ضمن
فرد الا ان يقال القوم بحسب من يقع بحسن ما يقع نفسه بالكلية وايضا لا يظهر على ما بين من محسن في موضع ما اذا
فرد ومن هنا يتبين لك انه لا فرق بين كلام السنين من كان صادق النظر فانه ما بعد فهم الرب الى ابي لم يحصل
الرب بل بعد فهمهم فانه في الحقيقة قد اورد عليه ان قوله العباد ان لا يناسب بل المناسب ان يقول من ان النظر
بما يقع اذا اذ ان مقتضى فهمه على ان لا يتايد بغيره بل انما يتايد بالكلية الا بغير الفرد والوجود بغيره من انفسه او على ما لم يقع
بارتبابه على الملائكة والعباد ان ظاهر قوله وان كنتم في ريب مما نطق بوجوب الرب فلا يلزم قوله لان هذا لا يربط
لحصول التايد فالنائب ان يرد بقوله ما في المالك من كونه وجوب القطع بوجوب الرب كما ان القطع بوجوب الرب
ما يتايد بذلك يجوز الرب في القطع متايد وجاهل به الماد لوجوده فقط الرب في ليس في نفس تدبر الابدان
رحمة الله وقد بادره تنوير امر من ادها ان قوله في ترتيبها في النظر للصحة والثبات عدم اراءه يقع الارباب
مطلقا بقوله العباد الرب في قوله بغيره انك وان كان يجوز ان لا يستلزم فيه ابداه يجوز ان يكونا بغيره لانهما متايدان
اذا كانت كلمة الله حقيقة ما وليس كذلك فانه غير متايد بغيره انك من يدب محقق قطعا انما لا يسقط محله
ربا به ويقوله بل عرفهم السبح انما يقع في الارباب بعد اذ اراه فظهر ان لا يقع بحسن الرب الملائكة في الرب
الخاص كما لم يعلم بوجوبه بحسن الرب بغيره بل اتصل بالنقل ويعني به النسخ المجاري بطبع البرهان فلا وجه لما حكاه من البيان

[illegible]

انه معمول لما دل عليه الربب لانه لغته كجانبه الدار للصوف والربب في الاصل اي هذا السامع في اصل لغته ثم
 في الكسب والقدب ولغته وهو مصدر ايضا لكنه يجب ان لا يصل لغته محاذ من استعمال السبب في السبب كما ان السبب لا يخلو لانه
 يعني قال ابو زيد يقال ربي من خلق امرنا كنت ستقتضيه بالرب فاذا است به الفطن ولم يستغن عنه بالرب فقلت
 اربا في خلق امره من غير ان يكون له فرق بين ارب وارب لا يشار به قوله اربا الذي ان ربه قال
 اربا وان عاتيه لان عاتيه والارباب يحوي الاربا كما قاله الرب قوله حصل تبني يد العباد كجمله من يحصل اليه
 بكره الا وعلق النفس اصله عدم السكون والقرار كطلب المرض على مرضه والاضطرار في لانه فاعمل من الغريب في طلبه
 الاطمينان ثم عم الحركات محبة المعنوية يسبح به انك في ظاهر قوله يسبح انه خفي في معنى انك وليته مدله ظاهرا
 الاساس وغيره من كتب اللغة الا ان سياقه وقوله لانه يعلق الى ما ياباه وقد قال ارباب نحو ان الله عز وجل اسداده لانه
 به من ساد المعدي واستعمل في معنى انك محبا لعلامة السبب في السبب والرب في السبب اربا في معناه الا ان قيل لا يجب
 هنا معنى استعمل وهو كذا اما يستعمل بهذا المعنى وان كان الاثر في معنى وضع الاسم العالم او مطلق الوضع وقيل عليه في القرآن
 ان يكون ربا في معنى يقال لا ريب له بل لو كان مصدرا كان الوجوب لا ريب فيه وهو على كل حال مصدر لانه يجوز في
 فعله ايضا وقد استعمل في قوله فان مراده بالعدد المصدر الخفي اي القلقوم وهو تدعي بالامام تعالى فقل له وان
 في الكسب في غير شارة لانه محاذ في الاصل صا حقيقته في الاستعمال وعرف اللغة ظاهره في روف انك الرب لا يخلو
 انه ليس كذلك لان الربك مع الله وقد قال الانام الربيب بن الكسب وفيه زيادة كانه من يسبح وقال الربيب
 توف النفس بين شينين متقابلين بحيث لا يخرج احد على الاخر فاما ما في الدرر الزود في المتقابلين طلب الماد
 من الوضع او اسما للدرج كما يحصل مع انك زود في طلبه في علم الفطن والربيب في معنى انك في امره ثم تكلف العالم
 فيه وقال الخوي يقال انك لما استوي فيه لا تقاوم في العلم استويا ولكن في غير ادرى بالدرج الصغر الذي ينبغي عليه
 الامور والربيب لما لم يبلغ درجه اليقين وان ظهر في ظهوره وند حسن حاله في غير انشا وادارة لا يحصل فيه ريب
 فضلا عن كسبه في هذا يسبح عليه كتب الاصول من الفرق بين الكسب والفطن الا ان المصنفين يفرقون بالامم ونحوه
 من غير ما لاه منهم ومنه تعاريف لفظه في غير السج وقوله لانه اي انك شارة للعلاقة والعلانية السكون واليقين
 عليها اعلق وهو كذا يقال اطمأن القلب سكن ولم يعلق ولا سم العلمانية وطمأن بالموضع اقام به وتحدو

جنود
 جنود

وتمام بعهم الاصل في رطان الالف مثل امار واولو فمزود وارا رمن ال كنس وقل الاصل هو مقدم على الهم
 على غير القياس بدليل قولهم طائفت من اصل ظهر اذا حاء الهز مجزئ سبيلها ونحو الحديث مع ما يربك الهم
 به على ان اربك ينه غير انك وهر للقلق كما رادوا لو انخذ كان قوله فان انك ينه له قوله فان الاصل منصرف وهر
 نحو حديث وقد قالوا ان هذا الحديث رواه الزيد بن اسف جسيما وصرح الحكم كذا مع ما يربك اياها لا يربك فان الصدق
 طائفة والكذب ربه واليخرج ذلك لا ذلك استبد له به اودع ذلك واما ايا غيره على التقدير او القين وقوله فان لا
 ومهيد لما تقدمه قبل في اليع اذ اوردت نفسك زنا ينه رفته فتركه فان نفس الرمن لطيف لا الصدق وراي الكذب
 ما يربك ينه ينه من كونه باطلا فاعذر وورطيك اياها ينه ينه كونه حقا فاستك به وبنه انص مدعي النفس
 الطاهر من وضع الطابع فطهران قوله فان انك ربه لا يتقيم ربه ورايه ورواها منها موصوفان اما لداريه
 النجمن بناء بالاندر عليه واما الرواي فان اهدي الروايتين لا ينظر الا اني وكان على ان بين الاخرى التي اوعاها فان
 من لا يقال بالمتبعه وقرح احيى فطرب جريانه الكتاب عتيقه وقال انه رواه الطراف وروي البهي فان الزرية انجرح طائفة
 به كما عيل ان الرية غير السك والام بعد الكلام وبتقا بلها لظما تبه علم انها موضوعة للقلق فالطبق الاستنهاط
 الدعوي وهر بركه في الحديث روي اجم الا وفتحها وانما به هو النسب يقي ان الظاهر انه ليس مغي الحديث فادعوه فيه
 الشرح بل معناه كما قاله المحم ثون فذما تبغيت حله حسنه واذن نكلك في حله حسنه كما ورد في الحديث الصحيح انهم
 فان من عام حول احيى بونك ان يقع فيه واما هو صرح به ذلك ما روي ان والده بن جعد ربه اسد عنه قال لرسول اسد صل
 عليه وسلم حبت ل عن البر والام فقال نعم جمع انا برفعه ساجده وقل له نسفت نفسك ما و البه فلما ابلغها حبت
 النفس ووطان اليه الطيب الامم عال في النفس وزود ربه الصدور وان اجاك الناس فترك ظلوهم لما رموه من خصص
 القديسه قدبر ومنه ريب ان احيى نقل من الصلق اياها ربه من الشايد وقد يقولونه واليه لرب من ربه
 لانه ليس مغي انك فاعا انك فان احد للقلق فسيه به ريبك كما قال الله ان المنون وربه ينزع وقل لازي ان هذا
 يرجع لما ينه انك لان ما يخاف من حوادث محتمل فم كان كونه فيه ولذا يتخذ بالاعتبار فيه نظر ولفظ صحيح ما به هي حوادث
 حوادث الدهر حركات او شرا كما به صحت سلم نوابه على وعلى سيد نواب من خبره نكلاها فلما فيهم معدود واما
 لارب لكن خفت بما عرفت من انزول العصب وهر لادونها واما لارب للقلق به بهم بلا صحت شاره بل انه معدود

طية

كشف



والمراد به تها البهائي باحد الوجوه العروقه في انشائه وغيره المصانع انشائه ايا الاستمرار في العمل في فانه وان كان محال على علم
 المصانع الا ان اسم الفاعل والفعول يدلان على ذلك في جملة قوله في الاصل فانه يلا انه تها ليس المراد به ذلك كما عرفت
 وهذا وزن ما ذكر في المصادر لم يرد فيه تماثل الماهدي والقيس والري واليكما بالحق في قوله زوائد ان يطلع في قوله الماهدي في قوله
 وذلك قال كالمهدي انشائه انما ليس من اوزان المصادر المطروحة المشهور وما قيل من ان كلام سيبويه منقطع بجملة قوله
 قال هو محقق من المصدر ان خلا لا يكون مصدراً وخرجه يقول هو مصدر هدي يهتدي به في موضع ما يردده اسم مصدر لا مصدر
 يفتح المصدر وكرم المصدر عند الغويني ومنه الدلالة الى اختلاف اللفظ الهادي فيقول هي الدلالة على ما وصل اليه
 المطلوب قبل هي الدلالة الموصلة الى المطلوب ويصح كذا الاول ومنهم للهم وقيل مراد الدلالة لطف بقرينة ما تقدم من انشائه
 والا كان بين كلاميه مني لفظاً وليس شيء ونسباً في اللفظ نقص بقوله تعالى ما تعود فهدى بهم فاستجوا الصبح والليل تقول
 انك لا تهدي من استجبت واما التحويز فتكون في انشائه جملة على ان يفتح محال لا مكان الهادي في قوله لا تهدي من يفتح الدلالة
 على ما وصل اليه ان لا يمكن من اراؤه الطريق لكل من حيث من انما نحن نكلمك لمن اردنا بقوله وما ريت اذ ريت ما قبل
 عليه من انه باباه ما قاله الجمهور من انها زلت في ليل طالع يطلب اليه صلى الله عليه وسلم ما زلت في قوله وراعه فغيره في ريش
 وسيق الاية اولا فاديه عند ايها جند الهادي بهد المضي اي الدلالة واديه من بيان اتحاد الكلام في الاصل ليس بداره
 لان المراد من ليلته صلى الله عليه وسلم مكانه قبل لم يسلم لك من الامر شيئا فلتأخرن واديه ههنا فيقول وما ريت ولا اعم
 ان لما في قوله في ريشه من اللفظ الاول على اللفظ الثاني ان يقال معاً ارمضاهم ايا المطلوب في قوله فانه خلاف اللفظ في ريشه
 ما عليه المفعول ونقطة الاستجاب ما عليه خلافه وقال الفاضل المحقق انما تعدي بهنهم ما بالاولام معاً على الاول الا ان قال عليه
 فغير اراه الطريق وذلك اسند الاول سد وانما يابى عليه صلى الله عليه وسلم ما رآه والقرآن اوتي نوحاً من هذا القرآن يهدي اليه الحق
 فيدفع النقص ويده ان يرفع حسداً والتعدي في نفسه لا اسند بقوله انك لا تهدي من استجبت وحده التعدي في قوله في ريشه
 تهدي من قال ليل طالع الا ان يقال انما يابى او مخصوص بالانبات كما قيل ولا يخفى ما فيه وقال الجلال الدودي ان هذا قوله في كلام
 الا انه انما في ريشهم من القول الثاني وعند المفسر القول الاول المشهور هو انعكس قيل يمكن التوفيق بينهما بان كلامه لا
 في اللفظ الذي في قوله في ريشهم من القول الثاني المشهور في اللفظ الذي في قوله في ريشهم من القول الثاني المشهور في اللفظ الذي في قوله في ريشهم
 في الاصل ان اتحاد اللفظ في اللفظ الذي في قوله في ريشهم من القول الثاني المشهور في اللفظ الذي في قوله في ريشهم من القول الثاني المشهور في اللفظ الذي في قوله في ريشهم

[illegible]

او هي مشتركة بينهما او موقوفة بقدر مشترك في هب كل طائفة منهم راحة استحقاق الاول الا ان فيه تجايزا في هب هب
 ما لم يكن الظاهر ونوعها ايا انواع ركنها الامور توجب ونحوه مما تحقق بالاجابا عليهم الصلاة والسلام والاولى وهي ولا
 موصلة بغير ذلك الجواب ظاهر من تدبيره ونحوها باليقين في قبل ان اراد باليقين اليقين في الزكرك وجعل اليقين
 كلاما تقصير لانه ظاهر وان اراد ان يكون في التقوي والوصول من قول اليقين فانظر ما كان لا يندون به اجواب
 مقدر تقديره ظاهر على الوجهين لان الهدى سوا كان مطلق الدلالة او الموصول منها مصل بل غير خاص باليقين ان اراد باليقين
 نعم هو على الاول اظهر من قدر يقوله لم نفس الهدى باليقين مع انه الدلالة وهي ما عال صرح به الامام فغير فهم المزمع
 ما ان خفاصه كلام المصنف رحمه الله تعالى التحفيض الذي في الواقع في الظن استفاد من كلامه كما تنفع في قوله المتفقون لان الامام
 لا تنفع ويطلب المصنف في محو عالمه عليه لان هذا الامام رايه للتقوي القول بانها تصدق في صحة خلف الامام ليس مع ان مدلول الامام
 ليس الا خفاص بنحو محض تحقيق في محله وهي اصل ان هذا من تخليج ان في الصدرا وسمع الظن الا ان الاول اني المتفق قدما
 فامره جعله به محله وهو يحصل المحل الثاني ان يهدي القرآن الله لكس فلما خفت به لا وادوات بالادلة الموصلة في قوله
 اخرو هو الهدى المقصود وانه على ما وصل اليه فهو الامام كحقرة اكلت في دفع الاول وقال هو كقولك للغير من الامم
 واكرهك من يطلب الزيادة ايا هو ثابت فيه وسقطت كاهنا المراد استقيم ووجه اخر هو انه سماهم عندنا فهم لا ر
 ليس التقوي بين كقولهم من قبل قيل فله سببه ولم يقبل الفالين لانهم فرقا في حق علم لقاده على خلاف ولا يهدي في سببه
 حتى يتبع عنه الفالين ايا التقوي فانه يكون كالمقصد راول الزهراوين اليه هي تمام القرآن وتذكر للغير من خبايا
 فان ذلك سره لا بد من اهد من انا ان براد بالهدى في زباده الهدى ايا ساطع في فاعله والتميز على ما كان موصلا
 في اهدنا اولاد باليقين ان رفق بالتقوي والاول في حق وان قلت فثبت ان الهدى في انضمت في جملتها وفي
 الزيادة كما هي اوصافه فكيف جمع بينهما قلت انه وان اللفظ يستعمل في الزيادة فقط ونسبت لانهم لم يخالوا في قول
 نحو انك استلزم لانه طلب شخص ما الا فقال فلولم ما لان يحصل كل خلاف في ي يمتنع في قوله ان يكون في قوله
 للمقنين الهدى في بين بذلك الهدى كناية السطاح عصمة للمقنين في سبب اولادهم منه ان هناك عصمة اخرى في سبب
 مستفاد به لاننا نقول اننا عبرت عن شيء بآية في معنى الموصلة وعلقت به معنى مصدر مطلقا عنهم ثم في قوله ان في
 ان في موصوف بملك الصفة حال قل في تلك الصفة به لا يبيد فاما قلت فرب موصوف بانهم انه موصوف بالصفة وبه في

آخره يعني ان يكون به لا بسبب غيرك اياه فاقصدت مفروضا على انها صفة مفروضة وان لم يفرض في وقت انفسه
 بغيرك في الاقوال مخالفا لظاهر مجاز الطعن الاول فيقولك هي زيد او لفضل او لفضل ليس بغيرك على ان
 ظاهره بخلاف هي المقتضى وادخل في المثال وصيرت له صفة لا يجد في اوله رويها المصدر في المقتضى لم يرد بل
 ما البعد وهو من غير مستغنى عن رفاق للمفهوم فان اراد المقتضى المصدر في الخلق لا عدائنا وليس ما توهم من ان مقتضى
 الاطلاق وادخل في النسب حقيقة ما على الاطلاق ان يغيرها بما يتحقق البعدي في الخلق والشيء على الحكم بالانفس في غير
 ذلك كان مما لا يتصور فيه لان قولك عرفت هذا محل في النسب الباقية في الراضين في ذلك لا محذور فيه من انه لو لم يكن
 مانع العرف قولك سائر في العقل في الراضين عندك محذور ما جاز لآل وذكرا في المثال النسب في قوله في ذلك محذور
 قد سكره ان يرجع الى وضع الكلام وطره في كذا ما يتغير في القيمة كما في المثال المتقدم ورياء بغيره في انما كانت كما في
 هذا في المثالين ثم الجواز ما جاز انما لا يكون بطريق المثال في كذا ما في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 كما في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 والكفر سائر في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 المداومة في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 ثم اذكره الشرح في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 بقية كون القافة في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 وهو مرجح فان قلت انه لو لم يكن كذلك يكون من الكلام اذ لا مصادف لاثبات الفعل لمقتول بمرارة من قبل قائل
 ومن غاماه وهو الذي لا كتاب ما ركبته كما اننا رايت اننا لم نر من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير من غير
 الفعل المقتضى به ما ركبته في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 بل في ابيد المحرقة في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 للمقتضى في الكتاب في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 بينهما الا انه ان من قبل قائل حقيقة ام لا وقد ذهب الى ان الحق هو الاول في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين
 بنحو معرفته هذا العمل في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين في المثالين

امراض على اليد

پنجاب

ان دلالة الكتاب وان عمت المنيعة وغيره المسلم والكافر الا ان دلالة نزلت منزلة العدم بالكتب لمن لم
 يتفق بها وانما في ان دلالة عامة لكل ما طرودا يكون حجة بالنسبة للمسلم المصدق بوجديته الباريا وحقها
 وبالإرساله وحقوقها وهذا ما يكون من مقتضى عناية عن الوصول للحق واستعمله في التصرف فيه ودلالة فلا
 يكون هذا الا لليقين عن الكفر ما يروي اليه وان اردت تحقيق هذا المقام في علم ان المقام رحمه الله اقدمي بالأم
 حيث قال القرآن كما هو في اليقين ودلالته على وجود الصانع ربنا ودينه ويطا صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم فهو
 ايضا دلالة على ان لا يكون في كل المؤمنين مدعا يبين انهم الذين اتهدوا او اتقوا به كما قال انما ات منذ
 من بني ناعم عموم انذاره ومن في الهداية بالدلالة الموصلة الى الوال لا يلزمه لان افعال القرآن ليس للمؤمنين
 نعم قال كلما يتوقف صحة كون القرآن حجة على صحته لا يكون القرآن هدي فيه كونه فوات احد وصفاته وسوره
 البقرة فليس من شرط كونه هدي ان يكون هدي في كل شيء بل يكفي فيه ان يكون هدي في بعض الاشياء كتحريف الزمان او
 يكون هدي في تأكيد ما في العقول وهذا أقوى دليل على ان المطلق لا يقتضي العموم فانه كما وصف كونه هدي من غير قيد
 نطق مع احتمال ان يكون هدي في آيات الصانع وصفاته ونبات البقرة فثبت ان المطلق لا يقتضي العموم حتى وفقه
 المقام رحمه الله ما برهنه في جواب الاول ان الهداية مطلقة الدلالة وهي لا تقتضي ما للمؤمنين وما حصرها بالهداية
 لانهم يحمل الافراد وشرفهم انما هم للمؤمنين بالدلالة ثمرة الالهي لانها تخصه بهم فهي آيات على الحقيقة واليقين
 حقيقة في المرتبة الثانية وينبغي ان في ان المراد بهداية القرآن ايضا دلالة حقيقة والتقوي حقيقة بنسبة اليه من الشريعة
 في المرتبة الاولى ودلالة القرآن اي كونه دليلا على ما فيه لا يكون الا بعد الايمان بالهداية وسلبها عما جاء به عليهم الصلاة
 بنما على ما ذهب اليه المانديدي وبعض الاخرين من ان نبوت الشيخ موقوف على الايمان بوجود الاله في علمه وقدرته
 وكلامه على الصديق نبوة النبي صلى الله عليه وسلم بدلالة معجزة ولو توقف شيء من هذا الاحكام على الشيخ لزم البطلان
 في رتبة الاصلين فذكر اليقين على الشيخ ان في ان دلالة القرآن موقوفة على التقوي بهذا المعنى لانها انما تثبت باليقين
 على المشهور والاشفاق المذكور في كلام المقام اول الاقناع بالهداية وهو لا يتقدم الا على ان في الاستفهام بالقرآن
 وما فيه من الدلالة بعد وجود ما يتوقف عليه من الصدق وهم توهموا لا تمنع من منع تحصيله بخط منواته عند الخطأ
 لانه عند المشهور عن الاشياء كحاشية وهداية اظهر ان ما قيل ان الشيخ انه مرشد للمؤمنين متفقون به في كل شيء

التقوي

التقوي ليس له وجه نظري وجيه التحصيل وعلم فائدة التعلق كما هو متبين بطلاق ما قيل ان تقريره يخص ان فائدة ان الرتبة
 على ما كان حاصل من التقوي فيحصل بهم ولا يحط بهم وان حصل ان الهدى حقيقة على اجواب الالهي من مجاز على اجواب
 ان فائدة لا حاصل له ولا طائل وقيل ان فائدة فيه المتبقي مجازي بمعنى ان كل المدبر التي رف لها لانها بعد عقده من صفات
 والفرد فاطلع فيها المادلة السمية وقيل حاصل الاول ان اختصاصه بالمتبقي لا يخصهم بالامتداد والامتداد بالاعتقاد
 وحاصل ان فائدة ان الاختصاص بهم لا يصل ان العلم بغير الالهيات فاقبها واستلزال على صفات الصانع وانما كان
 يخص باليقين وقد عرفت حقيقة محال المغنة من القول القائل فانه كانهذا في محال القول القائل ان المغنة
 كلما عرفت انما عرفت شدة وقوة اقدار المتبقي قوله اذا انت اكرمت الكرم ملكة وان انت اكرمت الالهة تروا ولم يقل
 كانهذا لان الفاعل الذي فاعله هو الذي يريده عليه انه يريده وبما كان الهة بخلاف الدوافع كونه ايضا للمفرد
 فلا يلاحظ ان يقول ودان يطابق ذكر النفاذ في الالهة ويحذف شلاله في شئ من مرض الجهل والعلم في حياة وشفا
 المراد ان شئ في بنة الارواح كما نرى في ملكات لا يكتفي بالملك كمن لا يمان باسده سله صلا فاعل ونزل من القرآن
 شفا الاله من بانه منبته لها جزلة على البين على ما بين في النسخة على ان البين ان من النسخة في كانهذا في الالهيات
 الشفا لانه غير المتبقي اولاد ان شفا من مرض الجهل والفضل في الدنيا كما هو حرم في الاخرة او في الدارين وحصل النفاذ
 بالوحي كما يخص الهدى بالمتبقي بها والمردود بالعلمين الكفرة لقوله ان الشرك عظيم والحى كنههم به وعلم قلوبهم
 لها في كانهذا الذي لا يفيد العاج وربما كان العدو وتزايد في الدرر على فلوله ان في التوى راو على الاول
 لا يحسن جبل الذين يوسون صفة ولا تحصى ما لم يحرف رفا وتجا ولا سيما لان الظاهر ان الذين لا التقوي
 مقتضين شئ مما ذكر وجعل الكل على كانهذا في الشرفه باباه سيق الكلام وفيه نظره ولا تفتح ما فيه ان التفتح
 العلم من قبح الزيادة وهو ضرب من ضروب اللزوم والارض وهذا جرب من سأل تقديره كيف يكون الكتاب
 واولا وفيه مالا يفهم من يحمل المشايخ كما تامله الامام و اجاب عنه بما ذكره المصنف وهو على ان الذين لا تقوي
 يعلم من اسد من الذين في العلم كما سائر في سائر الالهيات وانما عند خيرة من يتبعه ان يقال انه لا يستلزم كونه هدى
 باعبار كل جز منه وانما ذكر فيه ذلك ايضا لندوي الالهيات لا تقل الى الحصول ولا لم كل من المصنف من مبنين المراد
 منه كان بعد البين فيه هدى وولائه وتوقف الهدى على شئ لا يفر فيها كما انه على راي متوقف على تقدم الايمان بهم

ماخوذ من تغير الغيب وقيل وجه تسميته هو علم على الاول ان المراد به الهدى الذي حصل به ذلك التقوي او الزاد
عليه من المصنفين الباقين وكذا الثاني ولما كانت نفا التفسير متعين اذ هو الهدى الذي حصل به ذلك التقوي اذ
لا مرتبه بعد ما ولا يتخفى ما فيه وانه لا يتبدل من كلام المصنف بعد ان قال واعلم ان هذه موطوع على مقدار اي حفظ ما ذكرنا
واعلم ان سياتي وما هو المصنف ان ياتوا به في صدر الكلام الذي لهم للدلالة على النوع في امر غير ما قبله خاف على
قد استعملوا فيه ما في قال واعلم فعل المصنف في نفسه اي سرف به كل ما قدره والاول به جمع وصيه وماه المتخفى
سوف في له من ان اخر حجاب به وثابت به صارت كالتخفى منها النوع وفيه الاساس لهذا الكلام ومعه حكمة اي نوع ومزجها
وتقوله المبدع لم يذكر فيه الاحتمالات بل بقاء ما فيها من مداهم لقوله وذلك ان وجوبه في الم غائبة او جبه فاذا كان
السور فاللف واللام في الكتاب للمعجم والمراد به السور او القرآن بالجمع الكلي وهو الوحي المفرد وكذا في بعض النسخ كذا
ياديل واذ ارد به به القرآن فهو ظاهر وان ارد به به المؤلف منها كما سياتي فهو اعم من القرآن ويحمل لا بد ان يكون اعم
اوس ويا ولا يجوز ان يكون اخص فلهذا اوربان المراد به المؤلف مجزا وهو كقصر القرآن ثم ويا ولا يفهم فيه اعم
الاصل والاصل ومان مرت والاول منها القاعه الكلمه او الالف لانه لا يتبعه ما قبله او مقدره في غير ما قبله
وغيره في المعجم ليس المراد التفسير في نفسه وان اوجه اللفظ بان ينفك به وتنفقه ويقام للسور مقارنه كما قدم لهم فله مع لفظ
في نفسه فلهذا ان كان اخص الى ان اشره لما قرينه في القول من ان معنى القصة كحيلة صدق المحول على ما لفظ به في قوله
فلو كان اعم لم يصدق الاخص عليه فلا يكون الا اعم والاختصاص وجهه ذكره المصنف في قوله فان قيل فان معناه
الان الكامل ولولا ان لم يصح العمل وما قبل من ان التمسك باللفظ ان يرويه من ان المعلوم عليه فيس على هذا ويحمل عليه
فان من اورد به بادع ان يحسن محققا يقال في هذا هو الان في المراد به الاصل كان ما بعده لا بد من تحسن
ولا يصح ما به لعدم الاعتدال به التمسك بما في قوله فان محمول بها ذلك وهو اسم تجزئ لا ينس واما
مبذوره اكن في نفسه ان اورد به من وجه الا بغيره موجودا في نفسه فيما ذكره المصنف من قوله في هذا من قوله في هذا
ما ودر الحاصل في ما لفظه بالانواع التي المراد بكونه في نفسه وجزئها انه في نفسه ما بعد منها في الخارج وعلى ما خرج من قوله
اي الفعل فلا يرويه ما قبل من ان كذا القراءه في قوله في نفسه ودرج البلاغه والقصه في نفسه لانه في قوله في قوله
ما هو ابلغ من ذلك واما في اشره في قوله في نفسه في قوله في نفسه في قوله في نفسه في قوله في نفسه في قوله في نفسه

۱۰

خذ مذهب الاربعة في الاستحراق يقول انها معموم فيبقى لانه المعموم كما هو ارب وخالو الا يجوز لا يصلح في الدارين بل في الدنيا
 ورجال ينفذ كونه سائر جرمه لانه قد تضمنها انما ثبت في بعض النسخ وفي بعضها انقبض بدون ما يقع انها حلت في
 العمل كما يحل القبض على النقب لان تأكيد النقب العام وان تأكيد المائات او ملك من غيره فينبغي وانه لا زيات او هو
 من محل النظر على النظر مستمرا لا يمتد له لا الحاطفة لا مطلق لا الا كما والواشئ ليس من غير مقتصره ومن جعله كانه
 فيها الف معدود وهو مسلم بن الامور المجازية النابغة راوي هذه القراءة ان قوله مرفوع بل ان هذا هو المشهور بين
 في رفع ما بعد على انها عاملة على ليس وقال ابن مالك لو لم يلزمها لا فعل على ليس كان حسا او لا يحفظه نظم ولا تزويج قوله
 تفرقنا في على الارض باقيا ولا وزر حافض اسد واقيا وفي حمله بكونك تارة احوال يجوز وهو مذهب بيوم في البيع
 وهو مذهب الخليل والبرود والاشاف انها عاملة في الاسم وجميعا في موضع الابداء والاصل في غيره وكما عن ارجح وسيا
 لقب بقرض بالذهب الاول وفيه جوه مفرقة جوه رابع لا اربع للذهب المشهور من انها السطرا الزاوية للمعروف في اربع
 لفظ او لا ياتي بمتى في الاصل في قوله اخلصه في رابع غير من هو لا وحيث اوسع الاسم او البداء على يد فخره في البيع
 كيف جوه من غير فلكك او تقدير مضاف اي حقه اسم والمراويل واما الزرع ايها الاستحراق لانها في البيع في رابع
 كما في الجوه على كونه جوا في الف من محله مختلف في قلت من منه زائدة كما في البيع وفيه مذكورة ولا انها على الاستحراق
 والابداء لا يقع له وانها اربا وادلم بذكر لا يقدر بلفظها اربا وادلم الاستحراق تضمنتها وكلمة الزلف بالقبض الفرق بين
 ذكر ما و عدمه وهو مناف لذك ظاهرا قلت ارايت في بيع الكلام ليس في كل الوجهه ولذا ليس صوابا وادلم
 من ايهام الغيوب والفرق بين تضمن التقدير كما في فقهنا ان كيد لما يدل عليه الكلام والذكر في سياق البيع ظاهر
 المعموم فاذا اكدت تعوي ذلك فصار لبيان المعموم تقدير ولم يقدم في قوله قدس الله ما كان المقصود بالبيع ليس هو
 الدب بل كونه متعلقا كذا في مظنة لئلا ان النقب ليس متوجها الى اصل الرطب بل الى اسنقه الذي هو الطرف في كونه
 اهم فلهذا قدم اربا لبيان ان النقب متوجه الى الرطب لا الى اسنقه لكن لم يقصد في الرطب انه لم يرتب فيه اربا بل قد يات
 انه حق وصدق في الرطب في غير موضع من العلوم ان هذا القيد في تقديم الطرف على ان ثمة في رده وهو انه لو قدم
 لا فادخل في الرطب في غير موضع من العلوم ان هذا القيد في تقديم الطرف على ان ثمة في رده وهو انه لو قدم
 وفيه التصحيح وقدم في الرطب في غير موضع من العلوم ان هذا القيد في تقديم الطرف على ان ثمة في رده وهو انه لو قدم

كانا في

كان تصرفه الاقبال على حمور الدماء وان روي القاعده المتعاطله بان تقديم السند بفيد المحرر منه قد قل
للموصوف على العصفه اي النول مقصور على عدم الحصول بنه حره لا يتعداه اذ عدم الحصول فيما قبلها اي عدم
النول مقصور على الحصول فيها لا يتجاوزها اذ الحصول بهذه الحمور والنول الصالح او مصدره انما الملك وقد يقع بها امور
يحل النوبه ليقضي اياها باذن احد الحكماء وقد روي ان من اقرضه لا محذور فيها ذكره لوقوع الربح اكثر من كسبه في حساب
بان المراد من روم الربح كسبه الساميه وقيل عليه انها لهما من التحريف على رب من محذور ايف وفيه كسب وقيل ان روم روم
يقع الربح في روم ثم ان روم الغرض في الربح انما هو على ان لا يخطئ المحرر على قبول النفع واللامر لكسب محذور بهما بحيث اورد به
الآخرين ومن ان لا يربح فليس له تقديم ايجره فيه اذ لا يجوز لافيه ريب من غير كذا لانه انما افضل منها وبين اسمها و...
والكسر ولا يديل ليقضي ما تحب به كذا ربا او يقدر به وان محذور في قرأه لبا الشفا فانما من غير ذكره في الشهر وروي
الفاضي على العموم ورويان وجوب كسبه فيما ذكر ليس متعاطله كذا في البرد وارث كسب ان لا محذور ولا يوقع انما قول الربح
في النماه فانه عدم مرور ثباته على فرض حوزة غير نفع وانما لا يوجبان افاده التقديم ايجره المحرر بما لا يلبث اليه
اورد به بعض المحررين او مصرفه على طرفه وما قبل عليه من ان فيه تعديك الضلال ولو قال مصرفه دون
نمونه في اوجه سلامه كما ذكر لسبب شي لا مكان انما هو جميعا محذور مع ان التعديك لا محذور فيه اذ اظهر للمحذور
في ايجره ثباته اوجه تقرر ظاهر من كلام المص رحمه الله في غير محله لا يخبر اي فيه بملاحضه ان كسبه قد انزله بعض العرب
وجعله لازما مع القرنيه وحينئذ لم يبق الوقت على ريب تمام اللفظ والنتيجه قال في الرشد ان حيث لا يمتنع بخلاف الوقف على تمام ولا
عاجه تقدير فيه ولولا ان كان قبيحا وقال الامام الاوّل الوقف على فيه يكون الكسب نفسه به ثباته وقد روي في ذلك كسبه وصرفه
بانة نزل وهدى وفيه نظرون الوقف فانه وعلم قوله على ان فيه خبر به مما هي لفظ مية المذكور وفيه لا في اقرضه
وهي نفس الودعي ذلك او الكسب على كسبه على كسبه بن اسم كسبه ويجوز ان يكون عالما من الفيد المحرر وفيه
والحال في الطريق من حيث الفعل جعل المصدر لا على الاوجه المشهوره في اشارة وانما كان المال فيه في ثباته من غير الشبهة
اخره وانما من كسبه فاما على حال وفيها على انما على موجوده ريبا انما ربه تحقير في قوله كما نهد على
شما على ان يطل الكلام منك وان يكون ذلك بدله وصفه الكتاب الكامل انما ريبا ان المقصود من تحقير كسبه كمال
والعلم به اي لانه كما نوباه وتقصان ما سواه يستحق دون غيره ان يسهل كذا كما نهد من كسبه نحو ما روي فيهم القوم

بر ما ذكره

نحو زده

از مخبري و من تابعه و في القاص و كتب اليها توجه عليه ان الاسباب ان يطلع به لتقصي بنا ريب فيه لانه انما كان له
الكتاب فندهم و لا تمنع فيه انما المنع عطف للمؤكد على المؤكد لا يعطى احدنا كيد في الاخر و القاص عنه ان يقال لكان
لا ريب فيه مولا الحمد الا و لا احد بها ما الحمد البقية التي يتوهم العطف عليها و اما ذلك الكتاب بقرينة ما من ثمرة و ايراد
في القاص اوله حسن في بعض الغضا و قال انه يظهر منه بغير عدم العطف به نحو قوله كما نجد محالاً في كلهم مع جموعهم
و جموعهم مع محله في التاكيد للملايكه ليس الاستحسان بحسن التاكيد او اعدوا كان من فوج او لا لا يلحق عطفه اوله مع جموعهم
يقول به احد من المتأخرين انهم انما قيل عليه انه يقضي ان يكون من سباب الفصل كون اننا نؤمن له كما لا يجد الا و لا يقول انهم لم يطلع
رب فيه بل يتوهم عطفه على ذلك الكتاب جلد و هو حسن مما ذكره السيد اقرب لا بد من قساص سبب ليعض ثم ان قيل ان
مدول حب القاص حاية الكثر في الاخير ان يكون التاكيد في المعنى القيس عليه وان ترك العطف في اخاره لان من القاص
و المعنى ما ينفصل الفصل و انه لا يلحق العطف امر من ثمرة امر اخر و لا يخفى انه برهانه في انه لا ينفصل الكثرة البقية الا و لا يقدم عليه
المعنى على اللفظ و المورد ظاهر و قد وجه بما ذكره حسن من كذا في الحق ان ما ينزل منزلة الشيء لا يلزم ان يكون مثله من جميع الوجوه
وما استصحبوا به من ان لا يصعب فانه ثمرة و استمع الى بقية هذا سطوف عليه قوله فقرر الاختصاص بها الابقاء
استبعاد بالعبث قول طلق و علمه يتبع و هو اما نوعي او تشبهي في خط خطه ثمة الا ان الاستبعاد طلب التبعيد و المراد به الاستسلام
و هو خارج و بغيرها استسلام الدليل لولا و المراد بالقرينة و شبهه ما بينهما من التلازم لاستلزام الامتياز ما به الكمال غاية الحال
الكلام المبلغ جميعه من الربيب شبهه فظهر حقيقة و ذلك مقتضى اعمديه و زوده فان نظرية التماثل و التماثل يحجب الال كان القاص
مقتور الاول في ترك عطفه و هو الوجه الاول و ان نظرية الاول مقتضى ما بعد لزومه له عدل اهل الصلوة فالاول
لما عليه و كونه في قوله محله منزلة بل التماثل بينهما من محال بل محله منزلة و ان حسنهما في جميعه محال بل محله منزلة
لانه انما يقال كما ذكره اهل الشافعية قوله اقول لا يصلح لتقصي عنده و نه امر و الله حمداً لاني انما في ريب على الاول
على الدليل كما توهمه بعضه و قد ورد عليهم ان المورد في مثل اقتران الثانية بالاول و انظر بقية كما يقال العلم ثمرة و كل ثمرة حادثة
حادث و هي وان لم تكن عطفه فهي اوله و حصل كونه محال لان العبرة عنهم في مثل كونه عطفه بحسب اصل الصورة فذوق غاي الظاهر
اذ بان القسم الثانية من الاستباق الثانية و هي ان يكون هو باق و الحق غير السبب المطلق و هي كما نرى في مثل انه مستحق ما يستحق
من حجب كل حكم من حجبهم من حيث ان يكون هو الكمال بدون غيره و لكنه لا يقدّر فيما بعد لانه ان يتسوى السائل و يقطع هو لا يقطع

—

انه ليس في كلامه ما يدل على ما ذكره وانما يريد ان يكون الجدل الثاني متنازعا لازما للاول حتى كان مستقاه منها اقصى ترك العطف
كما مر منه انه لم يطرأ عليه تنويه عليه حتى يقال انما ان الظاهر انما كان في قوله من غير ان يفتحت وقيل ان كلمة الفصل على ان
لا حتى فتحة الـ اي فيها كمال الاتصال فيجوز ان الوجه كل سابق من غير ان يفتح على عكس التوجيه الـ اي وهو لطيف جدا انما لم
نشر عليه في كلام القوم والمطابق لقواعدهم جعل الـ اي من غير الـ اي لانه لو كان متنازعا لكان قد ذكره في موضع ذكره في الفصل
على ان الوجه لكون الـ اي متنازعا فان قلت لم يبعد ذلك انتهى بل ان الوجه حسن في التوجيه وقوله في وقف على استغناء
النتيجة عن الـ اي نعم لا يخطئ النتيجة لكن تربط بحرف التعقيب والتضييع فقد اوجب ان الوجه انما كان في ترك حرف التضييع
بل انما وجه صحة قلت اذا قصد الاستدلال والاسترخاء فلا بد من حرف التضييع ولم يعقد ما بل قصد الاخبار بكل جملة لا
لانما كان كل الـ اي ينتج ما يوافق فلهذا لم ينس العطف لعدم صحة عطف النتيجة على الدليل ولما لم يعقد الاستدلال لم يكن الـ اي
حرف الغرض ينتج منها ولا ينتج ما فيه من تحيط وتغلط عليك بعض النواحي على ما قد مضاه والمراو بالاسيغ بها الاستدلال كما مضاه
اصطلاح اهل البدع ان ياتي الكلام بالوجه ثم يوضح به لمعان اخر كما في قوله تنبت من الاعمار ما لو حرمه لهنبت الدنيا
ما يكفاله وهو قريب منه تنبت ينبت تعلق وهو استعاده بها ولا محالة فيقع المعجم والبناء على التوجيه لا بد في كل منهما
ين في ان هذه هي التسمية من الغايد الجوزية فلهذا ياتي في اخره وانما كلمة الحقيقة المطلقة معنوية كانت او
لغوية والمراد انما فيه واصلها من كنه في الارض تعقيب ونحوه في غيرها ونحو الـ اي مصدر جازي لطلب العلم في العلم
فهو جازي ثم استعير في الوط فيقول له العطا اذا وسع في الـ اي فيقال لـ اي جازي في قولك حكمه ما يفتي
الايا اي اجله الاو يا وجه الم على تقدير التصدير اي ينده الم ان جعلت اسماء للو وولت كنه في تعقبه كنه
وهو من الابحاث المتخس وجله لغته كنه تسمية والزم الاشارة في تعقبه لـ اي في محيدهم ما هو من جنس كلامهم واصل
الاشارة بالتعقب او يجب وهو في الاصطلاح كناية محذوفة هو المراد والمقصود هو التخييل والتخييل هو انهم انما يخبر
ورعه لانه كلام الله ليس في التخييل البديهي ليس في التخييل لانهم انتم طائفة ان لا يكون علم في الواقع بل امر غيبي
ادعائي كما في قوله ابن الرومي رايته خباب المروية شينة حلوا يخالج النمل ليس وجملة ان يترد في الكتاب
وقامه التوجيه فيجوز لتفاديه احمد كلامه كما هو اهل الم اهل في الثالثة وهو كونه في الكتب السماوية محلا للمريب
منه عنه كما هو ملك السكرا فان قلت قوله فيما فيه لانه لم يعقد تعقب في الـ اي على انما لا يطرأ هو انما علم

كاف فيه وجهان بين احدهما فيما ينفي والاخرهما استيفاء للحكايات وقيل المراد ما يهمل به باطل ايها المفسر فيصير كل ما
 مستبعد باطل او يهمل الرب في كتب اعداءه او في بعض النصوص هو باطل وهذا هو اصل على الوجه الاول بل انما
 ما ومن لم ينسب له فخره بالانبياء وقرال بق ما يروى ان يقول بانجمه ان محمدي هو المقصود من النظم وما تجاه
 السكاك وحقا لما يروى من الكلام فاعلم انهما واما الوجه الثاني فيخصص الهمدي بالحق في الاسطوخ على قول الرب
 فهو من جملة حكايات الاله والاله في غير عبيد وانه لا ياتي قوله وفي كل واحد منها كلمة بالتوحيد ثم ذكر الحكايات
 كل واحد منها لانه يحمل جميع ما في كل واحد واحد لعلقه ثم واحد وقيل الغية ان شيئا من ذلك يحمل لا يخلو عن شيء واحد
 وهو لا ياتي الزيادة والمراد بالانبياء الهمدي وقايدته وهي لا تنبع به كما وقيل المراد بالانبياء الهمدي وقايدته
 المعصية فمراد الفرق فيه وبين الشاردين محال الاول ان حصل على التوفيق من قبل فليداني فهو محال الثاني قد ذكرنا في
 فهو محال الصبر في حال الصبر اي في الله الحق في نفسه على ما يهمل به الهمدي باختيار الاله في قوله او صبر في حاله ان كان الظاهر
 ما يروى من الروايات وكذا ينفع او يبيد وقيل هو صبر واحد وان قوله باختيار الاله في بيان علاقته المجاز في قوله الصبر
 وتسميه الاله بيان خصها وقيل انه تحققت عنده والمجاز على هذا حمل الحق على الدرجه ان الله لا يقضي له شيء من ذلك
 وقيل اول ما على انه حقيقة وما بعد على انه مجاز فلهذا يجوز ان يجمعها في مع ما في من حسن الطبع في صدره من العلم
 واول الفهم من ان شرف عباده وعجابه والايجاز لانه اصله الفهم الصابر في التقوي وانه كلمة تحري كل مجاز
 وقيل لاني اصله متفق على ذلك وهو له وضوح في الهمدي فيصحا كما انه لا يمتنع ان يتيه الا ان انظر التعليل فيهم
 لمتنحه ينفع من هو بعدد التيقن من حيله كما تنق بالفضل ولا يروى انه لا يمتنع جند اجزاء الذين لا يمتنع الاله عليه
 من هو بعدد نزل منزله المصف بالفضل مع ان لا يمتنع وما بعد مستقل في بعض النسخ ولكن في نسخة من نسخة الحكم المفسر
 وان كان ارنج في البلاغة الا ان ملاحظة الارتباط فيما بين الحمل اذ في العطف لا نهاية الا غلب من الحمل في قوله المصطف
 وانه المفردات باختيار الاله الوضوح لانك ان الاول العطف في رتبة وانه باختيار ان الحكم الفصل والاصل في قوله
 المفردات كما صح به جملتها من ان يتاود من حيثها فاعلم ان كل ما هو من الهمدي في قوله المصطف بالفضل والاصل في قوله
 والذين يحمل الرمح والنصب في قوله فمت تابع الحق في قوله المصطف بالفضل والاصل في قوله المصطف بالفضل
 في قوله المصطف بالفضل والاصل في قوله المصطف بالفضل والاصل في قوله المصطف بالفضل

عنهما الا انه قيل ان في الكفاف رخصة فلا عيبا كلام الله رحمه الله وحي ان جعل الايمان اصل العبادة واسباب النقص
 معها عليه مع عدم انهما كرهما وجعل الصلاة والصدقة اعمى وعبادة آبدنية والماله لا يسهل فانها وبقا كافي اصيلين لها
 لا يترقب محكمها على سببها لعدم توقف الولد على الام بغير خلاف الاساس لانه انما في الكفاف بغير رتبة وتوهم من بعد
 كما ان الشرف ونبوغ المصالح حفيظ وقيل ان الايمان بيان لاساس المحضات والصلاة والصدقة بيان للاصل بمعنى الام على
 اللفظ والشرع المرتب فهو مشتمل على ملكة النكبة ولا يخفى انه يخفى شوش وعيا في ذلك لاسس في غير الاصل في عباد الله
 مما يمتنع ويؤيده قوله فانها اهمات جمع ام وهي تجوز بها من المبدأ والتقدم وعن الشتم المحمدي لثابت به بها في ذلك
 ومن الاصل والاعرف لان اياته بحرف ملة ونسبه وحيث توقف عليه الوجود وانما هي كالصحوة والبرهان والاعمال والاعمال
 الاحمال اما قلية واعضاها اعتقاد وخضعة للتوحيد والتعبد والاعمال اذ لا لاه كان كراية بغير حكمة النظم ما او بغيره بغير
 الصلاة لانها انما رتبة بين الكفر والاسلام وهي عموم الدين والام التي تنسب منها سائر اجزائها والبرات والبرات
 الاتفاق لوجه الله وهي اياته اذ اوصت علم انبات على الايمان والنفا بغيره بغيره على خلاف القياس كما يقال في
 ذلك انما يراى في النسب لفظ ونون في لفظه او الفرق والاعمال جمع عمل وهو العمل والاصول في القصد فذلك لا يوجب والكتاب
 فيه استقار في افعال الجوارح الظاهرة وقد يطلق على غيره مكانها السببية ليراد بها الاستيعاب منها بغيره في اللفظ والبرات
 الوقوع غير متبعها كالفرع لا اصل في بيان لاشتماله على جميع العبادات والبرات والاصول في القصد فذلك لا يوجب والكتاب
 وقيل لان كتابه من نفس جميع محضات ترك جميع البسات كما قرره وقيل في ذلك ما بين العبادات من جملتها والبرات في
 اختصارها من فروعها ما انما اصلها في جميعها ما انما اصلها في جميعها ما انما اصلها في جميعها ما انما اصلها في جميعها
 فيه لفظ وكذا ترك البسات ومنهم من زعم ان كتابه في جميع العبادات من جملتها والبرات في القصد فذلك لا يوجب
 وهو من لفظ الكتاب في عبارة الكتاب عاين ان الكتاب لا يوجب لم يستعمل فيها الا لفظ وليس انما اجزاء البسات
 هي فيها ورواها في الكتاب غير متعارف المذكور الصواب ان المذكور في الاية العنوان ليراد بها العبادات من جملتها
 ذلك بالنظر الى اصل الجمع واللفظ فيكون في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه
 لا يخفى ان لفظه من مفهوم التبعين بمجمل جميع الصفا بغيره بغيره في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه
 في لفظه من مفهوم التبعين بمجمل جميع الصفا بغيره بغيره في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه في لفظه لفظا لاه

ما فيها فيه لانه كالعنوان لا عنوان فلا حاجة لتاويله بما ذكره وكلامه قد سطره في حيل بدلالة الكلام في الطريق البشارة
 المحقة وبما جاء في كتابه من سبيل ما فيه ومن هنا علم حال ما قبل من ان ذكر الصلاة وذكرها من باب طلاق البعض على الكل ونحو
 منه من المجزأ او انما قطعه في ذلك ائنه لان من علم ان في كل منزل منزله كذا فيصنع هذا فيصنع انفسه في ائنه من اجاب ومن وندما
 مع ما فيه ذلك من الافصاح عن فضل ما بين اي ازم من ذلك هذا سبيل الاماح والاعطى للبناء فلم يذكر المذكورات لا سيما
 في قوله في المودة اولادنا تخرج ذكرنا لفضلها على غيرنا انتهى وغيره بالصدقة بعد الزكاة وغيره قوله فالباقية مستقيمة
 فان استيعاب الاصل للبدلية ليس امرا كالحقيقة كما لا يخفى الا ترى ان قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل
 البين به سرخر الظهور ولان الله على ما تعدد ذكره في الحديث وفيه ما لا يصفه كما سبيل ما فيه في الاية مما جعله قوله
 عماد الدين الخ باني لا يستبعد ما يراى في تلك النقطة وفيه غير ذلك ليس في هذا ما واحد وان امه به كلام الله حرمه
 مدنيان وقال الامام النووي في شرح الوصل ان الاول حديث مكره باطل وقال ابن حجر ليس كذا لانه في قوله في قوله
 من جلال بن يحيى مرفوعا وهو مرسل كسند رجاله نقات الا ان لفظة الصلاة عمود الدين واخره بلفظ الصلاة
 المصنف في كتابه الا بان عن ابن الخطاب رضى الله عنه مرفوعا بسند فيه انقطاع وقال في فظ الوارد في قوله
 بل في الفقرة الفردوس من علي بن ابي طالب في احد غمته في معناه حديث الرضا ع في عن حاذي من جلال بن يحيى
 عنه ركن الامر الاسلام ونحو الصلاة واما حديث الزكاة فظرة الاسلام فخره الطبراني في الكبير والجميع في كتاب
 الاماني من ابيه الدرر رضى الله عنه مرفوعا بسند ضعيف والاعاد الداعية من حديث ابي ابي افا وعنه العمود ومروفت
 والنقطة الجوزاء رافع من الارض في كتب العقدة ان احسن ما يوضع ويرفع والنقطة ما حكم كافي قاضي قد في
 فان مكانه في غيرهم والدين الزلوية والاسلام والامان متقاربان والكلام عليها مفصل في الكتب الكلام
 وكون الصلاة عماد الدين على التسمية او الاستحسان لانها انزل الله اليه لا تقطع فرضها الا اذا وكون الزكاة
 قنطرة لان مودها طهر باله ونفسه وبين فلو صر والفقرة كما لم يستقر للموصل كما قال ابو تمام لا يطيع البر وال
 بحته بالقول عالم كمن لم يصل فان قلت منع في حديث الشيخ المشهور بنى الاسلام على حسن عدسها
 فيه مجلت في عمادها فظرة فارصه عنه فما الكنة فيه قلت هو يجوز لا يجوز فيه فمن حيث انها من الاشياء
 تعدد كانه ومن حيث ان المال يصير به يحصل ناله واخلط في الاسلام او ذاك باعتبار من رتبته هل يندفع في

خروج نامه
صحة احد

حيفه

بين يمينه بالنيب صفة ولا يفتوحها باليد نصاً او رفياً ولا يستبينها اليقاً لان الفضائل الصابر منها لا يتقوى بها
مقتضين فيه مذكور محل الكلام على الاستقبال والمثرفه بابا به سياق الكلام عند من ادرك في سليم انتهى وقيل مكن في
بان في هذا المخرج من المجاز ما يتبين زمان النبوة و زمان اثبات النبوة و اعتبار المثرفه بالنظر الى زمان نبوة الهدي و زمان
حقيقة التقوى بالنظر الى زمان اثبات الهدي فلا انكشاف في نظره ان يقال قلت قتيلا كفت في تركيبه و دفع مبرقع
لذنان و اعتبار المثرفه بالنظر الى زمان نبوة الفضل و اعتبار حقيقة الفضل و التخصيص و الدفن بالنظر الى زمان نبوة الفضل
التي يمكن ان يكون المقتضى مجازاً بالثرفه و الصفة ترشحاً له بآثاره و لا يجوز اصلاً كما هو المحمود و ترشح المجاز و لا
اقول لا يخرج في هذا الاول مكان اهل الاصول فتلفونه ان المعبر زمان حكم او زمان الحكم و حجب الاول ما ذكره
فيه التجب بحيث من القولين فهو بناء على غير اسس و سقوط ظاهره على التأسيس و اما ان يذهبوا ان لم يجدوا الصواب الا انهم
للاكمل و نبوه و ووده و ليس كذلك لانا ان حملنا المقتضى على حقيقة قطره و ان حملناه على المثل في المثلث رة ثمانية
و التقوى حقيقة عقيدة كما هو شأن المثرفه فليست بها لها كاشفاً و اتمه منج صاحبها كما يصف به بعد ذلك في السبيل لمصر
فما اطلع من المخرج كما يقول الموسى في هذا صلا الله عليه وسلم فتبين في المخرج في الانكشاف ليس بواجب اصلاً فيكون الوصف
الذي قال السامندي الوقت كالأزمن و هو الذي اذا وصل غير العينة المراد نحو ما هم يبينون في ذلك و انهم قد انقضوا
في الايمان و لا الفصل لم ينفذ و مطلق و محسن الابداء و هو الذي غناه العلم به قوله تقطع و جاز و هو كما هو عليه
و فصله و هو المراد بقوله من غير علم ان اعتبار الوصف يقتضي الوصل و اعتبار العلم يقتضي الفصل و في الكلف ابداء العلم
الوقت لا يقول به السامندي و الكوشية و الظاهر ان مذهبهم في الاباء اذا قصد ابان خاصه كما من انهم قد انقضوا
و الزموني هو الوقت على جملة مستفله لا يرتبط باحد و لا الحس يقتضي هو الوقت على جملة لها ارتباط باحد و لا يمنع الا
استقلال و قل الوقت في كلامهم فضل بقا لا يتصل بالحدود و في تسمية خانظر و على القطع هو في المخرج و فصله
لان الوقت غير تام و اعرضنا به على تقدير كونه متبادراً و ذلك منج ان يكون الوقت في الايمان لا يرتبط على تقدير كونه
انما قبله فهو كالحمار على عليه منج فخر في تسمية من التمسح و حيث لم يتغير في المصطوح و انما هو جاز عليه في
كثاف الاستيفان المقصود فيه الاخبار عنه باحد و ان فهم و صفة به خصا فينسب حارة عليه منج و روي ان ما فهم من المخرج
في تركيبه التام و فصل من المخرج صا و في التلطف فانه شرطاً بالمتانف منج كما صرح به صاحب المصباح و لا يخفى ان

من الثانية لان الاول والآخر في انهم مكملان والاول في اللغة الصديق وفي نسخة جارية عن الصديق فالاول
اقول من الاصل وقد كان معناه باقدي لا الهة لا يثق كانه غيري اي حجت غيري اما انه وقيل ان هـ
يحتل الذي يكون للصديق كانه غيري او صديق له وقول المصنف رحمه الله كان المصدق ايا اخره في الاول
وقوله بعده صار ذا من يشهد ان الله تعالى لا يثق بالانبياء وما نؤمنهم وهم فتنه بين اخوه ومنه العبد فيهما بين
بين جعل مكانا ينفخ في الصديق المسمى بالانبياء لان من صدقتك انك كذبت به كما نفي كلام
الكافي او حقه نفيه كما في الاسس ووقف بينهما في كلامه في اللفظ الحقيقي الذي وضع له اللفظ او اللفظ
ثم وضع فيها لغيره في حاشيته وهو واية في تحقيق الاوضاع الاصلية وبيان مقاصد المصنف في بعضها بعض
كون اللفظ حقه نفيه في كل منها خلافا من كلامه في حاشيته وذلك قال المحقق في شرح التمهيد انه في اللغة الصديق
بالاجماع وقيل ان الرتب الايمان الصديق الذي هو الله عز وجل والكان حجازا عما المسمى به وبين اللفظ الاصل
ولذلك كان مقولا وذلك قال المصنف رحمه الله ما خذ من الاصل كان الصديق كمال الدال من المصدق وتحتها في مكانا
اي انه قطع فيه النظر عن معناه الاصل فلما يخطى بالانبياء من سيرة الانا وروايتهم فيما لا يظهر فيه مرعاة اللفظ الاصل
تحتها بما ذكره بعضهم ولا وجه له وهذا المقرر يقطع ما قبلها من ان الله عز وجل الاصل من كذب المصدق في حاشيته
فلما وجه يقول كان وان اراد الاصل من كذب غيره فهو صحيح وقد يقال الاصل هو حال لا يستلزم الاصل
فيحوز ان يكون في كذا ما عاينته وانه انما يثبت في حقه كافي وقوله يعني ابا عبد الله يعني في قول اني هو الموصوف
الاطلاق لا يتعدى اليه ان اللفظ محتمل لما لا يكون محذور حقه وقد ذهب اليه كل من ان اللفظ لا يتعدى
وقوله ما مضى ان الله عز وجل هو الذي يثبت في قوله ما يروي الخبر او حقه عدم الرتبة اي ما هو
انظر من ان الله عز وجل في حاشيته لا يتم او يثبت له واحد وان الله عز وجل محذور حقه والظاهر ان اللفظ لا يتعدى
فان قد خفي فيه مطروحة في اللفظ ومما يثبت في اللفظ وهو محذور حقه الاصل مصدر يقال صحبه صحبه وصحبه ثم جعل
جميع حاشية الاصل جميع لفظ الاصل وهو المروي في قوله قد يثبت في اللفظ وفي نسخة قد يثبت في اللفظ
ما خذ من اللفظ الاول ان كذب النبي صلى الله عليه وآله في حاشيته في كذا ما يثبت في اللفظ في حاشيته في كذا ما يثبت في اللفظ
من اللفظ الاصل في قوله في حاشيته في كذا ما يثبت في اللفظ في كذا ما يثبت في اللفظ في كذا ما يثبت في اللفظ

ان لم يطلقوا عليه انه كافر ذلك ان تقول انه عطف تغييره والارادة في معنى نفسه فاصح باللفظ فلا ريب عليه ذلك ولو تركه كان
 ادباً وقد تيممنا بالبيان بما ذكرناه في القديري وهو متعدي بنفسه وهو متعدي بغيره لا يباوون وتفسيره كون ينسج بدل عليه
 وينسج المتعدي المصطلح عليه وكلامه محتمل لصلواتهم بتعديها على الانية بها قايده والنفس المصطلح كمال السيد ان تعدي
 بلفظ فعل معناه يتحقق ويدل على ما هو متعدي فعل آخر تباينه ويدل عليه بذلك صلتهم كاحد اليك قلنا اي اني احده اليك فانه
 النفس اعطى جميع المعين فانقلنا ان مقصود ان مقاصداً ونحوها قال الله وما سئلتم ان يعقون العقل ينسج فعل آخر
 منه مجزؤه فتقولون اني تنسج ترقاً معدي او مقولتين وان كان معدي ما ياراً لضمته ينسج مع ذكر المند وخرقوا فيه تباين
 بعضهم ايا ان النفس مراد بلفظ محذوف يدل ذكر متلفه قارة يجعل المذكور اصلاً في الكلام ونحوه قد اقبله على انه
 حال كقولهم لتكرروا معدي على ما ذكرتم اي ما درين وارة يكس فيجعل النقص في حذف اصلاً والمذكور مقولاً كما مر في اني جند او جلا
 كما لو منون بالغيب اي يحرقون مومنين به ولا كانت مسيئة للمذكور او يلبسها بموتيه وكنصفه قربة على اني وحيث كان في
 من نيت كان جمله حالاً وجاهاً للمذكور او يلبسها من كس واما توهم من ان ذكر صلة المذكور يدل على انه المقصود احاطه برفع
 بان ذكرنا انما يدل على كونه مراداً به جمله اوله لم يكن مراداً اصلاً او يلبسها ان كلاً المعين مراداً بلفظ
 على طريق الكناية في ذلك وجاهاً بالاصطلاح ليس يفهمه ليا هو المقصود يتحققه فلما جاءه لتعدي به الا مقصود المعني وفيه ان
 البغى اليك به انه لا يقصد بوجهه المعين في البغى ايهما والاظهر ان اللفظ مستعمل في معناه الاصطلاحاً وقد اصابنا ذلك
 تيمم ينسج آخر تباينه من غير ان يتصل فيه اللفظ او يقدر له نقطه فلا يكون اقماً ولا تباين بل حقيقة قد تبايناً في حقيقة
 آخر تباينه بوجهه الاول وحيث يكون ينسج المعين وحيثما يباينها ما ناهيه قد كسره وفيه تباين وجه الاول
 ان افترضه يقول ان اللفظ الملك لا لا يتجمله لا لا يوجد ان يلزم في بعض الكليات تيمم وتلك هي باسم خاص ومنه علم ان
 انه لا يرد على الوجه الاول انه من قبل المحذوف نصرت به فلا ينسج تيمم الانية ان ما ينسج بوجهه بعض المخلوق معمر لا من غير
 عامل لمجرد فهم معناه لا سيما نصيب المفعول واما المذكور فيه من غير احتمال في معناه الانية اي انه لا يعقب حرف التثنية
 فلهذا واما ان قلت انه يرد على الوجه الاول في صدد جمله مفعولاً ان فيه حمل بجملة مفعولاً ومفعولاً لما لا يعقب في حمل واما
 بالمصدر من غير ما يك مخالفاً لاحكام الوجهين ثم كون المقصود ما لا يمكنه او ياراً قد وقد كسره الذي في الكلف واما اليك
 وحده تيمم هو في شرح الفاعل في اول الصلوات الاول وتخصيص المعين بالافضل في عياره لا ينسج فحالة الاصل ان يكون المعنى

واما ما يخص في الطرق المذكورة الا ترى انما قد يرمى في بعض في قوله انك انك لم بالرفق والاعتناء بالخطف
 وهو لم يذكر في طرقه ربيع مراد الاستحالة ووجد له طرق كثيرة وقد ذكرنا طرق منها في كتابنا هذا في بعض ما قبل من
 ان الحسن ان يقال ويدل على ان ما ذكره في بعض من مقتضاه كماله وحذف في بعض تعلقات الاول كماله قوله انما
 محذوف لا ليس في ان الفعل الصحيح المحذوف محمول المذكور لم يترفع في بعض من مقتضاه ان بعض الباع ان
 ما ارتفع فيه على ان اللفظ قد يدل على معنى فاما في محذوف في بعض الطرق الثانية المحذوف والمجاز والكسر في حصة لا يخفى
 من ان مستبعدات التركيب يمكن انكارها فانها الخمس في وسط انهار اما انظر في كونها معقودة منه بدون الطرق الستة
 وكونها عاملة في التعلقات مما لا يبعد مسلمة في بعض الكلام فان قلت كيف يكون مقتضاه في الاخر في كل ما يوجب
 الكلام امت ما بعد بل لم يسع اصلا لندوم الباطل قد قال فيم الا بالرفق في انما كان التعلبات في فعل المتدبر في حرف فهو كلام
 معقودا الحرف والباء الاعراف فيكون فيهم الا في رد ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 بعض الفضل لم يجب عنه ولا يخفى انما فاعلمه في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 من قبله في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 فالحسن في الصديق ظاهر المحال للمصالح على ان الاعيان المتبرقة في الصديق او هو اصل فيه كماله الكف واما انما كان في حصة ما يلبس في
 لما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 اللفظ في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 فهو متقول في مطلق الصديق بامر مخصوص كما عرفت من مقتضاه انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 وذلك فيه لا مجرد العلم والمعرفة من الكفار من عرف الحق ولا يبره فينا او الضرورة لا لا يحتاج الى انظر في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 القدر وهو العلم الضروري الذي لا يبره فينا من الدين ضروري وان كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 يدور في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 كما في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في
 قال ابن الجوزي في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في انما كان في حصة ما يلبس في

فان قلت ما المراد من الصديق يا اسلمه هر كونه من الدين بحيث تعلمه امامه من غير نظر و استدلال فان اراد المراد الصديق
بجمع ذلك ان من صدق باسند و طائفة كثره و سلمه و العلوم الاخره و القدره و غيره و لم يصدق بغير ذلك لان لم يلقه
لان في ادراك الكثرة و القرب عهد بالاسلام لا يكون موثوقا و هو موثوق بالاجماع و انما اختلاف و تباين الايمان في الجملة و هو ان
يقول ان من باسند كما هو بساير و صفاته و قلبت جميع احكامه و ان اراد المراد الصديق في الجملة و لو مضى في التوحيد فهو فيه
كاف بالاجماع قلت قد اوردت بعض الغفلة و اجاب عنه بان المراد الصديق بجمع ذلك بشرط بلوغ الخبر اليه و علمه
من ضروريات الدين و فيه كتب قد ير و مجموع ثلثه امور الى هو مرفوع موقوف على الصديق في قوله فان
ان لم يكن المراد بالحق هنا هر احد بل اختلف باطل و توفيق للعهد فان المراد به ما هو و هو العلوم من الدين بالضرورة
و قل هو الحكم انما ثبت بالاشع عليه كان او عليا و لا يخفى انه لا يصح على اطلاقه فلا بد مما تلاءم و انما هو و افعال من العبد
عقد القلب اي الخوف به و هو مجاز ما حقيقه عريفه و في بعض النسخ و مجموع ثلثه امور بالافاض الى الصديق المراجع للمعاني
وليت هو كما هو فهم نعم الا و لو لم يرد و رايه و المراد بالافاض بالاعتزاز و هو كماله النهاية و العمل فيما اذا كان
عليما و لم يقدر بغيره فان قلت ان اراد ان اصل الايمان ما ذكره في السلف من السلف من ليس كذلك لعدم فهم
من اقل بغيرها و لا اوسط و الا كان من الدين الاخرين و ان اراد انها اكمل منهم لم يفرغ عليه و ذكره في السلف
ان ياتي المصم بالاراد و كان الفاضل قال بعض المتقدمين ان من جعل للاعمال جزا من الايمان منهم من جعلها و اخره
حقيقه حتى يزعم من عدمها عدمهم و هم المتكبر و منهم من جعلها اجزاء فبعضها لا يزعم من عدمها عدمه كما عرفت في الوقف و قوله
الغفر و الباء و الرسل اجزاء لا يرد منها و مع ذلك لا يعدم بعديها و هو من ذلك كفاية الحديث الايمان يقع و هو
نسبة الى غلظ الايمان عندهم موضع للقدرة الشك بين الصديق و الاحمال حقيقه كما ان المبرزة في التوحيد العرف
القدر الشك بين ما هما فقط و مجموع السابق مع الاول و التوحيد لا يطبق اليها الا لعدم ما يقع السابق و لكنه حال زيارتها
نيزله اصل التوحيد و الاعمال نيزله عودتها و اعصاها فخلوهم الاصل ما يما يكون الايمان باق و ان انكرت النسبة من قال
فادركه لا يمنع من اطلاق الايمان عليها كفاية الحديث كما في هذا مما لا يخفى عليهم الا ان اطلاق حقيقه او مجازي و هو
لفظه و من ما علم لفظه فخلق النسبة في الحديث كما في من الايمان ما ذكره في شرح المقصد في الايمان يطابق على ما هو الا
والاساس في دعوى ان هو الصديق وحده او مع الاقرار و على ما هو الكمال السج على خلافه هو الصديق مع الاقرار

疾

المنع

قال تعالى ومن كفر بعد ذلك فلا يملك لهم العاقبة لانه من تمت الربا في خرج من فروعهم من الكفر والشر ما يقال ان الله
لمن انتم حكم التخرج وانتم تخرج احكامه والفرق بين مذنب الخواص والمعتزلة انه لا واسطة بين الكفر والايمان عند التخرج
وبينها واسطة عند المعتزلة اذا شرط الايمان او شرط ترك الكبار او الذنوب طاعة منهم وما قيل من انه يفهم من كلام المص
ان المعنى بالعمل وهذه من قاص وليست في غير جمهور المعتزلة ان المعنى ما كونه من انهم جميع انما ساطع لاهل وادب
يدل على انه التقديري الذي هو محال على انه وقع في التخرج فقد بقي التقديري على ذلك والخراج والافاضة في اصطلاح
الشيء منه هو وكذلك في اصطلاح غيرهم والادواتها من ان المعنوي هو في الاصل الامالة وتطابق على تعلق خاص وهو كونه
صفة له وعلاب طلبة تامة في جعله في الابيات مظهر من مآله وهندسه اخرى يكون من احواله لانه احوال الخواص
هو ما يوافق فيها الاتباع بل في العمل عليه يدل على اتعاده وكونه من قبل ما يظن على الصلاة والصلاة الواسطة في
الطاهر ما يابا كثره وكذا تحتها بالافاضة على خروجها ونحوها بالان في الودول على الطاعة لم يفرق بينه وبين ان
على خروج الاعمال دون الاوركا في رد القول بأنه مجمع انما في وقت نظر وانه ما به لم يفسر في المعنى لا في
بل في كونه هو يتبع على ما يقضيه ظاهره من انه مطلق الظلم انما بل جمع المعنى في انك في خفض انك كما ينبغي
تفسيره فان من انك فادى في تقديره انما وان لم يفسر في عدم شرطه فلا بد من وجه احد انه لا يفسر في اياته
بما لان الظلم فيها معنى انك ثم انه اورد على المص انه يتبع فيما ذكره المص وهو في قوله به فانه مجمع من انك في ربه الله
انه قال الايمان قول وعمل يزيد وينقص وقد تقدم ما يدفعه والمراد بالكتابة في الاية في اياته والافراد والعمل في ربه
فيها وقد قيل ان كل واحد من هذه الادلة وان كان محتمل ان يفسر في الجمع يحصل الطهارة والامانة لا ياب
وان طاعتان لانه ساهم من غير معصية احد الطرفين مع ما فيه من قوله يتبع في هذا ما وقع في بعض التفسيرات
انه في اللغة مطلق التقديري وعلى هذا هو التقديري خاص والاطلاق والتقدير تفاوت ما بينهما قيل وهو الموقوف في
المقولات في قولهم او فيه مع التفسير في اياته والافراد والعمل وليس معنى هذا ان ما قيل من ان الراوي
التقديري الاعتقاد المجازم المطابق للواقع وهو كما قيل التفسير في كتاب شكك في القول والعمل لانه يتبع في قوله
فانه كان وعد من جادة الطوبى في قوله وان الخ الراوي به من المعنى المعنوي المعنوي المنقول عنه
وفي بعض التفسيرات فانه بالاعمال على انه تعليل لما قبله بل هو هذا الذي يختلف في ترجمته ما ذكره راجع الى ان

المكلف الروح فقط والبدن الله لها ومركب البدن ومحمولها فان تعلقت بالبدن وهو الله
 فغيره من التصديق وان قلنا بغيره فهو يثبت على اللسان والجوارح وهو متعين والدرادة المخرج
 سيران بدعائنه والواو والواو الجال له عاطفة على ما قبله كما قبل ما قبله من التعبد وكذا قوله
 ما قبله ايضا اي بدل على مجرد التصديق فاذا ذكر مفردنا ما قبله الج والواو فان المذكر ربنا وبني المؤمنين
 والعقراض في ظاهر الدرادة الجوع لدقيقه والغنى بالنسبة الى المعنى الشرعي فلا بد من عليه
 ما من قوله وكذا الرجبي حسن في اوسون بالغيب لتعدي ونفي ما بالابضا وقد قيل
 انه انما يتم لو تعني ان البا للتعدي به وسبجي انه فيها احتمالات اخرج انه على التقدي
 يتعدي بالبا لتقدمه معترفي بالغيب كما مر وايضا ظاهره انما هو ان التصديق على الله
 معني شرعي كما بينا لك ليس كذلك لقول الامام اجمعا على ان الديمان العدي بالبا
 يجري على رتبة اصل اللفظة اما اذا ذكر مطلقا غير معدي فقد انقضى على انه منقول عن المسيح
 وهو التصديق الى معني اخر الجواب ان المعصية هي الاصل الباطن في ذلك المعنى فمما سببا
 فلا يثبت لها بغيرها وما ذكره الامام في لف الجبر ليس حال عليه فعليك بالسمع وانظر الى ان اردت
 ان يثبت فاعلم الشبه ومن الناس من قال ان الفقه في قول المصنفين راجع الى الاصل فهو من كلام الامام
 على ما فهمه حاكمه من ذكره ثم اختلف في ان مجرد التعديق الجبر لم يثبت انه التعديق وهذه الدلائل عليه قوله
 يدل الى اي اختلف القائلون بان حقيقة التعديق لا غير من كفته ذلك التعديق وهذه في كونها فانه حقيقة
 لها لفظه او شبيهه شرط خارج من سماء وهو الاقرار بالظن كجاء الشبهة ولم يكن تمامها حقيقة وان المعصية
 حقيقة ذلك او ما هو في حكمه كاشارة الاخرس ليس اختلفت احكام ما يظهروا اجرا احكام الاسحار بل في كونها
 في الاخرة تاجبا من العذاب التمدد ان المصير عدم الاقرار مع طلبه مما منع منه كذا اتفاقا كما مر ولم يخرج المصنف
 باشرطه اذ قال لعل في تعارض الادلة كما مر ويؤكد ان كون الاختلاف محسوس في النظم التامع من ما يثبت
 مذنب في فلا يصح توهمه على ما قبله وتوهمه لا بد من انضمام الاقرار بغيره قوله وهذا يمكن للتعدي يقال مستدركه من
 الامم يمكنه من كونه او عدمه والمعاد هو الذي عرفه وصدق به والسمع من الاقرار به هو التمسك عليه وقع في آيات

شرح زاد

مضام

مضمر

كثره كقولهم لها وحيد واربها واستغفها الغنمهم والجاهل هو الذي لا يعرف ذلك لقصوره وتقصيره في النظر الصحيح
 للامكان اي سكوتة عن الاقرار مع كونه ومطابقة به دليل الانكار القليل وعدم التصديق به يقول لما ذكر قد بر
 والغيث مصدر وصف به الحج اي اقيم مقام الوصف هو غائب عن المناقشة بحيلة كانه هو وقيل انه يتبع الغيث طلق المصدر
 المفعول نحو خلق الله ودرهم ضرب الامم وردده الوجدان في الغيب مصدر غائب هو لازم فلا يتبعه اسم مفعول
 وكثره تفرقة ما يقع لان الغائب يتبعه خلف من غير داع والتمهيد ما يقال الغيب بها ليس وث به فهو ملحق بالمصدر
 وعلو الوصفه والوصف المطلق الذي روي كثر الغنم وقيلها كثر اسم فاعل والفتح اسم كان وهو الوصف
 المنخفض في الارض والخصه يفتح اي يكون الميم وفتح العا والجله وما تاتت اليها النقرة والخصه وما شجرها في
 الجبل او ما طم وتقال ليجمع القاء لا تحاص البطن به كناية قولهم ليس للبطنة خير من خصه متعها وبطنه هي البطن
 من الطعام والكلية بالقلم يقال عليه لبطنة عند الحاجة وقيل تسمه الارض ببطنة مجاز وتذكر اسم الفاعل بما الكا
 كانه قبل المكان المطلق من الارض والناظر حديد صنفه بعض كما يشتر من التبعيض وشهادته تسمه الارض
 بنيه لاحتمال ان يكون قد فعلوا وليس شيء لان من يمانه وان عايد فيها ان يكون تبعيض القاء وليس مراده الا شهادته
 الارض والاشارة اليه استعمل سما عايد بنيه قريب من فية او قيل تخفيفه اليه ليس بفتح القاء وكونه اليه تخفيف
 واحد افعال وافعال وتقول وهو ملك حيدر وتقال مفعول لانه يقول ما فعل قوله او هو من دون الملك وحله
 مشددا قال الوجدان لا يفتح انما يفتح في قول وشاله ذلك حتى يسمع من الوصف في النظر من نحويت وبنها قاتما
 سمعت تخفيفه من فقه وبعد ان يقال انتم تخفيفه فانه مع انه لم يفسد عند بعض النجاة مطلقا او في اثاره وهذه
 ولا تخففه ان عايد بنيه لم يسمع مشددا ان اية اللغة صرحوا بان اصله كحان له بعضهم في سيف ركان كس منها
 فرق فانه وروي في قوله لا عايد بنيه لم يفتح لطلب الواو او بوجه فاعل والاداء اليه اليه يفتح العقل والري لا يحتاج
 اياك ونظر من جهة يدنا وبعده ان كنت وما عايد بنيه الك في المراد به انفس الذي لا يفد فيه امتد ان علم اللطيف
 الخيرة وما تعلم نحن بهذا علمه او نصب ليدنا عليه ولهم لا يجوز ان يطلق فيقال فلان علم الغيب انتهى وبنها عايد بنيه
 العلم ومن الناس من توهم انه غيره لانه يظهر به ليدنا مطلقا لا يتحقق به علم الصوري احد ومما قرأ عليه كما سبق
 في اربعه مائة من الرغيب قال في موقدات الغيب يقع تحت نحو شجرة ولا يقينه بانه العقل وما علمه غير ان

المكلف الروح حفظ والبدن المنة لها ومركب ابدن ومحورهما فان تعلنا بالبدن وهو الد
 غيبه فموا الصدق وان قلنا بغيره فهو يغير عمل اللسان والجوارح وهو شجر والدرادة المخرج النفا
 سيران بد قائلته والواو والجمال لد عطفه على ما قبله كما قبل ما قبله من التعسف وكذا اوله
 ما قبله ايضا اي بدل على مجرد الصدق في ما ذكره فمرونا ما قبله الخ والوفان المذكور بينا وبين المعزلة
 والعقراض في ما ذكره الدرة المجموع لد حقيقة والمعنى بالنسبة الى المعنى الشرعي فلا بد عليه
 ما من قوله وكذا الرجبين حسن في اوسون بالغيب للعدى وفي باب ايضا وقد قبل
 انه انما يتم لو فغنى ان ابا للتعدي به وسببى نه ان فيها احتمالات اخر مع انه على التقنى
 يتعدى بالبال تعدي به معزفني بالغيب كما مر وايضا فامر عاربه انه يزداد الصدق على انه
 معني شرعي كما بينا لك بسن كذلك لقول الله تبارك وتعالى ان الديمان العدي بابا
 بحري على مرفعة اصل اللغة اما اذا ذكر مطلقا غير معدي فقد القوا على انه منقول عن المسيح
 وهو المصدق الى معني اخر الجواب ان المعنى به الاصل البني ورواها المعنى بها
 فلا يفتق لما سألناهم وما ذكره الامام في لف للجمهور ليس حال عليه فليكن بالتبع والنظر السديد ان اردت
 ان يخطو قدم الشبه ومن الناس من قال ان الضمير في قول المصومين راجع الى الاصل فهو من كلام الامام
 على ما فهمه مما ذكره ثم اختلف في ان مجرد القديق الخ هذا من باب انه القديق وهذه الدال عليه قوله
 يدل الى اي اختلف القائلون بان حقيقة القديق لا يغير من حقيقة ذلك القديق وهذه في كونه موقوفة حقيقة
 لها لفظه او شرطه فارجح من سواه وهو الاقرار بالانطق بكلمة الشهادة فليكن منها كما تحققت وان المعزلة
 حقيقة ذلك او ما هو في حكمه كاشارة الاخرى بسن اختلف في الحكم ما يانه ظاهرا واجبا احكام الاسلام بل في كونه
 في الاخرة تاجبا من العذاب النكد كما ان المصيطر عدم الاقرار مع طلبه بمانع منه كذا في اتفاق الحكماء ولم يخبر الله
 باشرطه ان قال لعل في تعارض الاوله كما مر وما ذكره من كون الاختلاف محسوسا في الشرح في ما بين
 مذهب فرغنا به في توضيح ما قبله وتولاه بدنس انضمام الاقرار بملف قوله وهذه ولكن القدر يقال مكسوة من
 الامم كنش وشككت اوله والمانع هو الذي عرفه وعدى به والتبع من الاقرار به في شئ مع غيره في باب

نزد

مقام

منه

كنهه كقولهم ما وجدوا بها واستعملتها انفسهم وجاهل هو الذي لا يعرف ذلك لقصور وتقصير في النظر الصحيح
 للانكار اي سكونه عن الارادة مع كنهه ومطابقته به دليل الانكار القليل وعدم التصديق به يقول لما ذكر قد بر
 والغيب مصدر وصف به الخ اي اقيم مقام الوصف به فارب منها لغة يحمله كانه هو وقيل انه متعجب الغيب طعن المصدر
 المفعول نحو خلق الله ودرهم ضرب الارز وروى الوحيان في اليونان الغيب مصدر غاب هو لازم فلا ينفصل اسم مفعول
 وكونه لغزاً متعجباً لان الغائب غيب بنفسه خلف من وراءه والشهادة ما يقال الغيب بها محسوس وثبت فهو غيب في المصدر
 وهو الوصفه والرب سبحانه العلي الذي روي كبر العزة وفتحها فبالكسر اسم فاعل وبالفتح اسم مكان وهو الوصف
 المنخفض في الارض والخصيه تفتح اي تكون اليمم وفتح العا والمجمل وما تاتت اليها النقرة والخرقة وما شابهها في
 الجدة او يظنه ويقال للمجمع انما لا تخص البطن به كمانه فوهم ليس للبطنة خيرة من خصه بها وبالبطنه هي البطن
 من الطعام والكلمة بالضم يقال يحس بطنة عند الحاجة وقيل تسببه الارض بطنة محبزو تدرك اسم الفاعل عا المكا
 كانه قبل المكان المطين من الارض والظاهر حمله صفة لبعض كما يشور من التقيض وشهادته تسببه الارض
 بينه لاحتمال ان يكون قد فعلوا وليس يشي لان من يانه وان عا فيها ان يكون تعقبه اي وليس مراده الا شهادته
 الاسم والاشارة اي انه استعمل اسما ما يدبره في شئ فيه او فعل تخفيف الخ فيض بفتح الفاق وسكون اليا المنخفض
 واحد افعال وتقول وهو ملك حير ويقال مفعول لانه يقول ما فتد قوله او هو من دون الملك وحله
 مشدداً افعال الوحيان لا ينجح النامع في قول وشاله ذلك حتى يسمع من الوحي فقال نظيره من نحويت وبني قاتما
 سمعت مخفضه من قوله وبعد ان يقال انتم تخفيف هذا صريح انه غير مقبول عند بعض النحاة مطلقاً او في آتاه وده
 ولا يتحقق اني حمله وبق لم يسمع منه وان ان اية الله صرح بانته اصله كما انه بعضهم في بعض ركان لكن نهجا
 فرق فانه وروي في قوله لا عا ما ذكر لم يكن لقب الوابا وفيه فاعل والابو بر الخ يدبرهم العقل والرائي لا يحتاج
 اياكم ونظر من يده يدبره اذ ثبت وقا في الكف في المراد به انفس الذي لا ينفذ فيه اتد العلم المطلق
 الجيرة وانما تعلم نحن بهذا علمنا او نصب بيده عليه ولعل لا يجوز ان يطلق فيقال فلان يعلم الغيب انتهى وبهذا صفة
 العلم ومن الناس من توهم انه فيه لانه نظامه يدل على انه مطلق لا يتعلق به علم المدري الله وبما قرأ عليه كما حقه
 وهو يميز ما هو من الغيب قال في مقدومه ان الغيب لا يقع تحت خبر شي ولا يقف به بل هو العقل وما يعلم غير الغيب

عليهم الصلاه والسلام انتهى والمراد ان قال ابد هي الغيب المحسوس فما ليس غيب في الظهور فلهذا لم يذكر
فان قيل من انه لا تقابل بين المحسوس وبينه العقل الا ان يراد به ابد هي الاول للعقل فبقي كثير من الضرورات
زائدة في الغيب انتهى لان ما يدركه العقل من غير نظر وفكر ولا يدركه المحسوس مقابل لما يدركه المحسوس تقابل انفسهما هو
من نفسه كما اذا اراد ابد هي الاول للعقل ولذا قال الضرورات التي لا يدركها المحسوس فيها اختصاص الغيب لا محذور
فيه بل هو استحسن وهو الغيب لقوله تعالى انما يعلم كونه من انفسه كانه من اختصاص غيب لا يدركه بل عليه
تمامه يعني على ان الغيب جمع مفعول بالكره فيحتاج اما ان كان جمع مفعول بالفتح وفرت بالحياز فيحتاج لادراك
الكمية لانا قوله لا يعلمها الا هو صريح في ذلك الاختصاص ويؤيد بانه في تفسيره هذه الابه والمراد بهذا كل ما
استأثر الله به وقسم الغيب الى نصب الدليل وقامته عبارة عن بانه على الوجه المعروف هو مجموع في الاصل
حقيقه فطلابه فبعبارة قوله كالصانع اي كائنات وجود الصانع وهو اسد فخره بل واطلاقه على اسد كاد ورويه
مسند وهو ان اسد صانع كل صانع وضعه فطاعه لقول السكا حوازيه اطلاقه لوروده في قوله ما جمع اسد فانه
انما يتبعه على ان من يتبعه لورود المادة ولا فاعله هو ما ورد اطلاقه على اسد وثبت فاجاب الامام بحجج
به على خلاف فيه في شرح المحقق وقوله هو المراد ان الغيب في انشائه اسد وصفاته وما يجب اقتضاه فالتفت
على هذا النظم الغيب اسد ويطلق عليه ضد الغيب العارضا بغيره عليه محذور الغيب واطلاق المحققين في قوله ما جمع
على ان هذا لا يعلم سنده قلت السلفه بطون على تفسير ما ذكر ليس فيها اطلاقه عليه بخبر فليس له من قبل الغيب
وذلك بعض الحواشي فرق بعض اهل العلم بين الغيب والافان فيقولون اسد غيب ليس هو ويعنون بانها طيب كبر
لا تراه وبالغيب ما لا تراه انت قدره هذا ان حملته في العلة في اصطلاح النماه صله الموصول والمفعول به هو
احرف وتطلق على ان اسد كما تقول له واقتصر على تفسيره بالانانية لانه المقصود ونما ان في المراد اي كون المراد
ما لا يعلم القسم انما من انفسه المذكور على هذا التقدير لا اذ لا يكونه في الغيب والافان في التقدير كما قيل لانا القسم
الاول ليس مما يلزم الايمان به الا اجمالا بان يتقدم فيها لا يعلم الا اسد قائل وان جعلته حاله في الايمان على
الاول فغنى عن الاقرار ولا خلاف انما من التوفيق ويعني الغيب صفة للمؤمنين به اي يؤمنون بما هو غيب
عنهم وعلى انهم من انفسه القائلين ولا يجوز ان يكونه صفة للمؤمنين والمؤمنين به محذوف للتعظيم والبيان كما ذكر

في شرحه

قريبه

جميع ما يؤمن به حال غيبهم كما يؤمنون حال حضورهم لا كما لا يقين به الوهم يخص بعض الصبي رغبة اسد عنهم
 لما به منهم يعني على اسد عليه وسلم وعجونه وهو مما يحب اليان به فليس ايمانهم هذه الغيب في الوهم الاول
 بحجرا لا يخص الامانة من اسناد والبعض الى الكل محبا اليه فلان قلوا قيدا وهو المناسب لظن المحضر او يك
 هم الغفون ليلاتي في الفلاح عنهم او يخص الغيب لانه كما اسد وضعا في احوال ان فرقه من تحذره وتصل
 الايمان بالغيب فروح الرسول وغيبته لا غيبته لانه معلوم بدلالة المعقن الطريق الا انه لا يراهم من دون الغيب
 كما يؤمنون بالشهادة فهو لدلائله على قوة ايمانهم وانهم استوي عندهم الشاهد وغيره او عن المؤمن المومن
 من نفع الميم الثانية اسم مفعول وفي معطوف على قوله علم والمؤمن برأيه عليه الصلاة والسلام كمنه كلام اسد
 رغبة اسد عنه وهو الظاهر والاعلم ان كل قوله وعن ابن مسعود ابو عبد اسد بن مسعود الصبي العنبري
 وبذلك صح عنه خرج في السنين موقوف عليه وقد قال له الحارث بن قيس عند غيبته بقتولاه من روي رسول
 اسد عليه وسلم فقال ابن مسعود عند غيبته ايمانكم بمحمد صلى الله عليه وسلم ولم تروه ان امر محمد صلى الله
 عليه وسلم كان بينا لمن رآه وان الذي لا اله الا هو من اسد انقل من ايمان غيبته ثم قرأ الم ذلك الكتاب رغبة
 به في القبط الى قوله النطق كذا فريد الدار في سنة صححه الحاكم وقرأه لا يبرئ منه ايها على ما ذكره بدل
 على انها محمولة عنده على هذا المعنى وبما هو مروي مرفوعا في التيسر ان جده بن الحجاج قال يا رسول الله
 ما اسئلكم وجاهدنا معكم قال نعم قوم يكونون بعدكم يؤمنون به ولم يرووه وما قيل من انه يقنع ايا ان النجاة
 اجمعين غير واقفين في الاله وانها محضه بغيرهم يعني كونهم افضل انهم يحبون لا ليس مني لانهم خارجون على غير
 مسود ولا محمد ورفيقه وليس يعني تحريم ما ذكر لانها تختلف بسبب الاختلافات والاعتبارات في الصبي في خبر الناس
 يعلمهم شرف القرب من الرسول صلى الله عليه وسلم وانما في ظنهم وظاهرهم بنو البعثة وزوم سيرة العدل والعدل
 والنفس عن وليس المعاد هو المراد كدبت خير الفروع في قوله الخ وخيرة غيرهم ما يانه بالغيب رغبة رغبة الله
 مع القضاة هذه الوحي واما ردف وانما كان كما قال القائل سدوره ردت جبه اسد اكرم من ينبغي
 واكرم من فضل بن يحيى بن خالد اولىك جاد وانما كان ساعده وقد جادوا والدهم غير ساعده وكذا ما قيل
 من ان يري بره المص رحمة اسد بجائته تحمل لحوزان راوية الغيب عن المومنين فكانت اعتمد على ما في الك

غيبته

من ان اصحاب عبد الله ذكرا اصحاب كول الله صلى الله عليه وسلم ورايهم فقال ابن مسعود رضي الله عنه
ان الله محمد صلى الله عليه وسلم كان نبيا في وقل المراد بالقلب القلب الذي فاجب القلب في ما يتبعه قبل تعدد
المتغير بالمتغير لان ايمان القلب ستم وقوله واليغى لم ينفون بطلانهم في بعض النسخ بدل والمؤمنون بطلانهم في
على الاول الخ قبل راويها بغير الفصل الا انهم متقدمين في ما لا يفي في معنى وبه يبرهنون به وقد راو بها
لازم لكل حرف جوهرا في معنى مطلقا متعلقا بالمراد في قولها وروين لادوه ما وجد في نسخها لادوه
ما في النسخ الواردة في قولها لان في قولها لا يثبت بغير مفعول لا به وفيه الا انه ليس كذلك وهو كلام شمس
لان ما بعد الاية من ما ادعى ثبوت خلافه فالحق ان التعدي بها بالالف الاول لان في قولها لم ينفون بالالف الاول
بعد قولها ومتفقون في مفعول به وفي الثانية للمصاحبة قبل اوجبت اياها لمصاحبة لادوه ان يكون التعليق
حيث يكون علانا انك اذا قلت قلت على ثبات الف ليس متعده وقلت مصحوبا ببيان الف متعلق بالباب الدخول بالالف
الصحي التي تدل عليها اياها فلو متعلق بالباب الايمان وما من تقديم في حال في نسخها فاق المصنف قلت قال نعم
الاية التي تكون اياها في معنى مع هي التي قال لها ياد المصاحبة نحو قد دخلوا الكفر وهم مدحرجوا به وبشرى الله
بالاتها قبل ولا يكون في معنى مع الاستمرار والظاهر انه لما منع من كونها نحو انتهى وما ذكره هو الذي ارتفعه في
وما ينظر بطريق البحث هو متعده وعليه شاع العبات ايضا فالجواب على كلام المصنف على ظاهره وادخله تحتها فالحق
الضعف ظاهر ويعدون اركانها في فرت الاقامة لرفع اربعة وهي كماله في شرح الكف في على الايتين في متعده
وخط الاخرين مما ذكره من في في بعض الوجوه كانه يستوعق ذلك وماله وعليه وراكان جمع ركن في قولها وقال
ان في جانيه ولقد اطلقوا على اربعة اركانها في فرت توقف الصحيح عليه ولم يكن دافعا فيها والتقدير المستوي في
الاركان اربعة هي جميع الفرض والوجبات او لها مع اللاب والذين والاول اربعة واربعة لا مع بين ههنا
والثانية اتم فاعية والشيء في الصلاة والدع والنع الميل عن الاستقامة قوله من العلم العود الخ شارة اية انه اعتبار
بمنه نسبة تقدير لكان الصلاة وحفظها بتقويم العود وتسوية بارائه احوالها فهو تقويم لثباتها في القام ثم استعير
بالتورية الاحكام لتعدي لكان واذا منسبة الثانية زائدة المنسبة بين الثبات وقيل حقيقة جملتها في او قويم
تقام العود في كونه اكثر من اقام زيدا او اجملة متقوا وان يرجع القويم في معنى المتقيد في الحقيقة حقيقة في اقام لاق القويم

نصف

صلى الله عليه وسلم